ومن يتوكل على الله فهو حسبه

احمد الله القاضي للحاجات على ان هذا الكتاب الذي سلم للترقي الملك اعني

مجموعه

حمد الله

مع المنهيات القاضي

[illegible]

بامر المخدوم المولوي محمد خادم حسين خان باعتناء الراجي الى الغفران محمد عبد الواحد خان

طبع في المطبع المصطفائي لمحمد مصطفى خان ١٢٩٦

المسلمين كان لمالكه لحديث عمران بن حصين عند مسلم وغيره ان العضباء ناقة رسول الله تعالى عليه وآله وسلم اصيبت فركبتها امرأة من المسلمين وجعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت نذرت ان تنحرها ان نجاها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد واخرج البخاري وغيره عن ابن عمر انه ذهب فرس له فاخذه العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابق عبد له فلحق بارض الروم وظهر عليه المسلمون فرده عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية لابي داود ان غلاما لابن عمر ابق الى العدو فظهر عليه المسلمون فرده رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى ابن عمر ولم يقسم وقد ذهب الشافعي وجماعة من اهل العلم ان اهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئا من المسلمين ولصاحبه اخذه قبل الغنيمة وبعدها وروي عن علي والزهري وعمرو بن دينار والحسن انه لا يرد اصلا ويختص به اهل الغنائم وروي عن عمر وسليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك واحمد واخرين وجده صاحبه قبل القسمة فهو احق به وان وجده بعد القسمة فلا ياخذه الا بالقيمة وقد روي عن ابن عباس عند الدارقطني مثل هذا التفصيل مرفوعا واسناده ضعيف جدا وروي عن الفقهاء السبعة في المسوي وعليه اكثر اهل العلم في الجملة ولهم في التفاصيل اختلاف ويحرم الانتفاع بشيء من الغنيمة قبل القسمة الا الطعام والعلف لحديث رويفع بن ثابت عند احمد وابي داود والدارمي والطحاوي وابن حبان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر ان يتناول مغنما حتى تقسم ولا يلبس ثوبا من فيء المسلمين حتى اذا اخلقه رده فيه ولا ان يركب دابة من فيء المسلمين حتى اذا اعجفها ردها فيه وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقال ابن حجر ان رجال اسناده ثقات وقال الضياء ان اسناده حسن واخرج البخاري من حديث ابن عمر قال كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فناكله ولا نرفعه زاد ابو داود فلم ياخذ منهم الخمس وصحح هذه الزيادة ابن حبان واخرج ابو داود والبيهقي وصححه من حديث ابن عمر ايضا ان جيشا غنموا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعاما وعسلا فلم ياخذوا منهم الخمس واخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال اصبت جرابا من شحم يوم خيبر فالتزمته فقلت لا اعطي اليوم احدا من هذا شيئا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تبسما واخرج ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابن ابي اوفى قال اصبنا طعاما يوم خيبر وكان الرجل يجيء فياخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينطلق واخرج ابو داود من حديث القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنا ناكل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى انا كنا لنرجع الى رحالنا واخرجتنا مملوة منه وقد تكلم في القاسم غير واحد وقد ذهب الى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمة الجمهور سواء اذن الامام اولم ياذن وقال الزهري لا ياخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى ياخذ الا ان نهي

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

احمد الله القاضي للحاجات على ان هذا الكتاب الذي سلم للترقي المكاتب عني

مجموعة

مع المنهيات القاضي

[illegible]

باهتمام المخدوم المولوي محمد خادم حسين خان باعتناء الراجي الى الغفران محمد عبد الواحد خان

في المطبع المصطفائي ١٢٩٦ المحمد مصطفى خان مطبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اللهم انا نحمدك بآلائك ونشكرك بنعمائك لك الحمد والمنة انك خاطر الملك والملكوت ومنك السبيل الى الجبروت واللاهوت ومنك البداية واليك النهاية وانت بكل شئ عليم يسبح لك ما في السموات والارض وانت العزيز الحكيم ومن يشكرك فانما لنفسه ومن يكفر فعليه انك غني حميد انت الملك لا اله الا انت سبحانك لا شريك لك انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت لا منجا منك ولا ملجأ الا اليك انك احد لا مثل لك

قوله الجبروت صفات الافعال كالتخليق والترزيق وغيرهما قوله اللاهوت هو الذات على ما صرح به الاصفهاني في شرح الطوالع لكن المراد به ههنا صفات الذات كالحيوة والعلم ونحوهما منه

صمد لا ضد لك متوحد لا ند لك سرمدی ازلی لا اول لک دہری ابدی لا آخر لک اللهم نسألك فی ذوارف العوارف وحقائق المعارف ونعوذ بک من الغواية والغباوة انک انت الجواد الکریم والفیاض الحکیم ونبتغی منک ان تخصص اکرم الموجودات من النفوس القادسات واعلم الهداة الیک باالباقیات الصالحات سید المرسلین خاتم النبیین سیدنا ونبینا محمد رحمة للعالمین وآله الانجبین وخلفائه الراشدین وازواجه امهات المؤمنین وسائر الفرق من المهاجرین والناصرین باتم صلواتک واکمل تحیاتک واعظم برکاتک انک ذو الفضل العظیم والطول القدیم یا مجیب الداعین برحمتک یا ارحم الراحمین اما بعد فیقول العبد العاصی الراجی الی رحمة ربه القوی تعالی وتبارک محمد مبارک بن محمد دائم الادہمی الفاروقی مجدا والکوپاموی مولدا اعلم ان علم الصناعة لما کان ابین العلوم تبیانا وارفعها شانا وکانت الرسالة التی الفها النحریر المحقق والحبر المدقق الشیخ الکامل محب الله البهاری من بین صحفها صحیفة ملکوتیة تجری منها انهار من العلوم الحقیقیة لاقرباء الروعیة مصفاة للبیان فی مرقاة التبیان ومرآة للعیان فی میقات البرہان معتبرة عند اخلاء الروعیة ومتداولة بین اقرباء العقلیة ورأیت الطالبین لحلها جما غفیرا والراغبین الی شرحها اذ لها کثیرا وانی وان کنت بین عصابة الاستفراد فی حل عویصاتها وکشف معضلاتها لکنی اقدم فیه رجلا واوخر اخری استقصارا عن درک ہذا الوطر واخذا سبیل الحذر فقد سألنی من لا یسعنی مخالفته فشمرت

قوله ذوارف العوارف ای العطیات السائلة یقال ذرف الدمع ای سال والعوارف جمع عارفة وہی العطیة والمراد بها الوجودات الخاصة وما یتبعها من الکمالات کذا حقق السید السند ١٢ منه

وبزمان دون زمان اذ الغالب فی الاحوال ما ینتقل عن صاحبه وما یتجدد ۱۲ منه

عن ساق الجد لحل معاقد مشکلاتها وفتح ابواب مغلقاتها شرحا یکم به حق الیقین فی تقویم القوانین عاریا عن اباطیل المدارک السوداویة وخالیا عن تهویشات ارباب القوة الوهمانیة حتی یکون کتابا وسیطا مقصورا طوره علی ایضاح القول الناصح وتقویم الفحص البالغ متضمنا للدقائق وغرائب الاشارات جامعا للحقائق وعجائب المرموزات لیس بالطویل المخل ولا بالقصیر المذل متوکلا علی منبع الجود والانعام مستعینا بواهب العلوم والالهام اذ هو المیسر لکل عسیر وبالاجابة جدیر وهو حسبی ونعم الوکیل نعم المولی ونعم النصیر **قوله** سبحانه ما اعظم شانه السبحان اما مصدر کغفران فالمعنی سبحت سبحانه او علم للمصدر وهو التسبیح کعثمان للرجل **قوله** لا یحد آه یحتمل ان یکون وصفا مبینا لکیفیة الشان ای لا یحیط عقل من حیث ان له ما فی السموات والارض من الآثار التی لا تعد ولا تحصی وکذا **قوله** لا یتصور ولا ینتج لخروجه عن احاطة الادراک القیاس ای برتر از خیال وقیاس وگمان ووهم وزهرچه گفته اند شنیدیم وخوانده ایم وقال فی الحاشیة لانه بسیط ذهنا وخارجا اقول اذ لا یتصو

قوله السبحان اما مصدر لا یکاد یستعمل الا مضافا منصوبا وقال سیبویه یقو سبحت الله تسبیحا وسبحانا فالمصدر التسبیح وسبحان اسم یقوم مقام المصدر وقد اجری علما للتسبیح بمعنی التنزیه علی الشذوذ نحو قول الاعشی یمدح عامر بن الطفیل ویهجو علقمة **شعر** قد قلت لما جاءنی فخره ❊ سبحان من علقمة الفاخر ❊ قیل تقدیره سبحان علقمة علی طریق التهکم ومن مزیدة وقیل اصله سبحان الله من علقمة الفاخر ورد علیه بان تقدیر المضاف الیه لا یکون الا بالبناء علی الضم او تعویض التنوین فی المضاف فتامل **قوله** ما اعظم شانه لیس من افعال التعجب لان ما افعل وافعل به لا یناسب هذا المقام لفساد المعنی بل استفهام وقد یستفاد التعجب من الاستفهام نحو ما ادراک ما یوم الدین فاعتباره من افعال التعجب لیس بشیء **قوله** یحتمل ان یکون وصفا لیس المراد بالوصف الوصف الترکیبی لان الجملة فی حکم النکرة والشان من حیث انه مضاف الی الضمیر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

قوله سبحان يعني ان سبحان مصدر ... منصوب على انه مفعول مطلق ... [illegible]

علما ... فلا يكون غير منصرف للعلمية والالف والنون الزائدتين فيمتنع اضافته كما في سبحان من علقمة الفاخر فقول الاعشى سبحان من علقمة دليل على علمية سبحان فانه ... باللسان العربي وذكرهما علقمة ... العين المهملة صحابي بايع رسول الله صلعم فانشاء يتعجب من فخر علقمة بالاسلام قوله فيهما قيل تقديره اعجب ... عن الاسد ... الذكور ... الاسد قال ان منشا ظهور علمية سبحان في قول الشاعر هو وقوعه غير منون لذلك تخيل وزن الشعر مع فقدان حرف التعريف والاضافة وليس فلان سبحان مضاف الى علقمة بزيادة من فلا يكون علما قوله فيهما وقيل اصله جواب آخر قوله فيهما سبحان الله اي المضاف اليه في قوله سبحان من علقمة مقدر تقديره

[illegible]

ويستعمل الا مضافا منصوبا ... في الكمية لا يكاد
وقال سيبويه يقال سبحت الله تسبيحا وسبحانا فالمصدر التسبيح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر
اجرى علما للتسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ ونحوه قول الاعشى
... الفضل ... علقمة ... قد قلت لما جاءني فخره
سبحان من علقمة الفاخر قيل تقديره سبحان علقمة على طريق التهكم ومن مزيدة وقيل اصله سبحان الله من علقمة الفاخر
ورد عليه بان تقدير المضاف اليه لا يكون الا بالبناء او بتعويض التنوين في المضاف فتأمل
منصوبا اي منصوبا على المصدر ... قوله فيهما ...

[illegible]

5

تعليقه [illegible]

له تعالى اجزاء حدية يتألف منها قوامه لانها اما واجبات فهي منفصلة الهوية مستغن بعضها
عن بعض على انها بسائط او ممكنات هالكة الذات باطلة الحقيقة فكيف يتقوم بها الحق
المحض وايضا لا يتصور له تعالى اجزاء ينحل وينقسم اليها كالجسم فانها بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل فلا يتصور وجوبها وايضا هي لذوات هيولانية وهو تعالى مقدس
عنها اعلم انه تعالى كما هو احدي الذات لا تكثر فيه بالفعل ولا بالقوة كذلك يمتنع ان
يتألف منه شيء او ينحل اليه كيف تتقوم وتنحل حقيقة وحدانية من الواجب تعالى بالذات
واليه ومن شيء لا تقرر له ولا وجود له بالذات واليه ولعله من الفطريات قوله لا يتصور

ع قوله اجزاء حدية خارجية كانت او ذهنية على ما قال الشيخ ان التحديد قد يكون بالاجزاء
الخارجية كما يقال البيت هو السقف مع الجدران عـه قوله مستغن بعضها عن بعض فلا يتركب منها
حقيقة واحدة متصلة اذ لا بد فيها من افتقار بعضها الى البعض بل اذن ليس الواجب بالذات الا
واحد من تلك الاجزاء فليعطف النظر الى البساطة وهذا معنى قوله على انها بسائط فتفكر عـه قوله على
انها بسائط والغرض ههنا اثبات البساطة واما توحيده تعالى فليطلب ببرهان في موضع آخر للمعه
قوله فلا يتصور وجوبها اذ الوجوب يستدعي الفعلية الصرفة بحسب التقرر والوجود والممتاز عما عداه
وكذا كل ما يتعلق بكمال ذاته فلا يكون شيء منه بالقوة صـه قوله وايضا هي لذوات هيولانية
اذ لا بد للاجزاء المقدارية من المادة القابلة للاتصال والانفصال لوجودها وفرضها وهي الهيولى كما بين في الحكمة

منفصلة الهوية من بعضها عن بعض فلا يتركب منها حقيقة متصلة قوله فيهما متصلة اى غير اعتبارية لعدم لزوم الافتقار بين الاجزاء فى الحقيقة الواحدة الاعتبارية كما عرفت قوله فيهما اذ لا بد اه اما فى التركيب الخارجى فلما عرفت واما فى التركيب الذهنى فلافتقار المبهم فى تحصله الى الابهام والاستغناء مناف للافتقار وانت تعلم ان قوله منفصلة الهوية لا طائل تحته بل يكفى قوله مستغن بعضها عن بعض فان انفصال الهوية لا يأبى الافتقار كما هو الظاهر قوله فيهما بل اذن آه دفع لما يرد على قوله على انها بسائط من ان المط هو بساطة الواجب بالذات وهو غير لازم واللازم انما هو بساطة الاجزاء وهو غير مطلوب وحاصل الدفع انا سلمنا ان المط

حقيقى والتأليف من الاجزاء الاتحادية التى هى متحدة فى الوجود اى الكل جعلا ووجودا اى ان الكل الحقيقى نعم لو اريد منه التأليف عقلا فيمكن ان يقال انه قيد احترازى لاخراج الاجزاء الاتحادية وهو خلاف المتبادر كما لا يخفى **قوله** فى منفصلة الهوية فلا يتركب منها حقيقة واحدة متصلة اولا بد فيها من افتقار بعضها الى بعض بل اذن ليس الواجب بالذات الا كل واحد من تلك الاجزاء فلينعطف النظر الى بساطته وهنا معنى قوله على انها بسائط والغرض ههنا اثبات البساطة واما توحيده فهو يطلب ببرهان آخر فى موضع آخر انتهى قوله فيهما فلا يركب آه اعم التركيب الذهنى والخارجى قوله فيهما اى اذ لو كانت الاجزاء

السبب باسم المسبب فتدبر كلية وهى عبارة عن ملاحظة شىء فى العقل وتقسيمه الى اقسام كلية من غير ملاحظة خصوصياته الشخصية الخارجية كما ان العقل بملاحظة ان الذراع اذا قسمناه حصل جزءان كل واحد منهما نصف ذراع مثلا ثم اذا قسمنا كل واحد منهما حصل اربعة اجزاء كل واحد منها ربع ذراع مثلا وهكذا فالاجزاء الحاصلة ههنا ملحوظة بعنوانات كلية غير متحققة فى الخارج على حدة التمايز وامثالهما فلهذا سميت هذه القسمة كلية قوله فيهما وهى

ان الاجزاء التحليلية المقدارية انما تكون لذوات مركبة من الهيولى القابلة للاتصال والانفصال والصورة المجردة عنها فى الهوية اذ لا اجزاء المقدارية من المادة القابلة للاتصال والانفصال ولو وهما او فرضا وهى الهيولى كما تبين فى الحكمة انتهى قوله فيهما اذ لا بد آه ينادى باعلى نداء بان المقصود ههنا ابطال الاجزاء التحليلية المقدارية لا ابطال الاجزاء التحليلية الغير المقدارية التى هى اجزاء خارجية اتحادية

قوله ... ای القسیم الواجب ... كما هو الصرى الذات وليس

قوله فلان علمه تعالى لا يكون الا حضوريا والا احتاج صفة العلم الى الغير وهو محال وكذا تعدد القدماء

اى بالكنه لامتناع التحديد ولا بكنهه فانه لما كان وجوده تعالى وسائر صفاته عين ذاته امتنع حصوله
في الذهن اذ لو ارتسم لكان بما هو موجود بوجود غير اصلى هو ظل الوجود العيني موجودا اصلا
بوجود اصلى لامتناع انسلاخ الذات والذاتيات عن الموجودية فيكون بما هو حاصل في الذهن
واقعا في الاعيان ولا في الاعيان معا وكذا بما هو حاصل في الاعيان لان ما هو في الذهن
مع تقرره في الاعيان ليس ماهية مشتركة بين هذين الموجودين المتمايزين بحسب التشخص والوجود
فما كان وجوده وتشخصه عين ماهيته يمتنع وجوده في الذهن وقد نقل عن ارسطو انه قال كما تعتري
العين عند التحديق في جرم الشمس ظلمة وكدرة تمنعها عن تمام الابصار كذلك تعتري العقل
عند ارادة اكتناهه تعالى حيرة ودهشة تمنعه عن تمام الادراك وهو كما ترى كلام خطابي هذا
اذا كان مبنيا للمفعول واذا بنى للفاعل فلان علمه تعالى لا يكون الا حضوريا والتصور علم حصولي

قوله لا بكنهه اى حضور الشيء بنفسه للعاقل هنا شامل للعلم الحضوري مع الحصولي الذي يكون بتمثل نفس الشيء
وارتسامه في الذهن بلا توسط صورة تكون مرآة لملاحظته سواء كان بالاجمال كتمثل نفس الانسان المحدود في الذهن
او بالتفصيل كتمثل حده في الذهن من غير ان يكون آلة لملاحظته فالعلم بالكنه للواجب تعالى ممتنع مطلقا سواء
فرض من الواجب تعالى او من المجردات لامتناع التحديد اما العلم بكنه الشيء للواجب تعالى فهو متحقق للواجب بنفسه على سبيل الحضور
الشروقي واما الغير فممتنع لما بيناه قوله وكذا بما هو حاصل في الاعيان هذا مبني على ان جميع صفاته
تعالى وكل ما يصح اتصافه تعالى به عين ذاته فلو صح له الوجود في الذهن كان مصداقه نفس ذاته على ما برهن عليه
في الحكمة في موضعه فيكون كما هو في الاعيان لا في الاعيان قوله قد نقل عن ارسطو لا يخفى عليك ان فيه قياسين
الاول قياس ذاته تعالى على المحسوس يعني الشمس الثاني قياس العقل على الحس بلا جامع بينهما حتى يوجب اليقين ولو تم يدل
على عدم وقوعه لا على امتناعه كما يظهر بادنى تامل قوله اذا بنى للفاعل هذا الاحتمال غير ظاهر لا ينافيه
السباق والسياق لكنا ذكرناه ليكون ذريعة وتمهيدا لذكر مسألة علم الواجب ١٢ منه

لان في الذهن وجودا متاصلا عينا
الذهني وجود الوجود الظلي في الذهن
بكونه عينا له فيكون ما هو حاصل في الذهن انما يرتسم بوجوده الخارجي
بكونه مصداقا للوجود العيني ولا في الاعيان لكونه مصداقا
للوجود الذهني فيكون لا في الاعيان وفي الاعيان معا وكذا
لو ارتسم في الذهن يكون وجوده الذهني عينا له فيكون
في الاعيان يصح انتزاع الوجود الذهني لكونه عينا له فيكون
بما هو حاصل في الاعيان واتفاقا لا في الاعيان لكونه مصداقا
للوجود الذهني وتحصل الكلام ان فيما وراء الواجب
ماهية وراء وجوده الذي تعينه مرتبة
التشخص ويساوقه فيصح لها
وجود في الاعيان
ووجود

[illegible]

وان ذاته تعالى يلزم
الذات قابلا وفاعلا فيكون له مادة وجنس ودونه تعالى
ليس له استعداد ولا مادة ولا جنس فالواجب تعالى ليس له ماهية وراء
فاذا ثبت ان وجود الواجب تعالى عينه فلا سبيل لحصوله في مدارك
لان ما ارتسم في الذهن ليس ببطل بجوهر ذات
لامتناع انسلاخ الشيء عن الذات وذاتياته فوجب ان يكون
المرتسم من الشيء مما يثبت للشيء الذات وذاتياته متحققتين
فالواجب تعالى لو ارتسم
وانطبع

لم يفضي الى القول بكونه محلا للحوادث قوله فيها للسياق من السوق فاصله سواق ابدلت الواو المتحركة بوقوعها

ماهية الاشتراك فيكون مميزا فصول ذاته تعالى في الذهن
وهو التشخص اذ كان التشخص عين
الاشتراك لا بد له من ما به الامتياز
فالاشتراك الماهية لان ماهية
انما هو عين ماهيته للعين فلا يمكن
ومرتبة التشخص لان تشخصه العيني
الماهية لا يمكن لها مرتبة الكلية
وفيما كان الوجود العيني نفس
بحسب الوجود الخارجي والانتزاعي
الكلية يصح لها فردان متغايران
ومرتبة الوجود ومرتبة التشخص فالماهية
الوجود ومرتبة الماهية مرتبة
كانت فيه مرتبة
يكون

قوله وثان ما هو في الذهن
صفحه
الذهني
من سبيل آخر لامتناع تحقق
الواجب في مدرك من المدارك
حاصله انه قد تقرر ان الوجود
عين التشخص فالوجود العيني
هو التشخص العيني والوجود الذهني
هو التشخص الذهني فلو كان
لماهية الشيء
الاعيان وجود في
الاذهان فالماهية بنفسها
لا يمنع الشركة بين الوجود العيني
والذهني فلا بد ان يكون
الكلية

٩
متعلقه صفحه

قوله ... صفحه
بالنوع ... في الخارج ان كان
في الخارج فلا محالة يكون الماهية
مشتركة بينهما ... فيما يكون التشخص

اعلم ان مسألة علم الواجب مما تحيرت فيه الافهام فذهب البعض الى ان علمه تعالى بالاشياء صور قائمة بذاته تعالى والبعض الآخر لما راوا استحالة التكثر فى ذاته تعالى بحسب الذات والصفات اعتقدوا ان علمه تعالى بها

قوله اعلم ان مسألة علم الواجب تعالى اعلم ان الحكماء والمتكلمين اتفقوا على انه سبحانه عالم لذاته ولغيره الا شرذمة قليلة من الحكماء حيث ينكرون لكون الواجب تعالى عالما لذاته لان العلم اما اضافة او صفة ذات اضافة والاضافة نسبة تستدعى الطرفين ولا اثنينية فى ذاته تعالى بوجه ما فاذا لم يعلم ذاته لم يعلم غيره وافاضة الممكنات منه كافاضة الضوء من الشمس من غير شعور وروية وبطلان هذا القول اظهر من ان يتصدى احد لابطاله بالدليل ومنشأه الجهل عن كيفية علمه تعالى لذاته المقدس عن الاضافة واستدلوا على كونه تعالى عالما بوجوه الاول ان العلم صفة كمال للموجود بما هو موجود وكل كمال له يجب اتصافه تعالى به اذ هو اصل الموجودات والثانى اشتمال الممكنات على حكم ومصالح ومنافع بحيث يجزم العقل بالنظر اليها بوجوب اتصاف صانعها بالعلم والحكمة والقدرة على اكمل وجه واتم تفصيل والثالث ان حقيقة العلم ما به الانكشاف بحضور المعلوم لديه وذلك لوجوده بالفعل لنفسه هو سبحانه تعالى فى اقصى مراتب الفعلية والموجودية لنفسه كما بيناه لكنهم اختلفوا فى ان علمه تعالى لغيره اما حصولى او حضورى فذهب ارسطو واتباعه كالشيخ ونقل عن افلاطون ايضا انه حصولى اى بتوسط الصورة وذهب الاشراقيون الى انه حضورى وهو الحق كما بيناه والمتكلمون على قولين فقيل انه اضافة وقيل انه صفة ذات اضافة ويكفى التغاير الاعتبارى فى علمه بذاته وسيجىء ما عليهم ان شاء الله تعالى

بصور مجردة قائمة بذاتها وهي المثل الافلاطونية اقول تلك الصور الموجودة لذاتها او لذاته تعالى اما واجبة لذاتها وهو محال او ممكنة فائضة الذات والوجود عنه تعالى فهي لا محالة مسبوقة بالعلم سبقا ذاتيا او انفكاكيا تحرزا عن الجعل المستحيل فيه تعالى

ع قوله بصور يمكن ان يقال مراده بالصور نفس تلك الاشياء باعتبار حضورها عنده تعالى واطلاق الصور على الاشياء باعتبار الحضور العلمي شائع عندهم وانما سميت مجردة لعدم تغيرها بهذا الاعتبار واراد بقيامها بذاتها عدم قيامها بذاته تعالى ع قوله تحرزا عن الجهل آه هذا بالنظر الى ان الجاعل هو سبحانه تعالى بخصوصه واما بالنظر الى مطلق الجاعل القادر مع عزل النظر عن الخصوصية فلاستحالة تعلق الجعل بالمجهول عندهم وانما قيدنا الجاعل بالقادر لان الجعل قد يطلق على مطلق الاقتضاء والافادة ولو بلا علم وروية كافادة الشمس للضوء واقتضاء الملزومات للوازم وانما اخترنا الوجه المخصوص بالباري تعالى لئلا يتوهم ان استناد تلك الصور اليه تعالى مثل استناد اللوازم الى الملزومات فلا يستلزم سبق العلم والجعل بالمجهول غير مستحيل في مطلق الفاعل والمقتضي فتفكر ١٢ منه

فعلمه بها اما بصور اخرى مثلها فيتمادى الامر لا الى نهاية بالفعل او هي منكشفة عنده تعالى بنفسها فمناط تعقلها الاجمالي البسيط هو ذاته تعالى وتعقلها التفصيلي هو وجودها له فهي متعلقة به سبحانه تعلق الاشياء التي هي ذوات تلك الصور من غير فرق فتلك الاشياء حاضرة عنده تعالى بذاتها لا بتبعية الصور لانها معلولة له تعالى فيكون وجودها وجود المعلول للعلة وهو يكفي للمعقولية

ع قوله بنفسها اي بلا واسطة صور أخر لا انها مبدأ الانكشافها ع قوله فمناط تعقلها آه اعلم ان للعلم معنيين اجمالي وهو العلم الحقيقي الذي به الانكشاف وهو في الواجب عين ذاته وتفصيلي وهو وجود الشيء المعلوم للعالم وما هو صفة الكمال هو الاول والمشهور ان الثاني هو الاول في علمنا بالاشياء الغائبة عنا وقيل هي الحالة الادراكية والحق ان عقولنا نورانية من حيث التجرد بها ينكشف الاشياء عند وجودها لها بالانطباع كما انها منكشفة عنده سبحانه بوجودها له عز اسمه بالمعلولية فمناط انكشاف الاشياء في الواجب تعالى والممكن نفس وجود العالم النوراني لا غيره فعلمه تعالى لذاته ولغيره نفس ذاته تعالى وهو وجود بحت ونور حق وعلم الممكن لذاته ولغيره هو وجوده النوري من حيث استناده اليه تعالى فتفكر فانه الحق ع قوله البسيط اعني مبدأ الانكشاف الالهي هي ذوات تلك الصور لان مناط معلومية الصور هو نفس وجودها له تعالى بالمعلولية والصور فهو حاضر عنده تعالى بلا توسط الصور ووجود الشيء للشيء بالمعلولية اقوى من وجود الشيء بالمناعلية ١٢ منه

صفحه ١٠ قوله

[illegible] ان [illegible] فى الرتبة [illegible] بطلان [illegible] الاضافة [illegible] ذات [illegible] علم [illegible] الممكنات [illegible] بطلان الانفعال [illegible] الصور [illegible] [illegible]

ذات اضافة اى صفة حقيقية مستلزمة للاضافة قوله فيهما اى علم غيره لان العلم بغيره يستلزم العلم لنفسه فان من يعلم غيره يعلم انه يعلم [illegible] قوله فيهما واقامة الممكنات [illegible] فالممكنات [illegible] [illegible]

[illegible]

١٣ تعليقة صفحه ١٠

[illegible]

الاشياء الغائبة هو الصورة فهو منشأ للانكشاف ولا يخفى عليك ان في العلم بالاشياء الحاضرة كالنفس وصفاتها

قوله والبعض الآخر اي البعض ... صفحه ١٠

ان افلاطون قائل بالعلم الفعلي بالصور القائمة بذواتها

مجردة قوله فيهما واراد بقيامهما آه دفع ما يتوهم بان الاشياء

بعضها اعراض وهي طبيعة تابعة لا يجوز ان تقوم بنفسها وحاصل

الدفع ان مراده بالقيام بنفسها ان لا تقوم بالعالم بها مع تجرد

ان يكون صور الاعراض كالسواد والبياض مثلا قائمة بالمحال

كالاجسام مثلا غير قائمة بالباري تع

قوله اقول آه هذا رد على المذهبين ... صفحه ١١

ان الصور الموجودة سواء كانت قائمة بنفسها على ما قال افلاطون

هو باعث للتخصيص بالاشياء الغائبة سابقا قوله فيهما من حيث استناده لكونه معلولا له مولانا محمد يوسف رح

فحقیقة العلم ہو وجود الشیٔ بالفعل لشیٔ موجود بالفعل بالمعلولیة او بالناعتیة او بالعینیة

وبالجملة وجود الشیٔ لنفسه ومما یشہد به وینبه علیه ان لنا قوة نتعقل بہا الاشیاء فالقوة التی

بہا نتعقل ہذہ القوة اما ان تکون ہی ہذہ فہی عاقلة ومعقولة او قوة اخری فلنا

قوتان قوة بہا نتعقل الاشیاء وقوة بہا نتعقل ہذہ القوة ثم یتمادی الامر

لا الی نہایة بالفعل فاذن القوة التی بہا ندرک الاشیاء بالنسبة الی نفسہا

عقل وعاقلة ومعقولة ولیست جہة التعقل الا وجودہا لنفسہا ثم اذا صار الشیٔ

قوله فحقیقة العلم ای العلم التفصیلی قوله بالجملة وجود الشیٔ لنفسه ای مرجع وجود الشیٔ للشیٔ بالعینیة کون الشیٔ موجودا لنفسه والشیٔ الاول عین الشیٔ الثانی کما فی علمنا بانفسنا وعلم المجردات بانفسہا

قوله ثم اذا صار الشیٔ الخ ہذا تنبیه آخر علی ان وجود الشیٔ لنفسه یکفی للانکشاف له ویتبین فی ضمنه ان وجود الشیٔ للمجرد بطریق الناعتیة ایضا مناط الانکشاف واما کون النحو الاول اعنی وجود الشیٔ للمجرد بالمعلولیة مناطا للانکشاف فاشرنا الیه بقوله وجملة الجائزات بسنخ ماہیاتہا الخ لان وجود النعت للمنعوت لما یکفی للانکشاف فوجود المعلول للعلة اولی بان یکفی له لانه اقوی واتم فی الارتباط بکونه للمجرد وہٰہنا نحو آخر ہو وجود الشیٔ للمجرد بطریق المصاحبة فی الوجود مع عدم الحجاب المانع للشہود من غیر الناعتیة والمعلولیة کما فی مشاہدة المجردات بعضہا البعض وکذلک النفوس المفارقة عن الابدان حضور المبصر عند الباصرة من ہذا القبیل ہذا ما ذہب الیه الاشراقیون وتفصیله وتحقیق ما له وما علیه مما یقتضی بسط الکلام ۱۲ منه

حصول العلم لذلک الشیٔ بنفسه بدون حصول صورته لنفسه بالطریق الاول حافظ دراز رحمه الله تعالی

بصورته المجردة القائمة بمحل مجرد علما للمحل ولا يفتقر ذلك المحل الى تحصيل
صورة اخرى مثلها وانما ذلك لوجودها له فما ظنك اذا تجرد الشيء بنفسه
وكان وجوده له فان قلت يجوز ان يتعقل تلك القوة نفسها وكذلك للصورة
القائمة بها بحالة ادراكية زائدة عليها فلا يلزم كونها عقلا بل عاقلا ومعقولا فقط قلت
لا يخلو اما ان يعلم تلك الحالة بحالة اخرى فيتسلسل الامثال بالفعل الى لا نهاية والانحطاط العقول

ع قوله وانما ذلك اى عدم الافتقار ع قوله قلت لا يخلو
اما ان يعلم تلك الحالة آه وبالجملة القول بالحالة الادراكية باطل اذ انكشافها
لنا يترتب على وجودها للقوة العاقلة فكلما كان وجودها للقوة العاقلة كان انكشافها
عندها بذلك الوجود اذ الاثر لا يتخلف عن مبدئه فيحصل بوجود صور الاشياء
لها غنية عن الحالة والا يلزم ان يكون للاثر الواحد موثران فى مرتبة واحدة
لا يقع الحالة الادراكية نور ظاهر بذاته عند الوجود لا باعتبار الوجود
والصور ليست كذلك لانا نقول الحالة امر ممكن فهى هالكة فى نفسها
وباطلة فى ذاتها كسائر الممكنات من الصور وغيرها فكانت
مظلمة فى حد نفسها من جهة العدم الذى هو اصل الظلمة ونوريتها مستفادة من الوجود
بالفعل فانما النور هو الوجود الخاص ولا فرق بينه وبين الصور فى هذه الجهة فتامل ١٢ منه

صفحة ١٦ قوله ... الحاكم بعقده من القول بوجود الشيء بالعينية ...

... بالبيان لئلا يتوهم التغاير بين الشيء الحاضر ...

شيء عند شيء آخر لعدم ... العينية ...

كون الشيء موجود بالفعل ... بالفعل لشيء

قوله وربما يشد ويدنه عليه اي على كون ... بوجود الشيء

للشيء بالعينية وتقرير التنبيه ان لنا قوة مدركة للاشياء ... فان ... مدرك نفسها للادراك

عرفنا فالمدرك للقوة المدركة الاشياء نفسها او قوة مدركة اخرى

ولا يتسلسل الى ... في المدركات ... تلك القوة المدركة ...

نفسها بنفسها في ...

١٧

في تعقلها لتلك الحالة نفس وجودها للقوة العاقلة وكذا في تعقلها لنفسها وللصور نفس وجودها للمجرد فاذن ميزان تصحيح العاقلية كون الشيء قائماً بالذات لا بالمحل بعد تجرده في ذاته لا بفعل عامل عن المادة وغواشيها المنغمسة في الجهات الظلمانية اعني العدم والقوة المانعة عن الظهور والتعقل وميزان تصحيح المعقولية ان يكون الشيء موجوداً بالفعل لذات مجردة فالشيء المتقدس عن المادة اذا كان موجوداً لنفسه كان عقلاً وعاقلاً ومعقولاً فادراكه لذاته لا يزيد على وجوده بل على ماهيته فقط اذ الكائنات غير الوجود فالقدوس الحق في اقصى مراتب التجرد

قوله وللصور نفس وجودها للمجرد آه توضيحه ان حقيقة العلم هو انكشاف شيء لشيء وذلك بحضوره لديه بحيث لا يغيب عنه وذلك لا يكون الا بوجوده بالفعل بنفسه اذ ما هو بالقوة لا يوجد له شيء اذ هو لم يوجد بعد فكيف يوجد له شيء ويحضر له ولو لم يكن موجوداً لنفسه بل لغيره اعني المحل فكل ما هو له في ظاهر الامر فهو بالحقيقة لمحله اذا عرفت هذا فالمجردات لما كانت وجوداتها بالفعل لنفسها كانت حاضرة عند نفسها بنفسها والقدوس الحق في اقصى مراتب الفعلية فعلمه تعالى لذاته بذاته والماديات وجودها لموادها لا لها فلا تشعر لذواتها واما المادة وان كان وجودها لنفسها بالفعل لكن فعليتها فعلية القوة والاستعداد كانها استعداد جوهري مبهمة بذاتها وفعلية قوامها ووجودها يترتب على انضمام الصور اليها فهي في حد ذاتها جوهر ظلماني لا تشعر لذاتها فلا تكون مشعرة لغيرها فانتفى العلم عن المادة والماديات وقس عليها حال الاعراض القائمة بالموضوعات فانما العلم من شان القدسيات فقط فتفكر لعله يحتاج الى تجريد القريحة قوله تجرده في ذاته آه احترز به عن العلوم الموجودة في الذهن بنفسه بوجود ظلي وهو مجرد عن المادة وعوارضها لانه ليس بلا عمل عامل قوله فادراكه اي الادراك بالمعنى المصدري واما بمعنى الحاضر عند المدرك فهو نفس الشيء المعقول

صفحه ۱۸

قوله فان ذلك اى الحال الذى هو العقل [illegible] ان كان ... الفعلية فى الذات ... بالذات ... المادة ... ان كان ... [illegible]

والانما الفعلية بالصورة ... اى العدم والقوة اذ لا فعلية للهيولى بل هى قوة صرفة ... عن المادة ... فانما وان كانت مجردة ... عن الظهور الذى لا يفارق عن الوجود والتعقل عبارة ... عن حضور الشى ... وجوده له ... اولا والعرض مجردا كان او ماديا ... المدرك ظهورا ... فالنفوس الانسانية جواهر مجردة لا تعلق لها بالبدن الا تعلق التدبير ... البدن لنسبة خاصة بينهما ... البدن الى النفس بالعكس ... الملة متفقان فى حدوث ... البارى

والمعقول قد يكون ... فى مرتبة نفسها ... والحال لا دخل فى تجردها ... فلا يكون ... النفس ... لكن يتقى ... الانقسام ... القسام الحال ... شى الشى وذلك بحضوره ... بوجوده بالفعل ... الحال ... كانت وجودها بالفعل ... حاضرة عند نفسها ... والتقدس ... [illegible]

۱۹

صفحه ۱۸

[illegible]

محمد يوسف

اذ هو وجود بحت قائم بذاته متقدس عن الماهية فضلا عن المادة فهو لا محالة ظاهر لذاته بنفس ذاته فهو عقل و عاقل و معقول لا يزيد تعقله على ماهيته التي هو الوجود و جملة الجائزات لسنخ ماهيتها و موجوديتها رابطية الذات و الوجود بالقياس اليه تعم فهي معلومة له تعم بذاتها لا بصورها فالموجودات باسرها من حيث الوجود الرابطي معلومة و حضورية عليته له تعالى فعلمه تعالى الاجمالي بتلك الاشياء نفس ذاته تعالى و علمه التفصيلي الحاضر عند المدرك نفسها فهي معلومة له تعالى من جهتين فانها بوجودها الاجمالي متحدة معه تعم فينطوي علمها في علمه بذاته تعالى و بوجودها التفصيلي حاضرة عنده تعم بلا حلول و قيام بذاته تعم و تحقيقه ان ذوات الجائزات بطبائعها و وجودها اظلال و آثار لذاته و وجوده تعم

ع قوله حاضرة عنده آه و لعل هذا مراد افلاطون من المثل ع

قوله ذوات الجائزات آه قال الاستاذ في بعض حواشيه و يعينك عليه حال الاوصاف الانتزاعية بالقياس الى موصوفاتها التي هي منشأ لانتزاعها فان من يدرك منشأ الانتزاع يدرك ذلك الشيء بان ينتزع منه فالممكنات كلها بمنزلة الاوصاف الانتزاعية و الاعتبارات العقلية له سبحانه و هو عز شانه بمنزلة منشأ انتزاعها بل الصوفية قائلون به حيث قالوا ليس في الوجود الا الواجب تعالى و انما الممكنات امور اعتبارية فان العالم عندهم اعراض مجتمعة اعتبارية منتزعة عن حقيقة موجودة واحدة بحسب الحقيقة فعلمه تعالى بذواتها ينطوي في علمه تعالى بذاته بحيث لا يعزب عنه شيء و تفصيله لا يليق بهذا المقام ١٢ منه

متعلقة صفحة ٢٠

صفحه ٢٠ قوله [illegible]

[illegible]

صفحه ٢٠ قوله فالموجودات [illegible]

[illegible] عن ضعف [illegible] الممكنات لها جهتين جهة الوجود و الفعلية وجهة العدم والقابلية

لتساوى [illegible] نسبة الوجود والعدم اليها فالممكن من الجهة الثانية [illegible]

لتعلق العلم به لعدم تميز المعدوم المطلق والمعلوم لا بد من التميز

فلا يصح الممكن لتعلق العلم الا من جهة الوجود وجهة وجوده راجعة

الى الواجب ومعلولة له وهو بهذا الوجود الرابط

فالممكنات من حيث ذلك الوجود الرابط

معلومة وصور علمية له فكان حضور

الصور العلمية كافٍ للانكشاف

صفحه ٢٠ قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

انه ليس في الوجود الا ذات واحدة بسيطة

قوله فيهما بل الصوفية فانهم يقولون

لانكشاف امور متكثرة قوله

في كون الواحد البسيط منشأ

من منشأ للواحد البسيط واحد فلا استبعاد

الى الواجب بمنزلة المخترعات

واذا كان حال الممكنات بالنسبة

امور كثيرة كما للمعاني الكثيرة

البسيط فيكون منشأ لانتزاع

لانكشاف في الخارج وجود فرد الواحد

التعدد مع ان العلم الاجمالي منشأ لانكشاف

البسيط منشأ

يمتنع كون الواحد

تعليقه صفحه ٢

اجتماع النقيضين

يحتمل ضدا والقول انه سيظهر

على قوله فوق الاجمال لا يخ

عن بعد قوله فيهما بهذه النظائر

اي الشيء الذي الاجمالية البسيطة كالنواة

والشجرة قوله فيهما لتصور

اي لتصوير الاجمال في علم الواجب

قوله فيهما من تجويزه

عن تجويز الاجمال قوله فيهما

ولا يستنكر فانه بدون ايراد هذه

النظائر يصل الذهن في الاجمال

الى المعنيين المعروفين

الذهن عن تجويزها في اجمال

علم الواجب

والاوراق والثمرات

من حيث ان ما في الشجرة من النواة

فهو عـــه كالحالة الاجمالية البسيطة الحاصلة لك عند سؤال من يخاصمك في المناظرة قبل ان تفصل الجواب شيئاً فشيئاً فان هذا التفصيل ينكشف عندك بتلك الحالة انكشافاً تاماً وسوجه ويعين وجودها قبل الاجابة من غير تكثر فيها اصلاً فهي تعقل بسيط بالفعل وعلم فعلي ومبدأ الكل واحد من ذلك التفصيل بحيث ينطوي علمه في علمها ثم اذا فصلت يحصل لك علم آخر للكل مع الامتياز وهو عـــه علم انفعالي له فللممكنات وجود اجمالي هو نفس ذاته ووجوده تعالى وهي بهذا الوجود متحدة معه عـــه من غير تكثر في ذاته تعالى فهو عـــه الكل في حد ذاته وعلم عـــه اجمالي لها ينطوي في علمه بذاته وهو الفعلي الذي عـــه يبتني عليه امر الجعل ووجود تفصيلي يمتاز به كل واحد منها عن الآخر وهي بهذا الوجود معلولة له تعالى حاضرة عنده بذاتها لا بصورها وهذا علم تفصيلي لها متاخر عن العلم الاول وعلم عـــه انفعالي مستفاد من وجودها فعلمه عـــه هذا بالكل بعد ذاته وبعد عـــه علمه بذاته فكل واحد من النحوين علم حضوري له تعالى عـــه لا ارتسامي وما عـــه هو صفة كاملة له تعالى هو النحو الاول فتفكر عـــه في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

عـــه قوله فهو كالحالة الاجمالية البسيطة آه اعلم ان هذا النظير واشباهه كالشجرة والنواة من حيث ان ما في الشجرة من الغصون والاوراق والاثمار مندمجة في النواة من غير تحليل وتركيب والنواة مبدأ الكل واحد منها وكذا البحر والامواج لا يكون مقياساً تاماً لشانه تعالى بالنسبة الى الممكنات فانه سبحانه متعال عن هذا القياس والمقياس لا شبيه له شيء او لا شبه له ولا ند له ولا ضد له لكن مدارکنا القاصرة لا تخيل هذا النحو من الاجمال الذي يتقدس عن التركيب والتحليل ويتعالى عن عدم الامتياز في نحو العلم له ونتحير في ادراك هذا النحو فاحتجنا الى تصوير الاجمال الذي يكون هو فوق الاجمال والتفصيل الموجود في الحد والمحدود وفي العلم بالشيء مع عدم الامتياز عما عداه ومع الامتياز فاوردت هذه النظائر المفيدة لتصويره وتمثيله في الجملة لئلا تتعد عقولنا عن تجويزه ولا تتنكر عن تحقق ما هو متعال عنه ولا نجعلها مقياساً تاماً لشانه تعالى عنه عـــه قوله وعلم انفعالي ليس العلم او بالانفعال ههنا الانفعال التجددي الذي هو من شان الهيولى الهيولاني بل مجرد كونه مستفاداً من الغير اي المعلوم وهذا النحو من العلم ليس من صفاته الكمالية غاية ما يقال انه اصطلاح جديد ولا مشاحة فيه ١٢ منه

٢٣

تعليقه صفحه ٣

وتطبيره فالعلم واحد والمعلومات كثيرة بخلاف العلم الانفعالي فانه ليس من صفات الكمال لما عرفت مولانا محمد يوسف رح

قوله لا ينتج آه اى لا برهان عليه بل هو البرهان على كل شئ وانما السبيل اليه الا ئل كاشفة منبهة لا مفيدة او لم تولد و لو بنى للفاعل فمعناه لم يلد و بيانه ان الوالد و الولد متكافيان متماثلان و الواجب ليس بمتكاف لواجب آخر و الممكن لا يماثله و هو ظاهر و بيان الاول ان معنى التكافؤ ان لا يتصور تحقق احدهما و تعقله الا بان تحقق و تعقل الآخر معه فلا يكون الا بحسب علاقة ذاتية بينهما بالعلية و المعلولية او معلوليتهما لامر ثالث يوقع بينهما ارتباطا افتقاريا و سيان ان شاء الله تعالى و هذه العلاقة لا تمكن بين القيومين الواجبين لذاتيهما و قد يستدل على نفى التماثل بينهما بان حقيقته ليس الا نفس وجوب التقرر و الوجود فلا تتكثر تكثر النوع بالعوارض المشخصة فان التخالف لا محالة اما ان يكون

عه قوله بل هو البرهان آه هذا مبنى على ما قال الشيخ فى برهان الشفاء ان اليقين الدائم الكلى لما له سبب انما يحصل من جهة السبب و ما لا سبب له اما بين بنفسه او لا يتبين البتة بيانا يقينا بوجه قياسى بل بالنظر و الاستدلال فلا يرد بالجزئيات الحسية المعلومة بالمشاهدة من غير نظر الى اسبابها اذ لا يحصل بها اليقين الدائم الكلى مع ان الكلام فى العلم الاستدلالى و الاستدلال بوجود المعلول على ان له علة فهو استدلال بالعلة على المعلول كقولنا الجسم مؤلف و كل مؤلف له مؤلف فان الاوسط فيه علة فى نفس الامر لكون الجسم ذا المؤلف لان المؤلف بالفتح هو المحتاج و مناط الافتقار هو التاليف و فى هذا المقام ابحاث انيقة تقتضى بسطا فى الكلام سياتى ان شاء الله تعالى فى مبحث البرهان عه قوله و انما السبيل اليه اى الى اثبات وجوده و صفاته الحقيقية و بالجملة هذه المطالب بيته غير مستفادة من البرهان عه قوله متماثلان فان قيل المراة الحبلى يتولد منها الحية كما تدل عليه المشاهدة و يتولد البغل من الحمار و الفرس فلا يجب التماثل بين الولد و الوالد قلنا المراد بالتماثل ههنا المشاركة فى الاوصاف النفسية و ان لم يكن متمام ماهية المتماثلين فيشمل المشاركة فى الجنس دون الاتحاد فى الماهية النوعية ١٢ منه

١٣ — بيان قوله لا ينتج مأخوذ بمعنى التولد على كونه مبنيا للمفعول والفاضل مولانا محمد يوسف رح

صفحة ٢٥ قوله

البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات

فان كانت الاوسط في البرهان مع كونها علة للتصديق بالاكبر

فيسمى برهان لم

صفحه ۲۵

قوله ان الولادة [illegible] تقدم الاشتراك [illegible] بين [illegible] الوالد والمولود [illegible] [illegible] بحيث يكون [illegible] مشارك [illegible] [illegible] الواجب [illegible] ان كان [illegible] من [illegible] المولود

صفحه ۲۵

قوله وقد يستدل الشيخ [illegible] بالذات لا على عدم وجوب [illegible] ايهما

قوله بان حقيقته آه اشار الشيخ في الالهيات الشفاء حيث قال فالماهية لواجب الوجود غير انه واجب الوجود وهذه هي الانية [illegible] ان الانية والوجود لو صار للماهية فلا يخ اما ان يلزمها لذاتها او الشيء من خارج [illegible] ان يكون لذات الماهية فان التابع لا يتبع الا موجودا [illegible] ان يكون للماهية وجود قبل وجودها [illegible] وذلك لانك علمت ان [illegible] الانية والوجود لا يتقوم [illegible] الماهية

ای بین ذاتی الوالد والمولود [illegible] ان ذاتیهما

[illegible]

باسرها [illegible] [illegible] لا بد من علاقة [illegible] المولود والواجب بالذات [illegible] [illegible] المعلولين [illegible]

27

متعلقه صفحه ۲۵

[illegible]

بلواحق هي لجوهر الحقيقة او لوجودها بما هو وجودها فلا يتصور الاختلاف بينهما بحسبها بل يجب
توافق الكل فيهما او بلواحق مستندة الى اسباب خارجة عنها فلولا تلك الاسباب كانت الذات
واحدة او لم تكن ذات فعند انتفائهما لا يكون كل منهما واجب التقرر والوجود فيكون وجوب
كل واحد وجوده مستفادا من الغير ومن المعلوم ان الواجب بالذات لا يكون واجبا بالغير
اذ لو كان له علة بها تقرره ووجوده فاذا اعتبر بذاته لم يجب له تجوهر ووجود فلا يكون واجبا
لذاته اذ لو وجب وجد فلا تاثير لايجاب الغير في تقرره ووجوده فوجوب التقرر والوجود لا يكون
لهويتين متماثلتين و ايضا لا يقال على النوعين قول الجنس عليهما والا لانقسم بالفصول الغير
الداخلة في سنخ قوام الجنس وانما هي رافعة لابهامه مفيدة لوجوده بالفعل اذ الفصول
تحصل الجنس شيئا بالفعل ذاتا متعينة موجودة كما سياتي فما حقيقته نفس تاكد التقرر
ووجوب الوجود لا كالحقيقة الحيوانية التي هي غير معنى الوجوب وتاكد التقرر
والموجودية امر خارج عنها لا ينقسم بها والا فافادتها الوجود بالفعل ووجوب التقرر

ع قوله فلا يتصور الاختلاف الخ لا يقال لم لا يجوز ان يكون تشخص كل منهما مستندا الى
نوعه المنحصر في فرد كما يقال في المفارقات لانا نقول فاذن لا يتماثلان لتباين نوعيهما على ان وجوب
التقرر والوجود نفس فانهما حقيقتهما هو وجوب التقرر وهو لا يصلح للاشتراك بين هويات متعددة
بالدليل المذكور اذ تمايزهما لا يمكن ان يكون بامور داخلة في سنخ قوامهما والا يلزم التركيب
المستلزم للامكان فهو بعوارض خارجة من قوامهما فنى الماهية التي هي وجوب التقرر
والوجود او باسباب خارجة وكلاهما باطلان لما ذكرنا في الكتاب ١٢ منه

هى افادة سنخ الحقيقة فيدخل الفصل فى سنخ حقيقة الجنس وهو باطل وايضا
يلزم ان يكون وجوب التقرر لذاته مستفادا من الغير فيلزم الامكان فتفكر
قوله لا تتغير آه اى لا بحسب الذات وهو ظ ولا بحسب الصفات الحقيقية

عـه قوله مستفادا من الغير فيلزم الامكان وايضا يلزم كون الفصول المقسمة جاعلا للجنس اذ الامر
الخارج المفيد لسنخ الحقيقة هو الجاعل توضيحه ان استفادة سنخ حقيقة الشئ اما بامر خارج فهو الجاعل وهو
مفروض الانتفاء فى الواجب لذاته واما بالمقومات فيلزم على تقدير انقسامه بالفصول المفيدة لسنخ
الحقيقة اعنى الموجودية ان تكون الفصول المقسمة مقومة هف لوجوب خروجها عما ينقسم بها وايض يلزم
تركب الواجب تعالى هذا خلف ايض عـه قوله لا بحسب الصفات الحقيقية آه تفصيل المقام ان الصفات
الثبوتية له تعالى اما حقيقية محضة لا تعتبر فى مفهومها الاضافة ولا تعرض لها فى التحقق فتعقلها وتحققها
بحيث تترتب عليها الآثار لا تتوقف على وجود الغير كالحيوة واما حقيقية ذات اضافة لا يعتبر فى مفهومها
الاضافة لكنها تعرض لها فى التحقق بحيث لا تترتب عليها الآثار الا بتلك الاضافة كالعالمية والقادرية
فان كون الذات بحيث اذا وجد شئ ينكشف عندها او بحيث يمكن منها بالنظر اليها الفعل والترك بالارادة
لا يتوقف تعقلها وتحققها على وجود المعلوم والمقدور لكنهما اذا وجدا تحققت الاضافة لا محالة وترتب عليهما
الآثار وتغير هذين المعنيين يستوجب تغيرا فى نفس الموصوف الذى هو مبدأ لهما وكذا تغير الاضافة التى هى من
لوازمها فى الوجود واما اضافية محضة وهى التى يعتبر فى مفهومها الاضافة فتعقلها وتحققها بمعنى ترتب
الآثار عليها موقوف على الغير وتغيرها لا يوجب تغير الموصوف او صفة حقيقية بل يرجع الى تغير الامر المباين كما اذا تغير ما بيمينك
وما يسارك وانت مستقر على مكانه ومثلوا لها فى الواجب تعالى بالرازقية نظرا الى انها لا توجد الا بوجود المرزوق وفيه
انما كون الذات بحيث ترزق اذا وجد المرزوق فلا فرق بينها وبين العالمية والقادرية واجيب عنه بان المراد بها
نفس الاضافة لا مبدأها فمرجع هذه المفهومات الى العرف المتعارف اطلاق الرازق الا على من يباشر الرزق
وكذا السخى والجواد المطلق على من يعين بها فى المتعارف فيها نفس الاضافة بخلاف العالم والقادر فانهما يطلقان على من يتمكن من العلم

٢٩

للمبدأ انما يرجع هذه العنوانات الى العرف ولا يغاير اطلاق الرزاق الاعلى من يباشر بالارزاق عنه بان المراد انما نفس الاضافة وبين الخالقية والقادرية وجب اذا وصل المرزوق فلا فرق بينهما كون الذات بحيث يرزق الا وجود المرزوق وفيما بالرازقية نظرا الى انها لا توجد مكانه ومثلوا لها في الموجبة وما يشاركه والتغير مستقر على المباين كما اذا تغير ما يتلبسك الحقيقة بل يرجع الى تغير اللازم تغير الموصوف والوصف وتغيرها لا يوجب

وكذا السميع والجواد ويطلق على من يحصل لهما فالتفاوت فيما نفس الاضافة والقادر فانما يطلقان على ما من شأنه العلم والقدرة وكذا السميع والبصير ان لم يوجد المعلوم والمقدور وقيل ان الرازقية والسخاوة والجود مثلا من الصفات الانفعالية التي لا يتحقق بحيث يظهر منها الآثار الا بالمباشرة ... في البعض على الشذوذ وقيل الفعل بحسب ... القطرة فلا يظهر ولا يعلم

٣٠

متعلقه صفحه ٢٩

قوله ... صفحه ٢٩ [illegible]

[illegible]

قوله ... صفحه ٢٩ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والاضافية التي بازائها مباد متقررة في ذاته تعالى فان تغيرها يستوجب تغيراً في ذاته تعالى لانها مترتبة عليها كما اذا تغير معلومك ومعلولك فهو سبحانه الآن كما كان واما الاضافة المحضة فتغيرها لا يستوجب تغيرا اصلا فان التعاقب والتجدد فيها يرجع بالحقيقة الى التعاقب والتجدد في الامور المتباينة عن الذات كما اذا تبدل ما يمينك وما يسارك وانت مستقر على ذاته ومكانه الاصلي قوله تعالى عن الجنس والجهات آه هذا تصريح لما علم ضمنا من قوله لا يحد او يراد بالجنس المثل وقد مر بيانه وهو خلاف قانون البراعة الا ان يقال الايهام يكفي للبراعة والمراد بالجهات اما الجهات الست او الاستعدادات الثلثة وهي كلها من خواص الاجسام وهو تعالى بري عن الجسمية التي تقبل الانفصال والانعدام ولو فرضا سطابقا للواقع قوله جبل الكليات والجزئيات آه تفصيل المقام وتحقيقه

عـه قوله الاضافية التي آه اعلم ان مرجع الاضافات فيه سبحانه الى اضافة واحدة وهي المبدئية بالقياس الى جميع الاشياء فهي خالقية باعتبار ورازقية باعتبار وهكذا فهي في حد ذاتها اضافة واحدة لا تختلف باختلاف الازمنة والامكنة والابعاد متساوية النسبة اليها بالنظر الى ذاته تعالى وهذا على قياس الاوصاف الحقيقية فانها راجعة الى صفة واحدة هي وجوب التقرر والوجود لذاته كذا حققه المحققون عـه قوله كما اذا تغير معلومك آه لان تغير المعلوم والمعلول يستلزم تغير العلم والعلة وهما من الاوصاف الحقيقية وتغيرها يستلزم تغير ذات الموصوف اذا كانت اوصافه نفس ذاته كما في الواجب تعالى عـه قوله ولو فرضا مطابقا للواقع آه انما قلنا فرضا ليشمل القسمة العقلية والوهمية ايضا ثم قيدناه بالمطابقة للواقع لان الغرض ههنا ليس بمعنى التقدير الشامل للمحالات بل بمعنى تجويز العقل تجويزا مطابقا للواقع ١٢ منه

في الشيء مع تغاير حقيقة ذلك الشيء

صفحه ۳۱ قوله تفصيل العلم آه بما كان مراد الشارح ومقصوده بيان قول المصنف جمل المطلبات والجزئيات وفي بيانه مباحث الاول ان ما علمنا هو الواجب الوجود وهو موقوف على كونها محتاجة الى الجاعل لانها لو لم تكن محتاجة اليه كانت موجودة بنفسها لا بجعل الجاعل فلا بد ان يبين ان الموجود منه ممكن ومنه واجب والممكن محتاج الى الجاعل وهو جاعل لا غير من الشيء او لان الموجود على قسمين

[illegible]

وهو الوجود الحقيقي فالوجود المصدري الذي هو انتزاعي اعتباري لا يصلح لان يكون مناطا لموجودية الاشياء مولانا محمد يوسف رح

ان حقيقة الوجود ليس الا نفس صيرورة الذات و وقوعها في ظرف ما و مطابق الحكم به و مصداقه نفس تقرر الماهية و فعليتها فما هي متقررة بافاضة الغير نفسها كانت الحيثية التي هي مصداق الحمل فيها راجعة الى حيثية تعليلية هي كون الذات صادرة عن الجاعل و ما هي متقررة بنفسها لا بعلة فهي موجودة بذاتها لا بغيرها فمصداق الحكم هناك نفس تجوهر الحقيقة المتقررة بالذات فيكون الوجود نفس ذاتها و هي مستغنية في سنخ حقيقتها و موجوديتها عن الغير فهذه الذات هي الواجب بالذات و الاولى الممكن بالذات فالوجود في الواجب تعالى عين ذاته اذ هو بذاته مبدأ لانتزاعه و مصداق لحمله بخلاف الممكن اذ الواجب بالذات يستحيل ان يتعلق بعلة و مر بيانه و لا يصح له ان يكون وجوبه و وجوده من تلقاء ذاته بالعلية كما هو سنة اللوازم المعلولة لنفس الماهية و الا فيقع طباع وجد فوجد بينه تعالى و بين الوجود فيتقدم عليه بحسب الوجود كما هو مقتضى طباع وجد فوجد فيلزم تقدم الشيء على نفسه او موجوديته بوجودين بل بوجودات غير متناهية و هما محالان او مجموع الوجودات كالوجود الاول فما يتقدم عليه و يخرج عنه كان عينه تعالى فوجوبه تقرره

عه قوله او مجموع الوجودات آه هذا دليل آخر على اثبات عينية الوجود لذاته تعالى مع قطع النظر عن ابطال الدور و التسلسل و حاصله انا اذا اخذنا مجموع الوجودات الزائدة اللامتناهية بحيث لا يشذ عنها شيء فذلك المجموع كالوجود الاول في كونه مسبوقا بوجود المقتضي فالوجود السابق عليه الخارج عنه يجب ان يكون عينه و الا يكون من جملة آحاده فيلزم دخول المقدم في المؤخر هذا خلف فتامل ١٢ منه

صفحه ۳۴

قوله

۳۴

متعلق صفحه ۳۲

قوله

[illegible]

ووجوده نفس ذاته تعالى وعين ماهيته وليس له تعالى ماهية وراء الوجود ولعين فيه ظلمة العدم اصلاً فهو نور قائم بذاته متقرر بنفسه وجود وموجود ووجوب وواجب بهذا اساس الصفات فطباع الامكان وهو سلب ضرورة التقرر والوجود وسلب ضرورة اللاتقرر واللاوجود علة تامة لافتقار الممكن بحسب سنخ حقيقته ومنبع الافتقار في وجوده الى جاعل موجب عن مجده فان ما لم يمتنع جميع انحاء عدم الممكن لم يترجح الوجود وهذا الترجيح هو الوجوب السابق على الوجود ومن جملة انحاء عدم المعلول عدم علته الموجبة فلا تكون ممكنة اذ هي متساوية الطرفين كالمعلول فلا يمتنع بها عدمه وبالجملة لا وجود الا بالوجوب وهو تمنع جميع انحاء العدم ولا امتناعها الا من تلقاء الواجب بالذات فكل ما حق جوهر ذاته الجواز لا يستطيع ان يكون جاعلا لشيء من الاعتبارات اي اعتبار كان فالله تعالى خالق كل شيء من الكليات والجزئيات بمعنى انه تعالى ابدعها من الليس الصرف ولطلان الذات الى الايس وتقرر الحقيقة وهي كما انها مفتقرة اليه تعالى في الموجودية كذلك مفتقرة اليه تعالى في سنخ الحقيقة بل الافتقار في الوجود لا يرجع الى معنى محصل سوى الفاقرية بحسب اصل الماهية وسنخ التجوهر فان الوجود نفس صيرورة الذات وليس هناك شيء يؤخذ منه ذلك المفهوم غير الذات المتجوهرة فالافتقار في الوجود هو الافتقار في سنخ التقرر فالامكان هو السبب المحوج الى مجعولية الذات بالجعل البسيط

[illegible]

وبالاول لان ما التقدم [illegible] بجعل طرف [illegible]

[illegible]

الوجوب من الواجب نحو الاداء [illegible] الوجوب لان الحكم
محتاج فى وجوده الى الوجوب [illegible] منشائه فالممكن بحسب الحقيقة [illegible] الحقيقة والوجود [illegible] فالمحتاج فى الواقع [illegible] انما هو نفس [illegible] بمنشأ انتزاعه [illegible] فالوجود امر انتزاعى لا يتقرر الا [illegible] ان الوجود هو نفس صيرورة الذات [illegible] بالعرض لما سمعت سابقا الوجوب وفى الوجود انما تحتاج [illegible] ترجيحا بالفاعل [illegible] حقيقة اولا وبالذات الى الجاعل فيتعلق بحسب [illegible]

وقد عرفت انه لا بد للوجود من الترجيح او الافاضة ما لم يترجح لم يوجد فلا بد من امتناع جميع انحاء العدم ترجيح الوجود والحال ان هذا الترجيح هو المراد من الوجوب فى قولهم ما لم يجب لم يوجد وهذا هو الوجوب السابق على الوجود لانه وجد له وجوده من علة توجد فالممكن يمتنع عدمه لامتناع عدمه مع وجوبا لانه اذا وجد فبشرط الوجود وجوده وامتناع العدم هو وجوب الوجود وهذا هو الوجوب اللاحق بوجوده والوجوب السابق واللاحق كلاهما بالغير تكون الاول [illegible]

العم ما لم يمتنع انحاء عدمه [illegible] محتاج فى وجوده الى [illegible]

[illegible] الترجيح والامتناع [illegible] الواجب [illegible]

قوله [illegible] **صفحه ٣٥**

[illegible] **صفحه ٣٥**

[illegible] الممكنات [illegible]

٣٦

متعلقة صفحه ٣٥

يعنى ان الوجود هو صيرورة الذات وتقرره انما هو تقرر منشأ انتزاعه الذى هو نفس الماهية كما مر فلا افتقار فى الوجود ليس له معنى محصلا الا الافتقار بحسب نفس الحقيقة فان افتقار الانتزاعيات الى الجاعل عبارة عن افتقار منشأيها

صفحه ٣٥ قوله فالامكان هو السبب آه اى الامكان علة لاحتياج الممكن الى المؤثر للاحدوث كما هو مذهب المتكلمين فى اثبات الصانع [illegible] الاول دعوى الافتقار لان الممكن يتساوى طرفاه [illegible] محوجا

[illegible] بالنظر الى [illegible] والعلة [illegible] الممكن [illegible] بالنظر الى ان الامكان [illegible]

[illegible]

[illegible] **صفحه ٣٥ قوله** [illegible] وجوده [illegible]

[illegible] الماهية [illegible] وجوده [illegible]

افراده [illegible]

وانت تعلم ان الخصم لا يسلم التقدم [illegible] الجوهر بل يرسم الجوهر بانه ماهية من شأن وجوده فى الخارج ان لا يكون فى موضوع على انه يجوز ان يكون الجوهر عرضا لما الماهيات متباينة غير مشترك فى ذاتى فتكون مرسوما برسم الجوهر ماهية واحدة صنافية من الافراد

صفحه ٣٥ قوله وليس له ماهية وراء الوجود آه اى ماهيته اى انية تحو وجود بحت لا ماهية له اصلا لا بان يكون له ماهية يعرض له الوجود ويكون مغايرا لها لما عرفت انفا ولا بان يكون له ماهية لكنها عين الوجود كما ذهب اليه المحقق الدوانى لان اطلاق الماهية انما هو على الحقيقة المعراة عن الوجود وسائر الاوصاف فى اعتبار العقل والصانع الماهية تكون كلية واسد فهو مقدس عن شوائب التعرية والاعتبار وليس [illegible] بل هو وجود

[illegible]

صفحه ٣٥ قوله [illegible]

[illegible] افراده [illegible]

يكون مختلفة بالنظر الى نفس الماهية فالافراد والآخر معدومة ممتنعة بالنظر الى نفس الماهية وان كانت تلك الماهية بحيث يجوز تكثره فى الخارج لكن بالتكثر يستحيل فى نفس الامر فلا يلزم استحالة الوجود من افرادها وبانه يجوز ان يكون افراد هذه الماهية ممكنة ولا يلزم منه امكان الطبيعة حتى يلزم خلاف الفرض فان وجوب الطبيعة غير مستلزم لوجوب الافراد ومنها انه لو كان للواجب ماهية ووجود لكان جوهرا الصدق رسمه وهو ماهية من شأن وجودها الخارجى ان لا يكون فى موضوع فيحتاج الى فصل فيلزم تركب الواجب ومنها انه لو كان له ماهية ووجود لكان سندرجا تحت جوهر ولما كان افراده ممكنة بالذات فيلزم امكان الواجب المندرج تحته لان ما يصح على فرد من الطبيعة يصح على سائر الافراد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الا ان الطبائع المرسلة مقدمة فی التاثر وقبول الوجود بالنسبة الی الجزئیات فان جعل الجزئی وان کان بعینه جعل الکلی فان المتقرر والموجود فی العین بافاضة الجاعل امر واحد یحلله العقل الی ماهیة مرسلة ومخلوطة بالوجود والتشخص المنتزعین عنها بعد الفعلیة لکن الطبائع المرسلة غیر مرهونة الوجود بتوارد الامکانات الاستعدادیة کالزمان نفسه ومحله وحامل محله والجواهر المجردة وانما التعاقب التجدد فی الجزئیات الحادثة الزمانیة بحسب الامتداد الزمانی وملاکه علاقة الامکان الاستعدادی وحرکة المادة فی الاستعداد فالامکان الذاتی ثمه ملاک فیضان الوجود عن مدبر العالم علی خلاف امر تلک الجزئیات ومن ثمه تسمع انهم یقولون ان الطبائع بماهی هی موجودة بوجود الهی قبل الکثرة لان تقررها لیس الا لعنایة الله تعالی غیر مرهونة الوجود بالامکان الاستعدادی بخلاف الشیء الطبیعی المکتنف بعوارض المادة قال فی الحاشیة فیه اشارة الی ما هو الحق من القول بالجعل البسیط بمعنی الابداع ای اخراج الایس من اللیس انتهی اقول هذا مختار الاشراقیین والمشاؤن ذهبوا الی انه متوسط بین المجعول والمجعول الیه وتحریر محل النزاع ان الاثر بالذات علی القول الاول نفس الشیء من حیث هو هو والوجود والاتصاف اثر بالعرض وعلی القول الثانی هو الاتصاف من حیث هو غیر مستقل بالمفهومیة ورابط بین حاشیتیه ای مفاد الهیأة الترکیبیة والشیء والوجود والاتصاف

قوله وقبول الوجود آه ومعنی تقدم وجودها ان نسبة الوجود الیها اقدم من نسبته الی الجزئیات بالذات بل بالزمان ایضا کما فی الحوادث الیومیة وسیاتی قوله کالزمان نفسه ای مثل الزمان والحرکة والفلک والمجردات من العقول قوله اشارة آه لانه ترک المفعول الثانی فی المؤلف لا بد منه

٣٧

متعلقه صفحه ٣٧

نفسها انما هي ... بما قال على الجعل والتحالي الاول وهذا هو الجعل البسيط والثانية ذهبوا الى ان اثر الجعل هو اتصاف الماهية بالوجود وهذا هو الجعل المولف ولما كان يتوهم ان اثر الجعل عند مذهب الاشراقيين هو الماهية فقط ولا تاثير للفاعل في الوجود اصلا فكان الوجود واجبا وهو كما هو وذلك يتوهم على مذهب المشائين ان اثر الجعل هو الاتصاف فلا تاثير للفاعل في الماهية اصلا فيلزم ان يكون واجبا وهو ظاهر والنفس وعليه ان الاتصاف النسبة ماهية فالكل

٣ بجال عن التخالط فلا يرجع المولف الى البسيط مولانا محمد يوسف رح

قوله صف ٣٣ الا ان الطبائع يعني اذا كان ... المحج ان الجعولية الامكان الذي تضيف الكليات والجزئيات نشأ بما ثبت وبان في ان اعلها ومبدعها هو المبدع والفرق انما هو بان الطبائع الكلية متقدمة نسبة الوجود بالعرض نسبة الى الجزئيات لوجود الطبائع النوعية تقدمهما على وجود الاشخاص سواء كانت في الخارج او في الذهن فقد يكون التقسيم طبعيا كما قالوا في وجود الطبيعة الجنسية فانما علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى علة لوجود الصورة الجسمية الصورة وعلة العلة علة فيكون وجود الطبيعة علة لوجود الشخص كذلك لوجود الشخصية وقد يكون مستقلا محضا كما في وجود الانسان المطلق والشخص وهذا هو البحث الثاني من المباحث

بالجعل المولف فحولها ان الاثر بالذات هو الاتصاف من حيث هو مستقل مرآة لملاحظة حال الطرفين بمعنى رابطي بينهما اي نفاد ... قولنا الماهية موجودة والماهية والوجود والاتصاف لا من حيث هو غير مستقل رابطي بين ... من حيث انه مفهوم مستقل ماهية من الماهيات ... تابع ولازم لاثر الجعل ولا يقولون ان الماهية لا تاثير للفاعل فيه اصلا حتى يكون واجبا وانهم لا يقولون ان الاتصاف مطلقا ... من حيث انه مفهوم مستقل ماهية من الماهيات

يرجع المولف الى البسيط فالمرجح ... محل النزاع بحيث يرتفع هذا الظن وتحصيله ان الاشراقيين القائلين بالجعل البسيط يقولون ان اثر الجعل بالذات هو الماهية بحيث تكون هي التي هو مصداق الوجود والموجود الذي هو نفس هويته الذات او الاتصاف ... الجعل بالعرض بحيث ينتزع العقل منها الوجود ويصفها به فنسب الجعل الى الوجود والاتصاف به بعد انتزاعه عن الماهية المذكورة لا ان الوجود لا تاثير للفاعل فيه اصلا حتى يلزم وجوبه ... القائلون

فان الطبيعة الحيوان ... ثمن ... الرسل بما هو حيوان مثلا تفرد ... الوجود بتوارد الامكانات الاستعدادية كما ان الزمان يحصل بالحركة الفلكية وحاصل محله هو الفلك المحدد والجواهر المجردة غير موجودة بالوجود بتوارد الامكانات الاستعدادية بخلاف الشخص بما هو شخص فانه مرهون الوجود بمادة خاصة واستعداد الاترى ان زيدا مثلا مرهون الوجود بنطفة خاصة ... وان كان ذلك التجدد والتعاقب في الدهر خاص لانه ... الوجود الدهري ... نطفة خاصة ثم ... الاستعداد الزماني لا يحسب ... الوجود ... من التشخص ... هو الامكان الاستعدادي ... فلذلك التجدد والفيضان ... الذي علة من قوة المادة واستعدادها بالقياس الى حصول الشيء المستعد له ... عليه ان قيام الذات في المادة الحاملة تعلقة بالوجود

لا من هذه الحيثية اثر في ضمن الاثر بالذات وقد يستدل عليه بقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وبان الوجود نفس صيرورة الذات ووقوعها في العين او الذهن ومصداقه في الواجب تعالى نفس ذاته تعالى وفي الممكن حيثية الاستناد الى الجاعل فاذا كانت الماهية في نفسها متقررة مستغنية يصدق حمل الوجود عليها في مرتبة ذاتها فلا يكون ممكنا بل واجبا لذاته واعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يصدق الوجود عليها بحسب استنادها الى الجاعل من حيث الوجود فقط فلا يلزم كونها واجبا وانت خبير بان مرتبة التقرر وفعلية الذات غير منسلخة عن الموجودية والصيرورة المصدرية

عه **قوله** لا من هذه الحيثية آه يعني ان الاتصاف لو لوحظ من حيث هو بالاستقلال ولا يلاحظ معه الطرفان الا بالعرض فهو مستغن عن الجاعل كسائر الحقائق التصورية فهو اثر بالعرض تابع لا بالذات كالماهية والوجود عه **قوله** بقوله تعالى وجعل الظلمات والنور آه تتمته ان الجعل بمعنى التصيير لا يجوز قصره على مفعول واحد بل يجب ذكر كلا مفعوليه والجعل بمعنى الخلق يستدعي مفعولا واحدا ففي قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اقتصر على مفعول واحد فهو بمعنى الخلق لا بمعنى التصيير سه **قوله** وانت خبير آه توضيحه ان حقيقة الوجود نفس صيرورة الذات في ظرف ما مصداقه ومبدأ انتزاعه نفس قوام الماهية وتقررها واذا كان تقررها بجعل الجاعل فنفسها يرجع مصداقه الى حيثية تعليلية وهي حيثية صدورها عن الجاعل حتى لو فرض تقررها وقوامها بدون الجعل لكفى في صدق الوجود كما في الواجب تعالى لامتناع انسلاخ الاثر عن المبدأ واستحالة الانفكاك بين المفهوم ومصداقه فما كان تقرره وقوامه بالذات يصدق عليه الوجود بالذات وما كان تقرره وقوامه بالعرض كان صدق الوجود عليه بالعرض فتامل فانه دقيق ١٢ منه

كما هو المسلم لدى الفريقين فلو كانت مستغنية فى سنخ قوامها واصل تقررها كانت مستغنية ايضا فى صدق الوجود وصيرورة الذات بالضرورة كما يشهد به الوجدان المستقيم قوله الا يمان به آه اى بالجعل البسيط المشار اليه بقوله جعل الكليات

عـــه قوله كما هو المسلم آه لان القول بتقرر الماهية منفكة عن الوجود مخصوص ببعض المتكلمين وهم المعتزلة واما الاشاعرة والحكماء كلهم فينكرونه ويبطلونه كما هو مذكور فى الكتب الكلامية عـــه قوله كانت مستغنية ايضا اذ لا معنى لافتقار الماهية واستنادها الى الجاعل من حيث الوجود الا افتقارها واستنادها اليه فى سنخ تقررها لان افتقار الامور الانتزاعية واستنادها الى العلة ليس له معنى محصل الا افتقار منشأ انتزاعها ومطابقها واستنادهما اليها والوجود معنى انتزاعى اذ هو عبارة عن صيرورة الذات ووقوعها فى ظرف ما ومنشأ انتزاعه ومطابق حمله انما هو سنخ تقررها كما سبق فتذكر فان قيل مرتبة التقرر عبارة عن مرتبة نفس الماهية وفعليتها نفسها اتحادى فلا يصلح ان يتعلق بها الجعل بالذات لانها امر واحدانى ومتعلق الجعل مفاد الهيأة التركيبية ولا يلزم منه الاستغناء مطلقا لانها تابعة بجعل الوجود اى بمفاد قولنا الانسان موجود مثلاً قيل فيلزم ح ان يكون مرتبة المعروض اى مرتبة نفس الماهية تابعة لمرتبة العارض اى الوجود والاتصاف به ومتاخرة عنها وهو باطل بالضرورة فلو كانت مرتبة الماهية مستغنية عن الجعل بحسب نفسها كانت مستغنية بحسب الاتصاف بالوجود ايضا لامتناع تاخر المعروض عن العارض واستحالة تاخر الطرف عن النسبة فيلزم استغناؤها عنه مطلقا وهو ينافى الامكان والالزم تعلق الجعل البسيط الا بالامر الواحدانى وبهذا يظهر برهان آخر على اثبات الجعل البسيط فى الماهية الممكنة لان الماهية اما يتعلق بها الجعل بالذات فهو المطلوب واما بالعرض فهو باطل لما ذكرناه عن امتناع تقدم العارض على المعروض وتقدم النسبة على الطرف اولا بالذات ولا بالعرض وهو ينافى الامكان الذاتى ١٢ منه

له قوله اى بالجعل البسيط المشار اليه آه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وفيه انه يلزم ح انتشار الضمائر فى المخلفتين مع ان القول بالجعل البسيط انما هو مذهب الاشعرى ومن تبعه من القائلين بعينية الوجود واما جمهور المتكلمين ... القائلين بزيادة الوجود ... فالقول بالجعل ... كما صرح به بعض المحققين ... على ... مذهب جمهور المتكلمين ... فالصحيح ارجاع ... الا ان ... ارجاعه ... موافق لقوله جعل الكليات ... فافهم واحفظ ١٢

انما يستغنى عن الجعل المستانف لا عن الجعل مطلقا عندهم كما هو الا عن تحرير محل النزاع

صفحه ٩

قوله واعترض اه اى اعترض السيد المدرس بما حاصله ان كون الوجود فى الواجب نفس ذاته وفى الممكن حيثية الاستناد الى الجاعل مسلم لكن لا يلزم من استغناء الماهية من حيث هى هى وجوبا الا ان استناد الممكن الى الجاعل يجوز ان يكون من حيث الوجود وان كانت مستغنية عنه بنفسها وانما يلزم وجوبا لو لم يستند الى الجاعل اصلا لا بنفسها ولا باعتبار وجودها واصحاب المولف لا يقولون به بل يستند فى صدق الوجود عليها الى الجاعل عندهم فى الحيثية توضيحه ان حقيقة الوجود نفس صيرورة الذات ظرف الاتصاف

وفى الممكن هو الماهية من حيث انما مستندة الى الجاعل اذ هو قطع النظر عن هذه الحيثية لم يكن للممكن وجود اصلا فاذا استغنت الماهية فى نفسها من حيث

قوله اما ماس الفاعل كما يزعم اصحاب المولف صدق حمل الوجود عليها من جهة ذاتها وخرجت عن حد ودلقة الامكان ودخلت فى مرتبة الوجوب لذاتها لان الواجب لذاته ما هو موجود بذاته مستغنيا عن الغير ولا يخفى عليك ان اصحاب المولف لا يقولون ان الجعل لا يتعلق بالماهية اصلا بل هم يقولون ان الجاعل جعل الماهيات موجودة واثر الجعل كون الماهية موجودة من حيث الخلط واما الماهية فمن التوابع له لا ان يتعلق بها جعل بسيط مستانف ولا ان يتعلق بها ذلك الجعل المولف تابعا فالماهية

ص وكون الوجود صفة منضمة فاسد عند المحققين منهم الشريح مولانا محمد يوسف ح

بالضرورة فلو كانت مرتبة الماهية مستغنية عن الجعل بحسب نفسها الصاقا به ومتاخرة عنها بالقطرية العارض اى الوجود المعروض اى مرتبة نفس الماهية قيل فيلزم ح ان يكون مرتبة اى مفاد قولنا الانسان موجود مطلقا لانها تابعة لجعل الوجود التركيبية ولا يلزم منه الاستغناء ومتعلق الجعل مفاد الهيئة انما الجعل بالذات لا بالتبع نفس انها هى لا لصلاحية يتعلق عن مرتبة نفس الماهية وقبلية فتذكر فان قيل مرتبة التقرر انما هو من نسخ تقرر

٤١

متعلقه صفحه ٢

او باسمه سبحانه او باوصافه المذكورة يحتمل ان يرجع الضمير الى المصدر اى الجعل مطلقا ففيه اشارة الى رد القول بالبخت والاتفاق فان فئة قليلة قد زعموا ان وجود العالم من غير سبب موجد وغاية مقصودة وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح وتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واستدلوا عليه بوجوه منها انه لو كانت الممكن حاجة الى المؤثر لكان فيه تاثير فمعنى المؤثر مؤثرية وهي صفة ثبوتية فثبوتها اما في الذهن فقط فيكون الحكم بها في الخارج جهلا او في الخارج ايضا فان تكون قائمة بالمؤثر فكانت من الممكنات المحتاجة الى المؤثر فهناك مؤثرية اخرى ثم ننظر فيها ايضا كما والجواب ان المؤثرية امر اضافي حاصلة في الذهن عند تعقل صدور الاثر من المؤثر وليس في الخارج شئ بذاتها يقوم بالمؤثر ولا يلزم الجهل اذ هي ثابتة في نفس الامر لا من حيث خصوص لحاظ العقل فقط ومنها ان التاثير اما في حال الوجود وهو تحصيل الحاصل او في حال العدم وهو اجتماع النقيضين والجواب انه فرق ما بين اخذ الاثر في زمان حصوله وبين اخذه بشرط حصوله تاثير المؤثر في زمان الحصول لا حاصل بذلك التاثير ولا استحالة فيه ومنها ان التاثير اما في الماهية فيلزم عدمها عند عدم المؤثر والتاثير فيكون الانسان

عه قوله ففيه اشارة ايضا اشارة الى دفع توهم ان البارى تعالى لم يجعل الا العقل الاول واما ما سواه فمنه وبعده عه

قوله الترجيح بلا مرجح هذا مبني على ما هو الظاهر من قولهم ان النظام الكلي بتمامه بكل واحد من اجزائه موجود من غير موجد فيلزم الترجيح من غير مرجح وان التزام احد منهم ان بعض اجزائه سبب جاعل للبعض الآخر والكل بما هو كل بلا سبب فنقول سلسلة الايجاد في هذه الاجزاء اما ان تنتهي الى موجد ممكن موجود بلا سبب فيلزم الترجيح بلا مرجح انتهاءً او تنتهي الى موجد ممكن موجود بسبب فالكل بما هو كل ممكن البتة وموجود فان لم يكن وجوده بسبب فيلزم الترجيح من غير مرجح في وجوده وان كان وجوده غير وجودات الاجزاء والا يلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وهو ايضا ضروري البطلان عه

قوله ومنها ان التاثير اما في الماهية آه هذا الاستدلال مبني على ان الجعل عنده عبارة عن التصيير اعني الجعل المؤلف فلما ثالوجود ولا يسلمان لان يتعلق به الجعل لا الانزم كون الانسان انسانا مثلا او كون الوجود وجودا بجعل الجاعل وهو باطل

... لفظ المستمر انما تعلق غرضنا بكونه ازليا و ... باقی حواشی در آخر کتاب

في الخارج مسلوب
عن نفسه بلوازم مصدرها فهذا
ارتفاع [illegible] في وقت او [illegible]
ارتفع الانسانية كذلك فيصدق
قولنا ليس الانسان بانسان
ويكون صدق السالبة هنا
لعدم الموضوع في الخارج
القائل اختار في ابطال [illegible]
في الماهية [illegible]
انما [illegible]
لنفسه ضروري [illegible]
الانسان [illegible]
[illegible]

صفحه ۴۳ قوله [illegible]

[illegible]

۴۳
تعليقة صفحه ۴۳

[illegible]

ممكن والعرض
وليس بوجوده ضروريا
لذاته والا لامتنع عدمه
[illegible] لذاته والا لامتنع وجوده [illegible]
مرجح [illegible] وجوده والا لزم الترجح من غير مرجح
مرجحها ما يمكن [illegible] من مرجح [illegible] ينتهي الى الواجب
بالذات [illegible] بالذات كما لا يخفى وما بالذات هو الواجب [illegible] فالقول
[illegible] بوجود [illegible] السبب الموجد الواجب بالذات [illegible]
[illegible] لان الواجب بالذات [illegible]
الترجح والوجوب وان [illegible]
[illegible] من قبيل الاستعارة [illegible]
بالعرض [illegible]
بدون ما

[illegible]

وہذا ہو المختار عند المحققين ـه قوله والحق اى فے معنى البخت والاتفاق ١٢ منه

مثلا ليس بالنسان عند عدمه والشئ يستحيل سلبه عن نفسه او فى الوجود والكلام فيه الكلام اى لايكون الوجود وجودا عند عدم المؤثر والتاثير او فى اتصاف الماهية بالوجود وهو امر اعتبارى لايستند الى المؤثر والجواب ان التاثير فى الماهية والوجود والاتصاف تابعان له ولا يلزم ان يكون الانسان ليس بانسان عند عدمه بل ليسية نفس الانسان كما لايكون به الانسان انسانا بل انما يكون به نفس الانسان وفرقة ينكرون الغاية المقصودة فقط فان عنوا بها العلة الغائية والغرض فهو حق والا فكما ترى والحق ان الاشياء قد لا تكون مترتبة بالقياس الى شئ لكونها غير واجبة الحصول معه ان كانت بالقياس الى اسبابها واجبة الحصول والتحقق فيقال لها بالقياس الى ذلك الشئ اذا حصلت معه انها كائنة بالبخت والاتفاق كوجدان الخزينة عند حفر البير قوله مقدمة وهى ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة الكاملة اعنى تصور العلم بوجه ما والتصديق بموضوعه وغايته وهى مقدمة العلم واما مقدمة الكتاب فما يذكر من الكلام قبل المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها وهى محتملة

ـه قوله او فى اتصاف الماهية آه ولم يذكره الكلام المذكور فى الاحتمال الاول الثانى لانه موقوف على ملاحظة الاتصاف بالاستقلال وقد سبق انه بهذا الاعتبار ساقط عن حيز الاعتبار فى مطلق الجعل عند تقرير ولم يذكر فى الوجود ما يذكره من كونه امرا اعتباريا لان فى اعتباريته نوع خفاء اذ منهم من ذهب الى ان الوجود الحقيقى امر قائم بالموجود قياما انضماميا والوجود المصدرى عارض له ـه قوله والجواب ان التاثير آه بناء على الجعل البسيط واما القائلون بالجعل المؤلف فيقولون ان مقتضى الجعل هو ان يكون المجعول المجعول اليه عينيا دون المجعول اليه ما يتعلق به الجعل اعنى الاتصاف وهذا باختيار شق الثالث ـه قوله كما لايكون اى بالتاثير والجعل ـه قوله وفرقة ينكرون آه لعل انكارهم للغاية مبنى على ان الفاعل لوجود العالم كله موجب ١٢

المجعول اليه
وما يتعلق المجعول
الاتصاف بهذا باختيار الشق
الثالث انتهى قوله فيهما اشارة الى القول
بان التاثير في الماهية انما هو بناء على الجعل البسيط لان
القائلين بالموقف انما التاثير في الاتصاف فالجواب باختيار
الشق الاول انما هو على الجعل البسيط قوله فيهما واما القائلون
آه اى الجواب على طور القائلين بالموقف ان لا تاثير في الاتصاف
الماهية واعتبارية لا ينافي التاثير عندهم لان [illegible]
بهوان المجعول امر عيني واما المجعول اليه وما يتعلق الجعل [illegible]
في اعتبارية قوله فيهما وما يتعلق الجعل اى دون ما يتعلق
الجعل آه قوله فيهما وهذا اى الجواب عن
القائلين بالموقف باختيار الشق
الثالث اى التاثير
في الاتصاف

[illegible]

در آخر کتاب

لما يحتمله الكتاب من الالفاظ الدالة فقط او المعانی فقط او مجموعهما واحتمال النقوش منفردة او غير منفردة ساقط عن الاعتبار فانها ليست مما يقصد بالتدوين وتخصيص مقدمة الكتاب بالالفاظ من حيث الدلالة على تلك المعانی نظرا الی قوله ما يذكر من الكلام وتخصيص مقدمة العلم بالمعانی وحدها اعتبارا بالمقابلة ليس لشيء اذ الذكر كما يوصف به الالفاظ يوصف به المعانی كالكلام يعم اللفظی والنفسی بل الارتباط والانتفاع انما هما بالمعانی فقط فالتغاير بينهما بحسب المفهوم فقط على الاحتمال الثانی بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات لا اذا كان المراد بالتصور المعتبر فی الموضوع والغاية هو الاذعان وبحسب الذات ايضا على الاحتمالين الباقيين والاولی ان يعد مباحث الالفاظ ويعتبر بيان شرف العلم ومرتبته ايضا منها **قوله** العلم التصور آه زاد لفظ التصور اما تنبيها على الترادف او على ان المقسم بالحقيقة علم حصولی لا مطلق العلم الشامل للحضوری كعلم المجردات بانفسها وعلم الواجب تعالی وقد يخص المقسم بالعلم الحصولی الحادث نظرا الی اختصاص التصور والتصديق بالبديهی والنظری والحق ان علم المجردات بما هو غير ذاتها وصفاتها حصولی ينقسم الی التصور والتصديق فان مناط العالمية والمعلومية هو وجود الشيء المعلوم للعالم بان يكون نفسا ونعتا منه والمعلولات الجائزات من العوالی الی السوافل رابطية الذات والوجود بالمعلولية بالقياس الی الواجب سبحانه فقط والتی كانت بصورها مرتسمة ومخزونة فيها

۴۶

قوله

صفحه ٣٧

تعلقه صفحه ٣

بيان التناسب بين المعرّفات ... الكتاب

مع المعاني ... الكتاب

بافاضة المبدأ الاول الذي هو المبدأ الفياض وكونها وسائط لا يوجب ان يكون وجودها لما اذ هو من شان الجاعل فشانها بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام والحفظ على سبيل الاختزان وبالنسبة الى الصوادق الحفظ والتصديق جميعا وذلك لتنزههما عن الشر التي هي من غويات الوهم بل لا يبعد ان لا يكون للكواذب فيهما ارتسام فانهما خزانة المعقولات الصرفة دون المشوبة بالوهم فهي مخزونة في الحافظة التي هي خزانة الموهومات فتدبر فيه قوله هو الحاضر عند المدرك آه سواء كان نفس المعلوم كما هو في الحضوري او غيره ولو بالاعتبار كما في الحصولي وسواء كان مرآة لملاحظة ما قصد تصوره كما في العلم بالكنه والعلم بالوجه او لا كما في العلم بكنه الشيء والعلم بوجه الشيء فجعل المقسم مطلق العلم لا العلم التصوري

قوله بافاضة المبدأ الاول اي بافاضة الجاعل وجودها فيهما اعني القيام بها كما في الاذهان السافلة قوله فتدبر اشارة الى ان فيه مناقشة ظاهرة لان الحافظة خزانة لما يدركه الوهم لا العقل باعانة الوهم وهي المعاني الجزئية كالصداقة والعداوة بين الشخصين وليست خزانة لما يدركه العقل الصرف بلا معونة الوهم اعني الامور الكلية والجزئيات المجردة وان كانت القوة الوهمية قد تغلط فيهما بنوع من المداخلة والفرق بين المغالطة الوهمية ومدركاتها اظهر لمن تتبع كتب القوم والذهول قد يعرض في القضايا الكلية الكاذبة فيلزم ارتسامها في المبادي العالية فتفكر قوله كما في العلم بكنه الشيء آه والفرق بينهما ان الصورة الحاصلة اذا لم تكن مرآة لملاحظة شيء فان حصلت من حيث انها عارضة او ذاتية لشيء ما فهي بالقياس الى ذلك الشيء علم بوجه الشيء والا فهي علم بكنه الشيء كالكاتب مثلا اذا حصل في الذهن باعتبار انه عرضي للانسان فان لم تكن مرآة لملاحظته كان بالقياس الى الانسان علما بوجه الشيء وبالقياس الى نفسه علما بكنه الشيء وكون الصورة الواحدة علما بوجه الشيء وبكنه الشيء بالنظرين مخصوص بالعرضيات واما الذاتيات ١٢

تعليقة صفحة ٢٩

قوله فانما خزانة المعقولات اه ارتسام الكواذب صفحة ٢٣ على ارتسام صور المعقولات في المجردات بل ارتسام النفس مدركة للكليات بوساطة المعقولات وللجزئيات بوساطة القوة العقلية كما اشار اليه وكما تزول النفس الوهمية عن المدركة عن الكليات والذهول عبارة عن زوال المدركة مع بقائها في الخزانة فيجب ان يكون للكليات خزانة ويكون هي فيها عند ذهول النفس عنها وزوالها عن المدركة ولا يمكن ان يكون خزانتها اى الحافظة لانها قوة جسمانية فلا ترتسم فيها الكليات فيكون لها خزانة اخرى يرتسم فيها صور الكليات وهي العقول الفعالة فلا بد من

بالوهم ايضا الحافظة للمعقول للمعقولات في العقول الفعالة للمعقولات المشوبة بالوهم فلا محالة تكون خزانة الشى ان الكواذب مشوبة بالوهم والعقول الفعالة خزانة للمعقولات الصرفة الكلية فيها فلا محالة ارتسام الكواذب فيها ارتسام صور اشارة الى مناقشة ظاهرة صفحة ٢٣ على ارتسام الصوادق فيها الا على باعانة الوهم وهي المعاني الجزئية وليس خزانة لما يدركه الوهم او العقل بالمعونة الوهم اعني الامور الكلية والجزئيات المجردة وان كانت القوة الوهمية قد تغلط فيما بينهما من المداخلة والفرق بين المغالطة الوهمية وبين مدركات الوهم اه

وحصل في الذهن من حيث انه صورة للانسان وكنه كان عالما بكنه الشى مطلقا سواء قيس الى الانسان او الى نفسه انتهى قوله فيهما والفرق بينه اى العلم بوجه الشى والعلم منه رفع توهم وهو ان العلم بوجه الشى مندرج في العلم بكنه الشى وليس قسما آخر من اقسام العلم لان المقصود منه اما الوجه او ذو الوجه فعلى الثاني انما يكون هو العلم بالوجه لا بوجه الشى لكونه مرآة عبارة عن كون الشى بحيث يلتفت منه الى الشى

عن العوارض معلوم بالعلم الحصولى بالذات ومن حيث العوارض الذهنية علوم من حيث العوارض الخارجية انما هو معلوم بالعرض لتحقق العلم عنده انتفاء العوارض الخارجية عند المدرك اى الصورة العلمية الحاصلة من الشى قد يكون مرآة لملاحظة ذلك الشى كما في تصور الانسان مثلا بالذاتيات كالحيوان الناطق او بالعرضيات كالضاحك بان يجعل صورة الحيوان الناطق او الضاحك الحاصلة في الذهن مرآة لحصول الانسان فيه فعلم الانسان على وجه

او الحادث اذ لا حاجة الى التخصيص والتعميم انسب بقواعد الفن فان قلت كيف
يصح ذلك فان المعتبر في مورد التقسيم الشيء المطلق اعني موضوع الطبيعية لا المطلق الشيء ا
اعني موضوع المهملة فان المقسم يجب ان يؤخذ من حيث العموم والاشتراك قلت
لو سلم فقد يجعل مورد القسمة جنس المقسم كما هو ههنا فلا بد من ان يؤخذ ذلك لا بشرط شيء
حتى يصح اسناد احكام نوع اليه لما ان ذلك النوع وهو المقسم الحقيقة فهو ماخوذ من
حيث الاطلاق والتعميم كما هو المعتبر قوله والحق انه من اجلى البديهيات هذا هو المختار
عند المحققين وانما اختفى جوهر ذاته لشدة وضوحها كما ان من المحسوسات ما يبلغ
في الظهور بحيث يمتنع عن تمام الابصار كالشمس كذلك من المعقولات ما يبلغ فيه بذلك الحد
حتى يمنع عن تمام الادراك كالعلم فانه مبدأ ظهور الاشياء فيجب ان يكون في نفسه
اظهر اليس فيه شر الظلمة ولهذا يفتقر الى التنبيه لا لازالة خفاءه فانه ليس خفيا في
نفسه بل لان عقولنا اعجز عن اكتناهه فهذا التنبيه يشبه الماء الموضوع في الاناء
لرؤية مثال الشمس وفيه نظر لان العلم من مقولة الكيف على الاصح او من الاضافة

عـه قوله ولهذا يفتقر الخ اي لا لاختفاء جوهر ذاته من شدة الوضوح بحيث يمتنع عن كمال الادراك
وهو ادراك كنهه لا لانه خفي في نفسه عـه قوله بل لان الخ اضراب عما يفهم من السابق ان شدة الوضوح
توجب اختفاء جوهر ذاته فاعترض بانه لا يوجب الاختفاء في جوهر ذاته بل يوجب عجز العقول عن تمام ادراكه منه

٥١

صفحة ٥

يصدق عليه انه [illegible] على البديهيات مولانا محمد يوسف

اوالانفعال كما قيل وعلى كل تقدير يجب لفصل مقوم لماهية فيثبت له حد موصل الى تصوره بالكنه وهو مختص بالنظريات الاان يقال كونه كيفا اوغيره من قبيل كون فصول الحقائق الجوهرية جوهرا وجنسية المقولات بالقياس الى المركبات التي تحتها او يقال المطلوب بديهية بالصورة الاجمالية وهو لاتنافي نظريته بالصورة التفصيلية بناء على ان البداهة والنظرية تختلفان بالعلم الاجمالي والتفصيلي والحق انه ليس كيفا ولا غيره من المقولات كما سيظهر

عــه قوله الاان يقال آه هذا القول سخيف لانه على تقدير بساطته لايصدق الكيف الذي هو جنس عال لما تحته عليه صدقا عرضيا لان العلم ليس فصلا مقسما للكيف في شئ من الحقائق المتحصلة حتى يصدق عليه الكيف صدق الجنس على الفصل المقسم وليس معروضا لنفس الكيف ايضا لان اتصافه به اما ان يكون انتزاعيا وهو باطل لان الجنس العالي للحقائق الموجودة لايكون امرا انتزاعيا او انضماميا فلا يخلو اما ان ينضم اليه غير ان يصير نوعا متحصلا بالفصل اما فيلزم وجود الجنس في الخارج بدون النوع او يصير نوعا او لا ثم يعرض له فيكون آه حقيقة اخرى هي من مقولة الكيف بالذات والعلم المعروض بها كيف بالعرض ولا شك ان تلك الحقيقة مما لادخل لها في كون العلم مبدأ للانكشاف فاعتبارها مما لاطائل تحته ولذا لم يقل احد وان ذهب ذاهب الى التسامح تشبيها للامور الذهنية بالامور العينية وما قيل انه كيف بمعنى العرض العام فليس بشئ على ما حققه الاستاذ في حاشية الرسالة مع انه لم يقل ان الكيف الذي هو المقولة عرض عام فيجب ان يكون على تقدير كونه كيفا من مقولة الكيف بالذات كالحالة الادراكية عند القائل بها عــه قوله وجنسية المقولات آه لايقال يلزم ان تكون المقولات المشككة لحصول التفاوت في المصداق لانا نقول الممتنع التشكيك بالنسبة الى ما هي ذاتية له لا بالقياس الى جميع ما يصدق هي عليه هذا هو المختار منه عــه قوله الى المركبات آه اي الانواع المركبة

صفحة ٥٢ قوله [illegible] الا ان يقرأ [illegible] بنحو [illegible]

[illegible]

قوله فيهما [illegible] القول [illegible] عند القائل

بها انتهى قوله فيهما [illegible]

آه اي القول بكون العلم كيفا وغيره من

قيل كون العقول جوهرا [illegible] سخيف اي ضعيف او

انه سخيف فانه اي قليل العقل قوله فيهما من الحقائق المحصلة

اي ليس نوع ما مركبا من الكيف والعلم بالغرض [illegible]

[illegible] اي ليس العلم حقيقة محصلة متحصلة [illegible]

قوله فيهما وهو باطل لان الجنس العالي [illegible] اي لو كان انتزاعيا

فكان اعتباريا فلا يكون جزءا لحقيقة متحصلة [illegible] ان الكيف

جنس للحقائق الموجودة فكان جزءا لها والا الاختلاف

الشيء الواحد البسيط غير متصور [illegible]

لان كثيرا من انواع الكيف [illegible]

انتزاعية كالزوجية والفردية

[illegible]

قوله صفحة ٥٢ او يقرأ آه يعني ان المطلب [illegible]

الى البساطة التي تقتضيها بالنسبة اليها انما عرض عام [illegible]

بداهة علم العلم بكنهه ولما فيه [illegible]

كون علم العلم بالكنه نظريا على [illegible]

باختصاص العلم بالكنه بالنظريات

والعلم بكنهه بالبديهيات الاخرى

ان الحاصل بالذات في العلم بالكنه

الذاتيات والانفس الذات

في حاصلة بالعرض والعلم بكنهه

لا يكتسب من ذاتياته وعرضياته

فلا يكون مكتسبا اذ الكاسب

اما الذاتيات او العرضيات

واعلم ان اختصاص [illegible]

٥٣

[illegible]

من حيث انهما يحصلان معا [illegible]

قوله فيهما مع انه لم يقل بمعنى لان القائل

بان العلم كيف بمعنى العرض العام

لم يقل ان الكيف الذي [illegible]

هو العرض العام فلا يخالف قول

الشيء لا يقبل باحد صفحة ٥٢

قوله وجنسية المقولات جواب

سؤال مقدر وهو ان الكيف

والاضافة والانفعال مقولات

واذ قلتم ان الكيف او الاضافة

اولا انفعال لا يصدق على العلم

بالجنسية بل انما هو عرض عام له

فنطل جنسية المقولات [illegible]

علنا انما اجناس عوالي ونقرر

الجواب ان جنسية المقولات

انما هو بالنسبة الى الماهيات

المركبة [illegible] لا بالنسبة

وما قيل ان كلما هو غيره لا يعلم الا به فلو انعكس الامر يلزم الدور فليرجع الى ما قلنا اذ حاصله انه مبدأ لظهور الغير فيجب ان يكون نورا بنفسه ظاهرا لذاته لا لغيره والا فهو نور وظهور بالعرض نوريته وظهوره مستفاد من الغير فذلك الغير اما نور ومبدأ ظهور بذاته فهو العلم حقيقة او نوريته ظل نور العلم فيدور فيتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وهكذا على تقدير التسلسل وانما خص الدور بالذكر دون التسلسل لسقوط احتماله ههنا ولانه اظهر في لزوم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات فما قيل يجوز ان لا يتوقف تصور الغير على تصور حقيقة العلم ساقط وقيل نظري تحديده على الوجه الحقيقي بعبارة جامعة للذاتيات متعسر لانا قد عجزنا في التحديد الحقيقي لاكثر الحسيات كرائحة المسك فنحن في تحديد الادراك اعجز ولكننا قد اشرح بتقسيم يخرجه كما قلنا الاعتقاد اما جازم او غيره والجازم اما مطابق او لا والمطابق اما ثابت او لا فقد خرج عنه ان العلم اعتقاد جازم مطابق ثابت وبمثال جزئي كما قلنا العلم كاعتقادنا

قوله ساقط آه لان القائل لم يقل بان تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه ما اورده من النعليل قال ان ظهور الغير وانكشافه مترتب على تعلق العلم به فلو كان العلم منكشفا وظاهرا بتعلق الغير به يلزم الدور والفرق بين الامرين ظاهر الا ان يقال هذا خروج عما فيه الكلام لان المتنازع فيه ان حقيقة الكلية هل هي مكتسبة او بديهية لا في كونه مبدأ الانكشاف فتأمل **قوله** بتقسيم يخرجه كما قلنا آه قيل انما تبين معناه بتقسيم ومثال اما التقسيم فهو يميز عما يلتبس به كتمييزه بالجزم عن الشك والظن والوهم وبالمطابقة عن الجهل وبالثابت عن التقليد وهو ظاهر اما المثال فهو ان ادراك البصيرة شبيه بادراك الباصرة اذ لا معنى للابصار الا انطباع مثال المبصر في الباصرة كانطباع الصورة في المرآة كذلك العقل كالمرآة للمعقولات فالعلم عبارة عن صورة المعقولات المرتسمة في العقل فالتقسيم يقطع العلم عن مظان الاشتباه اما المثال فيفهمك على حقيقة العلم كما نقل عن الامام حجة الاسلام قال المحقق التفتازاني ليس المراد

[illegible]

صفحه ٥٢ قوله قال الامام الرازى ... بانه يمكن ان يعلم ... ان العلم ... الاكتساب ... النفى ... الاكتساب ... يكون ... الاكتساب ... الاستلزام ...

[illegible]

هو الثانى دون الاول وتوقف الغير على الاول دون الثانى ... فلا يلزم الدور ... ويرجع ... آه يعنى ان استدلال المستدل على البطلان نظرية العلم ... يرجع الى ما قلنا ان العلم مبدأ لظهور الاشياء فيجب ان يكون فى نفسه ظاهرا فتوجيه استدلال الامام ان العلم مبدأ الظهور الغير اى الغير ... انما ينكشف بتعلق فرد من افراد العلم فاذن نقول انه يجب ان يكون العلم بديهيا وظاهرا بذاته لا بغيره والا اى ان لم يكن بديهيا ومنكشفا بالذات بل منكشفا من الغير فذلك الغير اما منكشف بذاته ... حقيقة او هو منكشف بانكشاف العلم فيه ... بالعرض اى ظهور العلم بدون ... لظهور الغير او بالعكس ... الموقوف عليه ... فالموقوف ...

[illegible]

فان الموقوف ... على عدم الفرق بين تصور العلم وحصوله نظرية العلم واجاب بعض من المتكلمين بان الاستدلال مبنى على عدم الفرق بين تصور العلم وحصوله انما هو تصور العلم وليس تصور الغير على تقدير الاكتساب الدور على حصول ... بناء على امتناع حصول ... العلم حتى يلزم المطلق والفرق بينهما ان ارتسام ماهية العلم فى النفس على وجهين احدهما ان يرتسم فيها بنفسها فى ضمن جزئياتها وذلك حصولها وليس تصورها وليس مستلزما له على قياس حصول الشجاعة للنفس لا لتصورها لا انضمامها من غير ان يتصورها والثانى ان يرتسم فيها تصورها وهذا هو تصورها لا حصولها على قياس تصور الشجاعة الذى لا يوجب اتصاف النفس بها فالموقوف على تصور الغير ...

متعلق صفحه ٥٢ ... الحض لذكره والا انما يستلزم ... بان فى نفس لزوم المحذور ... وهاهنا مناقشة وهى ان ظهور الغير انما يتوقف على حصول العلم وتعلقه بالمعلوم لا على ظهوره فلو توقف ظهوره على الغير لزم الدور لا انتفاء التعاكس الموجب له مع ان معنى توقفهم غير العلم لا العلم ... الا ان سلوبية الاشياء ... بديهية كانت او نظرية تدرك بالعلم الشرقى او الارتسامى ... ان يكون العلم ظاهرا بنفسه ... ولا يلزم ... اى بديهيا الا ان يكون حقيقة نظرية ويكون تعلق فرد منها ...

٥٥

بعض ... على تقدير البداهة لم يكن تعلق فرد من افراد حقيقة العلم لها مسبوقا بتعلق فرد من افرادها بما يكون معرفا لها وعلى تقدير النظرية كان تعلق فرد منها مسبوقا بتعلق فرد منها للمعرف لها فعلى تقدير نظرية العلم يتوقف انكشاف حقيقة العلم فى تعلق العلم بالغير اى المعرف لا على تعلق الغير حقيقة ... نعود المنع بانا سلمنا ان انكشاف الغير لاجل تعلق فرد من افراد بعض ... به ولا يلزم الدور فان انكشاف حقيقة العلم انما هو بتعلق فرد من افرادها بما هو ...

... فى المقدمة ... بالكلية بل اى ... كونه سببا للانكشاف ... انتهى

لكلام لان الاشتراع ... ان حقيقته ... او بديهية كانت ظاهر الا ان تعريضه ... يلزم الدور والفرق بين الامرين منكشفا وظاهرا ... تعلق العلم به فلو كان العلم ... ان ظهور الغير وانكشافه موقوف عليه ما اورده من المنع بل قال ... موقوف على تصور العلم حتى يرد القائل لم لا يجوز ان تصور العلم ... فى المقدمة دليل قوله ساقط لان ... الخ وهى لزوم الدور ... لان يقرانه لازم ... شئ مما علم ... معرفات ...

[illegible]

صفحه ٥٣ ... الموجودة فى نفس الامر المطلق لحقيقة ... هو على الوجه

واما على تقدير بساطتهما وبناء البداهة على البساطة فالنزاع معنوي راجع الى التركيب والبساطة فتامل ١٢ منه

بان الواحد نصف الاثنين واما الاسمي فلا يضر لتعسر الحقيقي فمن استبعد بان القسمة والمثال ان افاد التمييز فيعرف بهما والا فلا فبعيد عن القريحة نعم لو كان المطلوب نفي التحديد مطلقا ثم يثبت لمعرفته طريق آخر وهو القسمة والمثال لكان له وجه وما قيل ان افادتهما التمييز للعلم لا تستلزم كونهما صالحين للتعريف لجواز ان لا يعرف بهما لازم بين الثبوت حتى يعرف به ساقط لما هو المشهور من ان القسمة الحقيقية لانطوائها على المقسم والمميز تشتمل على تعريفات اقسامها واما المثال فمآله الى الرسم وذهبت طائفة الى انه لا يتعسر فقد ذكر واله حدودا مبينة في الكتب الكلامية لا يقال النظرية والبداهة من خواص العلم الحصولي وعلم العلم علم حضوري لان العلم المتعلق بماهية الكلية علم حصولي لا حضوري

قوله كالنور والسرور آه اعلم ان المص اراد بداهتهما بالصورة الاجمالية التي هي للمحدود لا التفصيلية التي هي للحد فيجوز ان يكونا نظريين بالصورة التفصيلية وهكذا حال كل حقيقة مركبة ومن ههنا يعترض ان النزاع ههنا لفظي فان من قال بنظريته اراد صورته التفصيلية ومن ذهب الى بداهته اراد صورته الاجمالية قال في الحاشية الاول من الحسيات والثاني من الوجدانيات

عه قوله اما الاسمي آه قال السيد السند اعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف كثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين ثم اعلم ان الحقائق الموجودة يتعسر الاطلاع على ذاتياتها والتمييز بينها وبين عرضياتها تعسرا تاما واما المفهومات الاصطلاحية واللغوية فتحديدها في غاية السهولة لان اللفظ اذا وضع في الاصطلاح او اللغة لمعنى مركب فما يدخل فيه كان ذاتيا له وما يخرج عنه كان عرضيا له وحدودها ورسومها كانت اسمية كما ان حدود الحقائق الموجودة ورسومها بحسب الحقيقة عه قوله مطلقا اي حقيقيا كان او اسميا سه قوله تشتمل آه وجملة الكلام ان القسمة مفيدة للتعريف جزما لاشتمال التعريف على لازم بين الثبوت غير لازم للعه قوله ان العلم المتعلق آه يمكن ان يقال معنى كون العلم بديهيا انه ظاهر ١٢

٥٦

الانضمامية لا مطلقا والعلم المطلق الذي كان النزاع فيه ليس من الصفات الانضمامية للنفس بل هو حقيقة الحقائق التصورية والعلم المتعلق به علم حضوري وانما هو العلم المخصوص فيصلح للنزاع بين بداهته ونظريته والعلم المتعلق بالعلم الخاص اعني الكائن بالنفس ... لكنه ليس النزاع فيه ... عليك ان ...

٥٧

سوسن الامور ... الامور المعقولة لانه من الكيفيات النفسانية مولانا محمد يوسف رح

او جواب للاعتراض ... ويمكن ان ...

... النزاع بين نظرية وبداهته ... بالبداهة والكسب ... وصفاتها حضوري ... حضوري لان علم النفس بنفسه ... اي لحاله ... ممن قام ... لاحتمال التحقق ... صفة توجب ... الشيء في العقل ... التصور ...

بالنور مثلا واما العلم الجمالي فهو حاصل بنفسه لا بصورته لانه علم حضوري بنفسه للعقل قوله وهو غير تصوره اي بغير تصوره حقيقة...

والظاهر التنظير ويمكن ان يجعل اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام يقال كالعلم بالنور والسرور وهذا علم خاص بديهي وبداهة الخاص يستلزم بداهة العام ويرد عليه المنعان المشهوران من منع كون العام ذاتيا وكون الخاص مدركا بالكنه ولي من عند نفسي طريق دقيق لدفع هذين المنعين لكن خوف المجادلين لا يرخص لذكره انتهى ولعل ذلك الطريق ان يجعل الخاص مقيدا والعام مطلقا وبداهة المقيد يستلزم بداهة المطلق لانه جزء خارجي لمفهوم المقيد البديهي فتصوره بدونه مما لا يتصور وفيه نظر فان الضروري هو العلم الجزئي الحاصل بنفسه المتعلق لشيء مخصوص وهو غير تصوره ولا يستلزمه اذ كثيرا ما تحصل لنا علوم جزئية متعلقة بمعلومات مخصوصة ولا نتصور شيئا من تلك العلوم ونفتقر في تصورها الى لحاظ مستانف فلا يلزم تصور العلم المطلق اصلا فضلا عن بداهته وبالجملة فرق بين حصول العلم بنفسه للعقل

قوله والظاهر التنظير آه المراد من التنظير ما هو شبيه بما هو نظيره لا يكون من افراده على هذا يكون قوله كالنور تعريفا للعلم بالمثال بالمعنى المختار عند المحقق التفتازاني واشرنا اليه في الحاشية السابقة ويمكن ان يجعل تمثيلا بتقدير المضاف اي كعلم النور فيكون من افراد الممثل له وتعريفا بالمثال ايضا على ما قيل ويكون اشارة الى الاستدلال ايضا على ما بينه المصرح قوله فتصوره بدونه آه تفصيله انه فرق بين الخاص والعام وبين المطلق والمقيد بوجوه الاول ان المقيد يجب ان يكون مركبا خارجيا والمطلق جزء منه بخلاف الخاص فانه قد يكون بسيطا والعام عرضيا له والثاني ان العام يجب حمله على الخاص بالذات وبالعرض بخلاف المطلق والمقيد لامتناع الحمل بينهما والثالث ان الخاص قد يكون له صورتان مختلفتان بالاجمال والتفصيل بخلاف المقيد فان له صورة واحدة تفصيلية اذا عرفت هذا فنقول ان استلزام تصور الخاص بنفسه لتصور العام مشروط بكون الخاص مدركا بالكنه وكون العام ذاتيا له بخلاف المقيد اذ تصوره بنفسه يستلزم لتصور المطلق لان الصورة التفصيلية لا تحصل بدون الاجزاء فبداهة المقيد تستلزم بداهة المطلق وما اشتهر ان استلزام بداهة الخاص لبداهة العام مشروط بالشرطين المذكورين فهو مما لا يلتفت اليه لما تقرر ان العلم بالكنه

متعلقة صفحة ۵۸

صفحة ۵۸ قوله ان النظر آلة للعلم ... والتشكيك في المقدمات ... لان الدليل ... والضابط ... بان كل واحد من العلمين علم خاص بديهي فالعلم المطلق ايضا يكون بديهيا وعلى تقدير التسليم ... ودعوى بداهة العلم المطلق بعينه ...

صفحة ۵۸ قوله لانه جزء خارجي هذا ما قال السيد الزاهد في حاشية الحاشية على شرح المواقف ويرد عليه ان يكون المطلق جزءا خارجيا يوجب امتناع حمله على المقيد لان الجزء الخارجي لا يحمل على الكل مع ان المطلق محمول على المقيد ولهذا اراد بعضهم من الجزء الخارجي ههنا الجزء المتصور انفرادا والملاحظة قصدا والتحقيق ان اثبات البداهة ههنا لا يتوقف على كون المطلق جزءا خارجيا فان المقيد عبارة عن ...

... القيد فالتقييد ملحوظ فيه والتقييد بكونه ... غير مستقل انما يصح ملاحظتها بملاحظة المنتسبين وتصورها فلا بد من تصور المطلق ... ما لاحظته عند تصور المقيد فتصوره اي لا تصور المقيد وما لاحظته ذاتي للمقيد

صفحة ۵۸ قوله ... تصور للمقيد بدون تصور المطلق والقيد فالمتغايران متعددان بالكنه لان كنه المقيد انما هو المطلق والقيد ... وبين القيد والمطلق فرق ... في المنية فرق بين العام والخاص ... مركبا خارجيا والمطلق جزء منه بخلاف الخاص فانه قد يكون بسيطا والعام عرض ... ان العام يجب حمله على الخاص بالذات او بالعرض بخلاف المطلق ...

... ان يحصل ... التصور ... بالكنه ... فان ... الخاص ... بالاجمال ... التفصيل ... العام ... المطلق ... المقيد ... بداهة العام ... الكنه ...

... يكون في علم الشيء بالكنه تصوران بالذات احدهما للمحدود والثاني للحد والاول علة للثاني ويسترق فساد هذا الرأي

صفحة ۵۸ قوله وفيه نظر الناظر هو صاحب المواقف

صفحة ۵۸ قوله الحاصل بنفسه اي لا بالصورة لانه علم حضوري

صفحة ۵۸ قوله من تلك العلوم مع كونها صلات لها

صفحة ۵۸ قوله ويفتقر في تصورها بان نفرق الالفاظ الى العلوم كما كان الالفاظ الى المعلومات فلا يكون الالفاظ عين تصورها ولا يكون حصولها

صفحة ۵۸ قوله فلا يلزم اي كما لم يكن في ذلك العلم جزئي التعلق ... مخصوص ... تصور العلم المطلق اصلا فلا يلزم ... فضلا عن ان يكون تصوره ضروريا

صفحة ۵۸ قوله وبالجملة فرق ... جواب لسؤال مقدر وهو ان المطلق حاصل في ضمن المقيد واذا حصل المقيد في العقل حصل مطلقا ... والحصول هو التصور ... تصوره وتصور المقيد المتضمن للمطلق يستلزم تصوره وتقرير الجواب انه فرق بين حصول العلم بنفسه ... التصور لان حصول العلم بنفسه ههنا علم حضوري ... الانصاف بكونه عالما

وبين تصوره والاول مناط العالمية والانكشاف دون الثاني كحصول الشجاعة بنفسها الموجبة للاتصاف وتصورها الذي هو ليس كك والقول بان الكلام في مفهوم المقيد البديهي اعني العلم بالنور مثلا لايجدي نفعا اذ لايورث بداهة حقيقة العلم بالكنه اذ يكفيه تصوره بوجه اجمالي حاصل بنفسه في الذهن مع القيد قوله نعم تنقيح حقيقته عسير جدا آه اعلم ان حقيقة العلم ان كانت في سنخ تجوهرها ملتئمة من جوهريات فتعسر التنقيح لتعسر الامتياز بين الذاتي والعرضي كسائر الحقائق المركبة والا فلما من الاختفاء لشدة الوضوح اذ هو اظهر الاشياء كلها بالنسبة الينا كنسبة الشمس الى الخفاش ولهذا افترقت الفرق في تعيين ماهيته وتفصيله ان النفوس لما كانت في انفسها ظلمة كما يستدعيه طباع الامكان وبعدا بالنسبة الى ما هو غير ذاتها وصفاتها فانه ليس معلوما لها ولاعينا منها فاحتاجت الى اعلام المعلم وهو المبدأ الفياض فاذا علمها فاما بالاضافة فقط وهو مختار جمهور المتكلمين او بافاضة نور فقط وهو وصف ذو اضافة يعبرون عنه بالفارسية بدانش وهو مسلك المحققين منهم او صورة فقط او هي مع ذلك النور فههنا ثلثة امور ذلك النور وتلك الصورة والتاثر فافترقت الفرق من الحكماء الى كل واحد منها فعلى الاول من مقولة الكيف وعلى الثاني ايضا منها عند الزاعمين بالشبح والمثال وتابعة للمعلوم عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها الا ان تلك بالتجوز كما قيل

ع قوله كحصول الشجاعة اي كالفرق بين حصول الشجاعة بنفسها وبصورتها عه قوله نور فقط اي بلا افاضة صورة معه سه قوله وتابعة للمعلوم آه يعني في كونها من المقولة المعينة فاذا كان المعلوم جوهرا كانت الصورة

العلم عبارة عن قبول النفس الصورة فيكون من مقولة الانفعال وهذا هو منشأ الاختلاف بينهم حيث ذهب بعضهم الى ان العلم من مقولة الكيف وذهب بعضهم الى انه تابع للمعلوم وذهب بعضهم الى انه من مقولة الانفعال ولما كان بطلان الثالث ظاهرا لحكم الضرورة بحصول الانكشاف بمجرد القبول بدون ضم (؟) القبول فرد الثاني ثم تعلق به الغرض العلمي الكسب والاكتساب لان الكاسب والمكتسب انما هو المعلوم دون العلم فالغرض [illegible]

متعلقة صفحه ٦٠

لما وجد بعد الحصول في الذهن وصف كان في الاكثر المعلومات قائما به قياما انضماميا كالنور القائم بالسراج في البيت لا انتزاعيا ويعبر عنه بالحالة الادراكية والعلم يطلق تارة على الانكشاف وقد يسمى بالعالمية (؟) وتارة على ذلك الوصف والثاني عبارة عن قبول الذهن الصورة فالعلم اذا كان عبارة عن ذلك الوصف الذي يسمى الحالة الادراكية يكون من مقولة الكيف لصدق رسم الكيف عليه وان كان عبارة عن ذلك الصورة فمن اعراض القائلين بحصول الاشياء بانفسها [illegible]

قوله اعلم ان حاصله ان العلم لا يخلو اما ان يكون [illegible]

[illegible]

صفحه ٦٠ قوله [illegible]

[illegible]

وعلى الثالث اى قبول الصورة من مقولة الانفعال والمختار عند المحققين هو الاول ويعبر عنه بالحالة الادراكية وهى عندهم قائمة بالعالم ومقارنة لتلك الصورة فى موضوع واحد وهو العقل وليس بينهما علاقة العروض الا على المسامحة كالكاتب والضاحك والحق ان العلم نور قائم بذاته واجب لذاته وليس تحت شئ من المقولات فان العلم انما حقيقته مبدأ الانكشاف للاشياء وظهورها بان يكون هو بنفسه مطابقا لمعنى الظهور ومصداقا لحمله والممكن لما كان فى حد ذاته فى حيز القوة وحيز الليسية كان فى حد ذاته امرا ظلمانيا لا ظاهرا ولا مظهرا فلا يكون علما ولا فى حد ذاته عالما فكما ان قوامه ووجوده انما هو بالعرض من تلقاء افاضة الجاعل الحق كذلك عالميته انما هى بالعرض من تلقاء افاضة العالم الحق فمصداق حمل الوجود والعلم على الواجب تعالى نفس ذاته بذاته وعلى الممكن هو من حيث استناده اليه تعالى فكما ان وجود الممكن هو وجود الواجب كذا علمه هو علم الواجب بل العلم هو الوجود المجرد كما سيأتى فالواجب سبحانه بمجعول العقل امرا نورانيا ينكشف الاشياء عنده قياما به وليس العلم امرا زائدا على وجوده الخاص المجرد ولهذا ندرك انها بذاتها انهم قد لا يفتقر الى ان يكون وجود المعلوم له حتى ينكشف عنده اذا كان غير ذاته وصفاته وكذلك العلم

عه قوله بل العلم آه هذا اضراب عن الحكم السابق المستفاد من التشبيه لان المتبادر منه ان العلم غير الوجود ولكن لان يجعل اضرابا عما يفهم من قوله من حيث استناده اليه تعالى لانه يظهر منه ان العلم هو الوجود مطلقا لا المجرد بخصوصه لان مصداقهما حيثية واحدة والحق ان العلم وكذا سائر صفاته الحقيقية عين الواجب تعالى اذ هو وجود مقدس بحت وكذلك العلم فى الممكن نفس وجوده الخاص المجرد لا نه يهب عن ذى بصيرة ان من الممكنات المحسوسة ما هو مبدأ الانكشاف الاشياء عند الحس كالشمس والضوء القائم بها كذلك من الغير المحسوسات ما هو مبدأ لانكشاف الاشياء عند العقل بحسب وجوده الخاص المجرد كالعقول والنفوس بالقياس الى ذواتها وصفاتها ثم البرهان والوجدان يحكمان بان النور ههنا ليس امرا زائدا على وجوداتها الخاصة بها اعنى نفس حقيقتها المتقررة بجعل الجاعل الحق اياها على النحو المخصوص فتفكر

قائمة

اخرى فلسف وفيه ان

القائل بالحالة لا يسلم ان الصورة

كافية في الانكشاف بل هو يقول ان الوجود

الذهني ليس علما حقيقة والعلم هو شيء مغاير للعلم قائم

بالذهن ثباتا مغايرا للقيام الخارجي على ان الصورة لو كانت

علما لزم ان يكون العالم بالحيوان حيوانا وبالانسان انسانا وبالجوهر

جوهرا وبالسواد سوادا فلا يكون واحدة تحتهما نوعان التصور والتصديق

والوجدان الصحيح حاكم بخلافه فانه يحكم بان العلم حقيقة كلية لتحقق

صفحه ٦٣ صفحه ٦٣ قوله واجب لذاته وهو الواجب تعالى وتقدس

لا بواسطة استناده الى العلة وانت قد

قوله بان يكون هو بنفسه اي بذاته

انه لا يلزم من كونه الممكن لا ذاته لم

الا بجعل الجاعل ان لا يكون

ذات الممكن

[illegible]

وافاضته وجوده له فالعلم وان كان اظهر الاشياء واوضحها الكنه يمتنع تصوره بالكنه وكنهه لنسبة العقول اليه تعالى كنسبة الخفاش الى الشمس ونسبة القمر اليها فتفكر **قوله** فان كان اعتقادا للنسبة آه اشار ههنا الى مااختاره ارباب التحقيق حيث جعل التصديق نفس الحكم بمعنى الاعتقاد واشار الى ان الاصطلاح وقع على ما عليه اللغة وانه كيفية نحيرا واكية عندهم لحد وشابعد الانكشاف وفي عدها من العلم تسامح الا انه جرى ههنا على ما اشتهر في افواه القوم من تعلقها بالنسبة لا بالمنتسبين حال كون النسبة رابطة بينهما كما هو الحق واما الحكم بمعنى ادراكها فعين التصديق عند المتاخرين وشطره عند امام المتكلمين كمعلومه للقضية باجماع العاقلين الا ان المحققين منهم جعلوه جزءا لمفهومها لا لحقيقتها اذ هي مركبة من جزئين حال الارتباط واما الانتساب الذي هو من افعال النفس فلم يلحظ من الشرطية عند شرذمة من المستحدثين من ههنا فسره بصورة معلومة

قوله كنسبة الخفاش آه توضيحه ان نورية العقل لما كانت مستفادة من النور الحق والوجود المنزه ونفي من حيث استفادتها النور من النور المحض هو العلم حقيقة لنسبتها اليه تعالى كنسبة القمر الى الشمس اذ نور القمر مستفاد من نور الشمس ومن حيث ان العقل عاجز عن كنهه للامكان الذاتي الذي هو من نحو العدم نسبتها اليه كنسبة الخفاش الى الشمس

قوله كما هو الحق متعلق بالمنفي لا بالنفي لان التصديق ليس كادراك المرآة عند ادراك المرئي فلا يتعلق الا بما يستقل بالملاحظة والقصد لذاته فلا يتعلق النسبة الغير المستقلة لا وحدها ولا مع غيرها وكثيرا ما يحصل الاذعان بالعقد قبل انتزاع النسبة كما في الصورة الاجمالية الوجدانية للموضوع المخلوط بالمحمول فيتعلق بالطرفين حال كون النسبة رابطة بينهما عارضة لهما في كلا الحالين من الاجمال والتفصيل والنسبة انما تدخل في متعلقة بالعرض لا بالذات ومن ههنا يعلم ان النسبة غير داخلة في حقيقة القضية اعني ما يتعلق به التصديق وان كانت داخلة في مفهومها

[illegible]

صفحة ٣٧ قوله ان يعتبر الخ اى يعتبر ما هو تصور الخ عن الحكم او مقارنا له ...
فيه انه هو اى الحكم ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها ...
هذا التصور والحكم ... صاحب ... النفس ... الامام ...
التصديق مجموع التصورات والحكم ... جعل التصديق ... اى ثانيا ...
عند التصور ... الحكم ... عطفا ... النفس ... انه ...
كما هو مصرح في ... من شطح ... صاحب المطالع ...
كما هو المتبادر من ... المحققين لنفس ... الى الامام ...
الى اسند الى ... الاول ...
ويعلق ... ان الحكم ... التصديق
عليه من وجوه الاول التصديق
ان يكون ...

عنده مركب ... التركيب بدون اعتبار الوحدة ...
لكن لما كان لا بد من الوحدة على ان التصديق
وان كان عنده علوما متعددة
وحدة فالتصديق موجود
النفسانية يجب ان يكون ... من الوجود ولا من الكيفية
للاندراج تحت القسم الواحد والثالث ان اجزاء التصديق لا يكون
علوما تصديقية و لا يلزم تركب الشى من نفسه وحصول التصديق
من جزء واحد بعينه فلا بد ان يكون علوما تصورية لانحصار العلم في
التصور والتصديق ولا شك ان التصورات كلها عنده بديهية
ومن الضروريات انه اذا حصلت جميع اجزاء الشى بالبداهة
يحصل ذلك الشى بالبداهة فيلزم ان يكون
التصديقات كلها بديهية مع انه
لا يقول بذلك ولا يذهب
اليه

[illegible]

كسبيا من القول
الشارح والتصور من الحجة
اما الاول فلان الحكم فيه اذا كان غنيا
عن الاكتساب ويكون تصور احد طرفيه كسبيا كان التصديق
كسبيا ضرورة استلزام كسبية الجزء كسبية الكل مع انه يكون مكتسبا
من القول الشارح واما الثاني فلان الحكم لا بد ان يكون عنده تصورا
مع ان الكتاب من الحجة والجواب انما هو يمنع استلزام كسبية الجزء
عنده كسبية الكل او يمنع كون تصور احد الطرفين عنده كسبيا لان التصورات
كلها عنده بديهية ولو سلم فلان يلزم على مذهبه ان يكون بعض
التصورات كسبيا من الحجة والثانى ان تلك
الاحوال كلها علوم متعددة فلا يندرج تحت العلم
الواحد الذى جعل مقسما وفيه ان
الوحدة والوجود متساويان
اوناس

[illegible]

٦٥

متعلقه صفحه ٣٧ قوله الى ان التعلق
هو القضية الاجمالية الملتفت
اليها التفاتا اجماليا واحدا
استقلاليا وليست النسبة
متعلق التصديق لانها غير مستقلة
ومتعلقه بحسب استقلاله ولا القضية
التفصيلية لانها لاشتمالها على
النسبة غير مستقلة ولم يدرك
الحمل ليس هو حكاية عن شىء ما
فلا يتصف بالمطابقة واللامطابقة
حتى يكون نفسه نقيا او تكذيبا
بل المحكى ملحوظ وحدانى كما هو
المراد من الاجمال ههنا بعد من
التصورات والمفردات ...
تعلق الاذعان ... ان ...

[illegible]

بدون تجريد
لان المتعلق عنده
يفصلها العقل الى الاجزاء الثلاثة
وعند السيد الهروي يفصلها الى
الامرين وهما الموضوع والمحمول
فقط واما النسبة الرابطة فخارجة
عن التعلق على فرضه لما تقرر
المتعلق الا بالعرض اي بواسطة
كونها رابطة بين الطرفين بالذات
وفيها قال بحر العلوم انه اذا اعتبر
الموضوع والمحمول مع خروج النسبة
وان اعتبر وجودها لما لم يبق
حكاية عن امر واقعي بالذات فاى
تصديق لان التصديق
ذلك لانه لا

بالخلط
وسلبه حتى يرجع الحكم
على البياض مثلا بالعرضية و
سلب الجوهرية الى ان البياض عرض في الواقع
وليس بجوهر في الواقع انتهى والشرح مع اقتفائه في
الخ اقول السيد علي عن مذهبه ههنا كما يدل عليه قوله والمستحق
والتصديق مستقل ... بدخول النسبة فيه غير مستقل
ان النسبة وان كانت غير مستقلة حال التفصيل وملاحظتها ماهي
رابطة بينهما لكن الملحوظ الاجمالي مستقل لتعلق اللحاظ اليه بالذات
والمركب من المستقل وغير المستقل لا يكون غير مستقل اذا
لوحظ المركب تفصيلا ويتعلق اللحاظ الى اجزاء
المستقل بالتبع فان الاستقلال
وعدمه تابعان للحاظ
فاشار الشرح

صفحه ٦

زيد قائم
مثلا يحصل لك
فلا بد من ان ... الاذعان بانه قائم في الواقع

٦٦
متعلقه صفحه ٦٣

صفحه ٦

ولو بني هذا التفسير على ما هو الحق من ان الحكم هو الاذعان فالاجتناح عند سلطان العقل

قوله والاقتصور آه سواء كان مع الاذعان كما في القضية المقبولة او بدونه وهذا

لا ينافي التقابل بينهما بحسب الصدق قوله وهما نوعان متباينان آه اي تتخالفان

بحسب الماهية وبحسب الصدق على ما سياتي وقد يستدل عليه بان اختلاف

لوازمهما يدل على اختلافهما نوعا كما ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم اقول

تحقيق المقام على وجه ينكشف به المرام ان وحدة العلة تستوجب وحدة المعلول

لامتناع استناد الكثير الى الواحد من حيث هو واحد وبالعكس فلانحفاظ اصل الوحدة

لازم من الجانبين في مطلق العلة تامة كانت او غيرها واما انحفاظ نحو الوحدة

من كونها بالعدد او بالطبيعة فغير لازم نظرا الى طباع المعلول اليس من الحق انه

جواز تعدد العلل على التعاقب والتبادل لكن هذا الامر في بادي اللحظ ثم الفحص يحكم

بان الطبيعة انما هي الامر المشترك بينها بالخصوصيات معزولة عنها فوحدة العلة بالطبيعة تستوجب

قوله هذا لا ينافي آه يقول لانهما على تحقيق المصنف لا يجتمعان بحسب الصدق على شيء واحد كالنوم

واليقظة قوله وبالعكس آه اي وحدة المعلول تستوجب وحدة العلة لامتناع توارد العلل المستقلة

على معلول واحد وكذا يمتنع توارد العلل الناقصة في مرتبة واحدة بجهة واحدة فلا يكون لشيء واحد مادتان

ولا صورتان ولا فاعلان وهكذا في مرتبة واحدة دليل الكل احد قوله بالطبيعة آه سواء كانت نوعية او جنسية

قوله فغير لازم آه لان طباع المعلول لا يستدعي انحفاظ نحو وحدة في العلة ولهذا قيل تعين المعلول

لا يدل على تعين العلة واما تعين العلة فيدل على تعين المعلول نحو وحدة العلة باي نحو كانت محفوظة في المعلول بعينها ١٢ منه

هو كما هو الحق عند المحقق الكرم ... مؤثر في العالم الواقع الا الباري تعالى فلم يدل اختلاف اللوازم على اختلاف الملزومات

[illegible]

اختلاف اللوازم على اختلاف الملزومات عند الشيخ مبنيا على امتناع صدور الكثير
الى الواحد من حيث هو واحد لان اللوازم معلولة ومجعولة للملزومات و
مستندة اليها فقال والشيخ ان وحدة العلة اه وذلك يكفى بملك ان كون
اللوازم معلولة ومجعولة للملزومات فى جزء افتقار وان يلمت بنا استلزام اختلاف
اللوازم اختلاف الملزومات على امتناع صدور الكثير عن الواحد عند عدم تفيد للمدعى
وهو التباين النوعى بين التصور والتصديق لان فى صدور الكثير
عن الواحد يكفى الاختلاف بالحيثيات والاعتبارات
فغاية ما يلزم من بناء ذلك على هذا
وجوب اختلاف الملزومات
ولو بالاعتبار

ان اتحاد الملزومات مستلزم لاتحاد اللوازم ولما كانت دلالة
والتصور يستلزم لاختلافهما حقيقة كما
الملزومات فاختلاف لوازم التصديق
اللوازم يستلزم اختلاف
واختلاف

متباينان يدل على التقابل بحسب الصدق فان مصداق التصور هو ادراك الموضوع
يدل على عدم التقابل مع ان العقول الاولى وهو انهما
مع الاذعان ولما كان عسى ان يتوهم انه
الساذج الذى اعتبر فيه عدم المقارنة
الساذج اعم من التصور
ومطلق التصور

او المحمول ومصداق التصديق هو الاذعان اللاحق بالادراك
صف ٦٧ على ثالث اصلا
صف ٦٧ قوله بحسب الصدق وهو عبارة عن عدم صدقهما
قوله وقد يستدل على انهما
متخالفان بان لوازم التصديق والتصور مختلفة فان
اللازم للتصديق ان له متعلقا خاصا لا يمكن
تعلقه بغيره ولازم التصور انه يتعلق
بكل شئ حتى النفس و
نقيضه

[illegible]

م واحد من جميع الجهات مع كونه مبدأ لمفاهيم جميع الصفات بل الجملة الجائزات بالذات على ما هو التحقيق

صفـ ٤٧ قوله صفـ ٤٧ قوله او بالعرض او الطبيعة

اي الشخص بالكلية سواء كانت نوعية او جنسية قوله لا يستلزم الوحدة ... اي بالنوع او الجنس بل يجوز ان يكون العلة واحدة بالنوع او الجنس مع الوحدة الشخصية للمعلول بخلاف وحدة العلة بالشخص فانها تستلزم الوحدة الشخصية للمعلول قوله في المعينة لان طباع المعلول ... وان كانت العلة واحدة بالنوع ... التوقف على تعين العلة ولذا قيل ان تعين المعلول يتوقف على تعين العلة ...

فيتشخص مع وحدة العلة بالنوع كما يصدق ان العلة ههنا واحدة بالنوع ومعلولها ايضا واحد بالنوع وان كان مخلوطا بالعوارض المشخصة كما ستعرف في حاشية تتلو ذلك صفـ ٤٧ قوله لطباع المعلول اي طبيعته صفـ ٤٧ قوله اليس من الحق اه دليل لعدم استلزام وحدة المعلول الشخصي لوحدة العلة بالشخص بل يجوز ان تكون العلة واحدة بالنوع او الجنس مع كون المعلول واحدا بالشخص اعلم ان في توارد العلل ثلث صور الاولى توارد العلتين المستقلتين على سبيل الاجتماع بان يوجد المعلول باجتماع العلتين المستقلتين والثانية توارد هما على سبيل التعاقب بان توجد واحدة من العلتين فيوجد المعلول ولم تنعدم تلك وتوجد واحدة اخرى ...

انتهى قوله فيهما لا يستدعى وان يستدعى انحفاظ اصل الوحدة في العلة لان طباع المعلولية بالذات علة مقتضية لكون المعلول الواحد مفتقرا الى علة واحدة كما ان طبيعة العلية بالذات علة موجبة لكون العلة الواحدة مقتضية لمعلول واحد قوله فيهما فوحدة العلة له فان قلت بناء على هذا يلزم ان العلة اذا كانت واحدة بالنوع لابد ان يكون المعلول ايضا واحدا بالنوع وهو مخالف لما جوزتم من كون العلة واحدة بالنوع مع كون المعلول واحدا شخصيا قلت ... ان العلة اذا كانت واحدة بالنوع لابد ان يكون المعلول واحدا ايضا لكن الوحدة النوعية لا تنافي الوحدة الشخصية فاذا كانت العلة واحدة بالنوع ومعلوله ايضا واحدا بالنوع مخلوطا بالعوارض المشخصة فيصدق انه المعلول ...

٤٩

متعلقة صفـ ٤٧

ثم المنظور فيه تحكم بان العلة انما هي المشترك بين العلل المذكورة والخصوصية بان يكون كل واحدة واحدة منها على حدة على حدة بخصوصها موقوفا عليها للمعلول ملغاة اذ لو كان لها دخل في التوقف لم يتوقف ولم يترتب الا على شئ ويمتنع حصوله بدونه وهو مخالف لما فرض من حصوله من العلة الاخرى المفروضة الخصوصية الاخرى لو حصلت ابتداء او كما لو فرضت سابقا فثبت اذ الخصوصية لا يكون كل واحدة واحدة من العلتين بخصوصها علة بل العلة انما هي القدر المشترك وهو طبيعة ... فلا تنحفظ الوحدة ... العلتين فلا ... بالنوع الاعم فانه ... المشترك انما ... كون العلل مختلفة ... نقطة الى ... او بالجنس ... الطبيعة حتى يكون ... ههنا باعتبار طبيعتها ... او من حيث ... علة ... العلل

المستقلة على سبيل التبادل والتعاقب مطلقا مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى

وحدة المعلول كك واما وحدة المعلول بالشخص او بالطبيعة فلا تستوجب وحدة العلة
كك لجواز ان يكون العلة طبيعة نوعية او جنسية مشتركة بين الاشخاص او الانواع
اللتي هي علل في بادي اللحظ فوحدة اللوازم بالنوع لا تستلزم وحدة الملزومات
كك الا على مختار الشيخ حيث اختار انحفاظ نحو الوحدة ايضا ولعل هذا عنده من الفطريات
حيث لا يسوغ عند القريحة ابهام العلة مع تحصل المعلول سيما اذا كانت العلة جاعلة
واما اختلاف اللوازم مطلقا فتستلزم لاختلاف الملزومات مطلقا لامتناع صدور الكثير
من الواحد فتفكر ولا تكن من الغافلين واما المتاخرون فقد ذهبوا الى انهما متحدان نوعا مختلفان
متعلقا اقول كيف يصح الاتحاد مع اختلاف التعلق الا ان يقال ولان اتحاد العلم يوجب اتحاد المعلوم

ع قوله وحدة المعلول آه اي بالطبيعة ولا يدفع امر زائد بمعنى ان العلة اذا كانت طبيعة نوعية
فيجب ان يكون المعلول ايضا طبيعة نوعية وان كان مخلوطا بالعوارض المشخصة ولا يصح ان يكون طبيعة
جنسية لامتناع عموم المعلول وخصوص العلة قال المعلم الاول للحكمة اليمانية ما حاصله ان وحدة العلة بالنوع مثلا
مستلزم للوحدة المعلول كك وان كانت له وحدة اخرى باعتبار آخر وبالجملة يجب ان لا يكون المعلول متكثرا
بالنوع اذ ليس في طباع الكثرة ان يصدر عن الواحد من حيث هو واحد في مرتبة واحدة لا بمعنى ان يكون
المعلول واحدا بالشخص بل بالنوع فقط عه قوله ابهام العلة آه فاتحاد اللوازم بالحقيقة النوعية دليل على اتحاد الملزومات
بالنوع الا على مختار الجمهور كما بيناه ۱۲ قوله الا ان يقال آه تفصيله ان [illegible] الاتحاد ان كانت [illegible] عندهم فالاتحاد بالنوع
تستلزم اتحاد المعلوم نوعا وهذا ظاهر البطلان وان لم تكن [illegible] فيلزم [illegible] القول الشيخ لان غير [illegible] لا يعلم كنه شيء
بل معلوم متغاير بالذات [illegible] الشيخ ما دام آخر فلا يتصور الاتحاد النوعي بين التصور والتصديق وهذا ظاهر البطلان ۱۲ منه

قوله وحدة العلة بتمامها اي بالطبيعة ولو

في الذهن بمعنى ان العلة اذا كانت طبيعة

مع امر آخر يجب ان يكون المعلول ايضا طبيعة نوعية وان كانت

قال العلامة الكلية ... وان كانت

ومردوده حزط القتاد وفيه ان التصديق بماهية يستلزم ان يتعلق بمتعلق يلزم ان يكون النسبة من حيث ماهيته لا يستلزم ذلك فلا شبهة في كونها لوازم للماهية فثبت المطلوب لانا محمد يوسف رح

وبالعكس بناء على اتحادهما الا ان يبتنى على حصول الاشباح انت خبير باختلاف القائلين فيها ايضا ولا ادرى ما قالوا فى حقيقتهما فان جعلوهما من اقسام الصورة فعرفت عليه انفا وان كان الامر الآخر لا يظهر من كلامهم قوله من الادراك آه يظهر منه ان الادراك جنس والاعتقاد والتصور الساذج نوعان منه حقيقة وهذا هو المختار عند المص كما يدل عليه تحقيقه الآتى لدفع الشك خلافا لما سامحه فى عد التصديق من العلم وما حققناه سابقا فهو مختار المحققين قوله نعم لا حجر فى التصورات آه تحقيقه ان مطلق التصور لما كان فى صرافة العموم ومحوضة الاطلاق يصدق على نفسه ونقيضه لكونهما من المفهومات العقلية بالحمل العرضى اما المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره فلا يحمل على نفسه وعلى نقيضه بذلك الحمل على تقدير كون نفسه ونقيضه مقيدا بالحكم او باعتباره لان العلم التكيف بالكيفية الاذعانية لا يصدق عليه شئ منهما فانه لا يقال له انه تصور لا حكم معه او لا يعتبر معه الحكم فتفكر ولا تغفل قوله ههنا شك الى آخره قال فى الحاشية اعلم ان مدار هذه الشبهة على ثلث مقدمات تلقاها المحققون بالقبول الاولى ان العلم والمعلوم متحدان بالذات الثانية ان التصور والتصديق حقيقتان مختلفتان والثالثة ان التصور يتعلق بكل شئ ثم اعلم انه قد تقررت الشبهة باعتبار نفس التصديق

ع قوله بالحمل العرضى آه اى المتعارف بان يكون الموضوع من جزئيات المحمول ويقابله الحمل الاولى الذاتى ع قوله فلا يحمل على نفسه آه اى على نفس مفهومه المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره وكذا على نقيضه قال الاستاذ فى حاشيته على الحاشية المتعلقة بالرسالة القطبية بعدم الصدق على تقدير ان يكون نفس مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبعدم اعتباره نقيضها مقيدا بالحكم وباعتباره ع قوله

وح فالجواب ان التعلق بكل شيء لا يستلزم التعلق بكل وجه فنجوز ان يمتنع تعلقه بحقيقة التصديق وكنهه ويجوز التعلق به باعتبار وجهه ورسمه الا ترى ان حقيقة الواجب يمتنع تصوره بالكنه وانما يجوز بالوجه وان معاني الحروف يمتنع تصورها وحدها وانما يجوز بعد ضم ضميمة اليها فتدبر اقول يرد عليه ما قيل انه لو فرض تعلق التصور بكنه التصديق وجب اتحادهما بناء على المقدمة الاولى وعلى تقدير التباين النوعي وجب تغايرهما وبالجملة يلزم صدق الشرطيتين المتنافيتين و لا يجب في الشرطية صدق المقدم والجواب ان المنافاة بين الشرطيتين مم واما تنافي تاليهما فلا يستوجبها الا ترى انهم يجوزون استلزام المقدم المحال للنقيضين ح وفيه نظر سياتي وقد يقال ان التصور يمتنع ان يتعلق بكنه التصديق اذ العلم المتعلق به علم حضوري لما تقرر ان علم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري والتصور علم حصولي اقول ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري وبعرضياته علم حصولي وقع الاختلاف في بساطة النفس وتجردها والسر ان المعلوم الحضوري هو المجمل دون المفصل

ع قوله والجواب ان المنافاة آه هذا جواب عن الايراد المذكور آنفا وتفصيله انا لا نسلم المنافاة بين الشرطيتين المذكورتين فان نقيض الاتصال هو لا وجود اتصال آخر اي اتصال كان نعم التنافي بين تاليهما تين الشرطيتين مسلم لكن هذا التنافي لا يستوجب منافاتهما الا ترى ان المنطقيين جوزوا استلزام المقدم المحال للنقيضين كقولنا ان كان زيد حمارا كان حيوانا وقولنا ان كان زيد حمارا لم يكن حيوانا وكلاهما صادقان بناء على جواز استلزام المحال هذا الآخر وكذا قيل ان ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان زيد قائما وقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لم يكن زيد قائما فانهما صادقان بناء على تجويز استلزام

ع لعرضياته الانتزاعية لان علم النفس بعرضياته العينية حضوري لما مر آنفا من ان علم النفس بصفاتها العينية علم حضوري باقي حواشي در اخر كتاب

ان يكون نفس هذين المفهومين مفهوم نقيضيهما ملحوظا مع الحكم او مع اعتبار الحكم مولانا محمد يوسف رح

عبارة عن العلم فيلزم ان اتحاد العلم والمعلوم يوجب الاختلاف ... من كلامهم حتى يعود ان العلم بمعنى الحالة الادراكية ... العلوم وعدم ظهور الحالة الادراكية لا يخفى ... قوله ... ان التصور والتصديق متباينان من جهة الادراك ... بل كيفية عارضة بعد الادراك والتصديق ليس بادراك ... مذهب المحققين ويكون اطلاق العلم عليه مسامحة فتأمل قوله وما حققناه ... ما قلنا

ومباين ولا يذهب عليك ان المراد من المعلوم بالعرض فلا يجدي نفعا واما هو المعلوم بالذات فحكم الاتحاد بين العلم والمعلوم على تقدير حصول الاشياء باشباحها ... بانفسها ما صح لك على تقدير حصول الاشياء ... الشيء من حيث هو معلوم ومن حيث الاقتران بالعوارض الذهنية علم فالبناء على حصول الاشياء باشباحها غير مفيد لهم فتأمل قوله وانت خبير بما حصلنا ان البناء على حصول الاشياء باشباحها مضر للمدعي وهو الاتحاد بين التصور والتصديق ... المشائين انما يختلفان باختلاف المتعلق ... كما انهما مختلفان بالتصور والتصديق نوعا ... بحصول الاشياء بانفسها ... اقسام العلم والصورة

[illegible]

قوله والاول بجعلها العوارض ... السيد السند ... وان يمتنع ويمكن ان يتعلق التصور بكنه التصديق ... تعلق التصور بكنه التصديق وان يمتنع ... فلو فرض تعلق التصور بكنه التصديق ... عين العلم والتصديق ... الاول يرى ان العلم والتصور والتصديق ... والثانية يرى ... بين المتنافيين بالعلوم والمعلوم ... الاختلاف ... المتحدين بينهما الاتحاد ... فبينهما التنافي ... ان يرتفع التعلق ...

فيجوز ان يستلزم تعلق التصور بالتصديق اتحاده معه وعدم اتحاده فلمنافاة بين الشرطيتين ثم ولئن فرض التوالي غير يجب المنافاة بين الشرطيتين فان لنقيض اللزومية سلبها الا لزومية اخرى فلا يلزم من صدقهما اجتماع المتنافيين لان المقدم المح يستلزم المحال ونقيضه فيمكن صدقهما على هذا التقدير

قوله ص ٤٣ ونية نظر سيأتي وجهه الخ انما يستلزم شيئا اذا كان بينهما علاقة والعلاقة بين المقدم الواحد وبين كل واحد من المتنافيين لا يقبلها العقل السليم فلا يصدق ياتين القضيتين لزومية لاقتضاء العلاقة استحالة المقدم التالي والمنافاة تقتضي عدمه فتدبر

قوله ص ٤٣ وقد يقرر جوابا عن الشك ...

الامكانية لا حجر في تصورها لان الواجب والقياس على الواجب قياس مع الفارق وصرح يشهد بامتناع التصور بكنه الواجب لبساطته ذهنا وخارجا الكنه لذا وامتناع تصوره ... تعلق التصور بكنه التصديق ... بكنه التصديق ولا ... اليه لان التصديق من المقولات المندرجة تحت الجنس والفصل فلا محالة يكون له كنه ويمكن تعلق التصور لان الماهيات

قوله ص ٤٣ والجواب ان المحبث ... المص هو السيد الزاهدي ... الجواب انه على تقدير تسليم امتناع تعلق التصور بكنه التصديق يكون فرض تعلقه به فرض المح والمح يستلزم المحال الآخر فيستلزم ذلك الفرض المحال الآخر وهو الاتحاد

الا التصديق من صفات النفس بذاتها وصفاتها ... بالتصديق ... حضوري فلا يعلم بالحصول ... انما يكون حضوريا ... فالتعلق بكنه التصديق ... فلا يراد بالعلم ... الاختلاف ... بالعلم الحضوري ... مثل البديهي ... من عدم ...

٦٥

منقولة ص ٤٣

[illegible]

فلا يكون التصديق بسيطا ... مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى

بين المذهبين وهو باطل لان حصوله بنفسه يوجب قيامه وهو يكفي للانكشاف ١٢

ولا يلزم اجتماع المثلين المستحيل بين الحاصل بنفسه والحاصل بصورته التفصيلية فيجوز تعلق التصور بجزء الشام فعليك بالتامل الصادق **قوله** وهو ان العلم والمعلوم آه هذه المسالة مبنية على حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا باشباحها فان الحاصل في الذهن من حيث اكتنافه بالعوارض الذهنية علم ومن حيث هو هو معلوم على القول بالشبح انما العلوم هي الاشباح والمعلومات هي الماهيات والحق ان الشبح ايضا اعتبارين فما الخصوصية للاصل الاول واما المعلوم بمعنى ما قصد تصوره فقد يغاير العلم على كلا الاصلين اما على تقدير حصول الشبح فظاهر واما على تقدير حصول الاشياء بانفسها في الذهن فالعلم في العلم بالوجه يتغاير بالذات لما هو المقصود به الملتفت اليه بالذات فان الوجه وذا الوجه مختلفان ذاتا فافهم **قوله** فاذا تصورنا التصديق آه قال في الحاشية

قوله ولا يلزم آه هذا دفع لما يتوهم من ان اتيان المعلوم بالعلم الحضوري مع اوصافها العينية حاصلة للمدرك بنفسها لا بصورة اجمالية ولو ارتسمت صورها التفصيلية ايضا للمدرك يلزم اجتماع المثلين لان المجمل والمفصل متحدان نوعا وحاصل الدفع ان اجتماع المثلين المستحيل هو ان يحصل صورتان اجماليتان او تفصيليتان من نوع واحد لموضوع واحد في آن واحد لا حصول احدهما بالاجمال والاخرى بالتفصيل ولا حصول احدهما بنفسها والاخرى بصورتها وبالجملة انما المحال اجتماع المثلين المتمايزين بسبب الموضوع في موضوع واحد اذ لا تمايز بينهما مع وحدة الموضوع والزمان والتماثل فرع الاثنينية واما الامران المتغايران بحسب انفسهما لا بحسب الموضوع وان كانا متحدين بالماهية النوعية فيجوز اجتماعهما في موضوع واحد وقيام احدهما بالآخر في زمان واحد اذ لا يرفع التمايز بينهما وحدة المحل ولا يكون احدهما محلا للآخر كما بين النفس وصورتها التفصيلية الحاصلة لها فتامل **قوله** فما الخصوصية آه الا ان يقال ليس في الذهن عندهم امران احدهما القائم بالذهن والآخر الحاصل فيه حصولا ظليا كما هو عند القائلين

صفـ ٧ قوله في الشبهة

ولا يلزم اجتماع المثلين من ان ذاتيات المعلوم
وبهذا رفع لما يتوهم ... بالاعتبارية حاصلة ... التفصيلية ... الفاعل
بالعلم الحضوري ... اجمالية ... بعين صورة التفصيل ... اجمالا
بنفسها الصورة ... الاجمال لان التفصيل ... ان يحصل صورتان ... الاجمال
بل يلزم اجتماع المثلين ... واحد ... التفصيل ... واحد والحاصل ... بنفسه
ان اجتماع المثلين من نوع واحد ... التفصيل ... اجتماع المثلين
او تفصيليتان والاجمال ... التفصيل ... الاثنينية

قوله فيهما
من نوع واحد آه
هذا مبني على ما هو المشهور ان
اجتماع المثلين عبارة عن ان يجتمع في الذهن
فردان من نوع واحد ويمتنع عليه تارة بان صور الافراد
المتعددة من نوع واحد كالانسان مثلا حاصلة في الذهن
قطعا فلو كان محالا لم يحصل تلك الصور فيه ويجاب عنه بان
الباطل انما هو اجتماع المثلين في محل واحد لا في محلين واجتماع
الصور المتعددة في الذهن انما هو في محال متعددة منه وانت
تعلم انه على هذا لا يلزم بارتسام الصور التفصيلية ايضا اجتماع
المثلين واخرى بانه على تقدير حصول الاشياء
بانفسها لا بد ان يكون الجزئي بما هو جزئي ان
يحصل هو بنفسه ومتشخصا
مقارنا بالعوارض الخارجية
في الذهن

الحاصل لا يكون ... والحاصل ... قيام ... القسمان ... وانا لا ... ان
الحاصلة لها ... احدهما ... متميزين بالماهية فيجوز اجتماعهما في موضوع ... التمايز ... السبب ... وان كانا
ذلك ... ارتفع ... لا يرتفع التمايز بينهما ... النفس وصورة التفصيلية
ارتفع الا ... ان يكون ما تراه فردا واحدا ... وبطل الاعتماد على بداهة ... والفرق
قطعا ... الامتياز ... بينهما فلا يبقى شيء ... او ... دين او اذا ارتفع
والدين ... يبطل الملزوم وهو ارتفاع ... السفسطة ... الاحساس ... الدينية
الصور التفصيلية لذاتيات المعلوم ... التام
بالعلم الحضوري ... اجمالا
الاجمالية

او ... فاذا ... بما هو جزئي ... انفسها ... في
الجزئي بما هو جزئي ... ان ... الذي ... الاشياء بانفسها
الاجتماع المثلين الذي ... حصول الاشياء ... الخارجية ... من
الاجتماع ... من ... للعوارض الخارجية ... الا ان ... بعض ... لا
انما يكون ... المتباينين ... العوارض ... في الذهن ... بعض
الامتيازين ... العوارض ... فاذا قال ... من ... بعض ... ذهن
بالعوارض ... للعوارض ... وبه ... من ... نوع
ان ... الاجتماع ... المثلين ... نوع ... الذهنية
... بينهما ... واحد

اى المصدق به كما فى صورة الشك وانما حمل على ذلك اذ عليه مدار الحل المذكور اقول يجرى الحل المذكور فى تقرير الشك بنفس التصديق ايضا فان حصول صورة الاذعان لا ينافى التخالف النوعى بينه وبين الحالة الادراكية التصورية **قوله** فانها من حيث الحصول آه فان اوهم ان الشئ من حيث الحصول الذهنى معلوم بالعلم الشروقى فان الحصول فى الذهن نفس القيام به والحلول فيه وليس من زمرة حصول الشئ فى الزمان والمكان الا ترى انهم استدلوا على بساطة النفس ببساطة ما هو حاصل فيها قيل لك انا نعنى بالحصول الوجود الظلى الذى لا يترتب عليه الآثار وهو غير القيام الذى هو وجود واصلى مبدأ للآثار ويحتمل ان يكون الحيثية تعليلية لا تقييدية كما فى العلم

قوله يجرى الحل آه اللهم الا ان يقال ان المصنف اراد ههنا بالتصور الشك والتردد كما يدل عليه قوله فتفاوتهما كتفاوت النوم واليقظة وصرح به فى الحاشية المنقولة عنه حيث قال ان النسبة المشكوكة تعلق بها الشك وهو تصور واذا زال الشك تعلق بها الاذعان وهو تصديق فقد تعلقا بشئ واحد بالضرورة وصرح لا اعنى بتعلق التصور بمعنى الشك نفس التصديق بل المصدق به قبل تعلق الاذعان فتامل فيه لان المقدمة التى عليها بناء الشبهة اعنى توهم ان التصور يتعلق بكل شئ انما يختص بالتصور الذى هو الشك **قوله** فان حصول صورة آه ويمكن ان يجاب بمثل هذا على تقدير عدم القول بالحالة الادراكية ايضا لان الصورة الاذعانية انما يحمل عليها التصديق بالحمل الاولى دون الشائع المتعارف فلا يلزم الاتحاد الا بين التصور الخاص والتصديق المطلق وذلك لا ينافى التباين النوعى بين التصديق المطلق والتصور المطلق لان معنى التباين بينهما ان لا يصدق كل واحد منهما بالحمل الشائع على ما يصدق عليه الآخر كذا السر ان التصور المطلق عرض لما تحته والاذعان اتى بجزئياته فتحمل الاشكال على القائلين بان العلم هى بصفة ايضا فتفكر به **قوله** كما فى العلم متعلق بالانتفى منه ١٢

وهو الاذعان ان يكون العام من حيث العموم يصح تعلقه بكل شئ وان كان بعض افراده كالشك لا يصح ان تتعلق ببعض الشئ وهو الاذعان **باقى حواشى در آخر كتاب**

٧٩

تعلقه صفحة ٧٨

عبارة عن الحلول
والقيام لا يلزم انقسام البسائط
فلابد ان يكون الحصول في ذلك
عبارة عن الحلول [illegible] وهو معلوم
العلم الحصولي وهو خلاف المقصود
لان المقصود ان الصورة العلمية من
حيث القيام بالذهن علم حصولي
ومن حيث الحصول في الذهن
[illegible]

موجود في نفسه لا لغيره فلا يكون وجوده مناط الاتصاف الذهني وانما جوابه من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية وهو ليس

فان قلت يلزم كون الصورة العلمية عرضا مع انها قد تكون جوهرا قلت عرضيتها بالهوية الشخصية الذهنية لا تنافي جوهريتها بطبيعتها المرسلة وانما الحصر في المقولات التسع لما هو عرض بماهيته من حيث هي هي لا بشخصيته كالصورة الجرمية والنوعية وما قيل ان الحصر للعرض الموجود في نفس الامر والصورة العلمية ليست من الموجودات النفس الامرية لما فيها من اعتبار الحيثية فقد زل زلة بعيدة فان حيثية الاكتناف والقيام معتبر في مفهومها والتعبير عنها لا في مصداقها ومن ههنا يسقط الايراد المشهور وهو لزوم كون الذهن حارا وباردا بناء على ان الحار ما قامت به الحرارة والبارد ما قامت به البرودة فان مناط الاتصاف هو ان يكون للوصف من حيث هو هو وجود لغيره وههنا ليس كذلك بل من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية واما مع عزل النظر عنه فهو موجود في نفسه **قوله** ثم بعد التفتيش آه قيل عليه ان هذا التفتيش يدل على تغاير العلم والمعلوم بالذات الشك انما يرد على المعترفين

قوله وما قيل ان الحصر آه حاصله ان العلم هو مجموع العارض والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط وذلك المجموع امر اعتباري ليس بموجود في نفس الامر ويرد عليه ان العلم صفة حقيقية لا اعتبارية لانها تترتب عليها الآثار فهو موجود خارجي تتصف بالذهن اتصافا انضماميا فالصورة العلمية هي المكتنفة بالعوارض الذهنية وهي شخص ذهني موجود في نفس الامر من مقولة الكيف حقيقة عند القائلين بحصول الشبح وللمثال مسامحة عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن تابعة للمعلوم في الماهية ان كان جوهرا فجوهر وان كان عرضا فعرض فكذا **قوله** ومن ههنا يسقط الايراد آه اي اذا ثبت ان الشئ الحاصل في الذهن اعتبارين اعتبار الاكتناف بالعوارض الذهنية وهو بهذا الاعتبار قائم بالذهن واعتبار نفس الماهية من حيث هي هي هو بهذا الاعتبار موجود في نفسه ليس

٨٠

الذهنيين الى اتحادهما فكيف يصح هذا الحمل من جانب هؤلاء مولانا حافظ دراز رح

[illegible]

صف قوله فان قلت آه واما عليه انه لما كان [illegible]
الحصول في الذهن اوالقيام بالغير عبارة عن [illegible]
عن الذهن فيكون الصورة العلمية عرضا فكما ان صدق تعريف
الاعراض اعراض لكن صورة الجواهر الغير اعراض عنها مع انها جواهر
العرض وجود الوجود في الموضوع لا يستلزم [illegible]
الاعتبار بانفسها في الذهن [illegible]
الحصول الا الصدق فان [illegible]
مع انها لا الصدق [illegible]
ان الصورة العقلية [illegible]

قوله [illegible] ان عرض [illegible]
[illegible]

صف قوله وانما الحصر آه دفع لما توهم الشارح
انه لو كان عرضيتها اي مانع جوهريتها بل يصدق
العرض على الجوهر لاختل حصر العرض في المقولات التسع
لان المقولات اجناس عالية متباينة بالذات فكيف يصدق مقولتين
مقولات العرض على الصورة الجوهرية المعقولة التي هي من مقولة
الجوهر لامتناع اندراج شيء واحد تحت مقولتين مع ان تعريف
العرض يصدق عليها فيبطل ما هو المشهور بينهم من ان العرض
محصور في المقولات التسع وتقرير الدفع ان مقولة الجوهر ان نواع
الجواهر اجناسها هي الماهية التي حصلها في حد نفس ماهيتها
المرسلة بحسب نفسها من حيث هي هي مع قطع
النظر عن خصوصيات الوجودات
ان تكون قائمة الذات
لا في موضوع

[illegible]

الاول هو الموجود
بطبعها المرسلة [illegible]
في عرضيتها بالهوية الشخصية الذهنية وجوهريتها
لا بحسب نفسها فلا منافاة
خصوص وجودها الذهني
بحسب

الاول هو الموجود لا في موضوع وليس بهذا المعنى صدق مقولة الجوهر بل
هو من العرضيات اللاحقة والثاني الماهية المتأصلة التي
في حد جوهرها ونفس طبيعتها المرسلة قائمة الذات لا في موضوع وهو
صدق مقولة الجوهر وكذلك العرض يطلق على معنيين الاول هو الموجود
في موضوع وليس هو صدق مقولة العرض بل هو من العرضيات اللاحقة
والثاني الطبيعة الناعتية التي في حد ذاتها وبحسب نفس
طبيعتها المرسلة ان تكون قائمة الذات في
موضوع فالعرضية بالمعنى الاول انما
ينافي الجوهرية بالمعنى الاول
لا بالمعنى الثاني

[illegible]

٨١

متعلقة صفحة ٨٠

والحلول يستلزم
افتقارها لذاتها فان تقررت
الطبيعة المرسلة الى الموضوع
في النفس بدون العكس
فالصورة الجوهرية يستحق
للاندراج في احد
المقولات التسع بخلاف
الصورة الجرمية
لا فتقارها لمحلها المهيا
ولو باعتبار طبيعتها
فلا يلزم اندراجها
فقياس الصورة
الجوهرية على
الصورة
الجرمية
قياس
مع الفارق

صح

بان القوم حصروا الانضمامي في الخارجي والذهني

قوله ودفع ...

اي الجواب عن التوجيه ...

متعلقة صفحة ٦٣

باتحاد هماذاتا فهذا الحل لا يصح من قبل هؤلاء تدبر فيه ويمكن الجواب من قبلهم ان التصديق ليس علما فضلا عن ان يكون عين المعلوم ولو سلم فالاتحاد مخصوص بالعلم التصوري واعترض عليه المص فيما نقل عنه بقوله انت تعلم ان ذلك بعد تسليم ان المقسم للتصور والتصديق هو الصورة الحاصلة تحكم لا مساغ له في القواعد العقلية وانت خبير بالمسامحة في التقسيم كما اشرت اليه سابقا **قوله** فتلك الحالة تنقسم آه تحقيقه ان المعلم اذا اعلم المتعلم حصلت له حالة نورانية

قوله تدبر فيه اشارة الى انه ساقط بادنى تامل اذ الاحتمال العقلي يكفي للمجيب الموجه لكلامهم ان لم يوجد التصريح منهم كما يشعر اليه قول المص رح ثم بعد التفتيش آه يعني انهم وان لم يصرحوا القول بالحالة الادراكية العارضة للصورة العلمية لكن من تفتيش احكامهم يظهر ذلك لمن له طبيعة زكية وقريحة نقادة فانهم يعترفون بان العلم حقيقة واحدة محصلة من مقولة الكيف والصور العلمية حقائق مختلفة مندرجة تحت الاجناس المختلفة وايضا للعلم لوازم مختصة به مشتركة بين جزئياته عندهم ككونه منشأ الانكشاف وغيره من آثار العلم فلا بد ان يكون ملزومها امرا مشتركا بين الصور العلمية تصورية كانت او تصديقية وليس مطلق مشترك بينها فهو امر خارج عرضي لها وهي الحالة الادراكية اذ لا نعني بها الا امرا عرضيا للصور يترتب عليه الانكشاف وبالجملة الاحتمال كاف للموجه لكلامهم وان لم يثبت جزما فتفكر **قوله** ولو سلم آه اي كون الاذعان والتصديق علما اي ما يترتب عليه الانكشاف فالاتحاد مخصوص بالعلم التصوري اي الصورة الحاصلة التي هي منشأ الانكشاف دون العلم التصديقي اي الاذعان وحاصل الاعتراض انهم قسموا العلم بمعنى الصورة العلمية الى التصور والتصديق والتزمتم الجواب عن قبلهم فبعد تسليم كون مقسمهما الصورة العلمية لا مساغ لهذا الجواب وحاصل جوابنا انهم التزموا المسامحة في التقسيم اما بجعل الصورة ما يعم لوجهها او بجعل التصديق بمعنى المصدق به فبعد المسامحة لا اشكال في التخصيص في مسألة الاتحاد اذ بناء تسليم هي المسامحة فتفكر **قوله** كما اشرت اليه سابقا وهو ان التصديق كيفية اذعانية من لواحق العلم

٢ ففي التقسيم مسامحة لما باخذ العلم بمعنى العم الاذعان بطريق عموم المجاز او يراد بالتصديق المصدق به فلا اشكال

هي الحاصل بالمصدر وذلک[ا] لان الفاعل اذا اوجد الصفة يحصل له صفة وهي الايجاد
وللمنفعل صفتان التي اوجدها وقبولها فهذا الحاصل بالمصدر هو المقسم للتصور والتصديق
فهما حالتان للنفس نوعان مختلفان بالذات ومغايرتان للمعلوم بالماهية
ولا يخفى عليک ان کلامنا ناطق بان الاذعان کيفية ادراکية وکذا الشک والوهم کيفية
تصورية وهما نوعان من العلم بمعنى الحالة الادراکية لا يجتمعان بحسب التعلق بامر واحد
في زمان واحد کالنوم واليقظة وعليه بناء قوله تفردت اذ لم يذهب اليه احد فيما سبق
اذ المتاخرون جعلوا التصديق من الادراک بمعنى الصورة العلمية دون الحالة
الادراکية مع انهم صرحوا باتحاده مع التصور نوعا والقدماء لم يجعلوه من العلم بل
من لواحقه على ما حققناه وکذا الشک فالقول بالحالة الادراکية المنقسمة حقيقة
الى التصور الساذج والاعتقاد والغير المجامع له في زمان واحد على متعلق واحد بناء
على کون الشک تصورا مما تفرد به المص فتفکر قوله العارضتين لذات واحدة آه اي في الحالتين

ع قوله ولا يخفى عليک آه وقد صرح به في الحاشية المنقولة عنه حيث قال قد يقرر باعتبار المصدق
به وهو المراد آه وعليه بناء الحل المذکور ولا يجري الجواب المذکور عن التقرير الاول فان النسبة المشکوکة تعلق بها
الشک وهو تصور واذا ال الشک تعلق بها الاذعان وهو تصديق فقد تعلقا بشيء واحد بالضرورة انتهى
وعليه بناء قوله فتفاوتهما کتفاوت النوم واليقظة فتامل ع قوله وعليه بناء قوله تفردت اعلم ان قوله
على ما تفردت مبني على مسئلة الاول القول بالحالة الادراکية والثاني ان الشک والاذعان نوعان من الادراک
والثالث ان التصور والتصديق لا يجتمعان بحسب التعلق بنسبة واحدة في زمان احد کالنوم واليقظة بل
لا يبعد ان يکون مناط التفرد هو الامر الثالث لان الامر الاول قد ذهب اليه بعض المحققين قبله والثاني ايضا

متعلقة بصفحى ٨٣ و ٨٤

مبنى على مجموع امور
ثلاثة الاول القول بالحالة الادراكية
والثاني ان الشك والاذعان نوعان
من الادراك والثالث ان التصور
والتصديق لا يجتمعان بحسب التعلق
لنسبة واحدة في زمان واحد لانهم
والتفطن بل لا يبعد ان يكون مناط
التفرد به هو الامر الثالث لان الاول
فقد ذهب اليه بعض المحققين قبله
والثاني ايضا يفهم من ظاهر عبارة
بعض المتأخرين انتهى قال بعض
الافاضل ان القول بعدم الاجتماع
غير صحيح فان النسبة قد يتصور ثم يتعلق
به التصديق ضرورة وربما تورد
كتفاوت النوم واليقظة فان درجه

ہذا ظاہر بالنظر الی الشک والاذعان بناء علی انہما من جنس الادراک الا ان الادراک التصوری یجامع الاذعان البتۃ علی ما حققناہ فاذا تصور کنہ التصدیق فانما یحمل التصدیق علی المتصور منہ بالحمل الاولی لا الشائع المتعارف کما اذا تصور کنہ مفہوم الجزئی وانما الصورۃ سبیل المعلومیۃ فہی منکشفۃ بالذات بتلک الحالۃ الادراکیۃ ولا تفتقر الی حصول صورۃ اخری فعلمہا علم حضوری کعلم الحالۃ واما مالہ الصورۃ فمنکشف بتبعیتہا ومن ہہنا قیل انما المعلوم بالذات معلوم العلم الاشراقی واما معلوم الصورۃ فمعلوم بالتبع واما قول من قال العلم الحقیقی ہو العلم الحضوری لا الحصولی فمحمول علی ان معلومہ معلوم بالذات بمعنی انہ بنفسہ منکشف بخلاف معلوم الحصولی بمعنی الصورۃ العلمیۃ لا الحالۃ الادراکیۃ والحق عندی ان العلم حقیقۃ ہو وجود الشیء بالفعل ولیس النور امرا زائدا علیہ کما قال ارباب الذوق الوجود نور والعدم ظلمۃ فالعلم نور فی العالم ہو وجودہ بالفعل یتجلی بہ الشیء بحضورہ لدیہ

ع قولہ ہذا ظاہر بالنظر الی الشک والاذعان آہ ولو تاملنا فی عبارۃ الکتاب لظہر منہا ان مقصودہ ان الحالۃ الادراکیۃ التصوریۃ مطلقا لا تجامع الحالۃ الادراکیۃ الاذعانیۃ التصدیقیۃ لان الحالتین کلیہما علمان تترتب علیہما الانکشاف فالنسبۃ الخبریۃ قبل تعلق الاذعان بہا مشکوکۃ کانت او غیرہا تنکشف بالحالۃ التصوریۃ واذا تعلق بہا الاذعان تنکشف بہ ایضا الا ان الاذعان مبدأ للانکشاف علی وجہ الاقرار والتسلیم بخلاف الحالات التصوریۃ فلما لا یجتمعان بحسب التعلق بامر واحد فی زمان واحد اذ عند حصول الاذعان تزول الحالۃ التصوریۃ شکا کان او وہما لامتناع اجتماع العلتین علی امر واحد وہذا مما یظہر بتعمق النظر فی عبارتہ ع قولہ فاذا تصور کنہ التصدیق آہ محصلہ ان کنہ التصدیق لا تعلق بہ الا العلم التصوری لان حصول صورۃ الاذعان لیس من باب العلم التصدیقی والا یلزم اتحاد التصور الذی ہو الحالۃ الادراکیۃ مع کنہ التصدیق بالذات فاندفع الاشکال علی تقدیر تعلق التصور بکنہ التصدیق ایضا کما اشرنا الیہ سابقا ومالم یحمل علی کنہ التصدیق الحاصل فی الذہن علم تصدیقی بالحمل الشائع لم یمتنع تعلق التصور بہ کما توہمہ المصنف فتامل

[illegible]

علاوة ... التصديق ... ان كنه التصديق ... الاذعان ليس ... التصديق ... تعلق ... [illegible]

قوله اذا ما علم انه ... ان الشك في الذهن من حيث انه ... الواقع من الواقع فانا ان ... الى الحصول بغير ان يكون ... ان يحصل ان الشك ... الظن ... والوهم ... التصديق ... التصديقات ... فان المحصل ان ... والتصديق ... الاجتماع ... الى الاذعان

تتعلق التصورية مع انه ... التصديق ... فيجتمعان ... التعلق لازم ... ان علم التصديق ... عليه ليس بشائع ... حتى يلزم ذلك بل ... كحمل الجزئي على مفهوم الجزئي فليس كنه التصديق اي حقيقته التصورية تصديقا يعني انه اذعان متعلق بالنسبة الخبرية ... انتهى قوله فيهما فيجتمعان ... مع ان التصور والتصديق ... الادراكية متباينان والتباينان لا يحملان على شيء واحد لان التباين عبارة عن التفارق كليا ومرجعه الى سالبتين كليتين فلا شيء من التصور بتصديق ولا شيء من التصديق بتصور قوله فيهما وجوابه ... انه ليس المراد من التفارق ... والتفارق في النسبة ... الا وهو ان يكون ... بينه المحمول

مثلا المجتمع مع الاذعان فان النسبة ... يعرض لها الاذعان والا فلا ... النسبة الواحدة قد تعرض لها الشك ... فالمراد من التصور هو الشك فان ... التي هي من التصور ... والشك ... الحصول ... التامة الخبرية حين الاذعان معلومة ... حيث قال سواء كان مع الاذعان ... فملخص الجواب عن الشك ان المجتمع ... بعلم وما هو علم ... قوله فاذا التصديق في بعض نسخ المنهية ... منصور

متعلقه صفحه ٨٦ كما توهم ان ... والتصديق متنافيان ... وانت تعلم ان ... كيف ... ذلك من قوله كتفاوت النوم واليقظة والمصرح ... وانما مراده من قوله كتفاوت النوم واليقظة نفس ... لا عدم اجتماعهما مطلقا ... ان المصرح في ... بامتناع تعلق التصور ... صفحه ٨٦ قوله ... اه هذا بيان لعدم كون ... محمولا على ...

والمعلوم الصورة في العلم الحصولي هو معلوم بالتبع لان المنكشف ... بالذات ... الصورة ... [illegible]

ان المعلوم الحضوري معلوم بالذات ... [illegible]

اما بهوية التاصلية كما فى الحضورى اوبصورة المساوية اياه فى الماهية كما فى الحصولى فالحضور العلمى شرط لظهور الاشياء عند العالم الموجود بالفعل وتحقيقه ان الشئ اذا كان موجودا مجردا قائما بذاته كان عالما لذاته بناء على ان الوجود نور وظهور فاذا كان موجود النفسه كان ظاهرا لنفسه لتحقق ميزان العاقلية والمعقولية مع التجرد وانما اشترط التجرد لان الشئ اذا كان منغمسا فى ظلمات الهيولانية وهى جهات القوة والعدم كالهيولى فان فعليتها هى فعلية القوة وجوهريتها هى جوهرية الاستعداد لم يكن عالما بذاته وما لا يكون مشعر النفسه لا يشعر لغيره واما الصور والاعراض فهى ليست موجودة لنفسها بل للمحل فلا تكون مشعرة لذاتها ولا لغيرها فينهدم اساس العلم عن الهيولى والهيولانية والنفس الناطقة مع تجردها فى ذاتها بادنى المقارنة بها يحتجب عنها ما سوى ذاتها وصفاتها اذ ليس وجود لذاتها اذ ليس مع نفسها منها ولا معلولا لها وهو مناط المعلومية والمفارقات كالنفوس

قوله وليس له وجود لذاتها اى ليس لما هو غير ذاتها وصفاتها وجود لذات النفس الناطقة قوله والمفارقات آه لان علومها ارتسامية فافترقت فى ارتسام صورة ما غير ذاتها وصفاتها الى اعلام العلام الحق تعالى الا انها غير متعلقة بالمادة اصلا فلها ليس بعد العدم والحجاب كما هو للنفوس الناطقة الانسانية فى مرتبة العقل الهيولانى وتحقيق المقام ان النفس الناطقة فى مرتبة العقل الهيولانى خالية من المعقولات كلها ومستعدة لها ثم يحصل لها بعد حصول صورة المحسوسات واستنباط الكليات ملكة الانتقال الى النظريات ومنشأ ذلك تعلقها بالمادة وافعالها لانها متجددة بخلاف المفارقات بل النفوس المجردة للفلكيات فانها لم تزل عالمة بالمعقولات بافاضة الجاعل الحق ومناطه تجردها بتجرداتها عن افعالها لانها المتجددة فلها صلاحية ذاتية كاملة للاستفاضة من جود الحق المطلق فالمعقولات كلها مرتسمة فيها من غير كسب فكر جديد فعلم النفس يكون بديهيا ونظريا وعلوم السماوية العالية لا تكون نظرية فالمفارقات كالنفوس فى انها مفتقرتان فيما غير ذاتهما وصفاتهما الى المبدأ الفياض العلام

حافظ ورازح

فی الافتقار الی المعلم الا انها لیست متعلقتا بالمادة اصلا فعلمها غیر مسبوق بالجهل
واما سبحانه تعالی فلما کان ھو النور المطلق القائم بذاته وماسوی ذاته موجود له من
حیث المعلولیة اذ ھو خالق کل شیٔ فکان انکشاف ذاته بذاته ولا یغیب عنه مثقال ذرة من ذاته فاستقر الی علی ان حقیقة العلم نفس وجود العالم المجرد ووجود
الشیٔ المعلوم له شرط الانکشاف عنده فھو میزان المعقولیة نعم قد یطلق علیه العلم ایضا
علی التجوز ھکذا ینبغی تحقیق المقام وتوضیح المرام قوله ولیس الکل من کل منهما بدیهیا آه
لا بد قبل الخوض فی البرهان من تحریر المطلوب لهذا قال لیس کل واحد من جزئیات
التصور وکذا التصدیق بدیهیا فههنا مطلوبان جمع بینهما اختصارا مع اشتراکهما فی الدلیل
وکذا قوله فیما بعد ولا نظریا ثم اعلم ان المشهور ان العلم القدیم والحضوری لا یتصفان
بالبداهة والنظریة بناء علی ان النظریة تقتضی الحدوث لانها تترتب علی الفکر الذی
ھی حرکة اختیاریة وتستوجب الحصول والارتسام وھو ظ والاول یصادم القدم
والثانی الحضوری الشرقی واذا لم یتصفا بالنظریة لم یتصفا بالبداهة اما بناء علی انها
عدم النظریة عما من شانه النظریة او علی انهما متضادان فان الاتصاف باحد الضدین مشروط
بامکان الاتصاف بالآخر اذ من شرط الضدیة امکان التوارد والتعاقب وفیه نظر فانه یکفی
بامکان التوارد والتعاقب ان یتشارکا فی موضوع بعینه بحیث لا یابی کل منهما

عه قوله فی الافتقار الی المعلم ای الاحتیاج فی ارتسام صور غیر ذاتها وصفاتها الی اعلام المعلم الخ لها الا انها غیر متعلقة بالمادة اصلا فعلمها لیس بعد العدم والاحتجاب کما للنفوس الناطقة الانسانیة فی مرتبة العقل الهیولانی ۱۲ منه

قوله ينبغى ان يعلم ان الصدق والكذب من خواص الخبر صف ٨٩ ... ان العلم ... والصدق بين الوجود والعلم بين المعنيين ... ليس عين ... النقيض ... وليس العلم ... النقيض ... ان يكون الصدق ... النقيض عينا بالوجود والنقيض للعالم ... ذات العالم ... العالم ... ان الوجود والنقيض ... والتصديق ... بخلاف ... صف ٨٩ ... احد ...

قوله لانه لا يترتب ... صف ٨٩ ... من قانون يعصم عن الخطاء وهو المنطق ... الحاجة الى المنطق وتعريفه ... حصول النظرى لا بد ان يكون مسبوقا بالنظر الذى هو مجموع الحركتين الفكريتين بحسب الزمان واقتضاء المسبوقية للحدوث ظاهر ... وفى الاكتساب النظرى ربما يقع الخطاء فلا بد ... بعضها بديهيا وبعضها نظريا ... والتصديقات ... لان التصورات ...

قوله وهو ظاهر اذ المترتب على النظر انما هو حصول الصورة العقلية وارتسامها فى الذهن صف ٨٩ قوله الاول اى الحصول والارتسام ... قوله والثانى اى الحدوث صف ٨٩ ... يصادم الحضورى الشرقى ... على انها عدم النظرية اى البداهة عبارة عن عدم النظرية عما من شانه ...

منهما بديهيا وهو خلاف المقصود ... حيث قيل ليس كل واحد لانه ... فى كل منهما استغراق الافراد ... استغراق الانواع ... منه ... المضاف اليه المقصود ... عوض عن ... قوله وكذا قوله ... ليس كل واحد من جزئيات التصور بديهيا صف ٨٩ ... والثانى انه ليس كل واحد من جزئيات التصديق بديهيا ... فهنا مطلوبات احدهما انه ليس كل واحد من جزئيات ... اى هنا ايض مطلوبات جمع بينهما فى عبارة واحدة ... الاشتراك ... الدليل وهو لزوم الدور والتسلسل ... الاختصار فى العبارة ... الاول انه ليس كل واحد من جزئيات التصور نظريا والثانى ... انه ليس كل واحد من جزئيات التصديق نظريا ... لهذه دعاوى اربعة والمقصود منها تبيين ... التمهيد لبيان الحاجة و... رسم المنطق

قوله صف ٨٩ ... البداهة والنظرية ... ان ... القسم ... والملكة ... اى بينهما تقابل العدم ... الحضورى ... البداهة والنظرية تقابل التضاد ... الحضورى ... البداهة ... الحصول بدون ... النظر ... صف ٨٩ قوله ... الضدين ... ليس ... الضدين ...

تكون بينهما تقابل العدم والملكة مولانا محمد يوسف رح

لطباع ان يتعقب لآخر او يتعقبه عليه فيكون لا محالة يصح للموضوع بالنظر اليهما بحسب ما تقتضي
طباعهما مع عزل النظر عن خصوصية ذاته ان ينتقل من كل الى الآخر وان كان لبعض الموضوعات
بخصوصية ذاته او لطباع صورته المنوعة ملزوما لاحدهما بخصوصه اذا دريت هذا فاعلم ان ما هو
شرط متحقق ههنا وهو امكان التعاقب بالنظر الى طباع الضدية خصوصية طباع الموضوع ملغاة
فلا ينافي لزوم البداهة لهما نظرا الى خصوص طباعهما مع انتفاء النظرية لتقابل التضاد
بينهما فتفكر **قوله** متوقفا على نظر آه قال في الحاشية والحق ان البداهة والنظرية من صفات
العلم بل الحادث ومن ثم جوز والصاحب القوة القدسية ان النظريات باسرها تصير بديهية عنده
فلا يرد عليه بشيء يكون نظريا عند شخص بديهيا لشخص آخر فلا معنى للتوقف ووجه الدفع ان علم
كل احد مغاير بالشخص فيجوز ان يتوقف احدهما دون الآخر وقد يجاب بالتصرف في معنى التوقف انتهى وفيه بحث

قوله فاعلم ان ما هو آه اقول معنى امكان تعاقبهما على موضوع بعينه بالنظر الى طباعهما مع عزل النظر عن خصوص
حال الموضوع ان لا يوجب انتفاء شيء عنهما بالنظر الى طبيعة بطلان الموضوع حتى يمكن ان ينتقل من كل منهما الى الآخر
وان كان لازما بالنظر الى خصوص طبيعة الموضوع ولذا قالوا الاضداد للوجود لا ريب في ان طبيعة النظرية تقتضي
الواسطة في العلم وحدوث الموصوف بها وطبيعة البداهة تقتضي انتفاء تلك الواسطة وان لم تقتض الحدوث
فالعلم والمعلوم الواحد بعينه لا يتصف الا بواحد منهما وينتفي باتصافه بالنظر الى ما تقتضي طباعهما الآخر ان العلم بالكنه بعينه
يمتنع ان يكون علما بكنه الشيء بالقياس الى معلوم بعينه فليس بينهما تقابل التضاد فالتقابل بينهما تقابل العدم
والملكة اذ من شان العلم الحصولي الحادث الاتصاف بالكسبية على خلاف امر التضاد لان المعتبر فيه بقاء الموضوع بعينه
بالنظر الى طبيعة الضدين فتفكر **قوله** بل الحادث لا يخفى عليك انه لا بد من التقييد بالحصولي ايضا لان من الحادث
الحصولي عموما من وجه **قوله** ومن ثم جوزوا آه لا يخفى عليك ان هذا التجويز الظاهر مبني على انهما من صفات المعلوم
حتى يكون الامر الواحد بديهيا ونظريا بالقياس الى الشخصين او شخص واحد في وقتين لا على كونهما من صفات العلم لان العلمين

۹۱

ولو لاه لحصل له العلم ثم ان البداهة والنظر تختلف بحسب الاشخاص فربما يكون الشيء نظريا لشخص وبديهيا لآخر وبالعكس فتقييد الحيثية معتبر في

قوله فيها منع على انها ... ٩١

تكون مبنيا على كونهما من صفات المعلوم فلا يستقيم قول المص بان مبنى ذلك التجويز هو القاطع الخ بل هو مبنى على كونهما من صفات العلم قوله فيهما مبنى على انهما آه فلا يستقيم حتى يكون آه فيصدق ان ما كان نظريا عند غير صاحب القوة القدسية فهو بديهى عند صاحب القوة القدسية بخلاف ما اذا كانت البداهة والنظرية صفة للعلم فان العلم الحاصل لصاحب القوة غير العلم للفاقد فما كان نظريا ليس بديهيا وما هو بديهى لم يكن نظريا صفحه ٩١ قوله فلا يرد الا ويمكن حصوله بلا نظر لان صاحب القوة القدسية ... عن تصور وتصديق ... وحاصل الايراد ان ما من

والنظرية صفتان للعلم جوزوا ان النظريات باسرها التى يحصل لنا بالنظر الصحيح بديهية لمن له قوة قدسية محصولها بلا نظر فى الغنية لا يخفى عليك ان هذا التجويز بظاهره مبنى على انهما من صفات المعلوم حتى يكون الامر الواحد بديهيا ونظريا بالقياس الى الشخصين او الشخص الواحد فى وقتين لا على كونهما من صفات العلم لان العلمين مختلفان بالشخص فيمتنع ان يصير النظرى منهما بديهيا او بالعكس الا ان يتكلف المسامحة فيريد بالنظرى ما كانت علومنا نظريات لا انفسها الحق قوله فيهما انظر اشارة الى ان هذا التجويز وان كان ظاهره انهما والنظرية من صفات المعلوم لكنه نص على انهما من صفات العلم حقيقة الا انه عبر ... النظرى بالتوقف على النظر كون البداهة

٩٣ متعلقه صفحه ٩١ و ٩٣

الحصول فى الذهن فيكون الى النظر والبديهى بالذات فيكون المتصف بالبداهة والنظرية هو العلم دون المعلوم ولا يخفى عليك ان الوجود فى انتزاعى لا تحقق له فى الواقع وانما التحقق لمنشا انتزاعه فكيف يصلح الوجود اثر الاثار العلل لعدم تحقق الوجود فى الواقع وانما التحقق لمنشا انتزاعه وهو نفس الماهية فالاثر بعينه هى الماهية الموجودة

[illegible]

٩٣

متعلقه صفحه ٩٢ و ٩١

صفحه ٩١ قوله او ... ان آه اعلم انهم ... الانظريات

والحق ان المصنف بالبداهة والنظر ... العلوم ... الثانى ... الذين

ان المصنف ... الاول ... الحاصل ...

قد ... ليس آه ... الحادث ... الانقسام

قوله يصدق على ان الحادث ... الموجودات ...

ان البداهة والنظرية من ... الحصول ...

التقسيم ... الاخر لان ... الوجود ...

الفائدة ... الممكنات ... الحادث ... صفحه ٩١ قوله كان ان

... بداهتها ... صفاتها ...

البداهة

ومع ذلك جوزوا كون النظريات باسرها بديهية عند صاحب القوة القدسية فلو كان التجويز مبنيا على كونهما من صفات العلوم فلا يستقيم معنى التوقف فلا محالة يكون مبنيا على كونهما من صفات العلم آه فلا يستقيم قول المص بان يبنى ذلك التجويز على انهما صفتان للعلوم قوله فهما صفتان للعلم حتى يكون آه فيصدق ان ما كان نظريا عند غير صاحب القوة القدسية فهو بديهى عند صاحب القوة القدسية بخلاف ما اذا كانت البداهة والنظرية صفة للعلم فان العلم الحاصل للفاقد فيما كان نظريا ليس بديهى بعينه القوة غير العلم للفاقد فما كان نظريا صفحه ٩١ قوله فلا يرد بديهى لا يمكن نظريا ... حاصل الايراد ان ما من تصور وتصديق ... الا ويمكن حصوله بلا نظر لان صاحب القوة

... العطاس ... نظريا ... لعلم ... البادى ...

بان يعلم ... بان العلم البادى ... ليحصل ...

ونحو ... المعقول بان يحصل ... النظر ... بديهى ...

النظر ... فلا ... التوقف بدون ... الدفع ... على ...

الى ... حصول ... صفحه ٩١ قوله وجه ... بان ...

النظرى على ... النظر ... الحاصل ... ما لا ...

الفاقد للقوة القدسية ... الواجب ... ما ...

الفاقد ... لتحصيل ... نفسه ... بالاضافة الى ...

فحصل ... والعلوم ... قوله ... ان ...

على النظر لتحصيل بعضها ... صفحه ٩١ قوله ...

معلوم ... الا ... ان العلوم ... التوقف

حاصله ... ان الامر ...

والنظرية

صفتان للعلم جوزوا

ان النظريات باسرها التى تحصل

لنا بالنظر الصحيح بديهية لمن له قوة قدسية

محصوله لنا بلا نظر فى الغنية لا يخفى عليك ان التجويز

بنظائره ومبنى على انهما من صفات العلوم حتى يكون الامر الواحد

بديهيا ونظريا بالقياس الى الشخصين او شخص واحد فى وقتين لا على

كونهما من صفات العلم لان العلمين مختلفان بالتشخص فيمتنع ان يصير

النظرى منهما بعينه بديهيا ... الا ان يرتكب المسامحة ...

ما كانت علوما نظريات لا انفسها الاتى قوله فهما ...

اشارة الى ان هذا التجويز وان كان ظاهرا ...

والنظرية من صفات العلوم لكن نقض على انهما

من صفات العلم حقيقة لا يلزم ...

النظرى بالتوقف

على النظر

[illegible]

بالتجرد عن العوارض الخارجية فيتحقق الماهية المرسلة اعنى صلة فى الذهن وهو ان الوجود الظلى عبارة عن تحقق الشىء من حيث لا يتصل الانتزاع فاندفع قول القائل ثم وجه ان يكون معلولا مرتبا فى الذهن ولكن فى الوجهين لا اصل الوجود الظلى الى الاقتران بالعوارض الذهنية الذهنية يتأتى الفرعية بالقياس وهو الوجود مع قطع النظر عن العوارض الشىء من حيث هو وفى الوجه الثانى للربط بالعقل بالقياس فان فى الارتباط يتأتى الفرعية وهذا انما يتأتى فى الوجهين المذكورين تقتضاه الاصلية

فى الخارجى تحققا كان او تقديرا والوجود الاصلى هو الوجود الخارجى وانما الشىء مع الاقتران بالعوارض الذهنية فهو وجود اصلى ايضا وذلك الوجود الخارجى بالمعنى الاعم عليه تحقق العلم لان حين حصول الشىء فى الذهن بتجرده العقل عن العوارض الخارجية تحصل الشىء فى العقل ثم يقترن بالعوارض الذهنية ويترتب عليه الآثار فالمستفاد من الامور المترتبة والمترتب على النظر يكون وجودا ظليا وهو مرتبة

متعلقه صفحه ٩٣

الا العلم فالاثر المترتب على النظر والمحتاج اليه اولا وبالذات هو العلم دون المعلوم

مولانا محمد يوسف [illegible]

قوله [illegible] اى القراءة اى لا القراءة العلوم [illegible] على الذهن [illegible] لا ان الذات انما هو الشىء من حيث الوجود فى الذهن لا ان العلم من الذات والبداهة الا الظلى الذى هو مرتبة المعلوم بالحصول فى الخارج تخصيصا بالمعلومات النظرية والبداهة الحاصل فى الذهن لا العين الخارجى عن المعلومات بالعوارض العلوم الذى [illegible] على النظر فى [illegible] الاقتران بالعوارض بان الاصلى الذى يترتب [illegible] النظر يتأتى [illegible] البداهة الاصلى الذهنية [illegible] العلم [illegible] ان يكون [illegible] فى الذهن [illegible] الظلى وفى [illegible] الذهنية [illegible] عليه [illegible] للعقل [illegible]

قائما بالذهن مكتنفا بالعوارض الذهنية ثم يكون لها وجود يترتب مجردة عنها بوجود هو فى نفسه لا يترتب عليه الآثار ثم يصير فيحصل ما بينهما المرسلة فى الذهن او بعينها مجرد الاشياء عن العوارض الخارجية من الوجهين لان العقل غير ما ذكر عليه الانكشاف وهذا هو الوجود الاصلى كما ان الاول هو الظلى فللاشياء فى الذهن وجودان حقيقة احدهما فى نفسه والآخر لغيره ثم كلام القائل اندفع الدفع فتفكر انتهى قوله فيهما موجود للعقل ولا يمكن ان يراد من الوجود الظلى الوجود لانه وجود اصلى لا يطلق عليه العلم واتصاف العلم بالنظرية والبداهة مخالف لغرض القائل فقوله فيهما وليس بهما موجود آخر حتى يكون وجوده وجود ظليا ومرتبة مرتبة المعلوم فيترتب على النظر ويستفاد من المعلومات

قوله يعنى انه مرتبط به ارتباطا مخصوصا فان اريد بالوجود الظلى الارتباط فهو ليس بوجود حقيقة بل مجازا نعم قد يلاحظ العقل ذلك الشىء مع قطع النظر عن تلك العوارض فيكون الشىء من حيث هو هو موجودا فى هذا اللحاظ حقيقة وهذا اللحاظ بخصوصيته يكون ظرفا للتلاحظ والتوجه باعتبارين وهذا النحو من الوجود احق بان يسمى وجودا ظليا لا تترتب على النحو الاول الذى هو مبدأ الآثار وهذا انما لا يترتب عليه تلك الآثار وتابع للاول فالاصل للمعلومات بالذات فان هذا اللحاظ التحليلى بعد العلم والمعلوم ويمكن ان يقع الوجود الظلى

كما لا يرى لوجود فى المرآة معها فيقول له انه موجود فى العقل يحصل له ارتباط مع العقل لوجود صورته فيه من حيث هو هو اعنى بالة الصورة الذهنى الا ان الشىء الشخص

[illegible]

[illegible]

بان الظلی تابع وفرع للاصلی هو لا یصلح للمعلولیة بالذات قلت هذا فی النظر الجلی واما النظر الدقیق فیحکم بان البداهة هی الاجلائیة المغنیة عن النظر والنظریة هی الاختفاء المحوج الی النظر ای المجهولیة وهما حالتان للشیء فی نفسه قبل ان یقوم بالذهن ویصیر نعتا له متکتنفا بالعوارض الذهنیة اذ مدار النظریة علی تحقق الواسطة فی الحصول الذهنی کالمعرف والحجة ومدار البداهة علی عدمها وان کانت ثمه واسطة فی مجرد الالتفات کالتنبیه فالشیء اذا کانت له مباد یترتب حصوله علی تحصیل تلک المبادی یکون نظریا کالحقائق المرکبة وحصول القوة القدسیة للبعض لا ینافی المجهولیة فی نفسه بحسب مطلق حصوله للذهن فالمقصود من النظر اولا وبالذات معلومیة الحقائق والعقود لتحصیل حقائق علومها اجمالا او تفصیلا الا بالتبع واما التصرف فی معنی التوقف بان یجعل عبارة عن العلاقة المصححة لتوسیط الفاء فمبنی علی جواز تعدد العلل المستقلة بمعنی الموقوف علیه التام علی معلول واحد علی وجه التبادل وهو مح فان الممکن ان کان فی وجوده وعدمه مدخل لخصوصیة کل منهما فلو فرض وجود احدهما وعدم الاخری فان لم ینعدم المعلول لعدم هذه

عه قوله فالمقصود من النظر آه وبالجملة المقصود من النظر تحصیل الاشیاء اما بالکنه او بالوجه بحصولها فی الذهن ولا دخل للعوارض الشخصیة الذهنیة اذ لیس المقصود تحصیل حقیقة العلم سواء کانت مجملة کاجمال المحدود او الهویة الشخصیة او مفصلة هذا فی التصور وکذا المقصود حصول الاذعان وتعلقه بالنسبة لنفسها لا من حیث هی قائمة بالذهن ومکتنفة بالعوارض الذهنیة الشخصیة ثم الحصول الاصلی الذی یترتب علیه الآثار وان کان منسوبا الی الصورة العلمیة بالذات لکنه منسوب الی نفس الماهیة من حیث هی هی الضرلان وجود الشخص هو بعینه وجود الطبیعة مع ان الوجود الظلی بالمعنی الذی حققناه اخیرا فی الحاشیة المطولة یصلح للمعلولیة حقیقة فتامل عـه قوله اجمالا ای حصول نفس العلم کما فی العلم بکنه الشیء

سه قوله او تفصیلا ای حصوله بالحد التام ۱۲ منه

ه قوله تفصیلا کما فی العلم بحده التام

قوله واما التصرف فی معنی التوقف الذی اشار المص فی الحاشیة الیه فی الجواب الثانی وهو ان یکون التوقف بمعنی الامر المصحح لدخول الفاء بینهما فی الحصول بان یقع مثلا حصول النظر تحصیل المط

حافظ دراز

صفحه ٩٥ قوله

والنظر الدقيق آه ونبّه ان الاصل الاستغناء عن النظر والانظار

صفحه ٩٥ قوله

٩٧ تعلقه صفحه ٩٦ و ٩٧

حصول العلم بالتمام

صفحه ٩٥ قوله

صه اعما ابتداء كما ذهب اليه القائلون بالتوارد على وجه التبادل فلا يلزم عند تحقق احد العلتين عدم الآخر ترجيح بلا مرجح وفيه نظر لان م

صفحه ٩٥ قوله وايضا النظر الدقيق آه [illegible] ان الاجابة [illegible]

[illegible]

وبالجملة القصد تحصيل الكل اما بالكنه او بالوجه وحصوله في الذهن ولا دخل للعوارض المشخصة الذهنية في القصد وكذا القصد حصول الاذعان وتعلقه بالنسبة نفسها الا من حيث هي قائمة بالذهن ومكتنفة بالعوارض الذهنية اوليس القصد تحصيل حقيقة العلم سواء كانت مجملة كاجمال المحدود والصورة الشخصية او مفصلة ثم الحصول الاصلي الذي ترتب عليه الآثار وان كان منسوبا الى الصورة العلمية بالذات لكنه منسوب الى نفس الماهية من حيث هي بالعرض بالذات لان وجود الشخص بعينه وجود طبيعته مع ان الوجود الظلي بالمعنى الذي حققناه اشرنا الى الماهية تصح المعلولية فتامل انتهى قوله فيهما وبالجملة المقصود آه كون القصد بالذات نفس حصول الكنه

[illegible]

في الذهن لانه قد تحقق الا انه لا يتحقق في حصول الاذعان وقد المترتب على النظر هو الحصول من ذلك ان يكون فاللازم

صفحه ٩٥ قوله لا يمتنع [illegible] المطلوب فالمقصود ليس المعلوم في نفسه من غير تصور بل المقصود تصور المعلوم في الذهن

ه امعوا ابتداء كما ذهب اليه القائلون بالتوارد على وجه التبادل فلا يلزم عند تحقق احد العلتين عدم الآخر ترجيح بلا مرجح فيه نظر لان الكلام

صفحه ٩٥ قوله لا يمتنع ان يحصل اي بوجود بعد حصول اي الموقوف عليه المصحح لدخول الفاء بالتوقف في معنى النظري يعني القوة القدسية فالمحاذاة براد القوة القدسية والحدس لصاحب علتين مستقلتين ربما النظر فاذن بغير النظر فحصول العلم بالضرورة العلم ان العلم الحاصل واحدا على وجه التبادل لا يجتمعان ولما العلل جواز تعدد العلل

٩٧ متعلقه صفحه ٩٥ و٩٦ لو حصل ابتداء ثم اذا وجد بالعلة حصول العلم الكل منهما العلتين لا يمكن حصوله الاخرى ولا شك انه يمكن حصول العلم بدون كل منهما لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف بمعنى لولاه لامتنع اي امتناع وجود الموقوف بدون الموقوف عليه لم يكن منهما علة له اذ العلة هي ما يتوقف عليها الشيء بنفسه فلا بد ان يتصرف في معنى التوقف ويقال هو الامر المصحح لدخول الفاء ويصح ان يقال في [illegible] المذكورة تحقق تلك العلة

[illegible]

متعلقه صفحه ٩٦

[illegible]

لا يعلم العلة
وتحقيقه المعلول وحجابه
ان العلة حقيقة واحدة تتشخص
وهو الصدق كما مر والقدر المشترك الماهي
من متممات العلة فتامل صفحه ٩٦ قوله وهذا
يبطل آه اي هذا الدليل كما ينهض على بطلان توارد العلل
المستقلة على سبيل التوارد كذلك ينهض على بطلان توارد
على سبيل الاجتماع او التعاقب بادنى تغير بان يقع ان الممكن كما يحتاج
في وجوده الى وجود العلة كذلك يحتاج في عدمه الى عدمها فلو تعاقبت
احديهما موجودة والاخرى معدومة يعدم الملازمة بينهما كما سبق
ويوجد المعلول ولم ينعدم بعدمها يلزم الترجيح بلا مرجح
وان انعدم بعدمها يلزم اجتماع النقيضين
اي وجود المعلول وعدمه صفحه قوله كما لتعاقبتا
لو جد احد

صفحه ٩٧ قوله ... [illegible]
وكذا اذا انعدم ... العلة ... [illegible]
... بالترجيح بلا مرجح ... [illegible]

[illegible]

مولانا محمد يوسف رح

انه لا يلزم من حصول الشئ بلا نظر بداهته فان البديهي ما لا يتوقف حصوله المطلق
على النظر والنظري ما يتوقف مطلق حصوله عليه من غير تصرف في معنى التوقف
فاختر لا يقال على هذا لا يتم استدلال القوم بلزوم الدور والتسلسل على ابطال نظرية الكل
لجواز الانتهاء الى نظري يحصل بالحدس لانا نقول هذا ليس الزاما علينا فان هذا
الجدل لا يتم عندي ولو فرض اتمامه فبالقياس الى فاقد القوة القدسية بما هو فاقد
قوله فان الدور يستلزم آه بيانه ان آ مثلا اذا توقف على ب وب على آ
كان نفس آ من حيث انه موقوف عليه لب موقوف عليه لآ وان الموقوف عليه
غير الموقوف فكان آ غير نفس آ ونفس الشئ بعينه ذلك الشئ فكان نفس آ موقوفا
على ب وهكذا في ب وليس المطلوب ههنا لزوم التسلسل المح بل تبيان
لزوم كون الشئ مقدما على نفسه بمراتب غير متناهية وهو في نفسه مح ولو ان
جهة توقف آ على ب انما بعينها جهة كون آ موقوفا عليه لب فلا تسلسل والا فلا دور
والجواب انا لا نعني بالجهات الذاهبة الى عدم النهاية جهات متقدرة على كون آ
موقوفا على ب وكون ب موقوفا على آ وموقوفا عليه حتى تنافي الدور على تقدير
والتسلسل على تقدير آخر بل انما نعني بها ان الدور يستوجب اعتبارات لا تتناهى متغايرة بحسب المفهوم
والاعتبار بحسب كون الموقوف موقوفا عليه وبالعكس لا بحسب المصداق وهذه الاعتبارات اللامتناهية لا تصادم الدور

قوله لان عدد التضعيف آه توضيحه انه اذا ارتقت الاعداد في الوجود الى عدم النهاية فههنا جملة اثنينيات غير متناهية مثل جملة الوحدات مأخوذة منها ويجب ان يكون آحاد احدى الجملتين ضعفا من الاخرى منقول عدد التضعيف ازيد من الاصل وزيادة الزائد بعد انصرام آحاد المزيد عليه فان المبدأ لا يقبل الزيادة والا لم يكن مبدأ وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها بحيث لا تتخلل في مراتبها عدد آخر فلو كان المزيد عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي وهي باطلة لان الزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث التناهي والتعين بحسب الحدود وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود وهذا التقرير واف للمطلوب قال في الحاشية لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت مترتبة او لا مجتمعة في الوجود او متعاقبة تكون معروضا للعدد بالضرورة

قوله ويجب ان يكون آحاد آه الظاهر ان آحاد جملة الاثنينيات الغير المتناهية المأخوذة من سلسلة الوحدات نصف جملة الوحدات اذ هي ضعف جملة الاثنينيات لان مأخذ الجملتين سلسلة واحدة **قوله** وزيادة الزائد آه لا يقال ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ هذه الوحدات المضاعفة اجزاء لها فسلسلة الاثنينيات مشتملة على تلك الوحدات الزائدة من المبدأ الى ما لا يتناهى لانا نقول العدد والوحدة مما يتكرر نوعه فآحاد كل واحد من الجملتين معروضة للوحدات فكما ان كل واحدة واحدة كذلك كل اثنين اثنين من جملة الاثنينيات للكثيرة ولا ريب في ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات المأخوذة من سلسلة تلك الوحدات واعتبار الزيادة بعد انصرام عدد آحاد المزيد عليه في المبدأ لا يقبلها والاوساط

[illegible]

صفحة ٩٩ قوله من حصول النتيجة بالنظر لصاحب القوة القدسية **صفحة ٩٩ قوله** فان قيل ان الحصول البديهي لما كان هنا احتمالا الاول كلها يظهر النظري والبديهي وان الحصول الذي في تعريف البديهي من حيث العموم المطلق اي مرتبة الطبيعة من الافراد بحيث يكون في الذهن ... [illegible]

من افراد حصوله وتحوه من النظري لا يتوقف على النظر فيما يحصل لصاحب القوة القدسية موقوفا على النظر في الجملة لتوقف حصوله في فرد وهو فاقد القوة القدسية على النظر فلا يكون بديهيا والنظري ما يتوقف مطلق حصوله على النظر اي ما يكون فرد من افراد حصوله وتحوه من انحائه موقوفا على النظر فيما يحصل لفاقد القوة بالنظر ولصاحب القوة بالحدس يصدق عليه تعريف النظري والنظرية صفة للعلوم وهو على تحو من تحو يمكن حصوله بالنظر والحدس كحقيقة الحيوان او حقيقة الانسان فانها نظرية حصولها لفاقد القوة بالنظر وان يحصل لصاحب القوة بالحدس تحو لا يمكن حصوله بالنظر كما في ان الكل اعظم من الجزء

فكانه فيوجد ان كلا منهما فيما يكون عبارة عن مرتبة الطبيعة الذي اي مرتبة الطبيعة بتحقق في الحصول من حيث هي التي يتحقق ... فرد وينتفي بانتفائه فالنظري يكون ما يتوقف حصول فرد منه في الذهن على النظر بالنظر وتحوهما بغيره فلم يبق بين النظري والبديهي تقابل وهو كما ترى والثالث ان يكون المراد منه في تعريف البديهي مطلق الحصول وفي تعريف النظري الحصول المطلق وهو النظر بطـ والا لزم ان لا يوجد علم نظري اصلا لامتناع وجود شيء يكون جميع انحاء حصوله موقوفا على النظر فان حصول القوة القدسية ممكنة لكل فرد من الانسان والرابع عكس الثالث فاختاره الشارح بنا على البعض الاذكيا وان البديهي ما لا يتوقف

متعلقة صفحة ٩٩ ١٠١

لا يكون منتهى النظريات بنادي بان الحصول المعتبر في تعريف النظري الحصول المطلق لا مطلق الحصول والا فيجوز ان ينتهي السلسلة الى نظري يحصل لنا بالحدس فلا دور ولا تسلسل وانما يلزم ذلك لو كان جميع انحاء حصوله بالنظر واذا كان بعض انحاء حصوله بغير النظر فذلك البعض هو منتهى سلسلة الاكتساب ان تعريف النظري الذي ذكره الشارح لا يطابق مراد القوم بل اصطلاحهم فلا يصلح ذلك اصلا

صفحة ٩٩ قوله فان [illegible]

[illegible]

جملة وحدات في جملة الاثنينيات كما ان تلك السلسلة

الاول مجموع ا ب والثاني مجموع ج د والثالث مجموع هـ و والرابع مجموع ح ط الى غير النهاية

سلسلة الوحدات الى الثمانية

وحدات ثمانية واثنينيات اربعة وكل اثنين اثنين منها

مثلا ان آحاد جملة الوحدات المأخوذة من جملة الوحدات

او الالتفات فقط كما في الممتنعات كشريك الباري والخلاء لكونهما بعد التصور والالتفات لمعروضين للاثنينية مولانا محمد يوسف رح

فاذا ضعفنا ذلک العدد ولو تضعیفا عقلیا اجمالیا فمبلغ التضعیف بالضرورة ازید من عدد الاصل انتهی مقالہ ومن ہہنا یقترح ان الدلیل یجری فی الامور الغیر المتناہیۃ مطلقا لکن بعد کونہا موجودۃ فی نفس الامر اما بنفسہا او بمنشأ انتزاعہا کما فی الاجزاء المقداریۃ للابعاد الغیر المتناہیۃ فی المقدار فلا یجری فی مراتب الاعداد لتناہی المعدودات واما عدم تناہیہا فمعنے انہا غیر واقفۃ عند حد لانہا من الامور الانتزاعیۃ ولا تختص بالتطابقات بل نافذ فی الشرائط والمصححات ایضا ثم اعلم ان بعض المتاخرین قالوا ان البرہان انما یجری فیما ہو معروض العدد وہی الامور المادیۃ فان المجردات لا تتصف بالکثرة اذ معروضہا بالحقیقۃ ہی الطبیعۃ المشترکۃ بین الہویات العدیدۃ وانما ہی طبیعۃ مادیۃ کما حققہ المحققون فی موضعہ

عــہ قولہ فاذا ضعفنا الخ ویمکن ان یقال اذا ضممنا الیہا امورا آخر وان کانت متناہیۃ صار العدد العارض للمجموع ازید من العدد الاصل بالضرورة وزیادة العدد علی العدد لا تتصور الا بعد انصرام آحاد المزید علیہ لان المبدأ لا یقبل الزیادة اذ لیس ما دونہ عدد والاوساط منطویۃ علی التوالی لان بین الواحد والثلثۃ لیس الا الثانی وبعد الثالث لیس الا الرابع وہکذا فی جانب المقابل للمبدأ وہی علی تقدیر اللاتناہی مح فیجب ان یکون متناہیا وتناہی العدد یستلزم تناہی المعدود وہذا النحو من التضعیف بمعنی ضم الآحاد الآخر الی الاصل لو کانت متناہیۃ مما لا یحیل عند العقل فینبغی ان یراد من التضعیف الاجمالی ہذا المعنے وہو کاف لاتمام الدلیل بلا مؤنۃ التکلف والتعسف ویراد بالاجمال عدم تعین آحاد المزید متناہیۃ کانت اولا واعتبر کونہ عقلیا بناء علی انہ لا یجب وجود الآحاد فی الخارج محققا بل یکفیہ تقدیرہ وفرض الممکن لا یستلزم المحال وبالجملۃ اتمام الدلیل لا یتوقف علی الترتیب والاجتماع بین ذلک فی زمان او آن بل یکفیہ الاتساق والانتظام مراتب الاعداد العارضۃ لہا مع مجرد حکم العقل بحصول الزیادة فیہا بانضمام قدر ما الیہا ولو کان متناہیا **عــہ قولہ** ان البرہان اے برہان ابطال التسلسل المبنی علی عروض الاعداد ۱۲ منہ

ان يكون بعده مرتبة اخرى وليست كلها خارجة من القوة الى الفعل فليس بحيح عدم

في غير المرتب ايضا فان قلت ... ان قول المص في اثبات تحرير ... البرهان والاوساط منتظمة متوالية بأي عنه قلت مقصود المص ليس انه لا حاجة الى الترتيب في ... جريان البرهان اصلا بل مراده ان الترتيب في الامور المرتبة ظاهرة واما في الامور الغير المرتبة ليست ظاهرة فيه لكن ينتهض البرهان فيه ... وان كانت الترتيب بان مجموع ... لظاهرة فيه ... لما ثبات الترتيب ... الغير المتناهي مستلزم ... الذي نقص عنه ...

قوله مطلقا في جري البرهان لايخ عن تكلف صفـ ... والاجمال على عدم تعيين المزيد ... مطلق الزيادة في كلام المص

العدد طبيعة مشتركة صفـ قوله وانما هي طبيعة مادية آه لان الطبيعة المجردة غير قابلة للاشتراك لا بد العروض من

قوله ... العدد واحد آه ... فاذا استقلنا ذلك العدد ... المبدأ ... الاصل بالضرورة ... الآحاد المزيدة ... الاوساط المنتظمة ... الا الاثنان ... على التقدير ... يتناهى العدد ... النصف ... متناهية ...

الاجمالي
بذا المعنى وهو كاف
لاتمام الدليل بلا مؤنة التكلف
والتعسف ويراد بالاجمال عدم تعيين آحاد
المزيد متناهية كانت ولا واعتبر كونه تعقلها بناء على
انه لا يجب وجود الآحاد المزيدة في الخارج محققا بل يكفيه تقديره
وفرض الممكن لا يستلزم المح وبالجملة اتمام الدليل لا يتوقف على الخ
والاجتماع بين تلك الامور في زمان او آن بل يكفيها الانساق
وانتظام مراتب الاعداد العارضة لما مح ... وعدم التعقل بحصول الزيادة
فيها بالانضمام قدر بالبال ولو كان متناهيا اي قوله فيهما ويمكن
ان يقع اي يمكن ان يقع في تقرير الدليل بادنى ...
قوله فيهما الا بعد الانضمام آحاد المزيد عليه فالعدد
الذي حصل بعد الانضمام متصور زيادته
على المزيد عليه الا بعد الانقطاع
جميع آحاده

١٠٤

وانت خبير بما فيه ويمكن الاستدلال ببرهان التضايف بانه اذا ارتقت السلسلة من العلل والمعلولات لاالى نهاية كانت المعلولات اكثر من العلل بواحد وهو المعلول الاخير ومن المعلوم ان المتضايفين متكافئان فى الوجود اى انهما معا بالتلازم فى التحقق وبالماهية فى التعقل وذلك من تلقاء استنادهما الى علة واحدة موقعة بينهما ارتباطا افتقاريا بتكرار من الجهتين لا على الوجه الدائر وفيه نظر فان ما يقتضيه طباع التضايف هو ان يكون بازاء كل واحد منهما واحد من الآخر فى التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلك متحقق فى صورة التخلف فان ما يحاذى معلولية المعلول الاخير وما يضايفها هى علية علته وما هو يحاذى معلولية هذه العلة هى علية علتها وهكذا الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولية بلا علية تضايفها كما يتوهم فى بادى اللحظ من اخذ علية المرتبة الفوقانية المتضايفة لمعلولية المعلول الاخير مع معلولية تلك المرتبة المتضايفة لعلية ما فوقها اعنى الواقع فى المرتبة الثالثة وهما ليستا بمتضايفتين فلا يتم البرهان

ع قوله وانت خبير آه اذ الفرق بين الكثرة بحسب المصداق والكثرة بحسب الاجزاء بين اذ معروض هذه بحسب الحقيقة هى مجموع الآحاد المحضة فلا يلزم ان يكون آه طبيعة واحدة فضلا عن كونها مادية وما حققه المحققون انما هى فى الكثرة بحسب الافراد والمصداق فيقال العقول عشرة كثيرة بمعنى ان مجموع آحادها كذلك لا لان ههنا طبيعة واحدة مشتركة بينها وهى العقل هذا اذا قلنا ان كل واحد منها ماهية نوعية بسيطة منحصرة فى فرد وفيه نظر لان الكلية والجزئية من عوارض الكم حقيقة فمجموع الآحاد المحضة يكون معروضا للعدد بالضرورة وهو كيفية تكرر الوحدة فى طبيعة مشتركة بينها فتأمل ففيه نظر دقيق

١٠٥

ع كل متنا ... فيهما زيادة احد المتضايفين من حيث انهما متضايفان بناء على ما تقرر فى الاصول من ان كل

[illegible]

قوله اذا فرضنا ... صفحة ١٠٥ ...

لا العدد نفسه ... والذات هو منشأ انتزاع العدد

مصداق الكلية والجزئية بل مصداقهما ... ولا

ازيد ثم العقل والمعلولات الى عدد معين في جانب الازل لزم

زيادة المعلولات على العلل بواحدة والملازم باطل فكذا الملزوم اما

الملازمة فلانا اذا فرضنا سلسلة من معلول اخير كالحادث اليومي

غير المتناهية كان كل ما هو علة في تلك السلسلة فهو معلول بالقياس

الى ما تحته ... لان كل واحد منها ... [illegible]

قوله في الكثرة بحسب المصداق ...

اذ الفرق بين الكثرة بحسب الاجزاء وبين الكثرة بحسب ... طبيعة واحدة ... [illegible]

بحسب الاجزاء المنفصلة ... ان يكون طبيعة ... [illegible]

بان المجردات لا يتصف بالكثرة ولا يجري

البرهان فيهما قوله فيهما اه اذا

قلنا آه اى عدم كون الطبيعة الواحدة

مشتركة بين العقول انما هو اذا كان كل منهما نوعا

منحصرا في فرد والا اي وان لم يكن كل واحد منهما نوعا منحصرا

في فرد بل كانا افراد مندرجة تحت نوع وهو العقل فالطبيعة النوعية

مشتركة بينهما قوله فيهما وفيه نظر اما اولا فلان الكلية اي المجموعية

ومقابلها اي الجزئية من عوارض الكم المنفصل فقولك ان معروض

الكثرة بحسب الاجزاء هو مجموع الاحاد لا يفيد الفرق لانا سلمنا

ان معروض الكثرة بحسب الاجزاء هو مجموع الاحاد و

معروض المجموعية الكم المنفصل اي العدد

لان مجموع الاحاد والهيئة التي هي

اجزاء كثيرة لذلك المجموع

انما يصير مجموعا

قوله فيهما اذ الفرق آه ... [illegible]

صفحة ١٠٦ ... [illegible]

[illegible]

فتفكر فانه دقيق وقد يستدل ببرهان الحيثيات بانها اذا كانت مترتبة في التصاعد لا الى نهاية يحكم العقل في اللحاظ الاجمالي المحيط ان ما بين هذه الحيثية واية حيثية كانت من تلك الحيثيات المترتبة في الوجود متناه لامتناع حصر اللاتناهي بين الحاصرين فيحكم مستغرقا لجميع الآحاد والمرتبات التي بلغها الترتيب في السلسلة اذا صح هذا الحكم استغراقا فحقق ان السلسلة بجملتها متناهية

قوله فتفكر الخ ان قيل لزوم الزيادة بين لانا نعلم اجمالا ان المعلول الاخير معلول محض وما فوقه الى ما لا يتناهى علة ومعلول معا قلنا انما يلزم الزيادة باعتبار عليتها فوق المعلول الاخير مع معلوليته التي هي غير متضايفة لها بل هي اجنبية بالقياس الى هذه العلية وهكذا في كل فوقاني واذا لم تعتبر مع تلك الاجنبية بل مع مضايفها فلا يلزم الزيادة فلزومها مع اعتبار الاجنبي لا ينافي ما يقتضيه التضايف من التكافؤ وجودا وعدا في الواقع لا يقال بعد ثبوت المساواة بحسب العدد بين المتضايفين نقول ان عدديهما متكافئان فيما فوق المعلول الاخير مع قطع النظر عن تطبيق احد المتضايفين بمتضايفته الآخر فيبقى في المعلول الاخير معلولية لا يكافئ لها عدد فيلزم منه ان يتحقق شيء من المتضايفين في السلسلة المفروضة بدون مضايف الآخر فلا يتكافئان في الوجود ايضا وان لم تقدر على تعيينه فلا اشكال اذ ليس الكلام في تطبيق احد المتضايفين مع المتضايف الآخر بل في عدديهما مع عدد الآخر مع عزل النظر عن كونه متضايفا اولا لانا نقول لا ريب في ان الكلام في تطبيق احد المتضايفين مع الآخر لا مع الاجنبي فلو قطع النظر عن كونه مضايفا فلا نسلم انه يجب الحالة في التزايد والتناقص اذ التساوي والتكافؤ في العدد من لوازم المتضايفين من حيث هما متضايفان فيجوز ان يكون عدد العليات ازيد وعدد المعلوليات انقص فيما فوق الاخير ووجود واحد من كل منهما مع واحد من الآخر لا يقتضي التساوي لان عدم تناهيهما يقتضي ان لا يقف التطابق الى حد سواء كان احدهما زائدا او لا الا ترى ان الشهور اكثر من السنين لا يقف في التطبيق مع الشهور الى حد غاية الامر ان مرتبة الزائد لا يتعين فتفكر تفكرا صحيحا والحق ان الامور الغير المتناهية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي وبعد تعين المحدود فلم يمكن الحكم عليهما بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادهما الى حد وبداهته قولهم الكل

ثم تطبق الناقص على الزائد من هذا الطرف

[illegible]

فكلما وجد احدهما في الذهن وفي الخارج وجد الآخر وكلما عدم احدهما في احدهما عدم الآخر فيه ولا نعني ان المتقدم والمتأخر بحسب الزمان متضايفان مع ان المتقدم الزماني لا وجود له بالاعتبار الذي به كان متقدما مع المتأخر الزماني وكذا المتأخر لا وجود له مع وجود المتقدم لان التقدم والتأخر امران اعتباريان يعتبرهما العقل اذا قاس ذات المتأخر الى ذات المتقدم فيكون المجموع المركب اي المتقدم والتأخر ايضا اعتباريا فلا وجود للمتضايفين هنا في الخارج بل في الذهن

وهما معا فيه قوله فيهما بعد ثبوت آه هذا ما قال الفاضل الكوسج القرباغي قوله فيهما تشكيك فيان فيما فوق العمر الاخير لان كل من الآحاد المتقدمة على المعلولية ومعلولية بالنسبة الى سابقة ولاحقة قوله فيهما لا يكفي فيهما [illegible] بل في عدد احدهما [illegible]

[illegible]

١٠٨

متعلقة صفحه ١٠٧

[illegible]

وفيه نظر فان حكم كل واحد قد يباين حكم المجموع من حيث المجموع فيجوز ان يكون بين حيثية وكل واحدة منها متناه والمجموع بما هو مجموع غير متناه وقد يبرهن على ابطال الدور والتسلسل جميعا بانه اذا كان كل واحد من الآحاد الذاهبة الى عديم النهاية او العائدة كالواحد الاخير في انه لا يتقرر الا بعد تقرر شيء آخر كانت الآحاد باسرها لا تدخل في عالم التقرر لضرورة امتناع تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات **قوله** لان المعرف مقول آه هذه صغرى القياس واما الكبرى اعني لا شيء من المقول بتصور او لا شيء من التصور بمقول فمستغن عن الذكر والبيان وتوضيح الصغرى على ما سمح به خاطري ان المقصود من الكاسب للمجهول التصوري افادة تصوره بالكنه او بالوجه وانما هو بالذاتيات او العرضيات فافراد المعرف منحصرة فيهما وكل منهما مقول فتفكر

قوله حكم كل واحد آه حاصله ان المحكوم عليه هو ما يصدق عليه انه ما بين الحيثيتين والجملة ليست كذلك **قوله** فيجوز ان يكون آه وما قيل في الجواب ان هذا حكم اجمالي على المترتبات على وجه الاستغراق بحيث يتناول الجملة ايضا كما يقال ان ما بين طرف هذا الخط وبين نقطة تفرض لا يوجد فيه الا دون الذراع وهكذا اذا صدق على الاستغراق الشمولي ان من مبدأ السلسلة الى ما بلغه الترتيب فيها دون الخمسين فيصدق ان الجملة دون الخمسين والاصل ان الحكم اذا استغرق لكل واحد مطلقا منفردا كان او ملحوظا مع الاجتماع كان ذلك الحكم على الجملة بخلاف ما اذا اختص بكل واحد بشرط الانفراد فانه قد يغاير حكم الجملة فاذا صدق الحكم على الاستغراق ان مبدأ السلسلة الى ما بلغه الوجود والترتيب فيها متناه يصدق بالضرورة ان السلسلة بتمامها متناهية فليس بشيء لانه ان اريد بقوله الى ما بلغه الوجود والترتيب اعم من الواقع بين الحيثيتين فالحكم الكلي ممنوع وان اريد به ان كلما وجد بين الحيثيتين فهو متناه فلا يلزم تناهي الجملة التي ليست كذلك فتامل **قوله** وقد يبرهن آه لا يخفى عليك ان البرهان يفيد تحقق ما بالذات كاثبات الواجب تعالى لذاته في سلسلة الحاجات علة ولا يفيد ابطال وجود الامور الغير المتناهية مطلقا كالمعدات والشرائط والمعلولات فتامل

قوله والتصور متساوی النسبة آه ای الی وجود التصدیق وعدمه لان اثر التصور مجرد تمثل الشیء فی الذهن مع عزل النظر عن کونه حقا او باطلا او کونه حاصلا فی نفس الامر او غیر حاصل فیها علی خلاف سنة التصدیق فان اثره حصول الشیء للشیء او لا حصوله له من حیث انه واقع او لیس بواقع والمقصود منه تحصیل هذا المعنی حتی یصح تعلق الاذعان به فلا یترتب علی التصور الذی یفید مجرد تمثل نفس الشیء فی الذهن ولهذا قیل ان التصور لا یقع بمعنی مفرد ضرورة ان الذی یوقعه یجب ان یکون صادقا فی نفسه وعند العقل فلم یکن مفردا بخلاف التصور فانه لما لم یکن معتبرا فی حقیقته المطابقة وعدمها لا فی حد نفسه ولا عند العقل لم یلزم ان یکون ما یفیده مطابقا فتفکر فانه دقیق وبهذا استنبط دلیل آخر علی امتناع اکتساب التصور من التصدیق **قوله** والبسیط لا یکون کاسبا آه ای بحیث یفید انضباط التعریف بالمرکب لهذا قال الشیخ التعریف به نادر خداج ای قلیل ناقص او یقال بحیث یفید الاطلاع علی کنه الحقیقة ویمکن ان یقال ان الکسب فعل تحصیل بالمشقة ویکون للصناعة والاختیار فیه مزید دخل وهو انما یتحقق فی المرکب فالمعرف اعم من الکاسب **قوله** فلا بد من ترتیب امور آه هذا تعریف المتاخرین للنظر والحق انه عبارة عن حرکة النفس من المطالب الی المبادی وبالعکس الضرورة تقابل الحرکة الاولی انهما

قوله التصور آه وکبری القیاس ای کل ما هو متساوی النسبة بالقیاس الی وجود التصدیق وعدمه لا یکون علة مجردة لاحدهما فانها مستغنیة عن البیان **قوله** فلا یترتب ای لا یترتب التصدیق علی التصور بان یکون مکتسبا من التصور لانتفاء العلاقة بینهما **قوله** ویمکن ان یقال آه لعل هذا هو مراد المصنف بقوله فی السلم لانه لا یقبل العمل **قوله** فالمعرف اعم آه لهذا قال المصنف فلا بد من الترتیب للاکتساب لم یقل

الوجود والعدم الرابطيان الحاكيان عن الواقع ومراد الشيخ انه لا يمكن الانتقال من معنى مفرد الى تصديق شيء بالمعنى

قال في منطق الشفاء ليس يمكن ان ينتقل الذهن من معنى مفرد الى تصديق بحكم فان ذلك المعنى ليس في ايقاع ذلك التصديق فانه اذا كان التصديق سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى مدخل في ايقاع التصديق موقع التصديق بوجه فان وليس يجوز ان يكون علة التصديق هو علية

ولهذا قيل اعلم ان الشيخ

لم يكن حصول المط
كسبيا بل بالحدس فلا محا
يكون في تحصيل المادة دخلا
للصناعة والاحتياج لانه لا يعلم
مناسبة المبادي للمط بالضرورة
بل بالنظر واما مداخلة في الهيئة
التاليفية المودية الى المط
فظ فالقسم الاول للصناعة
وان كان له دخل في التعريف
بالمفرد ايضا لانه لا بد فيه من معرفة
ان كل معنى مفرد مناسبا للمط
واي طريق لتحصيل هذا المعنى
المفرد لكن ليس للقسم الثاني
في التعريف بالمفرد

صفحه قوله اي بالبيان ... المذكور من ان اثر الصنعة ... والشيء في التصديق ... فلو بنى النظر ... المفيد ... صفحه ... [illegible]	بالفصل وحده وبالخاصة وحدها وكل منهما يحيط بالافراد معرفة بالفعل واما الثاني اشار اليه بقوله بحيث يفيد الاطلاع على كنه الحقيقة يعني ان المقصد الاعظم بالكسب من انحاء العلوم هو العلم بالكنه اذ لا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه واما العلم بالوجه او بوجه الشيء فهو بما الحقيقة علم بالوجه ... بحيث يفيد الاطلاع على كنه الحقيقة انما هو بالحد التام ... مركب ولا يمكن الكسب بالمفرد بحيث يفيد الاطلاع على الكنه وفيه نظر اما اولا فلان النزاع الواقع فيما بينهم انما هو في الكسب المطلق واما ثانيا فلما قال
اما الاول بان البسيط لا يكون كاسبا بحيث يفيد انضباط التعريف بالمركب فان المعاني المفردة لا تنضبط لما ذكر الانضباط وبعدم الانضباط في التعريف بالمفرد قال الشيخ ان التعريف بالمفرد نزر ضائع اي قليل ناقص في الاستعمال والنادر في حكم المعدوم والناقص لا يلتفت اليه والمراد بهنا بالانضباط التحصيل بعد الابهام كما تكون في التعريف بالتركيب من الجنس والفصل مثلا وليس المراد بالانضباط احاطة افراد المعرف حتى يرد ان عدم تحققه في التعريف بالمفرد ... لانه يكون ... وصدها مع انه لا خلاف في امكان افادة التصور بالمعاني المفردة فاجاب عنه الشرح بوجوه ... بالمفرد كالفصل وحده والخاصة وحدها ... بانه يخرج التعريف ... وارد عليه	[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعليها بناء النظرية انقطعت وتماوت لحقت بالثانية والترتيب من لوازم الثانية ولهذا تلزم الواسطة بين البديهي والنظري على مختار المتاخرين اذا انتفت الثانية مع تحقق الاولى الآن تيكلف وجعل الحدس مقابلا للاولى مقابلة تشبه مقابلة الصاعدة والهابطة لئلا يفوت المقابلة بينها وبين الضرورة مع انها معتبرة بالاتفاق ويفسر الحدس بانه طفر من المبادي الى المطالب فعة سواء كان مع الاولى اوبدونها لكن الطوسي فسره بمجموع الانتقالين الدفعيين ولا يخفى عليك انه يلزم عليهم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شخص واحد بديهيا ونظريا معا اذا انتفت الحركة الاولى مع تحقق الثانية الا ان يقال انه نوع من الضروري لكنهم لشذوذه لم يعدوه من اقسامه فمناط البداهة بالحقيقة عندهم انتفاء احد الحركتين ومناط النظرية تحقق مجموعهما والاولى ان يجعل مناط البداهة انتفاء الحركتين بل انتفاء الانتقالين معا ومدار النظرية على تحقق احدهما وهو الحق عندي ومن عد هذا القسم من انواع الضروري فقد خالف الضرورة والبرهان لان الانتقال من المبادي الى المطالب من خواص النظريات التي لابد فيها من واسطة في العلم على خلاف امر الضروريات فان الفارق بين البديهي والنظري تحقق هذه الواسطة

قوله مع انها معتبرة آه الا ان مقابلة انواع الضروري لما يعتبر فيه الحركة الاولى لا يكون على نحو واحد فان مقابلة بعضها لها بالنفي والاثبات وبعضها بمقابلة تشبه مقابلة الصاعدة والهابطة ۱۲ منه **قوله** ومن عد هذا القسم اي ما هو نادر الوقوع وكذا ما هو بالحدس **قوله** واسطة في العلم اي في ابتداء حصوله ۱۲ منه

۱۱۳

بها كما فى علم الجزئيات بالنوع فالجزئيات اذا كانت نظرية فانما تكون لمجهولية النوع بالكنه وحدود النوع بالحقيقة

وعدم تحققها والقنية انما هى واسطة فى مجرد الالتفات والتوجه اليها ثانيا دون العلم فعلم كل حقيقة مركبة بواسطة اجزائها علم نظرى ومن ههنا علم ان العلم بالكنه مختص بالنظريات كذا حققه المحققون **قوله** وهو ان المط آه صرح المص فيما نقل عنه بانه شك خوطب به بقراط وهو من تلامذة فيساغورس ومن اساتذة افلاطون تحريره ان المطلوب التصورى اما معلوم مطلقا فالطلب تحصيل الحاصل او مجهول مط فالطلب للمجهول المطلق

قوله وعدم تحققها لان البديهى ما لا يمكن نفس طبيعة حصوله بالنظر بان لا يترتب عليه شئ من افراد حصوله وهو ليس الا ما حصل بنفسه من غير واسطة فى العلم فما يكون فرد من طبيعة حصوله بواسطة النظر فى المبادى يكون نظريا فالبداهة مخصوصة بالبسائط والمحدود والمركب الحاصل بنفسه بالصورة الاجمالية والنظرية مخصوصة بالحقائق المركبة الحاصلة بالصورة التفصيلية فان قلت يمكن حصول حقيقة مركبة بالصورة التفصيلية بالحدس من غير حركة فكرية فاذا اتفق حصولها لكل شخص من اشخاص العقلاء بالحدس كما هو الممكن لا تكون نظرية اذ ح لا يترتب فرد من حصوله على النظر مع تحقق الواسطة فى العلم وهى المبادى المرتبة الحاصلة دفعة قلت لما كان المعتبر فى البداهة السلب الكلى بحسب الحقيقة بان لا يكون شئ من افراد حصوله المطلق محققا كان او مقدرا مترتبا على النظر وهى الحركة الفكرية كان المعتبر فى النظرية الايجاب الجزئى بان يكون شئ منها ولو كان مقدرا متوقفا عليها والحصول بالنظر يمتنع ان يحصل لغيره فكلما تحقق فى ذلك الحصول المقدر لا يتحقق الا بالنظر فكون جميع افراد تلك الحقيقة المحققة حاصلة من غير نظر بل بالحدس لا ينافى حصول نظريتها ولا يستوجب بداهته فان من افراده المقدرة ما لا يمكن ان يتحقق بغير النظر وهو ان لم يكن تحققه لفاقدة القوة القدسية بناء على وجود المبادى فى نفس الامر فتفكر **قوله** ومن ههنا فان قيل يلزم منه انحصار العلم بالكنه فى العلم بالحد التام مع انه ليس كذلك لان الانسان مثلا اذا تمثل بنفسه فى الذهن بحيث يكون مرآة لمشاهدة جزئياته كان علما له بالكنه البتة ولا يجوز ان يكون النوع معرفا للجزئيات لما تقرر عندهم من انحصار التعريف فى الحد والرسم ولهذا قالوا ان التعريف بالنوع لا يكون الا لفظيا

اذا كان تدريجيا كما هو المتبادر من الدفعيات والغرض في الوقوع يلزم ان يكون الشيء الواحد بديهيا ونظريا معا وهذا محال لان مناط النظرية عندهم هو الترتيب اللازم للحركة الثانية ووجدت الحركة الثانية هنا فتكون نظريا ولما انتفت الحركة الاولى بان فرض الانتقال الاول دفعيا فيكون بديهيا ايضا لكونه عبارة عن انتفاء احد الحركتين وحاصل الجواب ان مناط البداهة عندهم انتفاء احدى الحركتين

115

متعلقه صفحه ۱۱۳

الصاعدة مع الهابطة لعدم تصادمهما اجتماعهما وقوله لشبه اشارة الى انه لم يوجد الهبوط حقيقة هنا لكونه نحوا من الحركة الانية والحركة في الحدس لكونه عبارة عن الانتقال من المبادي الى المطالب والاستقال في الحدس دفعة الا ان احدى الانتقالين بالعكس لما عرفت فيشبه الصعود والهبوط في الحركة الاولى والثانية

مقابلة بعضها لبعض الا بالنفي والاثبات وبعضها مقابلة للصاعدة والهابطة والحركة الاولى مشابهة للمقابلة

لا يكون على نحو واحد فان الضروري مما يعتبر فيه الحركة

التقسيم الى الضروري والنظري ... ويعرف بالتقسيم

عليك انه لا دخل في هذا التقرير لقوله والضرورية الى قوله ولحقت بالثانية فيكون جملة معترضة زائدة ولا نقول انها داخلة في تحقيق الحق وبيان انه لا نقول على هذا يلزم المنافات بين التحقيقين اصلها ان النظر عبارة عن الحركتين والثاني ان مدار النظر الحركة الاولى وان انقطعت وعكس تقرير الايراد بناء على كون المشار اليه بقوله ولهذا تعريف المتاخرين مع قوله والضرورة تقابل الاولى بان في الصورة المنقوضة النظرية فيه لما انتفت الثانية انتفت معنى النظر فيها ولما وجد عندهم لفوات الاولى انتفت الضرورة الفيها لوجود ما يقابلها فيلزم الواسطة

وبہ استدل الامام علی بداہۃ التصورات باسرہا واجیب عنہ بمنع الحصر لجواز ان یکون
معلوما من وجہ ومجہولا من وجہ فعاد قائلا الوجہ المعلوم معلوم والوجہ المجہول مجہول
فکیف الطلب واجیب عنہ واختارہ المص بان الوجہ المجہول معلوم بالوجہ المعلوم فانہ وجہہ
واجاب ناقد المحصل باثبات الامر الثالث غیر الوجہین اعنی ذا الوجہین بانہ لا یلزم من
امتناع طلب الوجہین امتناع طلب الثالث فکما ان الوجہ المعلوم آلۃ للمشاہدۃ کذلک
یطلب ذلک الشیٔ بان یصیر امرا آخر مرآۃ للمشاہدۃ بحیث یستلزم تصورہ حصول
صورۃ ذلک الشیٔ المعرف بالفتح وانت خبیر بان المقصود من التعریف تصور المعرف
بالفتح اعنی صورۃ المعرف بالکسر علی وجہ یشاہد بہا ذلک المعرف فان فی التعریفات
تصورا واحدا متعلقا بما ہو بالکسر بالذات وبما ہو بالفتح بالعرض علی خلاف امر القصد
والالتفات فمن این المطلوب امر ثالث سوی الوجہین وانما قیدنا المطلوب بالتصوری
لان ہذا الایراد لا یجری فی المطلوب التصدیقی فان المطلوب فیہ الاذعان بالنسبۃ لا تصورہا
اذ انما الحصول لہا عند الشک ایضا **قولہ** وموضوعہ المعقولات آہ موضوع العلم ما یبحث
فیہ عن عوارضہ الذاتیۃ ای الامور الخارجۃ العارضۃ للطبیعۃ من حیث ہی ہی

قولہ واجیب عنہ توضیحہ انا لا نسلم ان الوجہ المجہول مجہول مطلق لانہ اذا کان الوجہ المعلوم
معلوما من حیث الاتحاد بذلک الشیٔ کان الوجہ المجہول معلوما من حیث اتحادہ مع الشیٔ المعلوم
بالوجہ المعلوم ولو بالعرض فتامل **قولہ** الشیٔ المعرف بالفتح آہ بناء علی ان فی التعریف تصورین
تصور المعرف بالکسر وتصور المعرف بالفتح والفرق بینہما بالاجمال والتفصیل ۱۲ منہ

وبها استدل الامام على بداهة التصورات باسرها واجيب عنه بمنع الحصر لجواز ان يكون معلوما من وجه ومجهولا من وجه فعاد قائلا الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول فكيف الطلب واجيب عنه واختاره المص بان الوجه المجهول معلوم بالوجه المعلوم فانه وجه واجاب ناقد المحصل باثبات الامر الثالث غير الوجهين اعني ذا الوجهين بانه لا يلزم من امتناع طلب الوجهين امتناع طلب الثالث فكما ان الوجه المعلوم آلة للمشاهدة كما يطلب ذلك الشيء بان يصير امرا آخر مرآة للمشاهدة بحيث يستلزم تصوره حصول صورة ذلك الشيء المعرف بالفتح وانت خبير بان المقصود من التعريف تصور المعرف بالفتح اعني صورة المعرف بالكسر على وجه يشاهد بها ذلك المعرف فان في التعريفات تصورا واحدا متعلقا بما هو بالكسر بالذات وبما هو بالفتح بالعرض على خلاف امر القصد والالتفات فمن اين المطلوب امر ثالث سوى الوجهين وانما قيدنا المط بالتصوري لان هذا الايراد لا يجري في المط التصديقي فان المط فيه الاذعان بالنسبة لا تصورها والمطرا فما الحصول كما عند الشك ايضا قوله وموضوع المعقولات آه موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي الامور الخارجة العارضة للطبيعة من حيث هي هي

عـــه قوله واجيب عنه توضيحه انا لا نسلم ان الوجه المجهول مجهول مطلق لانه اذا كان الوجه المعلوم معلوما من حيث الاتحاد بذلك الشيء كان الوجه المجهول معلوما من حيث اتحاده مع الشيء المعلوم بالوجه المعلوم ولو بالعرض فتامل عـــه قوله الشيء المعرف بالفتح آه بناء على ان في التعريف تصورين تصور المعرف بالكسر وتصور المعرف بالفتح والفرق بينهما بالاجمال والتفصيل ١٢ منه

يشابه المعرف بالفتح وليس
صورة المعرف بالكسر على وجه
فكان المقصود من التعريف
بكونه مرآة له ولذا كان كذلك
وقصد المعرف بالكسر ليس الا
بالذات انما هو المعرف بالفتح
ملتفت بالعرض لان المقصود
فان المعرف بالكسر مقصود
خلاف المقصود والالتفات
المعرف متصور بالذات على
متصور بالعرض والحيوان الناطق
الانسان والانسان المعرف
وبواسطته يتصور

١١٨

الثاني يلزم طلب المجهول
المطلق لان المجهولية عبارة
عن عدم التصور واذا لم يتصور
صار مجهولا مطلقا فالتصديق
قد يكون مجهولا باعتبار

الى حاصل او مجهول فيلزم طلب المجهول المطلق وعلى تقدير لحاظ الحيثيات كما يندفع الايراد عن المطلب التصديقي كذلك يندفع عن المطلب التصوري ايضا فلا وجه للتخصيص منه لا نا محمد يوسف رحمه

فيجوز ان لا تتجاوز الى الافراد او من حيث انها سارية في الافراد كلا او بعضا بواسطة في العروض واحد تسمى الواسطة في الثبوت وهو ان يكون كل منهما معروضا حقيقيا له لكن بشرط ان تكون تلك الواسطة متحدة مع المعروض بالذات او بالعرض مع ان لا تكون اعم من موضوع العلم او لا بواسطة شيء منهما وان كان بينهما واسطة في الثبوت بان يكون المعروض الحقيقي هو ذو الواسطة دون الواسطة فيكون لها حظ من العلية فقط فيجوز ان يكون العارض اعم او اخص مطلقا او من وجه ومن ههنا يندفع ما يتوهم من ان محمولات المسائل ربما تكون عوارض لنوع موضوع العلم او عرضا مع كونه عرضا غريبا لموضوع العلم والمبحوث عنه هي العوارض الذاتية كذا حققه المحققون وموضوع المنطق عند القدماء المعقولات الثانية باعتبار صحة الايصال او توقفه عليه لتفصيل المقام ان المعقولات الثانية على نوعين نوع يحمل موضوع الحكمة الميزانية بتلك الحيثية وهي التي يكون مطابق الحكم خصوص تقرر الموضوع في الذهن وخصوص نحو وجوده الذهني بان تكون القضايا المعقودة بها ذهنيات كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والمعرفية والموضوعية والمحمولية وكونه قضية او عكس قضية والحجية فان مصداقها تقرر المفهومات ونحو وجودها

قوله الواسطة في الثبوت قد عبرت عنه في النسخة القديمة بالواسطة في الاثبات فتركها وغيرت الى هذه العبارة لانها كانت مخالفة لاصطلاح الجمهور قوله متحدة مع المعروض بالذات آه هذا الشرط مبني على الغفلة عن وحدة العارض المتشخص لامتناع عروضه لمعروضين متمايزين بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي مع عزل اللحظ عن خصوصيته فلا حاجة الى هذا الشرط والحق الاكتفاء

متعلقه صفحه ١١٩

بحسب الوجود في الذهن ... العربي با متيازي مولانا محمد يوسف رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

المنفرد الغير[ع] المخلوط بما يقابله وانما هو في لحاظ هو ظرف الخلط والتعرية وتوضيحه[عه] ان المحكي عنه بالاحوال المختصة[عه] بشيء انما هو الوجود المنفرد عما هي مختصة به بالقياس اليه فالموصوف بالموضوعية مثلا انما هو المفهوم بنحو وجوده المتميز الغير المخلوط عما يتصف بالمحمولية وانما ذلك النحو في لحاظ الذهن المخصوص به فان حد الموصوفين لا يتميز بحسب العين عن الآخر نعم بعض المفهومات منها ما لا يابى نفس ذاته من ان ينتزع عن الاعيان لو امكن فيه وجود منفرد لكن فيه خلطا بحتا فينسد باب الانتزاع كالجزئية والذاتية والعرضية والطبعية ونوع يؤخذ على وجه العموم مما تلونا عليك آنفا وهي العوارض الانتزاعية التي لا تصدق على الاعيان بالحمل الاولي والذاتي كما في الاوصاف العينية ولا يحاذيها خصوص حال في العين كما في الاضافيات الاعيانية ولا يكون من تلقاء الموصوف بما عليته واقتضائه كما في لوازم الماهية

عه قوله الغير المخلوط بالآخر آه اي الموصوف بالآخر المقابل له عرفا قال المحقق الدواني ما حاصله ان المعتبر في الوجود الذي هو ظرف الاتصاف ان يمتاز الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الوصف ومن ههنا يقال ان الماهية لا تتصف بالوجود مطلقا الا في ظرف الخلط والتعرية اذ في غيره لا تتميز الماهية عن الوجود فتامل **عه قوله** وتوضيحه آه قال المعلم الاول للحكمة اليمانية ان المحكي عنه بما يخصه من المفهومات المحمولة او العوارض بحسب الاعيان وبحسب الذهن انما هو حال الشيء باعتبار نحو وجوده في ذلك الظرف على انه هو متميز عن غيره والموجود في الاعيان شيء واحد لا تميز بحسب المحمول عن الموضوع ولا الطبيعة عن الفرد ولا الذاتي عن ذي الذاتي ولا معروض الكلية عن معروض الجزئية اذ ليس بحسب ذلك الوجود الا الخلط الصرف فاذن ليس مطابق الحكم للشيء من هذه المفهومات المحمولة او المبادي العارضة الا نحو وجود المفهوم المحكوم في ظرف الخلط والعري الذي هو من انحاء اللحاظات الذهنية **عه قوله** كما في لوازم الماهية آه لان حيثية الاقتضاء من الحقيقة العينية

١٢١

حافظ دراز رح

وهى كالوجوب والوجود والشيئية والامكان القضايا المعقودة بها لا يجب ان تكون ذهنيات بل قد تكون حقيقية كما فى الامور المذكورة فان مصداقها نفس الحقيقة المتقررة من حيث هى لا بما لها خصوص حال فى العين او الذهن وان كان ظرف الاتصاف بها هو الذهن فقط فان الانسان موجود او ممكن قضية حقيقية لا ذهنية كما قيل وانما يكون المحكى عنه بها هى الماهية المتقررة

قوله كالوجوب والوجود الخ قال المعلم الاول للحكمة اليمانية الوجود الحق القائم بذاته ليس يحمل عليه الوجود المطلق المنتزع عنه على انه هو بعينه او من ذاتياته وليس هو يرتسم فى العقل فينتزع عنه الوجود المطلق ويعرضه فى لحاظ الذهن فقد عرفت ان هذه وظيفة الطبائع الامكانية بل العقل يحكم بالبرهان ان فى الاعيان حقيقة متقررة بنفس الذات والمتقرر بنفس الذات هو نفس حقيقة مصداق حمل الوجود عليه ومطابق انتزاع الموجودية لا باقتضاء حقيقة ذلك وبالجملة اللاحظ والمنتزع بالاضافة الى ذلك الجناب هو البرهان لا العقل فاذن ليس الوجود الحق من افراد الشيء مما فى حيازة العقل وحوزة معقولاته المتاصلة الحقيقية فما ظنك بجنابه المقدس بالقياس الى الوجود المطلق الذى هو من الطبائع المصدرية الانتزاعية قوله لا ذهنية كما قيل قال الاستاذ فى الحاشية على شرح المواقف القضايا المعقودة بها كلها ذهنيات ولعل نظره الى ان ظرف الاتصاف انما هو الذهن فقط فى جميعها وان لم يكن لخصوص الوجود الذهنى فيه مدخل ولهذا قال فى الحاشية ان النظر الصحيح يحكم بان المعقولات الثانية على قسمين الاول ان يكون الذهن فقط ظرفا لعروضه فقط والثانى ان يكون الوجود الذهنى شرطا لعروضه وهو موضوع للمنطق واذا دريت هذا فاعرف ان المعتبر فى الذهنية ان كان مجرد كون الذهن فقط ظرفا للاتصاف من غير ان يكون للوصف تاصل فى العين ولا فيه خصوص حال نائب مناب تاصله فالقضايا المعقودة من القسمين ذهنيات وان اعتبر فيها شرطية الوجود الذهنى فينعقد من القسم الثانى ذهنية ومن الاول حقيقية لعدم مدخلية الوجود الذهنى والخارجى فيه فتامل

مطلقا او في العين في لحاظ العقل لا بما هي على حال معين في الخارج كالوضع المعين او الاين او نسبة معينة ولذلك لم تكن العقود بها خارجية بل حقيقية كالوجود في الاعيان وامكانه ووجوبه اذ مصداق الحمل فيها لحاظ العقل نفس الحقيقة المتقررة في العين من الجاعل او هي بما هي لا ضرورة التقرر واللا تقرر او هي من حيث اقتضاء الجاعل اياها وهذه هي التي تستعمل في حكمة ما بعد الطبيعة ثم الحيثية المعتبرة في الموضوع ليست علة لحقوق العوارض ولا قيدا له في نفس الامر بل علة للبحث وقيدا للمعروض من حيث النظر البا وذهب المتاخرون الى ان موضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من تلك الحيثية واليه اشار المص بقوله وموضوعه المعقولات اعم من ان يكون اوليا او ثانويا او ما بعده وهي المعلومات التصورية والتصديقية فان كثيرا ما يبحث في الصناعة عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية والمبحوث عنه في العلم احوال الموضوع لا نفسه واجيب عنه بان البحث عنها لا من حيث انها معقولات ثانية بل بما هي احوال المعقول الآخر كالكلية مثلا

عه **قوله** في العين هذا في الوجود الخارجي الامكان الوجوب اللذين هما بحسب الوجود الخارجي واما مطلق الوجود والامكان الوجوب في نفس الامر فمصداقه نفس الماهية المتقررة في عالم الواقع مع عزل النظر عن خصوصيات الظروف وان اتفق ان يكون ظرف اتصافها بهذه الامور هو الذهن دون الخارج اذ فيه خلط بحت بين موصوفاتها كما مر لكن الخصوصية ملغاة لعدم صلاحيتها الوجود العيني والتاصل الخارجي مطلقا سواء كان بنفسها او بما يقوم مقام التاصل العيني كما في لوازم الماهية والاضافات الخارجية وبعض اعدام الملكات نحو العمى فتامل عه **قوله** كالكلية مثلا ويكون الذاتية والعرضية مثلا من احوالها

ای المعقولات الثانیة باصطلاح ... الطبیعة صف ۱۲۳ ... معقول ثان

صف ۱۲۲ قوله ای کالوجوب ... استعاره

علة للوازم ولم یقم علیه برهان بعد

للوازم موقوف علی ان اللازم

وانت تعلم ان الاقتضاء من الممکن

الثانی مخرج للوازم الماهیات

الاعیان ولهذا قیل ان القید

لا یکون صفة متاصلة فی

... منها کان هو معقول ثان

فی التاصل کاللوازم للماهیة

العینیة فانه یحمل ...

نحو الوجود الخارجی مقام

الا تنتزع بحسب خصوص

[illegible]

۱۲۳

[illegible]

١٢٥

من الطبيعة الذي هو المعقول الثاني وانه الا اعتبار بحيث عنها فالمبحوث حقيقة انما هو احوال المعقولات الثانية فالبحث عن الذاتية

الذاتية بان تعم الملاحظة القابلية يكون الجزئية
الذي هو علة قابلية للعوارض
يصح ان يكون قيد الموضوع
يبحث عنه في المنطق فكيف
الى المجهولات مع ان الايصال
المعقولات من حيث الايصال
عنها فيه وكذا المنطق موضوعه
والسكون من الاعراض المبحوث
انه متحرك او ساكن مع ان الحركة
وكذا الطبيعي موضوعه الجسم من حيث
ان الوجود من الموجودات مسائله
الموجود من حيث انه موجود
عنها في العلوم

ثم المعلوم التصوري او التصديقي لا يصلحان للان يبحث عنهما باعتبار مفهومهما او ماصدقا عليه من المعقولات الاولى من حيث الايصال على وجه العموم فيجب الرجوع الى المعقولات الثانية ومن ظن ان موضوعه الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة فقد ضل ضلالا مبينا **قوله** وامهات المطالب آه تفصيله ان اصول المطالب اربع ما واي وهل ولم فما الطالب لتصوره هو المطلب الحقيقي يحصل بعد العلم بقوام الشئ في الواقع سواء كان بالوجه او بالكنه والطالب له ما الحقيقية خلافا للجلال المحقق حيث قال المطلوب بما الحقيقية تحصيل كنه الموجودات الاعيانية والا لم يحسن عدها مطلبا برأسها ضرورة حصوله عن تحصيل مطلب ما الشارحة والهل البسيطة فلا حاجة ان يطلب مرة اخرى ثم انت تعلم ان هذا المطلب ان حصل منهما الكنه لما كان مغايرا للكل واحد منهما فتركه غفلة او خطأ عند اولى الابصار على ان التصور الحاصل من هاتين المطلبين وان كان تصور الشئ الذي علم وجوده لكنه ليس حاصلا بعد العلم بوجوده هو المطلب من ما الحقيقية للتكميل وزيادة التوضيح وان كان بالوجه المخصوص به اما غير حقيقي وهو تصور الشئ باعتبار نفس مفهومه مع عزل النظر عن القوام والوجود سواء كان بالوجه او بالكنه

ع **قوله** حيث قال اي في حاشيته على شرح المطالع ع **قوله** على اي علاوة

ع **قوله** للتكميل آه فانا اذا تصورنا الشئ اولا بالوجه الاعم ثم علمنا وجوده فاردنا تصوره بوجه اخص ولو بالخاصة فهذا التصور ليس تصوره بالكنه ولا يكون حاصلا من مطلب ما الشارحة والهل البسيطة فهو من مطلب ما الحقيقية فتامل ۱۲ منه

وهذا المباحث اللغوية انسب ثانيهما بان يعلم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا وهذا بالمباحث الحكمية انسب حافظ دراز رح

قوله ص ١٢٦ العلوم آه بهذا يبين ان الاحتياج الى المنطق [illegible]
على ان الناظر [illegible] العلوم التصديق [illegible] من حيث
انها موصلة الى المجهول [illegible] من المعقولات الثانية [illegible]
[illegible]

جنس
والناطق فصل
وان العالم متغير وكل متغير
حادث مثلا قياس فيكون الالفاظ موضوعة
الميزان قوله ص ١٢٦ فقد حصل آه لان نظر
المنطقيين بالذات انما هو في المعاني المعقولة فانما بحث
الموصلة الى المجهولات ونظرهم في الالفاظ انما هو بالعرض فان
ايراد الالفاظ ليس الا لافادة والاستفادة فالبحث في المنطق
انما هو عن المعقولات قوله ص ١٢٦ وهو اما حقيقة كتحصيل
آه اي الحقيقة يطلب تصور الشيء بعد العلم بوجوده في الواقع
كالانسان اذا علم وجوده فنطلب تصوره بحسب
الحقيقة وهذا اعم من ان يكون تصوره
بالحد فتحصيل الكنه او بالرسم
تاما او ناقصا فتحصيل
الوجه فالمراد

لا يصلح
ان يكون موصلة
فان الحيوان الناطق نفسه
بدون ان يعتبر كونه معروضا للمحمولية
لا يكون موصلا الى الانسان واذا لم يكن موصلا
فلا يصح البحث عنه فيجب ان يتعين الشق الثالث وهو ان
مرادهم ان ما صدق عليه باعتبار كونهما معروضين للمعقولات
الثانية موضوع فان الحيوان الناطق باعتبار كونه معروضا
للحد الذي هو من المعقولات الثانية يكون موصلا الى
الانسان البتة فيكون البحث بالذات عن المعقولات الثانية قوله ص ١٢٦
ويرجع الى مذهب المتقدمين
ومن ظن آه زعما ان مصطلحات المنطقيين
بازاء الالفاظ كما ان الحيوان
الناطق مثلا قول شارح
والحيوان

تصور الشيء والطالب [illegible]
وجود الشيء فيسأل [illegible]
لما بالحقيقة [illegible] حقيقته [illegible] الواقع
[illegible]
قوله ص ١٢٦ [illegible]
[illegible]

متعلقه صفحه ١٢٦

الاصفار وان التصور الحاصل آه فعلى هذا يكون الجواب بتخويف الاول بقوله ان هذا المطلب آه والثاني بقوله وان التصور الحاصل آه قوله ص ١٢٦ سواء كان آه سواء كان

[illegible]

المفهوم منه عرض والمعبر عنه جوهر واجزاء حد البسيط اجزاء الحد لا المقوم واجزاء حد المركب اي الجنس والفصل اجزاء الحد

والطالب لها الشارحة للاسم وهو متقدم على التصور بقوام الشيء كما ان الاول متاخر عنه فهذا التصور اما تصور يحصل ابتداء او التفات يحصل ثانيا فالاول في مفاد الاسم والثاني مفاد اللفظي قد المعلم الاول للحكمة اليمانية الماضر بان شارحة للاسم وحقيقية وكلاهما لا يصلحان مع الاوجوابا الا لجوهريات الحقيقة اما بحسب دلالة الاسم او بدلالة وقوع في التجوهر فالاجوبة لا محالة حدود اسمية وتجوهرية وكل من الطائفتين اما حدود توسعية على التجوز او حقيقية على الحقيقة واما الرسوم فاذ هي لا تعطي الا العوارض ولا علم بالحقيقة الا العلم بها فلا مساق لها في شيء منهما وهذا مما يشعر به كلام المص فيما نقل عنه حيث قد فان قلت

عه قوله او التفات يحصل ثانيا والمراد من الالتفات هو الحاضر عند المدرك مرة ثانية فلا اشكال في اطلاق التصور على الالتفات بهذا المعنى ولا باس في ان يراد به التوجه ثانيا فيكون اطلاق التصور عليه مجازا

عه قوله حدود اسمية قال في التقديسات ما حاصله ان الجوهريات والعرضيات المقابلة لها ليست هي المفهومات المعبر بها عنهما فان المعبر بها خاصة ولازمة للمعبر عنها على الاطلاق وانما المحكوم عليه بالذاتية والعرضية هو المعبر عنه اعني هو بذاته مبدأ ذلك اللازم والاختلاف بالذاتية والعرضية ليس في مفهومات العنوانات انفسها بل فيما المعبر عنه بها الا ترى ان الفصول الاجناس العالية فهي بسائط لا يمكن تحديدها وتعريفها والاشياء التي يؤتى بها على انها فصول او اجناس فانما هي تدل عليها او لوازم وعنوانات كما يقال الجوهر هو الموجود لا في موضوع فمفهوم العنوان وان كان عرضيا له الا ان المعنون المعبر عنه نفس حقيقة الجوهر وكذلك يعرف الجسم بما له الطول والعرض والعمق والحيوان هو الحساس المتحرك بالارادة والناطق هو المدرك للكليات والمراد مبادي هذه المفهومات فان التحديد بمثل هذه الامور يكون رسما اقيم مقام الحد على التوسع لا حدا حقيقيا ثم المركبات يصح تحديدها بالحدود التوسعية والحدود الحقيقية ايضا فالانسان مثلا اذا عرف بالحيوان الناطق فان عني بهما مبادئهما كان حدا حقيقيا وان عني بهما عنوانهما كان رسما بالحقيقة وحدا على التوسع من جنس توسعي وفصل توسعي لا كالرسوم المشهورة في العوارض اللاحقة والعرضيات المصطلحة التي هي ليست عنوانات جوهر الحقيقة

جواب بما ينحصر في الحد والجنس والنوع وذلك مناف لما دل عليه هذا المقام من جواز كون الرسوم جوابا قلت حقيقة الامر انكم توسعوا فجوزوا الرسوم والتعريفات اللفظية في الجواب انتهى قد افاد استاذنا فخر المدققين ان كلمة ما في اللغة سؤال عن الماهية واما في اصطلاح فن الساغوجي فمنحصر في تلك الثلثة وما سبق من التفصيل فهو اصطلاح فن البرهان ومن اي يطلب المميز للماهية اما بحسب نفس تجوهرها كالفصول او بحسب مرتبة متاخرة عنها كالخواص وهل على ضربين بسيط يطلب بها التصديق بوجود الشيء في نفسه او عدمه ومركب يطلب به التصديق بوجود الشيء على صفة او عدمه والمعلم الاول للحكمة اليمانية ثلث القسمة وجعل البسيط على نحوين مشهوري وهو ما ذكرناه وحقيقي البسيط يطلب به التصديق بفعلية الحقيقة وسنخ قوامها بتاثير من الجاعل في نفس الماهية على ما يحكم به الجعل البسيط وتوضيحه ان مرتبة التقرر التي هي متقدمة على الموجودية قد تكون مجهولة كقوام ماهية العنقاء مثلا وقد تكون معلومة الامتناع كاجتماع النقيضين وشريك الباري تعالى عنه وقد تكون معلومة التحقق كما ترى في الماهية الموجودة فاذا كانت الماهية مجهولة القوام يصح السؤال عن اصل قوامها بان يقال هل العقل اي هل ماهية متقررة هي العقل والجواب نعم ولا يجاب مثله في اجتماع النقيضين مثلا وان صح ان يقال فيه انه اجتماع النقيضين بان يقصد به انه عنوان حقيقة الموضوع

عه قوله على ما يحكم به الجعل البسيط اذ تحصيل هذه المرتبة المتقدمة على الموجودية من فروع الجعل البسيط واما عند القائلين بالجعل المؤلف فلا فصل بين المرتبتين تلازما ومعية بالذات عندهم كما لا يظهر بالتامل منه

كما هو شان حمل الشئ على نفسه فبين السوال عن سنخ التجوهر واصل القوام وبين هل المحمول
بون بعيد فاندفع عنه ما اورد عليه من ان هذه الهلية التي اخترعها اما تصديق متعلق
بقوام الماهية من حيث هي ولا ريب في ان هذا التصديق لا يصح ان يطلب ضرورة
ان حمل الشئ على نفسه اما ممتنع او غير مفيد واما تصور متعلق به فهو من اقسام مطلب
ما الشارحة تحقيق المقام ان الماهية الممكنة قبل التقرر والفعلية اي في حد الامكان ماهية
تقديرية تخمينية حتى اذا تقررت بافاضة الجاعل اياها كان في تلك التخمين مطابقا للتحقيق
والفرق بينها وبين المستحيلات ان المفهومات الممكنة اذا لوحظت حكم العقل بصحة تقررها
وقوامها بخلاف المقدر من المستحيلات العقلية فاذا قيل هل الماهية المفروضة التي هي
العقل بحسب التقدير والتخمين متجوهرة واقعة في نفسها فالجواب نعم واذا سئل مثله في
اجتماع النقيضين فالجواب لا فالمطلوب في هل البسيطة هو التصديق بقوامها وتقررها في نفسها وتصور
الشئ الذي علم تقومه وفعليته مطلب ما الحقيقية اما مطلب ما الشارحة فهو تصور الشئ بحسب مفهومه
المقدر المفروض بحسب التخمين فالفرق بين هذه المطالب اجلى واظهر ولا ينبغي ان يفهم من قولنا

ع قوله هذه الهلية اي مطلوب هذا الهل محصله ان مرتبة قوام نفس الماهية ليست الا هي
فالمطلوب في هذه المرتبة اما التصديق متعلق بعقد منعقد منها ومن نفسها كقولنا العقل عقل
ولا ريب في انه لامتناعه او لعدم افادته لا يصح ان يطلب وتصور متعلق بها فهو من اقسام مطلب
ما الشارحة وهو ظاهر ع قوله بخلاف المقدر من المستحيلات لانها لا يجوز العقل تقررها اما بالنظر
الى مجرد المفهوم او بالنظر الى البرهان ع قوله فاذا قيل هل الماهية الخ لا يخفى ان الموضوع في
هذا العقد هو مفهوم الماهية والمحمول هو التقرر المرتب على الجعل البسيط لا بمعنى ان التقرر ثابت للماهية
في ظرف قوامها اذ ليس فيه الا نفس الماهية المجعولة فالمراد المحمولية للضرورة العقدية كما في الوجود

ك قوله بون بعيد
اذ في السوال عن سنخ التجوهر
المقصود التصديق بقوام الماهية
وتقررها في نفسها بما يترتب من
الجاعل وفي الحمل المقصود ان المحمول
نفس عنوان الموضوع فاين هذا
من ذاك ك قوله اما
ممتنع او غير مفيد لانه اما ان يعتبر
بين الطرفين تغاير بالاعتبار
او لا يعتبر بان يشار الاتحاد
الى شئ واحد ذاتا واعتبارا
من غير ان يتعدد

[illegible]

عن تصور الشيء بالكنه بان فرعون سأل عن موسى على نبينا وعليه السلام وقال وما رب العالمين ولما كان الكشف عن كنه الذات ممتنعا اجاب موسى عم بالصفات وقال رب السموات والارض الآية ثم فرعون نسبه الى الجنون لعدم مطابقة الجواب مع السؤال وهذا ما اشار به الصدر الشيرازي ايضا على عدم وقوع الرسم في جواب ما وهذا مع انه مما لا يحتاج ... مخالفة ... قال الشيخ في ...

[illegible]

ان المراد بالالتفات ليس التوجه بل الاستحضار والتصور شاملا له بان حصول الصورة ان كان ابتداء فهو بالاستحصال سواء كان بحسب الامر او بحسب الحقيقة وان كان بعد حصولها في الخزانة فهو بالاستحضار وهو المقصود من اللفظ وهو من المطالب التصورية قوله فيهما فيكون اطلاق التصور آه فاللفظ يعد من المطالب التصورية مسامحة وذهب السيد الشريف الى انه من المطالب التصديقية بان يصدق ان اللفظ موضوع لهذا المعنى ثم سماه بان لا بد في التعريف اللفظي من حصول المعنى الموضوع له في الذهن سابقا فلو كان من المطالب التصورية لزم تحصيل الحاصل ولذا ما نسبه ... قال المعلم

[illegible]

على الالتفات لهذا المعنى ولا بأس في ان يراد به التوجه ثانيا قوله فيهما فيكون اطلاق التصور عليه مجازا انتهى فلا اشكال آه تقرير الاشكال ان نقل الشيخ يدل على ان اللفظ من المطالب التصورية وهذا التصور آه المحقق الدواني متمسكا بان القوم عدوا التعريف اللفظي من جميع المطالب بانه لم يعتبر معنى اللفظ لا يمكن التصديق بالاسمية على وجه من الالتفات ... ولا التصديق بالهلية المركبة وهذا انما يتمشى على طلب حقيقة واحد في مطلب ما وبالجملة اذا كان ثم اذا كان التعريف اللفظي من المطالب التصورية والتصور ما هو حصول الصورة في الذهن فكيف يكون الالتفات الذي هو عبارة عن التوجه لا عن الحصول مفاد اللفظ ووجه دفع الاشكال

[illegible]

١٣١

متعلقة صفحة ١٢٩ و١٣٠

[illegible]

... فيطلب ما هو ذاتي للانسان يميزه عن غيره فيجاب بالفصل وهو الناطق او يطلب ما يميز الشيء بان يكون ...

[illegible]

[illegible]

فاندفع ما قال السيد قدس سره فيما
فان المحمول ... مرتبة القوام بخلاف الحمل ...
ان المحمول ... عنوان ...
وبهذا اندفع ايضا ما قال بحر العلوم
في بعض حواشيه بان مطلب
ال[ا]شي الذي يجري عندنا بالحمل
البسيط الحقيقي اي شي هو
فان ارادة التصديق من
دون اعتبار محمول اصلا ...
دون ان يحكي شي ... سفسطة
لا يلتفت اليه والتصديق بان
الشي مجهول ... تضمنه حكاية
عن نفس التقرر فنساخ لكن ...
المحمول هو الوجود والكون
والتقرر فقد صار مطلب [هل]
الشي موجود ... ليس

١٣٢

متعلقه صفحه ١٣٠ و ١٣١

العقد الا بالقصد الثاني الا في العلمية المركبة فانه يحاول لحاظ الموضوع والمحمول بالقصد الاول ... يجعل المحمول خارجا

قوله صفحه ١٣١
... بالبسيط حيث قال ...
... بين البسيط مطلب بل ...
... البسيط على ... وهي ...
... البسيط وهي ...
... الحقيقة ...
... بنفس الشي ...
... عن الجاعل ...
... الصادر ...

ما التي ... محسب مرتبة الانعقاد
على مرتبة الوجود اي الماهية
من حيث هي اي الصادرة عن الجاعل
او للعقد القائل بالجعل البسيط والمعترض على السيد
الزاهد في حاشيته على حاشية الرسالة بان هذه الماهية البسيطة
على ما اخترعه انما هي تصديق انه فارج ... ان يرجع ...
بتوضيح كلام حبر المحققين بان مرتبة التقرر متقدمة على مرتبة الوجود
وجود المصدر بالان الشي المعد نفس ذاته وماهيته مجعولة الجاعل
جعلا بسيطا والوجود حكاية عن جوهر ذاته المجعولة بالفعل فمرتبة
نفس الذات المجعولة بالفعل يقع لها مرتبة التقرر والفعلية
وبازائها الجعل البسيط الحقيقي ومرتبة الموجودية
المصدرية متنزعة منها يقع لها
مرتبة الوجود وبازائها
الجعل البسيط

قوله بفعلية الحقيقة اي في المرتبة
على الاطلاق ... في الكون اما في نفس الامر
او في الاعيان او في الذهن ... محسب مرتبة الجوهرية
نفس الشي
قوله على المرتبة الاولى بلا وسط صفحه ١٢٩
فان الجاعل ... اي تقررها الحاصل بتاثير الجاعل
القائلين ... الجعل البسيط ... قائل بالجعل البسيط
الماهية ... في نفس الماهية وبتبعه الوجود ...
عندهم ... فان اثر الجاعل بالذات عندهم ...
قوله ... الحقيقة ومرتبة الوجود ...
بما ذا ... صفحه ١٢٩
... الشي في نفسه ...
سوال

[illegible]

في هل الابسط الانسان متجوهر انه قصد به ثبوت التجوهر له بل انما يقصد به اعطاء التصديق بنفس تجوهر الماهية وايراد المحمول انما هو للضرورة العقدية فاعتبار المحمول في المركبة بالقصد الاول وفي البسيط مطلقا من حيث ان طبيعة العقد لا تسع قصد اعطائه الا بذلك الاعتبار وبهذا يندفع ما اورد عليه ان الجعل البسيط يمكن ان يتعلق بالمجعول من غير المجعول اليه واما مطلب هل فلا يتصور ان يكون امرا وحدانيا فتفكر وقد استبان لك ان مفاد العقد في الهليات البسيطة تجوهر الموضوع او لا تجوهره

عه قوله قصد به ثبوت التجوهر آه تحقيقه ان قولنا الانسان متقرر او موجود اذا افاد ثبوت مفهوم التقرر او الوجود للموضوع واتحادهما كان المحمول شيئا غير تجوهر الموضوع في سنخه وثبوته في نفسه متاخرا عنه وانما المقصودة ما هو المتقدم اعني تحصيل ذات الموضوع ونفس تقوّمه لا تحصيل ثبوت صفة ما له وجودا كان او غيره فهذا العقد انما يشتمل على ذكر المحمول والنسبة الحكمية بحسب الضرورة الناشئة من طبيعة العقد في التعبير عما ادركه العقل لا ان مفاد القضية وما يتعلق به العقد يرجع الى ذلك فاذن مفاد الايجاب في الهلية البسيطة تجوهر الموضوع او ثبوته في نفسه والسلب ليسية الشيء او انتفاؤه في نفسه ومفاد الايجاب في الهلية المركبة بثبوت شيء لشيء والسلب انتفاء شيء عن شيء فتفكر عه قوله وفي البسيط آه اي بكلا القسمين

سه قوله وبهذا يندفع آه هذا الايراد على قوله الابسط من فروع الجعل البسيط ووجه الدفع ان هذه المرتبة وان كانت من فروع الجعل البسيط لكنها مما يصح ان يقصد اعطاء التصديق بها بايراد المحمول الذي هو التقرر للضرورة العقدية وكون الجعل البسيط مما لا يتعلق الا بالمجعول فقط لا ينافي تعلق التصديق بهذه المرتبة المتفرعة عليه على الوجه الذي ذكرناه فتامل للعه قوله او لا تجوهره قال معلم الحكمة اليمانية في الافق المبين ان معنى العدم هو سلب الشيء في ذاته وانتفاؤه في نفسه لا سلبه عن نفسه وسلب الوجود عنه فان ذلك من حيز الهليات المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاؤه في نفسه هو من سوالب الهلية البسيطة لا ثبوت الانتفاء له حتى يكون من موجبات الهلية المركبة والمشائية ايضا لا ينكرونه بتحصيلهم ان الوجود هو تحقق نفس الذات لا شيء وصف لها فالعدم ايضا سلب نفس الذات وانتفاؤها في نفسها لا سلب مفهوم ما عنها قال الاستاذ المحقق

١٣٢

في المهية قال العلامة في الحكمة العلائية في الامور العامة في الافق المبين ان معنى ان الانسان هو سلب الشيء عن ذاته وانتفاؤه في نفسه لا سلبه عن نفسه وسلب الوجود عنه فان ذلك سر في المركب انتفاؤه يعني انتفاؤ شيء عن شيء بل الانسان من حيث هو حيوان او من عوارض ذاته كونه متعجبا على سبيل الحمل الاولي او شايع الحمل المتعارف لا

المحمول كما اذا حكم على الموجود الذهني بالعدم الخارجي او بالعكس صدق العقد والا كما اذا حكم في ذات الممتنع بالعدم كذب بل انما يصدق

صفحه ۱۳۳ قوله فلا شيء منها بسيط والبسيط الا بسيط ...

صفحه ۱۳۳ قوله ...

صفحه ۱۳۴ قوله ...

۱۳۴

متعلقه صفحه ۱۳۳

عنوان حاشيه و صفحه ۱۳۵

[illegible]

متن صفحه ١٣٢ اول

قوله فيما هو انتفاؤه في نفسه الدال على الوجود [illegible]

[illegible]

قوله فيهما ان زيد معدوم [illegible]

[illegible]

متعلقه صفحه ١٣٣

انما يصح قوله لو اراد الاثبات في مرتبة الحكاية دون المحكي عنه وقول النافي كما قال الصدر الشيرازي انما يصح لو اراد النفي في درجة المحكي عنه لا في مرتبة الحكاية

مولانا محمد يوسف رح

وصيرورته في نفسه وانتفائه في نفسه بخلاف الهليات المركبة فان مفادها ثبوت شئ
لشئ سواء كان نفسه او ذاتياله او من عوارض ذاته او انتفاؤه عنه لايقال اعتبار
التقرر والموجودية متلازمان فما الحاجة الى اعتبار التقرر مع اعتبار الموجودية لانا نقول
وان كان كك لكن ينبغي ان لايهمل فصل احدى المرتبتين عن الاخرى في الاحكام مع
احق بالاعتبار لايقال لو رجع مفاد عقود الهليات المركبة الى ثبوت المحمول للموضوع
فيلزم ان يكون للمحمول وجود اذ الوجود للغير لايتصور بدونه فلا يصح اثبات العدميات
للموضوعات لانا نقول ثبوت المحمول للموضوع ليس هو وجودا في نفسه لكن للموضوع
كوجود الاعراض لمحالها حتى يلزم ذلك بل انما هو اتصاف موضوعه به وهو الوجود الرابطي

عه قوله لانا نقول ثبوت المحمول آه قال معلم الحكمة اليمانية المحمول بما هو محمول ليس له وجود في
نفسه يكون لموضوعه كما للاعراض بل انه لا يوجد نفسه انما له ثبوت للموضوع ووجوده في نفسه هو انه ثابت
للموضوع وفرق بين قولنا وجوده في نفسه هو وجوده لموضوعه وبين قولنا وجوده في نفسه هو انه موجود لموضوعه اذ مدلول الاول انه
موجود في نفسه لكنه للغير كالاعراض ومدلول الثاني انه ليس له وجود في نفسه بل هو موجود لموضوعه وبالجملة
هو الاتحاد بين الموضوع والمحمول فليس له بما هو محمول وجود الا وجود الموضوع لاتحاده مع موضوعه
وهو ثابت له وهذا هو الاختصاص الذي ينوط به الحمل بهو هو فتفكر **عه قوله** وهو الوجود الرابطي
اي حصول الصفة وتحققها في الموصوف سواء كان هذا الحصول مما ينتزع من حال الصفة في نفسها في
ظرف الاتصاف كما في الاعراض العينية او من حال الموصوف بان يكون الموصوف موجودا في ظرفه
على حال يصح بالنظر اليه انتزاع الصفة عنه وهو في سائر الاوصاف التي لا يقصد تحصيلها للموصوف
على خلاف امر الوجود لانه لا يفيد الاتصاف به تحصيل ذات الموصوف وليس بازائه حال للموصوف
يصح انتزاعه عنه هذا ما حققه المعلم الاول للحكمة اليمانية ١٢ منه

وهو كما يقع على المعنيين المشهورين احدهما ثبوت المحمول للموضوع اى النسبة الحكمية وهي تعم العقود باسرها بحسب الحكاية وثانيهما ثبوت الشئ للشئ بان يكون هذا النحو من الثبوت وجودا فى نفسه لكنه للغير وهو يختص بالاعراض بحسب المحكى عنه كذا يقع على مطلق اتصاف الموضوع بالمحمول وهو من خواص الهليات المركبة بحسب المحكى عنه على الاطلاق وسيجئ تحقيقه ان شاء الله تعالى وقد قال المعلم الاول للحكمة اليمانية ان الوجود الرابطى الذى يختص بالهلية المركبة هو احدى الرابطتين فى العقود وراء النسبة الحكمية وحده وجود الشئ للشئ فيلاحظ اولا نسبة الوجود الى شئ

قوله مطلق اتصاف الموضوع الخ قال السيد السند فى شرح المواقف قد يطلق لفظ الوجود والحصول والثبوت والتحقق على الصدق والاتصاف لمشابهته بمعناه الحقيقى الذى كلامنا فيه انتهى وبهذا يظهر ان اطلاق الوجود على هذا المعنى على التجوز والتشبيه كذا على المعنى الاول والمعنى الحقيقى هو الوجود فى نفسه سواء كان لنفسه كوجود الجواهر مثلا او لغيره كوجود الاعراض

قوله وقد قال المعلم الاول الخ حاصله ان الفرق بين العقدين انما هو باعتبار النسبتين فى الهلى المركب ونسبة واحدة فى الهلى البسيط بحسب الحكاية بالنظر الى حال الموضوع والمحمول فى المحكى عنه ولما كان المحكى عنه فى الهلى البسيط نفس الموضوع لم يمكن فى الحكاية عن حصوله فى نفسه الا اعتبار نسبة واحدة للضرورة العقدية بخلاف الهلى المركب لان موضوعه فى نفس الامر موجود على صفة او حال به يصح عنه الحكاية بانه كذا فههنا للموضوع وجود وللصفة تحقق وحصول فيه بحسب حالها فى نفسها او بحسب حال الموضوع فى نفسه فيمكن اعتبار نسبتين الخ وفيه ما سيأتى ان شاء الله تعالى ١٢ منه

كما يفهم ثبوت المجعول في قولنا الفلك موجود ولا يفهم اصلا ان وجود المتحرك للفلك ثابت له ولا ينتظر الى استنباطه

قوله ان مفاد الهليات المركبة ثبوت شي لشي والثبوت هو الوجود فيكون المعنى وجود شي لشي وهذا انما يتحقق اذا كان ذلك الشي موجودا حتى يكون وجوده للموضوع لان وجود المحمول للموضوع لا يتصور بدون كون الوجود للمحمول كما هو الظاهر وهذا ليس في الهليات المركبة جميعا فان منها ما يكون فيها المحمول معدوما كما نقول زيد اعمى فليس فيها للمحمول وجود الكون على حدته فلا يصدق عليه ان وجوده للموضوع فلا يخرج تلك الهليات المركبة وهو كما ترى لانا نقول حاصله ان وجود المحمول في الهليات المركبة ليس المراد منه وجوده في نفسه لكن للموضوع

مثل السواد وغيره فانه اعتبار غير مستقل كما انها تحقق للوجود المستقل بحسب خصوص تحققه الناعتية لكون العرض تمامه من الوجود ولو كان المراد منه هذا فيلزم الاعراض البتة لعدم تحقق ذلك بدون ان يكون للمحمول وجود مغاير للوجود الموضوع كالنعت بالنسبة الى المنعوت بل المراد منه اتصاف الموضوع بالمحمول وهذا هو الوجود الرابط في القضية اي حصول الصفة وتحققها في الموصوف سواء كان هذا الحصول مما ينتزع من حال الصفة في نفسها في ظرف الاتصاف كما في الاعراض العينية او من حال الموصوف بان يكون الموصوف موجودا في ظرف على حال يصح بالنظر اليها انتزاع الصفة عنه

[illegible]

١٣٩

ثم ينسب المجموع اعني الوجود وذلك الشيء الذي هو موضوعه الى متعلق ذلك
الشيء بالنسبة الحكمية سواء كان موضوعا له او محمولا عليه فيقع وجود البياض
للجسم ووجود الجسم على البياض فالنسبة الاولى منهما يقع لها الوجود الرابطي وهذا
لا يختص بالاعراض فتفكر فيه ولم يطلب لعلته اما لمجرد التصديق بالعقد واما لثبوت الشيء
في نفسه والاول دليل اني والثاني دليل لمي واما مطلب من الذي هو مطلب
الهوية الشخصية اي العارض المشخص لذي العلم او الجنس من ذوي العلم كقولك
من جبرئيل جني ام انسي ام ملكي وقليلا ما يستعمل في هذا السوال وكم الذي
هو مطلب تعيين المقدار او العدد وكيف واين ومتى الذي يطلب بها
تعيين الكيفيات وتعيين حصول الشيء في الزمان والمكان اماذنابات
اي توابع للاي ان كان المطلوب بها المميز او مندرجة في هل المركب ان كان
المطلوب بها التصديق يكون الشيء على هذه الاحوال قوله قيل فيه حكم آه تحريره
انه لو استوجب الحكم على الشيء تصوره بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع
عليه الحكم واللازم باطل لان المحكوم عليه فيه اما معلوم فيصح الحكم عليه

ع قوله وهذا لا يختص بالاعراض بل يعم لكل محمول فيه حمل مفهوم ما عليه ايا كان
او عرضيا وجوديا كان او عدميا انتزاعيا كان او انضماميا على خلاف امر الهليات البسيطة
فان المقصود فيها التصديق بنفس تجوهر الموضوع وصيرورته في نفسه في ظرف ما ع قوله
فتفكر فيه اشارة الى ما يرد عليه كما سياتي في واكل التصديقات نقلا عن الاستاذ مصدر القوله قيل عليه ١٢ منه

فكيف الامتناع واما مجهول مطلق فبعض المجهول المطلق لا يمتنع عليه الحكم فكانت الكلية كاذبة واجيب عنه بان صدقها حقيقية ممكن من غير تناقض فان معناها ثبوت الامتناع لجزئياته على تقدير كونها مجهولا مطلقا وهو لا يستلزم ثبوته في الواقع وصحة الحكم عليها باعتبار معلوميتها بوجه ما واجاب عنه المص بانه معلوم بالذات وهو مناط صحة الحكم بناء على ان الحكم على الامر الحاصل في الذهن مجهول مطلق بالعرض باعتبار ان العقل يجعله عنوانا لما هو محجوب عن التصور مطلقا وعليه يبنى امتناع الحكم

قوله واجيب عنه بان صدقها حقيقية آه قال شريف المحققين تلخيصه ان مفهوم المجهول المطلق وانما مفهوم كلي فللعقل ان يلاحظه بالذات وان يجعله آلة لملاحظة الافراد واذا جعله مرآة لها ولاحظها من حيث الاتصاف بهذا المفهوم الذي هو منشأ امتناع الحكم فيحكم عليها بذلك الامتناع ولها معلومية ايضا مترتبة على هذه الملاحظة لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة للعقل من حيث اتصافها بتلك المعلومية بل يحتاج في كونها ملحوظة من هذه الحيثية الى ملاحظة ثانية مترتبة على الملاحظة الاولى فاذا لاحظها العقل كذلك اي باعتبار معلوميتها حكم عليها بصحة الحكم لا بامتناعه وبالجملة ان الحكم على الافراد وقد توجه العقل اليها بهذا العنوان فتكون معلومة بهذا الوجه قطعا فلم تكن مجهولة مطلقا في نفس الامر بل بحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذا المفهوم فالحكم عليها باعتبار معلوميتها وسلب الحكم عنها باعتبار فرض اتصافها بالمجهولية لا يقال لما كانت الذات معلومة للعقل وهي تقتضي صحة الحكم واثباته كيف يحكم عليها بامتناعه لانا نقول هي وان كانت معلومة للعقل لكنه لم يلاحظها من حيث اتصافها بالمعلومية بل بصفة المجهولية ولما لم تكن تلك الافراد موجودة في عالم الواقع لم يصح اخذ هذه القضية خارجية اذ ذهنية اذ كلما يوجد في الذهن يكون معلوما وكذا الموجود الخارجي فلا يمكن اتصافه بالمجهولية مطلقا دائما فيجب اخذها حقيقية لا يقال التقدير في الحقيقية راجع الى وجود الموضوع لا الى اتصافه بالعنوان

فالحكم وسلبه بالاعتبارين فلا محذور وسيجئ تحقيقه انشاء الله تعالى في التعبير قوله اذا كان الانسان مدني الطبع آه اي يحتاج في معيشته الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا ويتشاركوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها مما يحتاج اليه في التعيش وذلك موقوف على ان يعرف كل واحد لصاحبه ما في ضميره والاشارة لا تغني في المعقولات الصرفة فانعم الله تعالى عليهم الكلام فيفتقرون في التعليم والتعلم الى الالفاظ الموضوعة بازاء ما في ضميرهم ومنه يفهم ان الافتقار الى اللفظية الوضعية فلها الاعتبار قوله ومنه آه فان مناط التعليم والتعلم اللذين يحتاجون اليهما في التمدن انما هي المعاني مطلقا لا الخصوصيات فانها ملغاة هذا هو الماثور من المص قوله ومن الصور الذهنية آه قد اختلف القوم في وضع الالفاظ فقيل انها موضوعة للامر الذهني من حيث هو ذهني

ع قوله وسيجئ تحقيقه آه حاصل تحقيقه انه لا يمكن الحكم على ذات الممتنع وحقيقته لانه لا حقيقة له وليس له صورة في العقل فهو معدوم ذهنا وخارجا فلا يحكم عليه ايجابا بالامتناع وسلبا بالامكان الوجود ولا على عنوانه اذ لو كان ممتنع الحصول في الذهن فكذلك وان كان ممكنا فلا يحكم عليه بالامتناع ونحوه لانه من حيث انه متصور ثابت لاشئ من الثابت ممتنع نعم لو لوحظ بحيث يصير عنوانا لما هو باطل الذات بسبب فرض العقل يحكم عليه بالامتناع مثلا باعتبار امتناع مواره وتحققه اذ الحكم الثابت للافراد ثابت للطبيعة الصادقة عليها ولو بالفرض والتقدير فالامتناع ثابت لذلك العنوان وذلك الحكم يكون صادقا بانتفاء المواد ونتائج عه قوله والاشارة

بما هو هو اي من حيث انه مكتنف بالعوارض الخارجية حافظ دراز رح

الحكم عليها باعتبار معلوميتها باعتبار وسلب بالمجهولية لا ينافي فرض اتصافها بالذات

معلوما عند الحكم بلا مرتبة قوله فيهما اي فيها هو راجع الى التقدير راجع الى اتصاف الذات بالعنوان لانه لا بد من [illegible]

متعلق بصفحة ١٣٩ و ١٤٠

خلاصة ما حققه سيد المحققين ... على الاقوال ... معلومية ... صارت معلومية ... الوصف [illegible]

[illegible]

ان المقصود بالتعليم والتعلم هو المعاني من حيث هي هي لا من حيث انها مكشوفة بالعوارض الذهنية او الخارجية والغرض من الوضع انما هو الاستعمال وما كان مناط الاستعمال في المطابقة لا يكون الا المعاني فهذه المعاني التي وضعت الالفاظ بازائها ولو كانت الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث قيامها بالذهن والتصافها بالعوارض الذهنية اي التشخص الذهني لم يمكن التعليم والتعلم فانها لا يكونان الا بالانتقال والانتقال بهذه المعاني

لانه المعلوم بالذات لا الامر العيني بما هو عيني والا لانتفى العلم بانتفائه وفيه انه لو اريد بكونه
معلوما بالذات ان يرتسم في الذهن بالذات فهو ليس بواجب لا حين الوضع ولا حين
الاستعمال بل يكفي حصوله بوجه ما كما ترى في الوضع العام والموضوع له الخاص وان اريد
به ان يلتفت اليه بالذات فيجوز ان يكون الامر الخارجي ايضا كذلك وقيل لا الامر الخارجي
لانه الملتفت اليه بالذات وهو شخص ضروريات الموضوع له بخلاف الامر الذهني فانه
مرآة لمشاهدته اقول الصورة العلمية انما هي آلة لملاحظة الشيء من حيث هو هو وهو
المعلوم بالذات لا الامر الخارجي الاترى في علم الكنه والوجه ان الامر الحاصل في الذهن منهما
ليس مرآة لملاحظة ذي الكنه وذي الوجه وانما ذلك في علم الشيء بالكنه وعلمه بالوجه فالصورة
العلمية مرآة لمشاهدة المعلوم اعني الشيء من حيث هو هو في جميع انحاء العلوم والمعتبر حدا
في علم الكنه والوجه وجودا في علم الشيء بالكنه وبالوجه هي المرآتية بالقياس الى ذي
الكنه وذي الوجه فالحق ان الموضوع له نفس الشيء من حيث هو هو عينيا كان او ذهنيا
وسواء كان حاصلا في الذهن بنفسه او بوجه ما الا الشيء من حيث الاكتناف بالعوارض
الذهنية او الخارجية فان كثيرا من معاني الالفاظ ليست بموجودة في الخارج
وكثيرا منها ليست في الاذهان كلفظ العدد وليس في وضع الالفاظ تفاوت

عه قوله سواء كان حاصلا آه وما اشتهر ان ما وضع له اللفظ هو المعلوم بالذات فليس المراد به انه يجب
ان يكون حاصلا في الذهن بالذات والا لاشكل الامر في الوضع العام للموضوع له الخاص كما في اسماء الاشارات
بل المراد انه معلوم بالذات عند تعلق العلم به بالذات انما هو الشيء من حيث هو هو لا الصورة العلمية ولا

قوله صفحة ١٣٢ ... العلوم هو ما يصل ... بالذات والمعلوم بالذات ...

قوله وهو من ضروريات الوضع صفحة ١٣٢ يعني انه لا بد للموضوع له ان يكون ملتفتا اليه بالذات وانما هو الامر العيني لا الذهني فان الامر الذهني مرآة لمشاهدة الامر العيني لان ما يحصل الامر في الذهن ليحصل العلم بالامر العيني فهو عين معنى المرآة لان المرآة عبارة عن كون الشيء بحيث يلتفت عنه الى شيء آخر ويقع سببا للكشف وما يكون آلة لملاحظة شيء يكون ملتفتا اليه بالعرض ولا يلتفت اليه بالذات فان الالتفات ... الى ليس الا الى ما هو مرآة له ...

قوله وهو المعلوم بالذات صفحة ١٣٢ ... بخلاف الشيء باعتبار الاقتران مع العوارض الخارجية فانه معلوم بالعرض على ما عرفت ... باعتبار الاقتران مع العوارض الذهنية ...

وعليك تاويلهما الى ما قلنا اسهل **قوله** وعلى الخارج آه المعتبر في حده لاحيثية العينية والجزئية لاحيثية عدم العينية والجزئية بدون اعتبار اللزوم وهو كاف في دفع النقض المشهور ولا يختل الحصر العقلي فانه دائر بين النفي والاثبات وان لم يذكر النفي في العنوان **قوله** او عرفية آه اى يمتنع تصور المعنى بدونه في مجرى العادة فهذا اللزوم ليس بمعنى امتناع الانفكاك عقلا بل هو تلاصق واتصال ينتقل الذهن بسببه من المسمى الى اللازم فقد اختار مذهب اهل العربية حيث اعتبر اللزوم العرفي ايضا اذ الذهول عنه واهماله خطأ **قوله** قيل الالتزام آه لانه عقلي وكل عقلي مهجور ونقض بالتضمن اما اجمالا فبان الدليل يجري فيه مع تخلف مدلوله عنه واما تفصيلا فبانه ان اريد بالعقلي الصرف بلا مدخلية الوضع فيه اصلا فالصغرى مم وان اريد به العقلي في الجملة فالكبرى مم لان التضمن معتبر عندهم نعم انه مهجور في جواب ما اصطلاحا بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسئول عنه تضمنا او التزاما لاحتمال المعنى المطابقي المتبادر فالواجب ذكر ما يدل عليه مطابقة وعلى اجزائه بالتضمن فالالتزام مهجور كلا وبعضا والتضمن كلا فقط

قوله وعليك تاويلهما آه اى تاويل القولين المذكورين سهل بان يراد من الامر الذهني الشئ من حيث هو هو واطلاقه عليه شائع ويراد من الامر الخارجي الخارج عن خصوص اللحاظ وهو الموجود في نفس الامر اعني الشئ من حيث هو هو ١٢ منه

آه اعلم انه لما کان المشهور والمتعارف فی افواه القوم ان انحصار الدلالة الوضعیة فی الاقسام الثلثة حصر عقلی مع ان الالتزام هو الدلالة علی الخارج اللازم فیحتمل قسما آخر هو الدلالة علی الخارج الغیر اللازم فلا یکون الحصر الثلثة حصرا عقلیا لان فی الحصر العقلی یجزم العقل بالانحصار ودفع بان اللزوم لیس ماخوذا فی حد الالتزام بل شرط تحققه وحد الالتزام انما هو الدلالة علی الخارج فیکون الحصر عقلیا لعدم احتمال قسم آخر ثم اعترض علیه بانه لا بد فی الدلالة الالتزامیة من علاقة کما اعتبرت فی حد المطابقة والتضمن ...

۳ فی الکل ای لا حاجة فی الجواب الی ان یکون جمیع اجزائه مذکورة بدلالات مطابقیة بل یکفی فیها المطابقة والتضمن بان

۱۴۷

صفحه ۱۳۶ متعلقه

وهذا مراد من قال ان الغرض الاصلي في العلوم غالبا من المعرف والحجة والالتزام لا يعتبر في شيء منها لانه ليس مصرحا للمقصود **قوله** ويلزمها المطابقة آه اعلم ان اهل العربية زعموا ان الدلالة مطلقا تابعة للقصد والاستعمال فالسد باب اللزوم عندهم بلا اعتبار التقديرية والمنطقيون لما كانت المطابقة فقط عندهم تابعة للقصد فاستلزامها لهما بيّن لا ستره فيه يرد على اهل العربية النقض بالتضمن والالتزام المعتبرين عند اهل المنطق اللهم الا ان يقصد وحصر الدلالة القصدية ولا يرد على المنطقيين بهما على المعنى المختار عند اهل العربية لانهما مطابقتان عندهم بحمل الوضع على العم النوعي **قوله** والحق ان الكلمات آه وهي التي تدل بمادتها على النسبة وبهيأتها على اقترانها باحد الازمنة الثلثة ولهذا عدوها من الروابط الزمانية وتوضيحه ان كان مثلا لا يدل على الكون في نفسه بل على كون الشيء شيئا لم يذكر بعد اي لوجود الربطي فانك اذا قلت في مثلا ابتداء لا يفهم منه معنى محصل حتى تنضم اليها كلمة اخرى كك واذا قلت كان ابتداء لم يقف الذهن على معنى تام بدون الانضمام فهما في ذيل واحد لعدم دلالتهما على الانفراد على مدلول تام بل على نسبة هي حالة بين حاشيتها فلا يحكم عليهما وبهما **قوله** فكلمة آه المشهور انها بصيغتها تدل على الزمان والنسبة الى فاعل ما وبمادتها على الحدث

ع‍ه **قوله** تدل بمادتها آه اي مع الترتيب المخصوص بها فلا يرد المقلوب نحو ناك في نكب فان انه لا يدل على النسبة

[illegible]

قوله وان الدلالة ... مطلقا ای زعموا ان الدلالة مطلقا تابعة للاستعمال قالوا ان التضمن ما قصد من اللفظ جزء معناه والالتزام ما قصد منه خارج عن معناه فان كان استعمال اللفظ فی المدلول المطابقی كانت الدلالة مطابقة وان استعمل فی المدلول التضمنی او الالتزامی ای كانت الدلالة تضمنية او التزامية ولما كان الاستعمال فی المدلول التضمنی والالتزامی ای الاستعمال فی المدلول المطابقی فالتضمن والالتزام لا يستلزم المطابقة ... اعتبار التقدير ... الى التضمن

فلا يتحقق الا بجزء ... وتخصيص الالتزام انما هو باعتبار ... بجزء كلا وبعضا

والالتزام يلزمهما المطابقة ولو تقديرا لنعم ان الدلالة على الجزء الموضوع وعلى اللازم فرع تحقق الموضوع له فان استعمل اللفظ فيه بالفعل كانت المطابقة متحققة والا يستعمل فيه اللفظ فلا خفاء فی ان لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة وهذا هو التقدير وفيه نظر لان انطواء التقدير ای استعمال ... تقدير المطابقة فی الاستعمال الآخر لان تقدير الاستعمال والاشتغال انما هو فرض ... لان الاستعمال اللفظ فی الثلاثة والاثنين مع ... الاتری ان الاستعمال نقيض القصد والالتفات ... فی ان واحد ان كل منهما ... الاخر بان لم يكن ... تحقق التضمن والالتزام ... فرض تحقق المطابقة فی ... الاستعمال ... لا يليق

[illegible]

الى شیء بنسبة اخری والا لكان مستقلا ولا يلزم من دلالته علی موضوع غير معين استقلاله فانه معنی ... باعتبار عدم التعيين وهذا لا ينافی عدم الاستقلال بل يؤكده ... وهو عدم اعتبار التعيين كما ... النسبة الاسمية والشیء ... كانه لم يذكر ... نسبة هذا الكون اليه فيتحقق ثلاثة اجزاء كما فی الكلمات الحقيقية

قوله فانك ... ولهذا قيل لكون ... والكلمات الوجودية سواء ... فی نقصان الدلالة

قوله لا ... فان

١٤٩

[illegible]

الغائب نبعدان من المركبات ددنا فتامل ١٢ منه

واعترض عليه بان اعتبار النسبة الفاعلية دون النسبة الزمانية واعتبار النفس الزمان دون الفاعل ترجيح بلا مرجح الا ان يقر ارادوا بالزمان الكون فيه لا النفسه والحق ان معناه امر اجمالي مستقل بالمفهومية لفصله العقل الى تلك الامور الثلثة لانه مفرد فلا يدل على التفصيل وسياتي قوله وليس كل فعل عند العرب آه هذه المسألة معركة الآراء ولم يات فيها احدهما يتعلق لقلب الاذكياء بل اجتهدوا في ايراد امور يابا ها الفهم القويم اشد الاباء وغاية تفتيشهم في هذا المرام ان الفاعل جزء لمفهوم المخاطب والمتكلم يدل عليه التاء والهمزة والنون ويؤيده امتناع تصريحه بعدهما الا تاكيدا بخلاف الغائب لما كان نظر العرب مقصورا على الالفاظ على خلاف منظور اهل المعاني عدوهما من الكلمات فتامل قوله ومن خواصه آه اي بالقياس الى اخوته

قوله وسياتي في آخر بحث المعرف قوله يدل عليه التاء آه اي في المضارع وفيما كان في هذا الحكم المتكلم والمخاطب من الماضي كما صرح به الشيخ في الشفاء ثم اعلم ان دلالة التاء على الفاعل المخاطب في الواحد المذكر ظاهر ولما في الواحد المؤنث وتثنيتهما وجمعهما فلا اذ هناك ضمائر بارزة عند النحاة تدل على الفاعل والتاء علامة الخطاب الا ان يقال التاء هي الدالة على الفاعل المخاطب في الجميع وتلك الضمائر حروف دالة على احواله قوله بخلاف الغائب تنقيح المقام ان حروف المضارعة كلها ليست من الضمائر بل هي من علامات الاستقبال نعم الالف في المثنى والنون في جمع المؤنث والواو في جمع المذكر والياء في تفعلين من الضمائر المرفوعة وفي امثلة الماضي فغير الواحد الغائب تتصل به الضمير كالالف في المثنى والواو في جمع المذكر والنون في جمع المؤنث والتاء المتحركة نحو فعلت وكلمة تم وتا في فعلتم وفعلنا على ما حققه السيد في صرفه فعلى هذا ينبغي ان يكون صيغة الواحد الغائب المذكر والمؤنث فقط بالاتفاق وكذا المتكلم والواحد المخاطب من المضارع اذ ليس فيهما ما يدل على الفاعل والامثلة التي يتصل بها الضمائر المرفوعة مطلقا مختلف فيها على اختلاف النظرين فتمثيل المصنف للمختلف فيها بنحو امشي مما لا ينبغي على انه مخالف لما سياتي من ان المفرد لا يدل على التفصيل اصلا والا لم يكن مفردا

١٥٠

صفـ ١٥ قوله واعترض المعترض والمجيب بيد
الزمان اصلا اذ لا فرق بين الفاعل والزمان
فلا وجه لجعل احدهما اي الزمان جزءا حيث اعتبر فيها نفس
الزمان لا النسبة الى الزمان والآخر خارجا حيث اعتبر فيها النسبة
الى فاعل ما دون نفس الفاعل فينبغي ان يكون نسبة الظرف جزءا
لا نفس الزمان كما ان نسبة القيام جزء لا نفس الفاعل الا ان يقال
انهم ارادوا بالزمان الكون في الزمان مسامحة يدل على ذلك تعبيرهم
بان لولا انما لا يستقل بالمفهومية ومن المعلوم ان غير المستقل
لا يكون من مقولات الكيف من مقولات النسبة فيكون
الزمانية جزءا لما لا نفس الزمان صفـ ١٥ قوله والحق اعلم انه لما كان يرد
على المشهور ان النسبة
غير مستقلة

فان انا في امشي
او نمشي انا وانت في تمشي
انت انما يعد في محاوراتهم من
التاكيد للفاعل لا من الفاعل
لان الفاعل هو الهمزة والنون
والتاء فلو لم يكن تلك الزوائد
دالة على الفاعل لم يمتنع تصريح
الفاعل بعدها بخلاف الغائب
فان يمشي بلا ذكر الفاعل لا يفيد
معنى يمشي اي او زيد في
يمشي احد او زيد مثلا انما يعد
او زيد من الفاعل لا من التاكيد
للفاعل في محاوراتهم فعلم منه
ان الياء للغائب لا يدل على
الفاعل حتى لا يحتاج الى ذكره
بعده والمذكور بعده لا يعد
فاعلا فلا يرد النقض بالمضارع
الغائب بان الياء والضمير يدل

صالح لتركيب الضمني البين ان الباقي
فيه قوله ولاية جزء واحد
حالة التركيب وبهذا القدر كاف في التركيب
قوله ويويده آه اي يؤيد كون الهمزة والنون
والمتكلم والتاء في المخاطب دالا على الفاعل
امتناع تصريح الفاعل بعدهما
الا تاكيدا
او لا يكون لفظا والا والاجيب بان المركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه
الباقي من اللفظ لا يدل على الباقي في ضمن الا المقتضية
لو كان الباقي من اللفظ لا يكفي الا ابتداء به فلا يمكن ان تتلفظه فلا يكون لفظا
على معنى تكن لا شك ان بهذا القدر تقتضي التركيب وليس كذلك فان
واورد عليه بانا سلمنا ان تلك الزوائد تدل
المنقضيين مع انه يعد الفعل
ليس من الكلمة عند
والفعل صفـ ١٥

هو باني بخاصة له ولا يوجد فيما هي خاصة بالنسبة اليه فالمراد من كونه خاصة للاسم ان اخواه اعني الكلمة والاداة لا يكون محكوما عليه لان جميع ما عداه لا يكون محكوما عليه حتى يرد عليه ما ذكرت مولانا محمد يوسف

هذا التقسيم لان المنسوب الى الشيء و المطلق اما مختص بان لا ينسب الى شيء من الافراد او يجوز ثبوته لجميعها اوّلا

والا فقد يوجد فی اطراف الشرطیات و بعض الحملیات کقولنا زید عالم نقیضه زید لیس بعالم

قوله من حرف جر اه هذا ما اورده الامام علی تلک الخاصة بان کلمة من و ضرب فی قولهم من حرف جر و ضرب فعل ماض حرف و فعل مع کونهما محکوما علیهما و اجیب عنه بان الحکم ههنا علی نفس اللفظ و هیأته دون معناه و من خواص الاسم هو هذا دون ذلک و فی تفصیل ان الاخبار عنهما اما عن لفظهما فقط او عن مفهومها بان یعبر عنهما بغیر لفظ موضوع بازائهما کما یقال معنی الحرف غیر مستقل و معنی الفعل مقرون بالزمان او بلفظهما مع ضمیمة کما یقال معنی ضرب غیر معنی فی ادیه بلا ضمیمة و هذا الاخیر ممتنع و ما سواه جائز قال فی الحاشیة و ما قیل ان من هذه علم لما هو الحرف حقیقة و لیس هذه حرفا بل هی اسم و کذلک ضرب فلیس بشیء فانه لم یقل به احد من علماء اللغة و کیف یلتزم ذلک فی المهملات نحو جسق مهمل کما لا یخفی انتهی و لا یخفی علیک ان من الاعلام ما هی منقولات عند الجمهور و عند سیبویه کلها کذلک کما صرح به المص و لیس علی علماء اللغة البحث عن المنقول الیه و لا اشکال فی الالتزام ایضا قوله و ایضا ای تقسیم آخر لمطلق المفرد لا للمفرد المطلق و الا یلزم جواز کون الکلمة و الاداة علی تقدیر اتحاد معنیهما علما او متواطیا او مشککا مع انهما لا یتصفان بالکلیة و الجزئیة و لم یعتبر الاسم کما هو المشهور لان الاشتراک قد یوجد فی الکلمة و الاداة ایضا علی ما هو المشهور علی ان المراد به مطلق اللفظ الدال سواء کان اسما او غیره کما صرح به الشیخ فی الشفاء

عه قوله و لا اشکال قال بعض النحویین اللفظ اذا ارید به مجرد اللفظ کان علما نحو جسق مهمل

[illegible]

صفحه ١٥٢ قوله ... فانه يعني ان ... يكون ... الا لا ... ليس ... ان من في من حرف ... ضرب ... فعل ... ليس ... [illegible]

مختصة او مجرد لفظها بلا ضميمة وهو غير جائز وهذا هو من خواص الاسم فانه اذا عبر بلفظه نحو زيد ويراد به لفظه ... المخصوصة فهو يصلح لان يحكم عليها باعتبار ... وغيره بخلاف الاداة والكلمة فانه اذا عبر بلفظ الذي وضع بازاء المعنى لا يصلح كلمة يحكم عليها كما تعلم من ضرب ويراد به معناه فهو ليس بقابل بان يحكم صفحه ١٥٢ قوله وما قيل في الجواب عن ايراد الاسم ومحصل الجواب ان من في من حرف وضرب في ضرب فعل ليس حرفا وفعلا بل علم للحرف والفعل فالحكم في هذين المثالين ليس على الحرف والفعل نفسهما بل انما هو على علم الحرف وعلم الفعل وهو اسم صفحه ١٥٣ قوله فانه يعني ان علماء اللغة لم يقولوا يكون من علما للحرف وضرب

[illegible]

١٥٣

تعلقة صفحه ١٥٢

[illegible]

قوله وان اتحد معناه آه ای ان وحد ما وضع له بالعدد بمعنی ان لایکون له معان متعددة من حیث هو کک فلا یرد بالعلم المشترک فیما بعد هذا و بالجنس المشترک علی تعریف المتواطی و المشکک فهذا التقسیم بالقیاس الی المعنی الواحد کما ان الثانی بالقیاس الی الکثیر قوله نمع تشخصه آه ای مع اعتبار التشخص فیما وضع له فیکون جزئیا حقیقیا بحیث لو فرض کونه متصورا بنفسه یمنع هذا التصور عن تجویز تکثره و قد یسمی علما فلا یشکل بالاعلام التی معانیها غیر مدرکة بالحس و انما ادرکت بالصور الکلیة و اما العلم الجنسی فلیس علما فی عرفنا بل بازاء الطبیعة بلا شرط شیء مع اعتبار الحضور الذهنی کما هو الحق فمعناه امر کلی و انما اطلاق العلم علیه فی الاحکام اللفظیة لکونه مبتدأ و ذا حال موصوفا بالمعرفة و الفارق بینه و بین اسم الجنس المنکر اعتبار الحضور الذهنی فی العلم دون الاسم و بین التعریف بلام الجنس دلالته علی التعین بلا واسطة اللام بخلاف اسم الجنس قوله و یدخل فیه المضمرات آه و فیه ان ضمیر الغائب قد یرجع الی الجنس و الاشارة ایضا قد تکون الیه و اجیب بان مرجعه هو المذکور لفظا او معنی او حکما و هو من حیث هو مذکور ذکرا خاصا جزئی لا یحتمل الشرکة و کذا ما یشار الیه الحاضر بما هو حاضر و لو فی الذهن

عه قوله وضعا وضع له ای ما عین له و استعمل فیه عه قوله فیما وضع له المراد بالوضع ههنا ما یعم جمیع انحائه اعنی تعیین اللفظ بازاء المعنی مطلقا و ان حمل علی التبادر ای ما وضع له ابتداء ففی قوله و ان کثر الاستخدام سه قوله متصورا بنفسه ای بواسطة الحواس و انما قیدناه به بناء علی ان الاختلاف بین الکلی و الجزئی انما هو لاختلاف نحو الادراک کما سیاتی للعه قوله مع اعتبار الحضور الذهنی ای لا علی وجه التقیید فلا ینافی العموم و ما ینافیه هو التشخص و لو قیل انه موضوع للماهیة بشرط الوحدة الشخصیة ام

[illegible]

قوله صف ۱۵۱ من حيث هو كلي اي من حيث اتحاد المعنى بحسب ... ان كلا من حيث ... الوضع واحد يعني بلا تعدد ... لا ينتقض بتعريف ... المعنى باعتبار ... صف ۱۵۱ قوله يشترك ... الجنس ... بمعان متعددة ... والمشكك ... وضعا ... [illegible]

قوله صف ۱۵۲ وفي التقسيم الثاني يلاحظ المعاني المتعددة مع قطع النظر عن كون المعنى واحدا في كل وضع فلا يشكل تعريف العلم وتحريرا الاشكال ان التعريف المذكور بجزئي اي غير جامع لخروج الاعلام التي معانيها غير مدركة بالحس بل بالوهم الكلية كاسد وجزئي فان معانيها في الذهن فقط وتصورها غير مانع عن فرض الاشتراك فيها لان المنع المذكور من خواص المحسوسات فتلك الوجوه الكلية ليست متشخصة مانعة عن الاشتراك بين كثيرين و حاصل الجواب ان التشخص عبارة عن خصوصية يكون بها الشيء بحيث لو فرض تصوره بنفسه لا يكون في نظر العقل صالحا للاشتراك بين الكثرة ولا انطباق عليها ولا ريب ان الاعلام التي معانيها غير مدركة بالحس لو فرض تصور معانيها بنفسها

[illegible]

۱۵۵

[illegible]

له خاص ١٢ منه

وما سهل عليك حاله فيه بالقياس الى المعنى الشخصى تامل علا ان استعمال اسم الاشارة فى الجنس على طريق المجاز لتقى شيئ وهو ان اسم الاشارة اذا اخذت بالقياس الى معانيها الكثيرة يلزم خروجها عن التقسيم فانه بالقياس الى المعنى الواحد من حيث ان له معنى واحدا وليست من اقسام الثانى لاعتبار تعدد الوضع فى الاشتراك والنقل فى غيره فتدبر قوله فان الوضع آه قال فى الحاشية قد يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا كوضع زيد لذاته وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من قام به الفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسم الاشارة مثلا فان الواضع يلاحظ الامر الكلى لكن لا لان يوضع اللفظ بازائه بل لان يلاحظ جزئياته بواسطته ثم يضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحته وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانسان للمفهوم الكلى كذا قيل والحق انه داخل فى القسم الاول انتهى كلامه وتحقيق المقام ان الواضع ان اعتبر فى الوضع مفهوما عاما بحيث يكون مرآة لملاحظة معان كثيرة فالوضع عام والا فخاص ثم الموضوع له ان كان امرا واحدا كليا كان او جزئيا فخاص والا فعام ولا يتصور عموم الموضوع له بمعنى كونه كليا اذ هو خاص ولا بمعنى كونه متعددا ملحوظا بامر كلى كما فى اسماء الاشارة وهو ظاهر واذا لوحظ كل واحد بنفسه ووضع اللفظ له كان مشتركا باوضاع متعددة كل منهما خاص لخاص فلو كان الوضع خاصا والموضوع له كثيرا فى نفس الامر

عــه قوله تامل وجه التامل انه اذ قيس الى المعنى الجنسى لم يكن متواطيا ولا مشككا كما هو الظاهر فيلزم بطلان الحصر

عــه قوله فتدبر اشارة الى انه لا يمكن قياسه الى الامور المتكثرة لان استعمال اسم الاشارة فى كل واحد منهما على وجه السبيل

لا يتصور عموم الموضوع له اصلا وثانيا لانه لو تصور عموم الموضوع له فانما يتصور اذا كان الموضوع له عاما واما اذا كان الوضع له خاصا فكلا مولانا حافظ دراز رح

متعلقة صفحه ١٥٦

الموضوع له هو الذات
المشخصة خاص فالموضوع له ان كان
امرا واحدا سواء كان كليا
او جزئيا انما يكون خاصا ولا يتصور
فيه شئ ذلك وهو عموم الموضوع له
كما زعم ان الموضوع في وضع الفاعل
عام لان عمومه اما بمعنى كونه
كليا بان المنظور فيه ليس الجميع
من افراد [illegible] بل كل لفظ على
زنته لو وجد في مادة متصرفة
فالموضوع ضارب اشارة الموضوع له
ما صدق هو عليه من قام به
الحدث [illegible]

١٥٦

قوله اعادة الى
ثم التعلم ونقله بهذا
القسم صف ١٥٦
على ان جواب عن الايراد بكون الاشارة
الى الجنس يعني ان اسم الاشارة موضوع لما هو جزئي
ومحسوس واستعماله في الجنس والكلي انما هو على سبيل المجاز فيكون
اسم الاشارة في الجزئي بحسب اصل الوضع وهو المقصود صف ١٥٦
قوله يعني شئ وهو [illegible] يعني ان اسماء الاشارات والمضمرات اذا
لوحظت الى معانيها المتعددة يلزم خروجها من التقسيمين لان
التقسيم الاول بالقياس الى معنى واحد وههنا تعدد وان التقسيم الثاني
بالنظر الى تعدد الاوضاع في الاشتراك والنقل في غيره
وفي اسماء الاشارات والمضمرات ليس تعدد
الاوضاع والنقل فان قلت
ان ما قال الشارح ههنا
يتبادر بان النقل

غير معقول فلا يصح تقسيم المص الا ان يقال المتعدد والملحوظ بامر عام قد يؤخذ بما هو متعدد ووضع اللفظ بازائه كالقوم والرجال وغير ذلك مما وضع لكثير غير محصور بما هو كثير بخلاف اسماء الاشارة الموضوعة لكل احد فتامل وما ذهب اليه شريف المحققين من انه اذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه يكون كل من الوضع والموضوع له عاما فبعيد عنه اذ الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة ملحوظة بامر كلي الا ان يصطلح على ان المعتبر في الوضع ان كان امرا عاما يسمى الوضع عاما سواء كان مرآة الملاحظة امور اخر او ملحوظا بنفسه

قوله غير معقول اذ الوضع الخاص لا يكون بواسطة امر كلي والوضع الواحد للجزئيات الكثيرة يجب ان يكون بواسطة امر عام آلة لملاحظة كل واحد منها قوله فلا يصح تقسيم المصنف آه قد يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا وقد يكون كل منهما عاما قوله فتامل تفصيل المقام ان الموضوع له ان كان امرا واحدا جزئيا او كليا ماخوذا من حيث هو هو او من حيث العموم والاطلاق فهو خاص وان كان امورا كثيرة فان وضع اللفظ بازاء كل واحد منها باوضاع متعددة كان مشتركا وكل من الوضع والموضوع له خاص او بوضع واحد لملاحظتها بامر عام كان الموضوع له خاصا والوضع عاما كما في اسماء الاشارات والمضمرات والموصولات لا يقال يجوز ان يكون الموضوع له امرا كليا ماخوذا من حيث الكثرة والانطباق عليها كما في موضوع المحصورة وهذا هو المعنى يكون الموضوع له عاما لانا نقول لا ريب في ان الكلي مرآة لملاحظة الجزئيات ولا بد للموضوع له ان يلتفت اليه بالذات على ان الفرق بين الجزئيات الملحوظة بامر كلي متحد معها وبين الامر الكلي الماخوذ من حيث الكثرة والاتحاد معها ليس الا لفظيا فلا يكون بين الوضع والموضوع له الخاص وبين هذه الصورة فرق بحسب الحقيقة نعم ثمة احتمال آخر وهو ان يكون الوضع لكثير غير محصور بما هو كذلك كالقوم والرجال مثلا ولعل هذا هو المراد بكون الموضوع له عاما واما الكثير المحصور كاسماء العدد فهو خاص ففي هؤلاء مثلا كل واحد من الوضع والموضوع عام فتامل ١٢ منه

١٥٨

من حيث الكثرة والانطباق عليها كما في موضوع المحصورة ويجوز ان يكون هو المراد من كون الموضوع له عاما لانا نقول لا ريب في ان الكلي ههنا مرآة لملاحظة الجزئيات ولا بد للموضوع له ان يلتفت اليه بالذات على ان الفرق بين الجزئيات الملحوظة بامر كلي متحد معها وبين الامر الكلي المأخوذ من حيث الكثرة والاتحاد معها ليس الا لفظا فلا يكون بين الوضع العام والموضوع له الخاص وبين هذه الصورة فرق بحسب الحقيقة نعم ههنا احتمال آخر وهو ان يكون الوضع لكثير غير محصور مما هو كلي كالقوم والرجال مثلا ولعل هذا هو المراد يكون الموضوع له عاما واما الكثير المحصور كما في اسماء الاعداد فهو خاص فهي مثال هؤلاء ومثال الكل واحد من الوضع

صفحة ١٥١ قوله في المرآة [illegible]

صفحة ١٥٨ قوله [illegible]

صفحة ١٥١ قوله في المنهية [illegible]

[illegible]

تلك الجزئية لفظ واحد بالوضع واحد كالرجال والقوم بكونهما موضوعا بوضع واحد للجزئيات الكثيرة الغير المحصورة فانهما يصح اطلاقهما من الثلاثة الى ما لا نهاية له فالموضوع له ههنا عام كالوضع

صفحة ١٥٨ قوله فتامل في المنهية تفصيل المقام ان الموضوع له ان كان امرا واحدا جزئيا كان او كليا مأخوذا من حيث هو هو او من حيث العموم والاطلاق فهو خاص وان كان امورا كثيرة فان وضع اللفظ بازاء كل واحد منها باوضاع متعددة كان مشتركا وكل من الوضع والموضوع له خاصا او بوضع واحد بملاحظتها بامر عام كان الموضوع له خاصا والوضع عاما كما في اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات لا يقال يجوز ان يكون الموضوع له امرا كليا مأخوذا

[illegible]

١٥٩

تعلقة صفحة ١٥١

[illegible]

ثم الوضع قد يكون نوعيا بان يعتبر العموم فى جانب اللفظ وهو تعيين الواضع ان كل لفظ
يكون بكيفية كذا فهو متعين الدلالة بنفسه على معنى مخصوص مثلا ان يعين ان كل لفظ يكون
على وزن فاعل فهو لذات ما يقوم بها الفعل وهذا مختص بالحقائق واما يختص بالمجاز فهو
تعيين الواضع بان كل لفظ دال بنفسه على معنى فهو مع القرينة لما يتعلق به هذا وضع نوعى
واحد فى جميع المجازات وبه تحصل الدلالة وقد يعتبر فيه نوع العلاقة فهو متعدد بحسب
تعدد العلاقة وهو مناط صحة الاستعمال وسيجئ توضيحه فالوضع النوعى فى المجاز على
نحوين فتمثيل المص لعموم الوضع والموضوع له بقول الواضع كل فاعل موضوع لذات
من قام به الفعل مغلطة مبنية على عدم الفرق بين الوضع النوعى المتحقق آه وبين الوضع
العام الذى يعتبر فيه العموم من جهة المعنى دون اللفظ فتفكر قوله وحصروا التفاوت
آه وجوه التشكيك محصورة فى الاقدمية والاولوية والشدة والزيادة مع مقابلاتها
وفسروا الاقدمية بان يكون اتصاف بعض هذا الكلى به علة لاتصاف البعض
الآخر منه بذلك والاولوية بان يكون اتصافه به باقتضاء من ذاته وقد يفسر بان حقيقته
البعض للاتصاف فهذا المعنى يتناول جميع وجوهه وما قيل ان الاختلاف بالذاتية
والعرضية داخل فى الاولوية ناظر الى هذا المعنى الا ان يراد بالاقتضاء

عه قوله بان يكون اتصاف آه ويتصف بهذا الوجه فرد ذلك الكلى ايضا فان الواجب مثلا علة للممكن
كما ان صدق الوجود عليه علة لصدقه على الممكن ولم يتعرض فى التفسير لانه ظاهر اما الاولوية فيتصف به
الاتصاف فقط اى صدق الكلى على الفرد كما ان الشدة والزيادة يتصف بهما الفرد فقط لا صدق الكلى عليه ولهذا

من جهة ... ت للاتصاف بالذاتى والا يلزم ان يكون الذاتى علة للذاتى وهو منتف الا ان يراد بالاقتضاء مطلق اللزوم اى امتناع الانفكاك مطلقا سواء كان

١٦١

قوله صفحة ١٦١ ... من هذا الكلام [illegible] الوضع آه المقصود [illegible] النوعي على [illegible] بيان ان الوضع النوعي [illegible] الحقيقة ثانيهما [illegible] النوعي بالمعنى [illegible] والعلاقة [illegible] [illegible]

لابد للمجاز في الاستعمال من اعتبار نوع العلاقة ولا يكفي عنهما بالوضع النوعي يتحقق في المجاز على نحو من اصرحها به تحصيل الدلالة كما عرفت وثانيهما اعتبار نوع العلاقة وهو مناط صحة الاستعمال فالتخصيص بتعقل الواضع كل فاعل آه انما يصح للوضع النوعي المخصوص بالحقيقة فيتشبث للعموم بعموم الوضع والمجاز لاجل القرينة على عدم الفرق عنده بين الوضع النوعي المحقق بقوله الواضع كل فاعل آه وبين الوضع العام مع ان الفرق ظاهر وهو ان الوضع النوعي المخصوص بالحقيقة

بعضه موضع القرينة العلاقة عنده دال على سببه و بالحقيقة فقس على هذا فتعدد الوضع النوعي حسب تعدد العلاقة وهو مناط صحة الاستعمال لانه

[illegible]

من عجز وخال الفرق [illegible] لما اتضح هذا فهو حقيقة لان الدلالة بنفس اللفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات بالقيام لتعيين الواضع ان كل لفظ ومنها اسم الفاعل والمشتقات [illegible] من خواص الحقيقة وقد يكون بتوسط القرينة [illegible] معين للدلالة بنفسه على معنى [illegible] الوضع النوعي مجاز [illegible] اللفظ الاصلي [illegible] في المجازات كلها وبذلك الوضع النوعي يحصل الدلالة [illegible] يكون بهذا الوضع النوعي في المجازات [illegible] المعنى المجازي اصلا وقد [illegible] النوعي نوع العلاقة كما [illegible] معين ان اللفظ الدال على السبب مثلا

[illegible]

مطلق اللزوم لا العلية واما الاشدية فقد تفسر بالكثرية ظهور آثار الكلي في البعض دون البعض وزيفه المحققون بانه يستوجب التشكيك في كثير من المقومات اللهم ان يلتزم تبايبه من قول الاشراق ويفسرون بكون احد الفردين بحيث ينتزع منه العقل باستعانة الوهم امثال الاضعف وتحليله اليها حتى ان الاوهام العامة تذهب الى ان القوي منهما متألف القوام من امثال الضعيف ومعنى الازيد ايضا كونه بتلك الحيثية الا ان الامثال المنتزعة من القوي ليست اجزاء متباينة في الوجود ولا في الوضع فان الشدة من عوارض الكيف بخلاف المنتزعة من الازيد فانها متباينة اما بحسب الوجود والوضع معا او بحسب احدهما اذ الزيادة من عوارض الكم ثم محرر و اختلاف الافراد بالشدة

قوله مطلق اللزوم اي امتناع الانفكاك بالنظر الى ذاته سواء كان باقتضاء من تلقاء الذات وعليتها له كما في العوارض المعلولة او كان الذات مصداقا له بنفس الذات كما في الذاتيات بالنسبة الى ذي الذاتي وما يتوهم ان الاولوية ان فسرت بالاقتضاء وان كان بمعنى مطلق اللزوم لم يختص التشكيك في الوجوه الاربعة لجواز ان يكون الاختلاف بالعينية في البعض والجزئية في البعض الآخر وبالجزئية في البعض بلا واسطة وفي الآخر بواسطة جزء آخر فليس بشيء لان هذا النحو من الاختلاف لا يوجب التشكيك في مصداق الكلي لان الحيثية التي هي مصداق الحمل في الصورتين واحدة فتفكر قوله ويفسرون اي المحققون قوله الا ان الامثال آه لا يخفى عليك ان الامثال المنتزعة في الاشد بمحض اختراع الوهم ليس لكل منها منشأ الانتزاع في نفس الامر بخلاف المنتزعة من الازيد فانها من الامور الانتزاعية التي لها وجود في نفس الامر فافهم قوله اما بحسب الوجود اه التباين في الوضع دون الوجود كما اذا توهم نقطة بين خط فان اجزاءه متباينة بحسب الوضع دون الوجود او التباين في الوجود دون الوضع كما اذا وصل راس خط براس خط آخر فانهما متمايزان فيه دون الوضع التباين

والضعف او الزيادة والنقصان ليس تشكيكا بل هو من موجبات الاختلاف في مصداق المشتق من ذلك الكلي وهو المقول بالتشكيك كالاسود مثلا فان التشكيك في الكلي لا يكون الا بالقياس الى ما يصدق هو عليه بهو هو فانه المعتبر في صدق الكلي على الجزئيات وعليه بناء الكلية فالتشكيك انما يجري في المشتقات دون المبادي بخلاف التواطؤ **قوله** ولا تشكيك في الماهيات آه اما انتفاء الاقدمية والاولوية عن الذاتي فلاستواء نسبته الى ما هو ذاتي له بمعنى انه لا يختلف بهما والا يلزم مجعولية الذاتي ولا سبيل الى النقض بالعارض بجواز ان يختلف بهما وآورد عليه بان القوم نصوا على ان حمل العالي على السافل لاجل المتوسط فان جسمية الانسان معللة بحيوانيته فلو جعلت وسطا لثبوت الجسم للانسان كان برهانا لميا فهذا صريح في تعليل الذاتي وحله ان امتناع التعليل بالقياس الى ما هو ذاتي له بامر خارج عنه دون ذلك

قوله من موجبات فيه منع ظاهر كما سيأتي والحق ان الوجهين الاولين من موجبات الاختلاف في مصداق الكلي واما التشكيك بالوجهين الاخيرين فليس بحسب الاختلاف في مصداق الكلي بل بمجرد كون البعض اشد وازيد دون البعض فسيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى **قوله** فلاستواء نسبته آه وانما فسرنا الاستواء بهذا المعنى ليكون الدليل مخصوصا بنفي الاولوية والاولية في الذاتي لا لمطلق الاستواء الشامل لجميع وجوه التشكيك فلا يتوهم ان ثبوت الاستواء يجري في انتفاء الاخيرين ايضا فما وجه تخصيص هذا البيان في انتفاء الاولين **قوله** ولا سبيل الى النقض اطلاق النقض آه على سبيل المسامحة لانه يكون في مقابلة الدليل دون التنبيه **قوله** بالعارض المراد بالعارض الخارج

علة للاتصاف بالآخر ولا ينافي مثل هذا في الذاتي والا لزم كون الذاتي مجعولا حافظ دراز رح

متعلقہ صفحہ ١٦٢ و ١٦٣

من كتم العدم الى الوجود لقبض نسخ حقيقته وتقرر ماهيته الى الجاعل الثابتة ومن المجاسرات عندهم ...

[illegible]

صدق الماهية بعد ذاتي على فرد علة لصدقها على فرد آخر من دون واسطة في العروض مولانا محمد يوسف رح

لا ینافی کون البعض واسطة للبعض و لا یوجب التشکیک لاتحاد الحیثیة التی ہی مصداق الحمل وان المراد بالعلة المقتضی لا المطلق واما انتفاء الاخیرین فلان الاشد والازید اما ان یشتملا علی شیء لیس فیما یقابلہما او لا وعلی الثانی لا یکون بینہما فرق وعلی الاول فاما ان یکون ذلک الشیء مقوما لسنخ ماہیتہما فلیس الا ضعف والانقص من تلک الماہیة او لا فلیس للاختلاف سبیل الی المفروض ولا یلزم فی العارض

عہ قولہ ولا یوجب التشکیک لان الحیثیة التی ہی مصداق حمل العالی علی المتوسط بعینہا حیثیة مصداق حمل العالی علی السافل ولیست ہہنا حیثیات متعددة بحسبہا یختلف المصداق ویلزم التشکیک وقد یقال ان المعتبر فی التشکیک صدق الکلی علی الافراد المتباینة علی وجہ التفاوت وہہنا لیس کذلک فافہم عہ قولہ واما انتفاء الاخیرین آہ ذہب الاشراقیون واتباعہم الی ان افتراق المتمایزین فی التقرر وفی لحاظ العقل لیس منحصرا فی الافتراق بحسب سنخ الماہیة بذاتہا بعد الاشتراک فی امر جوہری اصلا او بحسب الفصول والعوارض اللاحقة المصنفة او المشخصة بعد الاشتراک فی الذاتی کما ذہب الیہ المشاؤن واتباعہم فان القسمة غیر حاصرة بل قد یکون بکمال نفس الماہیة ونقصہا علی ان یکون لسنخ الماہیة من حیث ہی ہی مراتب فی الکمال والنقص تعبر الیہا بنفسہا لا بامر زائد علیہا فی الوجود او فی لحاظ العقل فالمتحصل فی کل مرتبة بعینہا نفس طبیعة الماہیة علی الشدة والزیادة والضعف والنقصان ہذا ہو حد حریم النزاع قال المعلم الاول للحکمة الیمانیة ان ما قال بعض اتباع المشائیة فی جوابہم ان لم یکن فی الاکمل شیء لیس فی الانقص فلا افتراق وان کان فاما معتبر فی سنخ الماہیة فلا اشتراک واما زائد علیہا فیکون اما فصلا او عرضا لاحقا لیس فی مستقر الانحصار ولا علی حد الحریم المتنازع فیہ الیسوا یعرفون الفارق بکمالہ نفس الماہیة کالسواد والحرارة ونقصہا لا بشیء زائد علیہا وہما غیر معتبرین فی سنخ الماہیة بل لہا وحدة مبہمة عریضة بحسب مراتب نفسہا فی الکمال والنقصان اقول مرادہ بقولہ ان لم یکن فی الاکمل شیء

على هذا الشق الخلف كذا نقل عن المعلم الاول للحكمة اليمانية وقيل عليه باختيار الثاني
من الاول بانا لانم عدم الفرق لجواز ان يكون لذات واحدة مراتب متفاوتة
منتزعة عن نفس ذاتها من غير اعتبار امر ما معها خارج عنها فبحسب بعض تلك المراتب
تكون اشد بالقياس الى ذاتها الواقعة في مرتبة الضعيف ولا ينقبض العقل عن
تجويز كون الشئ الواحد مناطا لانتزاع الامور المختلفة بنفس ذاته كالواجب تعالى بالقياس
الى صفاته المختلفة اقول لا يخ اما ان يكون المراتب التي بحسبها الشدة منتزعة عن تلك
الذات حال كونها في المرتبة الضعيفة فالاضعف هو الاشد والا فلا يكون الذات

ع قوله الخلف فيه انه يلزم الخلف باعتبار عدم التفاوت في ذلك العارض بعينه والتفاوت
في عارض آخر لا يجدي ع قوله كذا نقل قال المعلم الاول للحكمة اليمانية في التقديسات ان السبيل
المستقيم بتقويم البرهان ان يقال ان تكثر الطبائع المرسلة في مرتبة ماهياتها بعينها تكثر افرادها بالذات بلا واسطة
امر خارج واما تكثر الافراد بالذات فهو تكثر الطبائع بالعرض بناء على ان الطبيعة المرسلة من مقومات
الافراد بما هي افرادها والافراد خارجة عنها من عوارضها الخاصة اللاحقة للطبائع بعد مرتبة ذاتها في مرتبة
متاخرة عنها فالكثرة التي للافراد بالذات كثرة للطبيعة بالعرض لان هذه الكثرة لها من تلقاء الافراد
اذ مناط الوحدة والكثرة بالعدد توحد الوجود وتعدده والطبيعة لا توجد الا بوجودات الافراد فتكثر المراتب الكمالية
والنقصانية اما تكثر سنخ الطبيعة من حيث هي هي بالذات فيكون هناك طبيعتان مختلفتان بحسب نفس
الماهية لا طبيعة واحدة مختلفة الكمال والنقصان واما تكثرها بالعرض من تلقاء الخصوصيات اللاحقة
في المرتبة المتاخرة فيكون الكمالية والنقصانية لا محالة بشئ زائد عليها يعرضها في مرتبة اخيرة فيكون تلك
المراتب افرادا متحصلة اما من فصول او عوارض مشخصة او مصنفة البتة هذا هو الطريق المستوى اقول
يمكن ارجاع سبيل المعلم الاول للحكمة اليمانية اليه بادنى تامل فتامل وتفكر منه

له قوله باختيار الثاني اى الشق الثاني من الترديد الاول وهو ان الاشد يشتمل على شئ ليس في الاضعف [illegible]

منا طاو معيار الانتزاعها واما الواجب لذاته فهو موجود واحد وكل كمال له من الاوصاف
الجمالية والجلالية متضمن في حيثية واحدة اعني جهة وجوب التقرر والوجود اذ كل جهة
من جهاته راجعة الى تلك الجهة التي هي وحدها نازلة منزلة جميع الجهات واتصاف القيوم
الواجب بالذات باية حيثية من تلك الحيثيات معناه استحقاق اطلاق الاسم الموضوع
لتلك الحيثية عليه بحيثية الوجوب الذاتي فلا ينفك عنه شئ من كمالاته في شئ من مراتب
اعتبارات سائر كمالاته والاختلاف بحسب الاضافات لا يجدي وتحقيق المقام ان
التشكيك في الكلي انما هو باعتبار صدقه على الافراد المتباينة مواطاة لا بحسب المفهوم الواحد البحت
فمناطه وجود التفاوت في مصداقه ومنشأ انتزاعه ولما كان مصداق الجوهريات نفس
ما هي جوهريات له من حيث هو فلا يتصور فيها التشكيك اصلا على خلاف سنة العرضيات
فان مصداقها حيثية خارجة عن الذات فيجوز الاختلاف فيها بحسبها كالوجود
فان مصداقه في الواجب سبحانه ذاته وفي الممكن استناده الى الجاعل والاسو

عـه **قوله** واما الواجب آه حاصله ان الاشد والاضعف وكذا الازيد والانقص متباينان
في الوجود او في الوضع فكل مرتبة منها مسلوبة ومنفكة في الاخرى واما الواجب لذاته فهو موجود
واحد بجميع كمالاته وهي راجعة الى جهة الوجوب الذاتي فلا يتصور فيه انتزاع بعض كمالاته في بعض
الاحوال دون بعض بخلاف الاشد والاضعف فبينهما بون بعيد فتفكر عـه **قوله** والاختلاف
آه اذ الاوصاف الاضافية منتزعة بالقياس الى امور متباينة فالاختلاف بحسبها لا يكون مقيسا
عليه فلا يجدي نفعا سـه **قوله** تحقيق المقام آه وبهذا يندفع النقض بصدق العالي على المتوسط
والسافل كصدق الجسم على الحيوان والانسان فانه على المتوسط اقدم بالذات وعلى السافل متاخر

[illegible]

بخلاف الواجب
واحد بجميع كمالاته وللن...
الكمالية باسرها من الاوصاف
الجمالية كالرحم والعفو واللوصاف
الجلالية كالقهر والانتقام ...
الى حيثية واحدة هي الوجوب
بالذات غير زائدة عليها بجهة
من الوجوه اصلا والوجوب
منشأ لانتزاع تلك الجهة
فقط لا الامور المختلفة ...
الاشد والاضعف لعدم وجود
جهة مشتركة بينها حتى يرجحان
اليها ولان جميع كمالاته بافضل
لان مرتبة الذات القدسية
عينها العلم والارادة والحياة

١٦٨

[illegible]

الاول اما داخل في حقيقتها ...
اما ان يشتملا على امرين ...
... التشكيك في هذا العارض لا في الماهية
... التفاوت في العارض ...
على تقدير حصول التفاوت في الامر الخارج ...
التشكيك في الماهية باعتبار الشيء الثاني ...
بان الاشد والازيد ...
والانقص ...
الوجود

[illegible]

فان مصداقه قيام المبدأ وهو يتفاوت بحسب شدته وضعفه بان يقوم باحد المعروضين مبدأ اشد وبالآخر اضعف وهما مشتركان في الطبيعة الجنسية كالسواد مثلا واختلافهما بالفصول المنوعة عندهم اذ الشدة والضعف يستندان اليها فيكون المفهوم الواحد المشتق منها كالاسود مقولا بالتشكيك بالقياس الى معروضيها بحسب اختلاف المبادى القائمة بها وبهذا يندفع ان السوادين ان اختلفا في نفس ماهية السواد او جزئها فيلزم التشكيك في الذاتي

ع قوله وهو يتفاوت الخ قال الاستاذ في حاشية على شرح المواقف هذا بحسب المشهور والنظر الجلي والحق ان حمل السواد والبياض على مراتبهما حمل عرضي مثل حمل الاوصاف الانتزاعية واطلاق الجنس عليهما على المسامحة لانا نعلم بالضرورة ان انتزاع السواد والبياض عنهما وحملهما عليهما على نحو واحد لا فرق في ان حملهما على الوسط الحقيقي حمل عرضي ضرورة ان نسبتهما اليهما على السواء وكان البسيط اى غير مركب منهما فكذا سائر المراتب اذا عرفت هذا فنقول كل مرتبة من الاوساط مغايرة بالماهية لما فوقها ولما تحتها وكذا بالقياس الى الطرفين اعني السواد الحق والبياض الحق لانها مشتملة على السواد الاضافي والبياض الاضافي وهما عرضيان في الوجود وبحسب الخصوصيات الفردية والمتعلقان بالشدة والضعف فالسواد الحق لا يقبل الشدة والضعف وانما يقبلهما ما هو سواد بالقياس الى الغير قال الشيخ ان كل مرتبة من السواد مشتملة على طبيعة السواد المطلق الذي لا يقبل الشدة والضعف وعلى خصوصية هي النسبة الى مرتبة اخرى فوقها بياض فلا يتوهم منه ان اشتراك السواد المطلق بين تلك المراتب اشتراك الجنس بين الانواع بل اشتراك العرض العام وهو بحسب نفسه لا يقبل الشدة والضعف بل هو بهذا الاعتبار كالسواد الحق وانما يقبلهما باعتبار الخصوصية بحسب مقايسة بعضها الى البعض وبهذا يظهر ان التضاد الحقيقي كما يوجد بين الاطراف يوجد بين الاوساط فان لها جهة الاختلاف والتوافق والتقابل بالاعتبار الاول فلا يزيد للتقابل قسما خامسا والمقول بالتشكيك هو المشتق من السواد الاضافي دون الحقيقي وما في حكمه بالقياس الى معروضات تلك المراتب المختلفة بحسب الاضافة فتامل ع قوله وبهذا يندفع الخ وجه الدفع ان الاختلاف بين السوادين بحسب الفصول المنوعة والمقول بالتشكيك هو المشتق من الجنس

يلزم اتحاد البياض الصرف مع السواد الصرف واللازم باطل ... اذا فرضنا بياضا قويا مرتفع ... فى البياض الى مرتبة اعلى منها ... الى المرتبة السابقة ... مع المرتبة الثانية التى كانت متحدة مع الاولى ... بهذه المرتبة متحدة فكانت الاولى الذى هى البياض ... مع السابقة الى ان يبلغ ... فيلزم ان يكون السواد الصرف متحدة بالنوع مع البياض ...

صفحة ۱۶۹ قوله ... بالسواد الاسود ... ان التشكيك ... يصدق على ... اشتمال الاضعف ... يصدق على الاسود ... وان يصدق ... صفحة ۱۶۹ قوله ...

الذى اشار اليه بقوله والحق ان التشكيك اما ان يجرى فى الماهية اه فان بالشدة والضعف والزيادة والنقصان فى الذاتى مما لا مرد له والا يلزم ان لا يتحقق التشكيك اصلا والا فالتشكيك يكون فى بعض الافراد اشد وازيد وفى آخر انقص واضعف فالسوادان مثلا اما ان يجرى فى نفس الماهية او يختلفا فيها وعلى الاول لا يكون التفاوت بينهما من حيث الذات كما قررتم والتفاوت فى عارضهما خلاف المفروض وعلى الثانى لا يعقل كون احدهما اشد من الآخر فى ذرة الماهيات المتباينة لا تقاس بعضها الى بعض بالشدة والضعف مثلا لا يعقل كون الحركة اشد من السواد لتباين ما بينهما وجه اندفاع السؤال الاول بما بينه بقوله وجه

[illegible]

لما عرفت ان الاشتداد والضعف ماهيتان متباينتان مشتركان فى الماهيات المختلفة لما عرفت ان اختلاف انما هو بالفصل المنوعة وان اريد ان الماهيات المتباينة مطلقا سواء كانت متباينة بالنوع او بالجنس ثم بل الماهيات المتباينة

متعلقة صفحة ۱۶۹

۱۷۰

[illegible]

١٧١

او فی امر خارج عارض لهما وهو خلف وهكذا فی هذا العارض فینتفی التشکیک راسا والیضا اما ان یتحدا فی الماهیة فلیس التفاوت بحسبها وفی العارض یلزم التخلف او یختلفا فیها فلا یتعقل شدة احدهما وضعف الآخر لان الماهیات المتباینة لا یقاس بینها بالشدة والضعف فان الحرکة مثلا لا تقاس الی السواد بالشدة والضعف ووجه الدفع انهما مختلفان بالماهیة لاختلاف لوازمهما ولتحقق الاشخاص الکثیرة فی کل مرتبة من مراتبهما ولئلا یلزم اتحاد البیاض الصرف مع السواد الصرف بالماهیة بحسب اتحاد المراتب المتوسطة بینهما ولیس مجرد اختلافهما بحسب الشدة والضعف تشکیکا فی الجنس لعدم استیجابه اختلاف مصداق ذلک الکلی کالسواد نعم من موجبات کون الاسود مشککا الحصول التفاوت فی مصداقه والماهیات المتباینة

قوله وهکذا فی هذا العارض بان یقال ان الاختلاف اما فی ماهیة هذا العارض او جزئها لزم التشکیک فی الذاتی وان کان فی امر واحد آخر خارج عنه لزم خلاف المفروض قوله ووجه الدفع آه هذا جواب عن السؤال الاول باختیار الشق الاول بان یقال انهما مختلفان فی نفس ماهیة السواد لتحصلهما بالفصول المنوعة لا بمعنی بان یکون ماهیة الجنس اشد واضعف وذلک لا یکون التشکیک فی الجنس ولا فی النوع بل فی مفهوم المشتق من الجنس کما بیناه ویمکن تقریر الدفع باختیار الشق الثالث بان یقال لا تفاوت بین السوادین فی ماهیة السواد الجنس ولا فی عارضها المشترک بینهما بل بحسب امر خارج مختص بنوع نوع اعنی الفصول المقسمة للجنس المقومة للنوع فان الشدة والضعف مستندان الی فصولهما فهما نوعان مختلفان بالماهیة مشارکان فی الجنس اختلافهما بالشدة والضعف بحسب الفصلین لا یوجب التشکیک فی الذاتی لاتحاد المصداق فی کل منهما بل یوجبه فی المشتق من الجنس لاختلاف مصداقه کما بیناه فتامل قوله والماهیات المتباینة آه هذا جواب عن السؤال الثانی باختیار الشق الثانی لان المعترض زعم انهما لو لم یتحدا فی الماهیة النوعیة لا یعقل کون احدهما اشد من الآخر وان کان تاما

بالنوع المتشارکة فی الجنس یقاس بعضها الی بعض بهما من غیر لزوم التشکیک فی الجنس اقول وبالله التوفیق ان الاسود مثلا مصداقه قیام نفس السواد الذی هو ماخذه مع عزل اللحظ عن خصوص کونه اشد و اضعف فلا تفاوت فی مصداقه کالسواد ثم ان الشدة والزیادة لیستا من جهة التشکیک حقیقة لعدم ایجابهما اختلاف المصداق للکلی و لا المشتق هو منه بحسب الشدة والضعف والزیادة والنقصان اذ لا یتصف بهما الا الفرد لا المفهوم الواحد الکلی ذاتیا کان او عرضیا لاختلاف الاشد والاضعف بالماهیة والزیادة والنقصان من عوارض الکم من حیث تعینه المقداری لا المفهوم الکم من حیث هو هو فاختلاف انواع الجنس الواحد بالشدة والضعف المستندین الی الفصول المقومة لهما واختلاف اشخاص الماهیة النوعیة بالزیادة والنقصان المستندین الی العوارض لا یوجب الاختلاف فی مصداق الجنس والنوع او فی مفهومهما بحسبهما

عه قوله اذ لا یتصف آه قال الاستاذ فی حاشیته علی الحاشیة الجلالیة ان التشکیک علی وجوه ثلاثة الاول ما یتصف به الفرد فقط کالاشدیة والثانی ما یتصف به صدق الکلی علیه فقط وهی الاولویة والثالث ما یتصف به الصدق والفرد معا والاقدمیة من هذا القبیل والذی یتصف الفرد فقط لیس من جهة حقیقة اذا تقرر هذا فاعلم ان المعتبر فی التشکیک بالاولویة والاقدمیة ان یختلف مصداق الکلی بذینک الوجهین وفی التشکیک بالشدة والضعف وبالزیادة والنقصان مجرد اختلاف الافراد بتلک الوجوه فیجری فی الماهیات لان السواد الجنس مختلف افراده وکذا الکم لا بمعنی ان حصول الماهیة فی البعض یکون اشد بالقیاس الی الآخر فانه ممتنع بل یکون الفرد اشد بالقیاس الی الآخر عمه قوله واختلاف اشخاص آه هذا اشارة الی ان السوالین المذکورین کما یردان علی الاشد والاضعف یردان علی الازید والانقص ایضا والجواب عنهما انهما مختلفان بحسب الهویة المقداریة لا فی نفس ماهیتهما والاختلاف فی الهویة المقداریة لا یوجب التشکیک فی نفس ماهیة الکم فتامل ۱۲ منه

سم لا یوجب التشکیک فی نفس ماهیة الکم فتامل حافظ درازح

وما ظن انهما من موجبات الاولوية فان ما قام به السواد الشديد احق بان يقول الاسود بالنسبة الى معروض الضعيف فليس لشيء اذ مصداق حمل الاسود على كل منهما قيام نفس السواد على السوية مع عزل اللحظ عن خصوصية كل منهما بالاشدية والاضعفية فانها ملغاة لا مدخل لها في مصداق الحكم بالاسود وانما الاولوية بالنظر الى الخصوصية على ان مثل هذا يجري في نفس السواد ايضا بالقياس الى السوادين فان الفرد الاشد منه احق واولى بحمل السواد عليه بالنسبة الى الفرد الاضعف منه فانه بحيث ينتزع منه امثال الضعيف ففي هذا الحكم السواد والاسود سيان سواء كان السواد جوهرا لهما او عرضيا فالقول الفصل[ع] ان وجوه التشكيك منحصرة في الاقدمية الاولوية بل في الثاني وجوهريات الاشياء لا تقبلهما بخلاف العرضيات كما سلف

ع قوله فالقول الفصل آه ويمكن ان يقال ان بعض وجوه التشكيك ما يتصف به الفرد فقط كالشدة والزيادة وما يقابلهما وهو لا يوجب الاختلاف في مصداق الكلي وانما يوجبه ما يتصف به صدق الكلي على الافراد كالاقدمية والاولوية فمناط التشكيك في الكلي بالوجهين الاولين هو مجرد كون احد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل امثال الفرد الآخر فكان فخرلك الكلي نفسه متحقق فيه بمراتب عديدة وان كانت الحيثية التي هي مصداق الحمل عليهما واحدة وهذا اظهر فيما هو ذاتي لهما لانه نفسهما تقررا ووجودا بخلاف العرض فعلى هذا يكون التشكيك بهذين الوجهين من خواص الذاتي كما

صفـ ۴۳ قوله نفي هذا الحكم آه مع ان الظان اي السيد الزاهد انما يقول بالتشكيك في المشتقات لا في المبادي مولانا محمد يوسف رح

الا مفهوم الكلي آه حتى يكون مفهوم الكلي من حيث هو هو مفهوم كلما متصفا بالزيادة والنقصان فلا يكون المفهوم الكلي متصفا بالزيادة والنقصان من حيث هو هو مفهوم كلي واما التقييد بالحيثية فلتعيين القدر

متعلقه صفحه ۱۷۲ و ۱۷۳

۱۷۲

قوله صفـ ۴۲ مركب عن الوحدة والكثرة ثم ان هذا انما يكون للاختلاف بالشدة والضعف او الزيادة والنقصان من وجه التشكيك قوله صفـ ۴۲ حقيقة للظان اختلاف المصداق المصداق هو السواد نفسه وهو مستقل على وحدته لا اختلاف قوله صفـ ۴۲ فيه اي لا يتصف الا الفرد بالشدة والضعف والزيادة والنقصان الا الفرد بمعنى كون احد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل بمعونة الوهم امثال الآخر بخلاف الاقدمية التي هي وجه من وجوه التشكيك فانه يتصف بها الفرد وصدق الكلي عليه بخلاف الاولوية فانه يتصف بها صدق الكلي فقط قوله صفـ ۴۲ ذاتيا كان كالسواد بالنسبة الى حصصه قوله صفـ ۴۲ او عرضيا كالاسود بالنسبة الى معروضاته قوله صفـ ۴۲ الاختلاف بالشدة آه فلا يكون الماهية مشتركة بينهما حتى يكون مقولا واحدا كلما يتصف بالاشدية والاضعفية قوله صفـ ۴۲

قوله صفـ ۴۲ المشتق آه اقول حاصله ان المشتق من المعنى المبني المشترك بين الشديد والضعيف وهو غير مختلف وانما الاختلاف في الفصول فالاسود مصداقه قيام نفس السواد فلا تفاوت في المصداق فلا يختلف صدق الاسود لان اختلاف الفصول التي هي عرضيات بالنسبة الى نفس السواد الذي لم يختلف لا يوجب اختلاف المشتق الا ترى ان العرضيات ما فاته في صدق المشتق فلا فرق بين الكبير والصغير فكيف يوجب ذلك الاختلاف اختلاف المشتق في صدق كل منهما على افرادهما فحصل عينهما دون الآخر تحكم وبما قررنا اندفع ما قيل بانا سلمنا ان مصداقه قيام نفس السواد مع عزل اللحاظ عن خصوصية الشدة

المضاف الحقيقة التي وكذا الكثرة والكثرة بالاضافة اي طبيعة العدد عارض في العدد والكثير الحق لا يقبل الزيادة والنقصان بل انما الكثير المضاف فقط فكل السواد الحقيقي لا يقبل الشدة والضعف بل الذي هو سواد بالاضافة فالاضافي من جملة الضعف اعني في المتنازع منهما بحسب خصوصيات الهوية الفردية وطبيعة السواد مثلا معقول على النحو الطرف في افرادها فالطبيعة وانما التشكيك موضوع المشتق من السواد الاضافي المعقول على شرح في الفردين المتخالفين بالشدة والضعف في صدق الهوية الفردية او مصداقه تلك الخصوصيات المختلفة بالشدة والضعف دون المفهوم المشتق من السواد الحق وكذلك اي كان في الاقل والاكثر الكم المتصل

نعم عه ههنا سواد اضافی یلحق الحقیقی فی مرتبة خصوص الفردیة فیکون له شدة وضعف فالمشتق منه یختلف مصداقه بالشدة والضعف هو الفرد بخصوصه وما ذهب الیه الشیخ الالهی مع الرواقیون من کون الجوهر من العالم العقلی قوی جوهریة من جواهر الادنی الجرمیة والحیوان الذی حواسه اکثر ونفسه علی التحرک اقوی کالانسان مثلا اشد واتم فی باب الحیوانیة من حیوان یکون بخلاف ذلک کالبعوضة مثلا البیت الشدة والضعف فی الکیف والزیادة والنقصان

عه قوله نعم ههنا سواد اضافی یلحق الحقیقی اه تحقیق المقام ان ههنا سوادین حقیقی واضافی والحقیقی هو نفس طبیعة الماهیة المرسلة من حیث هی مع قطع النظر عن خصوصیات هویات الفردیة وهی مقولة علی الافراد المختلفة بالشدة والضعف علی التواطؤ وکذا المشتق من تلک الماهیة والاضافی ما هو سواد بالقیاس الی الغیر وهو قد یکون بعینه بیاضاً بالقیاس الی الآخر کما ان الخط الطویل مع القصیر ان لوحظا من حیث طبیعة الخطیة اعنی البعد الواحد کان کل منهما طویلا حقیقیا یوافق الآخر فی تلک الطبیعة بلا تفاوت وان لوحظ احدهما بقیاسه الی الآخر کان الاکثر منهما طویلا اضافیا بحسب خصوص الهویة الفردیة فالطویل الحقیقی لا یقبل الزیادة والنقصان وانما یقبلهما الطویل المضاف وکذلک الکثرة الحقیقیة هی طبیعة العدد والکثرة بالاضافة عارضة فی العدد والکثیر الحق لا یقبل الزیادة والنقصان بل الکثیر المضاف فقط کذلک السواد الحق لا یقبل الشدة والضعف بل الذی هو سواد بالاضافة فالاضافة من الکم والکیف عرضی فی الحقیقی منهما بحسب خصوصیات الهویة الفردیة فطبیعة السواد مثلا مقول علی التواطؤ الصرف فی افرادها قاطبة وانما مفهوم المشتق من السواد الاضافی المقول علی معروض الفردین المختلفین بالشدة والضعف فی حد الهویة الفردیة او مصداق تلک الخصوصیات المختلفة بالشدة والضعف دون المفهوم المشتق من السواد الحق

عه قوله من جواهر الجزئیة ای من المادیات من الفلکیات والعنصریات

تقويم البرهان لغفاره المعلم الاول للحكمة اليمانية فى التقريبات ١٢ منه

فى الكم تفاوتا بالكمال و النقصان فى نفس[ع] الماهية فليس لشىء[ع] فان هذه الاختلافات مستندة[م] الى العوارض سواء كانت للجنس كالفصول او للنوع على ما حققناه فان قلت[ل] اليس من المستبين ان استناد الماهية من جهة الوجود الى الفاعل يستوجب ان يكون مصداق حمل الوجود عليها هى لا بنفسها بل من جهة الاستناد الى فاعلها كما هو عند القائلين بالجعل المؤلف فما ظنك انه اذا صار الشىء بسنخ ذاته وجملة مع ما هو مستند الى الجاعل فى ان مصداق حمل ذاته عليه ليس بنفسه بل من حيث الاستناد الى الجاعل من حيث الذات

ع قوله فى نفس الماهية اى نفس ماهية الكيف و الكم ع قوله فليس لشىء لان الزائد و الناقص من المقدار ماهية المقدار فيهما على شاكلة واحدة اذ ليس الطبيعة فى احدهما ازيد بل انما فى حد التعين الفردى اختلفا فى التمادى الى ابعاد محدودة لحدود معينة و ذلك امر خارج عن طبيعة المقدار عارض لها فى مرتبة الفردية بعد مرتبة الماهية من جهة اختلاف استعداد المادة و هو يستتبع كون احد الفردين فى حد هويته الفردية بحيث اذا قيس الى الآخر كان ازيد عليه و كذلك الاشد و الاضعف مختلفان بحسب خصوص الهوية الفردية لا بحسب نفس الماهية المرسلة و ليس الحساس و التحرك فصل الحيوان بل هما من الافعال و الخواص الخارجة و انما الفصل مبدأ لهما و هو لا يتفاوت فى انواعه فتامل م قوله مستندة آه توضيحه ان تكثر الطبائع المرسلة بالذات بعينها تكثر الافراد بالذات و تكثر الافراد بالذات هو تكثر الطبائع المرسلة بالعرض بناء على ان الطبيعة المرسلة داخلة فى قوام الافراد بما هى افرادها و تلك الافراد خارجة عنها من خواصها و عوارضها التى هى بعد الذات فى المرتبة المتاخرة عنها و ان هذه الافراد هى من تحصيلات الطبيعة المرسلة فى لحاظ التعين و الابهام فالكثرة التى هى للافراد بالذات كثرة للطبيعة بالعرض لان هذه الكثرة لها من تلقاء الافراد اذ مفاد الوحدة و الكثرة بالعدد بوحدة الوجود و تعدده و الطبيعة لا توجد الا بعين وجودات الافراد و تكثر المراتب الكمالية و النقصانية لا تكثر سنخ الطبيعة من حيث هى بالذات فيكون هناك طبيعتان مختلفتان بالذات بحسب نفس الماهية لا طبيعة واحدة مختلفة بالكمالية

م والنقصانية و اما تكثرها بالعرض فيكون الكمالية لا محالة بشىء زائد عليها يعرض منها فى مرتبة اخيرة فيكون تلك المراتب افرادا متحصلة بما من فصول او عوارض مشخصة او صنفية البتة و هذا سبيل

ل حافظ دراز مولانا بالجعل البسيط القائلين مع سر ع الذاتيات فى التشكيك بثبوت ... قوله

[illegible]

قوله [illegible] قوله [illegible]

[illegible]

لما هو علة والعلة جوهر [illegible] جسم نامي حساس متحرك بالارادة [illegible] فالذي نفسه اقوى على تحريكه [illegible] الانسان مثلا اتم من حيوانية البعوضة مثلا [illegible] من الاستعمالات العرفية والاطلاقات [illegible] ان السواد التام [illegible] فصلا كان او غيره فان التفاوت

[illegible]

[illegible]

فالجوهر الاعلی اذا اوجد الجوهر الادنی بالجعل البسیط فیصدق حمل الجوهر علی الاعلی بنفسه من غیر اعتبار حیثیة زائدة اصلا وعلی الادنی منه من حیث الاستناد الیه کما فی الوجود من غیر فرق قلت ان خلط الذات والذاتیات لایکون لعلة فاعلیة اذ الجاعل یفعل نفس ماهیة الانسان مثلا ثم هو بنفسه انسان وحیوان لا بجعل مولف اصلا فالانسان انسان او حیوان لایحتاج صدقه الی الجاعل من حیث الخلط الیس النظر الی الماهیة من حیث هی ممتنع الانسلاخ عن ان یکون لعینه لحاظ ذاتیاتها بخلاف الوجود فان مصداقه نفس ماهیة الموضوع المتقررة لکن لا بنفسها بل من حیث انها صادرة بنفس تقررها عن الجاعل اذ هو من العوارض التی لایطابقها شیء الا باعتبار التقرر ولما کان تقرر الممکن لا بنفسه بل من حیث الجعل فحیثیة المصداق فی الوجود ترجع الی حیثیة الصدور فان قلت اجزاء الزمان متوافقة فی الماهیة وهی الزمان فکانت من افراده ایضا کما انها من العاضه مع ان بعضها مقدمة علی البعض بالذات وما سواها انما یتصف بذلک التقدم بواسطتها فیکون الزمان الذی هو نفس حقیقتها مقولا علیها بالتشکیک قلت التقدم الذی یعد من وجوه التشکیک ما هو بالعلیة دون ما هو بالزمان

عــه قوله من غیر اعتبار آه ای من غیر اعتبار استناد الجوهر الاعلی الی الادنی اصلا اے لا من حیث الذات ولا من حیث الوجود عــه قوله من العاضه آه اے من اجزاء هویة الزمان لا الماهیة فافهم ۱۲ منه

قوله فیصدق حمل الجوهر الاعلی ... ذاته علی الاعلی ... علی الواجب معناه الاعلی من الجواهر ای من الانواع ... وهو الممکن ... ان صدق الجواهر علی ... الوجود متفاوت بالاولویة ... لان صدقه فی الواجب انما هو بمقتضی ذاته بخلاف الممکن فان صدقه علیه من جهة استناده الی الفاعل لا بمقتضی ذاته فثبت التشکیک فی الذاتیات

قوله من غیر اعتبار اے من غیر اعتبار الاستناد الی الفاعل لا من حیث الذات ولا من حیث الوجود

قوله الیس النظر ... انسلاخ الماهیة ... ممتنع ... ان یکون ... ممتنع الانسلاخ ... قوله بالعلیة ... دون ما هو بالزمان ...

المندرجة تحته غير معلل بشيء
وبعض الذاتيات لا يكون مقتضى اقتضاء
فايح الا ترى ان خلط الذات
اليس النظر الى الماهية من حيث هو غير ممكن الانسلاخ
عن ان يكون بعينه لحاظ ذاتياته وانما يلحق فلما من تلقاء المقتضى
او باقتضاء من تلقاء جوهر الماهية فنقول الانسان انسان او حيوان
لا يحتاج صدقه الى توسط جعل يؤلف للخلط بين الطرفين دون الاختيار
حمل بسيط الذات فانى عليه جعل ماهية الانسان ثم هو بنفسه انسان
وحيوان لا بجعل يؤلف اصلا ولا بنفس ذلك الجعل البسيط واما
حمل كونها موجودة فانما هو بسبب علة خارجة عن الماهية
فمصداق حمل الموجود ذات الموضوع لكن لا من حيث هي
بل باعتبار جاعلية العلة بها ومصداق
الحمل ومطابق الحكم في
حمل الذاتيات

صفحه تقرير كون العلة ماهية الجزء المتقدم او لازم ماهية الجزء المتقدم يلزم كون الجزء المتقدم والمتأخر متخالفين بحسب الماهية وليس كذلك لان المتصل الواحد لا تركيب من المتباينات فالتقدم بالعلية باطل ولهذا التقرير بعينه يبطل التقدم بالطبع والرتبة والشرف ايضا بان يقال ان يكون الاشرف مثلا اما الماهية او لازمها او لامر عارض اه فاذن انما يكون التقدم بالزمان لا في اصناف

تعلقه صفحه ١٧٨

و لو سلم فالتفاوت بينهما بالتقدم والتاخر انما هو بحسب الهوية لا في صدق الزمان
اقول بعد اللتيا والتي ان ما قال المصرح بل في اتصاف الافراد بها ليس بشيء فانه لا يصح الا في
الاولوية والاقدمية اذ يتصف بهما صدق الكلي على الافراد دون الشدة والزيادة ونقائضهما
اذ لا يتصف بها الا الافراد بخصوصها لا اتصافها بالكلي فتفكر في هذا المقام فانه من
مزلة الاقدام **قوله** وان كثر آه اي معناه المستعمل فيه وضعا او بدونه على طريق الاستخدام
قوله ابتداء اي بلا تخلل النقل اذ المنقول ايضا موضوع ولهذا قيل ان المجازات المشهورة
من قبيل الحقائق فان الوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة والعلم
بالتعيين يكفي فيها فان كان ذلك من تلقاء واضع اللغة فلغوي وان كان من الشارع
فشرعي وان كان من طائفة مخصوصة كاهل الصناعة فعرفي خاص والا فعام
والمجاز يؤخذ بازاء كل منها **قوله** والمرتجل آه اي هو قسم من الحقيقة لان الاستعمال
الصحيح في غير ما وضع له بلا اعتبار العلاقة وضع جديد ومن اختار خلاف
ذلك فلعله نظر الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار والتقييد بالصحيح
احتراز عن الغلط كاطلاق الانسان على الفرس من غير قصد الوضع الجديد

ع **قوله** على طريق الاستخدام هذا اذا اريد من المعنى في قوله ان تحد معناه ما وضع له ابتداء كما هو المتبادر والا فلا حاجة الى صنعة الاستخدام ههنا ١٢ منه

لمعنى وان كان فهو مجاز
المعنى المستعمل فيه موضوعا له عند
اهل الشرع والعرف وكذا ان كان
الاستعمال في المتعلق بالمعنى الموضوع
له عند اهل الشرع فمجاز شرعي و
ان كان في اللغة والعرف معنى
موضوعا له وكذا ان كان استعمال
اللفظ في المتعلق بالمعنى الموضوع
عند العرف العام او الخاص فهو مجاز
عرفي او اصطلاحي وان كان ذلك
المعنى المستعمل فيه موضوعا له لغة
او شرعا فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع
لشيء من الاوضاع المذكورة وفي
في المجاز عدم الوضع في المجاز ولا
يشترط في الحقيقة

١٨١

متعلقة صفحه ١٨٠

يكون في اجزاء قبلية وبعدية الزمان فيلزم التسلسل
بين الاشياء المختلفة بالحقيقة في هذه التعينات
بالاحتمال الثالث وهو ان الماهية التي هي التعينات
من دون ان ينضم اليه شيء او نقول
من دون زيادة امر مباين او منتزع
جملتها القبلية والبعدية بالتعينات

ان كان
ما به القبلية الحقيقية
فهو مشترك في جميع الاشياء
لا يصلح لكونها مناط قبلية بعض الاجزاء
دون بعض وان كان التشخص فهو اما وصف انتزاعي
او انضمامي او امر مباين وعلى الاول

في غيره فان كان بعلاقة بينه وبين الموضوع له فمجاز والا فمرتجل نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار لسبقه وبتقدير المضاف الى الدليل

قوله والحق انه آه بل اللفظ المشترك واقع في اللغة قيل لا لفقد الغرض من الوضع لكونه مخلا بالتفاهم اقول لولا القرينة والاصح وقوعه حتى بين الضدين كالقرء للحيض والطهر باجماع ارباب اللغة وقد يقال لو لم يقع لخلت اكثر المعاني عن الاسماء لعدم تناهيها على خلاف الالفاظ لتالفها عن الحروف بضم البعض الى البعض بمراتب متناهية فيفوت غرض التعليم والتعلم ثم اعلم ان سبب وقوعه اما الابتلاء والامتحان ان كان الواضع هو الله تع واما لقصد الابهام او لغفلة عن الوضع الاول او لاختلاف الوضعين ان كان غيره تع قوله لكن لا عموم فيه حقيقة لان العام ما وضع بوضع واحد لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له قال في الحاشية اختلف اولا في امكان المشترك ثم في وقوعه ثم في كونه للضدين والحق وقوعه كالقرء للحيض والطهر ثم بعد تسليم وقوعه هل فيه عموم كما هو مذهب الشافعي او لا كما هو مذهب ابي حنيفة ثم بعد كونه عاما فذلك اما بطريق الحقيقة كما ذهب اليه طائفة او بطريق المجاز على ما هو راى اخرى والى هذا اشار بقوله لكن لا عموم فيه حقيقة اقول تحرير محل النزاع انه هل يصح ان يراد بالمشترك في استعمال واحد كل واحد

ع قوله ان كان الواضع آه اعلم ان المذاهب في تعيين الواضع ثلثة الاول مذهب الاشعري وهو التوقيف يعني الواضع للكل هو الله تعالى ووقف عباده عليه واعترض عليه البهشمية بان اللغات لو كانت توقيفية لكانت مسبوقة بالبعثة فيفتقر الى تقدم اصطلاح فيتسلسل واجيب عنه بالمنع بجواز ان يكون التوقيف بتفهيم الخطاب بل بخلق الله تعالى علما ضروريا اي علما لا يترتب على الاسباب المتعارفة او بخلق الاصوات وقال ابن الحاجب هذا غير سداد والمعتاد هو التفهيم بالخطاب والثاني ان الواضع للكل هو ارباب الاصطلاح والثالث ان الواضع

من معانيه بان يتعلق النسبة بكل منها اذا امكن الجمع لا بالمجموع من حيث هو مجموع ايضا بان يقو مثلا رأيت العين او العيون بصيغة الجمع بناء على ان الاختلاف في الجمع كما في المفرد على ما قيل وقد يقع يجوز في الجمع وان لم يجز في المفرد ويراد كل واحد من معانيه قيل لا يجوز وقيل يجوز وقد تختص الجواز في النفي فقط ثم اختلفوا فقيل حقيقة وقيل مجازا وعن الشافعي انه ظاهر في كل ذلك فيجب الحمل عليه عند التجرد عن القرائن ولا يحمل على احدها الا بالقرينة وهو المراد بعموم المشترك والمحققون من علمائنا ذهبوا الى انه لا عموم فيه حقيقة لانه ان وضع لكل احد بشرط الانفراد فظاهر ولم يوضع للمجموع والا لم يصح الاستعمال في الآحاد حقيقة او مطلقا مع عزل النظر عن الاجتماع والانفراد فلان الوضع تخصيص اللفظ للمعنى بحيث يقتصر عليه ولا يراد به غيره عند الاستعمال فكل وضع يوجب ان لا يراد به الا هذا وهو تمام المراد به فاعتبار كل من الاوضاع ينافي اعتبار الآخر قيل عليه ان هذه مغلطة منشؤها اشتراك تخصيص الشئ بالشئ بين قصر المخصص على المخصص به كما في قولنا ما زيد الا قائم لتخصيص زيد بالقيام وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء لحصول المخصص به كما في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ بالمعنى اي تعيينه لذلك المعنى من بين الالفاظ وهذا لا يوجب ان لا يراد به الا هذا المعنى فيختار وضعه لكل مستعمل تارة في احدهما فقط وتارة مع الآخر والمستعمل فيه على الوجهين نفس الموضوع له فيكون اللفظ حقيقة اقول يمكن الجواب بان الغرض من الوضع تفهيم المراد فكل وضع يوجب

[illegible]

والمخاطب جاهلا عن هذه المعاني ايضا فلا بد ان يسبق هذا الخطاب تعليم الله تعالى للبشر ايضا حيث يخاطب بخطاب قبله ...

قوله وقيل ... اللفظ المشترك ...

[illegible]

فلا بد ان يكون ... الالفاظ ... [illegible]

[illegible]

ان يقع رايت العين ويراد به ذلك

صفـ ١٦٣ قوله ويراد العين آه عطف على قوله تقال اي تقع رايت العين او العيون ويراد به كل احد من معانيه

صفـ ١٦٣ قوله قيل المجوز القائل هو ابو حنيفة رح والرازي من الشافعية وابو الحسن الكرخي منا والبصري وابو علي الجبائي وابو هاشم من المعتزلة

صفـ ١٦٣ قوله وقيل يجوز المجوز الشافعي والملك والقاضي ابو بكر الباقلاني من الشافعية وعبد الجبار المعتزلي

صفـ ١٦٣ قوله في النفي فقط كما اختاره صاحب الهداية

صفـ ١٦٣ قوله ثم اختلفوا اي ثم اختلفوا في الاستعمال عند المجوزين حيث نقل عن الشافعي والاكثر انه حقيقة لانه مستعمل في كل واحد وهو الموضوع له اذ هو منها

صفـ ١٦٢ قوله آه فصول ذكرها واصل [illegible]

صفـ ١٦٢ قوله [illegible]

[illegible]

في الوضع البتة بين المعنى الاول لكونه مناسبا بحال الواضع لان الكلام لا يتم [illegible] في الاصل فيه ان يكون لكل معنى لفظ يدل عليه ليفهم ذلك المعنى عند اطلاق ذلك اللفظ عليه فينبغي ان يكون اللفظ مختص

متعلقة صفحة ١٦٢ و ١٦٣

[illegible]

ان لا يراد به الانداد والالفات الغرض ولان العموم الحقيقي كما مر شمول اللفظ للكثير الغير المحصور باعتبار الوضع الواحد وهو منتف فتفكر ولا مجازا لان المتنازع فيه هو الاستعمال في الكل بان يكون كل واحد مرادا بالاستقلال لا بالدخول في الامر الثالث فلا يتصور الاستعمال بطريق التجوز بهذا الوجه الا بان يكون بين المعاني علاقة فيراد احدهما على انه موضوع له والآخر على انه يناسبه وهو جمع بين الحقيقة والمجاز اذ استعمال اللفظ في المعنيين المجازيين لا يصح بالاجماع ولا يراد الكل على انه نفس الموضوع له لان التقدير خلافه فما اشار اليه المص من العموم المجازي حيث ينادي قوله حقيقة والا فما الحاجة اليه ليس لشيء فتامل قوله فمنقول آه اعلم ان اهل العرف اذا استعملوا اللفظ في المنقول اليه باعتبار هذا الوضع يكون حقيقة وفيما نقل عنه مجازا

قوله لا بالدخول اي على سبيل عموم المجاز بان يقصد منه معنى يعم الكل اذ ليس هذا مما يتنازع فيه بل هو مسلم عندنا ايضا كما يراد بالعين مثلا المسمى بهذا الاسم فيكون معنى مجازيا وارادة المجموع المشترك ليست الا بارادة كل واحد من المعنيين اذ ليس ههنا مجموع يراد باللفظ حتى يدخل فيه كل واحد من المعنيين ولو سلم فليس من المتنازع فيه وتفصيله ان ههنا احتمالات خمسة احدها ان يراد كل واحد منهما معا وهو محل النزاع اهل المجوزون له والمجوزون اختلفوا في ان اللفظ في هذا الاستعمال حقيقة او مجاز وثانيها ان يراد به كل واحد على وجه البدلية ولا نزاع فيه واللفظ في هذا الاستعمال حقيقة بالاتفاق وثالثها ان يراد به المسمى بذلك اللفظ او مفهوم احدهما ولا نزاع فيه ايضا ولا في كون اللفظ مجازا ورابعها ان يراد منه المجموع من حيث هو هو وقيل هذا هو المتنازع فيه لكن اللفظ ايضا مجاز بالاتفاق وخامسها ان يراد به احدهما من غير تعيين واختاره صاحب المفتاح وقال انه حقيقة في هذا الاستعمال **قوله** لا يصح بالاجماع فاستعماله في كل واحد منهما على انه معنى مجازي بالاستقلال باطل بالاتفاق **قوله** لا يراد الكل

وان كان الامر بحسب الوضع اللغوى على العكس فان قلت وهم ان النقل من فرائض المجاز فمع انتفائه لا يتصور كون الاطلاق على الاصل تجوزا وان كان بالنظر الى الوضع الثانى قيل لك بعد التسليم ليس المراد بالحقيقة والمجاز ههنا مطلقا بل مقيدا قوله خلافا للجمهور آه فان بعضها لمنقولات وبعضها مرتجلة عندهم وهو الحق قوله الا حقيقة ومجازا آه قد فى الحاشية ظاهره يقتضى ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة ومجازا لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة ولا مجازا اقول فلا بد من قيد الاستعمال فى تعريفهما وقيل هذا بخلاف المرتجل فانه يكفى فيه مجرد النقل والتعيين قوله ولا بد من علاقة آه والا فهو وضع جديد اعلم ان اعتبار معنى العلاقة فى المنقول لترجيح هذا الاسم على غيره من الاسماء وفى المجاز لصحة الاطلاق فيطلق على كل ما يوجد فيه ذلك المعنى فلا يطلق الصلوة مثلا على كل ما فيه معنى الدعاء بخلاف الاسد وفسرها باتصال الثانى بالاول ثم قد ضبطها بعض المحققين فى تسعة الكون عليه والاول اليه والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول والسببية والشرطية والوصفية وهى فى الاستعارة وضبطها ابن الحاجب فى خمسة الكون والاول والاشتراك فى الشكل

قوله ليس المراد آه حيث يقال انه حقيقة او مجاز باعتبار اللفظ الثانى فالمراد المقيد فيقال ههنا انه حقيقة لغوية او شرعية او عرفية وكذا المجاز قوله يقتضى آه ومعنى الاستعمال طلب الدلالة عليه والارادة منه لا مجرد الذكر قوله واعلم ان اعتبار معنى العلاقة آه وهى اتصال المعنى المستعمل فيه بالموضوع له قوله والحلول المراد به ههنا حصول الشىء فى الشىء سواء كان بالتابعية او بالظرفية كحصول الجسم فى المكان والرحمة فى الجنة ٢ منه

اولو كان اعتبار معنى العلاقة فى المجاز نصحح الاطلاق

هى صحة الاطلاق

منه

[illegible]

ان يكون مصنوعا للمعنى نصحح الاطلاق

الاوضع فى الحقيقة متعددة باعتبار الجهة التى

والا ففى حقيقة متعددة باعتبار الوضع وان كان مجازا

لما كان الوضع وان كان مجازا الصلوة فى الدعاء

بجهة اخرى كالصلوة فى الدعاء

حقيقة لغة مجاز شرعا وكذا المجاز

قد يكون مستعملا

فيما هو غير الموضوع له لجميع الانواع

وقد يكون متعددا باعتبار الجهة التى لها

كان غير مهجور كلفظ الصلوة فى الاركان

المخصوصة مجاز لغة حقيقة شرعا واذا

عند هذا فاصل الجواب انا وان لم يكن

النقل من لوازم المجاز لكنا نقول

[illegible]

١٨٨

وان لم يكن

الا اشعار من قبيل حقيقة

الى جوازه ذلك فما الحاجة الى القيد

المذكور **صفحه** قوله على العكس

اى فى المنقول اليه يكون مجازا او فى المنقول حقيقة

وبالجملة اللفظ حقيقة فى المعنى الاول مجاز فى المعنى الثانى من

جهة الوضع الاول ومجاز فى المعنى الاول حقيقة فى المعنى الثانى من

من جهة الوضع الثانى كالصلوة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان

المخصوصة لغة وبالعكس شرعا **صفحه** قوله فان ادعى

الوهم ان النقل من لوازم المجاز وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء

الملزوم والنقل فى المعنى اللغوى للمنقول كالصلوة

مثلا منتف فانه لا تحقق فى الوجود للمنقول

اللغوى من حيث هو حقيقى عرفى او اصطلاحى

مثلا او غير ذلك بل

اللفظ مستعمل

[illegible]

احدهما على انه

نفس الموضوع له

على انه متناسب للموضوع له للعلاقة

ويراد جمع بين الحقيقة والمجاز اذ لو اريد

على انه معنى مجازى بالاستقلال فيلزم استعمال اللفظ

فى معنيين مجازيين وهو باطل بالاتفاق او على انه نفس الموضوع له كان

اللفظ حقيقة لا مجازا والكلام فى الاستعمال المجازى وانت تعلم ان

استعمال اللفظ فى معنى حقيقى ومعنى مجازى ممنوع عندهم على جواز

استعمال المشترك فى معنييه فكيف يحمل على جميع الحقيقة والمجاز

لدليل بطلان استعمال المشترك فى معنييه

فما اشار يعنى اذا ثبت عدم العموم فى الحقيقة

ولا مجاز فما يتبادر اليه لفظ الحقيقة

العموم لكن لا عموم فيه حقيقة

جواز العموم المجازى

[illegible]

وفي صفة ظاهرة والمجاورة مثل جرى الميزاب والمشهور انها منحصرة في خمسة وعشرين نوعا واحد منها للاستعارة وهو علاقة التشبيه والبواقي للمجاز المرسل اعلم ان بناء المجاز على قصد اللازم من الملزوم وهو اصل واللازم فرعه فان كانت الاصلية والفرعية من الجانبين يجري المجاز من الطرفين والا فلا والمراد باللازم ما ينتقل الذهن اليه من الملزوم في الجملة على ما بينه علماء الاصول والبيان خلافا للمنطقيين قوله فان كانت تشبيها آه التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى وهي نحو قائل زيد عمرو او جاءني زيد وعمرو وفي الاصطلاح

قوله في صفة ظاهرة اي لابد ان يكون الوصف مشهور الزيادة اختصاص بالمستعار منه كالشجاعة للاسد قوله واحد منها للاستعارة اعلم ان بعض المتاخرين شرطوا في الاستعارة ان يكون المستعار منه اقوى من المستعار له في وجه التشبيه وقالوا لا يجوز بناء الاستعارة على التشابه فقط لفوات المبالغة المطلوبة فيها باطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر اذ كان اضعف منه والآخر اقوى ومن ههنا ذهبوا الى ان الاستعارة لا تجري الا من طرف واحد والحق ان الحكم الكلي باطل والاستعارة مبنية على التشابه والمبالغة قد تحصل بمجرد اطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر او بالاعرفية او بجعله هو هو او غير ذلك ولا تنحصر في القوة نعم كون المشبه به اقوى في وجه التشبيه مشروط في بعض اقسام التشبيه وتفصيل المبحث في كتب الاصول والبيان قوله والمراد باللازم آه ولا يشترط فيه اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في التصور قوله على ما بينه علماء الاصول والبيان اشارة الى خلاف المنطقيين فان المعتبر عندهم اللازم البين بالمعنى الاخص كما هو الحق او الاعم كما هو عند الامام واما علماء الاصول والبيان فقد قالوا ان المعتبر فيها مطلق اللزوم الذهني بمعنى كونه بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه اما فورا او بعد التامل في القرائن والامارات ولو كان الاعتقاد المخاطب بعرف خاص او عام والا يخرج اكثر المعاني المجازية والكنايات من الالتزام ولما كان الاختلاف في المدلولات الالتزامية بالوضوح وعدمه من

[illegible]

الاول الى السادس عشر الكون عليه كما عرفت والسابع عشر
المحلية نحو فليدع ناديه اى اهل ناديه لحلول فيه النادى المجلس والتاسع عشر
والثامن عشر الحالية نحو ففى رحمة الله اى فى الجنة
الآلة الشئ لذلك كاللسان للذكر والعشرون اطلاق اسم الضد
للآخر نحو الدم للدية والحادى والعشرون النكرة فى الاثبات
للعموم نحو علمت نفس اى كل نفس الثانى والعشرون
التضاد كاطلاق البصير على الاعمى الثالث
والعشرون المعرف باللام واحد
وقيل ان فى النكرة
العامة
والرابع عشر المجاورة كالميزاب للماء والخامس عشر
المشابهة فالمجاز بالحذف نحو آخر من المجاز
وعلاقة الحذف ليست بهذه
الكلمة فى غير ما وضعت له
الاستعمال

[illegible]

الشجاع
والثامن الاطلاق
كاليوم ليوم القيمة والتاسع التقييد
كالمشفر الذى هو شفة الابل للشفة المطلقة
والعاشر الخصوص والحادى عشر العموم ومثالهما ظاهر
ولا يتوهم اتحاد ما بين العلاقتين للتقييد والاطلاق فان المطلق
علم والتقييد خاص لما منع بالقيدين فان التقييد ربما يكون
بالمساوى كما فى جهة العموم مغايرة لجهة الاطلاق ضرورة فان العموم يكون
الشئ متحققا فى كل ما صدق على شئ آخر بدون العكس والاطلاق
بجواز التجرد عن القيد والثانى عشر حذف المضاف نحو واسئل القرية
والثالث عشر حذف المضاف اليه وفى تعريف القسمين
من المجاز تسامح باعتبار الاشتراك اللفظ
لان المجاز بالحذف غير المجاز الذى
نحن بصدده وهو المجاز
بالعلاقة

١٩٠

[illegible]

هي تلك الدلالة بحيث لا تكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا المكنية كما في انشبت المنية اظفارها ولا التجريد كما في لقيت بزيد الاسد فيه خلاف للسكاكي ومثلوا لها بقولهم زيد اسد قوله فاستعارة آه وهي اما مصرحة وهي اطلاق اسم المشبه به على المشبه فان كان المستعار منه اسم جنس اي غير مشتق فهي اصلية والا فتبعية ثم ان المستعار له ان تحقق حسا او عقلا فتحقيقية والا فتخييلية ثم ان لم يقترن بما يلايم المستعار له او منه فمطلقة والا فان قرن بما يلايم المستعار له فمجردة وبما يلايم المستعار منه فمرشحة واما مكنية

قوله فيه لانه داخل في التشبيه الاصطلاحي عنده فزيد كالاسد او كالاسد بحذف المشبه لقيام قرينة وبالجملة ما ذكر فيه اداة التشبيه تشبيه اصطلاحا بالاتفاق وما حذف منه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا للمشبه او في حكم الخبر سواء ذكر المشبه او لا يذكر يسمى تشبيها عند البعض واستعارة عند البعض الآخر قوله والا فتخييلية اعلم ان الاستعارة بالكناية والتخييلية عند صاحب التلخيص غير داخلين في تعريف المجاز لانهما امران معنويان لا لفظيان لذا اوردهما في باب على حدة وقال قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه استعارة بالكناية ومكنيا عنها واثبات ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به ويكون كمال المشبه به وقوامه في وجه التشبيه لتخييل ان المشبه من جنس المشبه به نحو انشبت المنية اظفارها فاثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية وتشبيه المنية بالاسد مثلا وهو ذو الاظفار في الضمير مع الدلالة عليه بذكر الاظفار المختصة بالاسد استعارة بالكناية فما ذكرناه في الشرح مختار بعض الاسلاف الموثوق بهم ولعل نعم امن باتخاذ انفاء الاصطلاح قوله واما مكنية قد اضطربت اقوال القوم في المكنية فذهب السلف الى انها لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز اليه بذكر لازمه واختاره الجوهري وذهب السكاكي الى انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه واختار ارجاع التبعية اليها بجعل قرينتها استعارة بالكناية وذهب الخطيب الى انها المضمر في النفس وح لا تكون استعارة

المحذوف استعارة بالكناية عن الظروف والكنية ويجعل كلمة في على ذلك قرينة وبالجملة ما جعل القوم قرينة للاستعارة الحقيقية

ان لم يصرح بشيء من الاركان غير المشبه ودل عليه بذكر ما يختص بالمشبه به زيد اسد قيل تشبيه بليغ بحذف[عه] اداته وقيل استعارة والكناية لفظ[عه] يقصد بمعناه معنى ثان ملزوم له نهاية عند بعض علماء البيان وقال الخطيب اللفظ المراد به لازم ما وضع له ان خلا كان ونصا جاز كان قرينة على عدم ارادة الموضوع له فمجاز والا فكناية فمناط المجاز والكناية على الانتقال من الملزوم الى اللازم او اللازم بما هو لازم ما يدل على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز قوله ولا يشترط سماع الجزئيات آه يعني ان الاعتبار في التجوز لوجود الاتصال المعلوم نوعه في استعمال العرب وهذا معنى قولهم في المجاز وضع نوعي وهو مناط صحة الاستعمال ولا يعتبر لشخصه حتى يجب النقل بعينه عن اهل اللغة في آحاد المجاز كما قيل مستندا بان النخلة[عه] لا تطلق على غير الانسان الطويل ولم يعلم ان عدم[عه] الاطلاق لفوت المشابهة فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به كالشجاعة بالاسد ولعل[عه] الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع وتمائل فيها والدليل على المختار ان الاستعارات البديعية التي لم تسمع باعيانها من اهل اللغة من فنون البلاغة باجماع المحققين

عه قوله مستندا بان النخلة آه حاصله انه لو جاز المجاز لمجرد وجود العلاقة لجاز استعارة اسم النخلة على غير الانسان المشابهة في الطول وكذا اطلاق الاب على الابن وبالعكس للسببية والمسببية واللازم باطل بالاتفاق وقد يجاب عنه بمنع الملازمة لان وجود العلاقة مصحح للاطلاق والتخلف يجوز ان يكون لمانع مخصوص وعدم المانع لا يكون جزءا للمقتضي عه قوله لعل الجامع دفع لتوهم ان الطول له زيادة اختصاص بالنخلة والا لما جاز استعارتها لانسان طويل لكن يبقى آه كلام آخر وهو انه يلزم ان يجوز استعمال النخلة في شجر آخر مثلها مع انه لا يوجد في كلامهم تامل ١٢ منه

فينبغي ان يجوز اطلاق الطويل على غير الانسان من الاشجار وغيرها لوجود العلاقة الكائنة التي فيما نحن فيه وهو الطول في غير الانسان والتالي باطل لان النخلة لا يطلق على غير الانسان الطويل

اي لا نعلم ذلك اطلاق النخلة على الطويل من الانسان انما هو لاشتهار الاستعارة ووجه المشابهة في الاوصاف اي في طوله مزيد اختصاص بالمشبه كالشجاعة للاسد ولما كان

يعني اذا لم يقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له او قرن بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة

١٩٣

قوله وعلاقة المجاز آه اقول يعرف المجاز بتصريح اهل اللغة باسمه او رسمه وبصحة النفي في نفس الامر وبتبادر الغير عند التجرد عن القرينة على عكس الحقيقة واطلاقه على بعض معناه كالدابة على الحمار قوله النقل والمجاز آه قال في الحاشية لانهما اغلب من الاشتراك بالاستقراء والمظنون الحاق المشكوك بالاعم الاغلب وايضا ان المجاز قد يكون اغلب فان قولك اشتعل الراس شيبا ابلغ من شيب ان الاشتراك مخل بالتفاهم عند خفاء القرينة على خلاف النقل والمجاز ثم اعلم ان الحقيقة اذا كانت متعارفة فهي اولى بالاتفاق وان كانت متروكة فالمجاز اولى بالاتفاق وان كانت مستعملة مع تعارف المجاز فقد قيل المجاز اولى وقال الامام الحقيقة اولى لان الاصل لا يترك الا بالضرورة قوله المجاز اولى لانه ابلغ واوسع

قوله وبصحة النفي قال الامام لا يشترط في المجاز امكان المعنى الحقيقي بخلاف صاحبيه فانهما يشترطان الامكان بناء على ان مبنى المجاز الانتقال من الملزوم الى اللازم فلا بد من امكان الملزوم لتحقق الانتقال واجيب عنه بان الانتقال منه يتوقف على فهمه لا على ارادته والفهم موقوف على صحة اللفظ وكونه بحيث يدل على المعنى لا على امكان المعنى وصحته في نفسه اذ المجاز الذي لا يمكن صحة معناه الحقيقي في كلام البلغاء اكثر من ان يحصى بل في كلام الله ايضا والتفصيل ان ههنا وقع الخلاف بين الامام وصاحبيه في جهة خلفية المجاز عن الحقيقة مع اتفاقهم على ان الحقيقة اصل المجاز فرعه ولا يصار الى الفرع الا عند تعذر الاصل فقال الامام انه خلف في التكلم حتى يكفي صحة اللفظ من حيث العربية سواء امكن وصح معناه الحقيقي او لا وقالا انه خلف في الحكم حتى يشترط فيه امكانه فلو قال احد لعبد صغير السن من المتكلم المعروف نسبه هذا ابني كان مجازا بالاتفاق والكبير السن منه مجاز عنده فيثبت به العتق لصحة اللفظ وعندهما الكلام لغو لاستحالة المعنى الحقيقي اعني كون الاكبر منه مخلوقا من نطفته فهذا الكلام لاثبات البنوة اصل ولاثبات الحرية خلف عندهم والخلاف ليس الا في جهة الخلفية والتفصيل في كتب الاصول ١٢ منه

[illegible]

قوله [illegible]

الامكان بناء على ان
معنى المجاز الانتقال من الملزوم
الى اللازم فلابد من امكان الملزوم ليتحقق
الانتقال بل اجيب عنه بان الانتقال منه يتوقف
على فرد المعنى وارادته والفهم موقوف على صحة اللفظ وكونه بحيث
يدل على المعنى لا على امكان المعنى وصحته في نفس الامر اذ المجاز
الذي لا يمكن معناه الحقيقي في كلام البلغاء اكثر من ان يحصى
بل في كلام الله تعالى والتفصيل ان يمتنع مع الحلاف بين الائمة
وما قاله في جهة ظنية المجاز عن الحقيقة مع اتفاقهم على ان
الحقيقة هي الاصل فهو لا يصار الى الفرع الا بعذر فوجود
الاصل فقال الامام انه خلف في التكلم حتى يكفي
صحة اللفظ من حيث العربية
لكن مع معناه الحقيقي
او لا وقالا

على الاصح
لا افادة لها في القصد فيصير
السامع الى الطلب بل يلتبس عليه
في موضع الاشتراك في بعض الاحيان
لا يفهم ذلك فان المشترك يحتاج
فيه الى القرينة الدالة على تعيين المراد
فيفضي الى التخاطب ولا يدل
على ان المراد فلا يتبين الافادة
بخلاف المجاز والمنقول لعدم
القصور بعد ما لا يحتمل المخاطب
على المعنى المجازي وكذا المنقول
القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي
وارد عليه بان المخاطب يحمل عند
خفاء القرينة على خلاف المراد فالخطأ
والمشترك عند خفاء القرينة
سيان في القصور

١٩٥

متعلقة صفحة ١٩٣

[illegible]

اعلم ان الداعي الى المجاز قد يكون اختصاص لفظ بالعذوبة او صلاحيته للشعر او اصناف البديع كالتجنيس والسجع والمقابلة وغيرها وقد يكون لاختصاص معناه بالتعظيم والتحقير والترغيب او الترهيب او التهديد او زيادة البيان او تلطف الكلام او مطابقته لتمام المراد وهو اداء المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة وخفائها وهذه المعاني كما قد لا تحصل من الحقائق لا تحصل من المنقولات قوله الا الفعل آه لان المجاز في المشتقات بتبعية وقوعه في المبادي كما يقال الدال ناطق فاستعير النطق اولا للدلالة ثم الناطق للدال وكذلك في الادوات بعد الوقوع في المتعلق كاللام مثلا فيستعار اولا التعليل الذي هو متعلق معناه للتعقيب ثم بواسطتها استعير اللام له والمراد بمتعلق معناه ما يعبر به عند تفسير معاني الحروف كما يقال من للابتداء والى للانتهاء وفي للظرفية فهذه ليست معانيها والا لكانت اسماء بل انما هي متعلقات معانيها من حيث انها راجعة اليها بنوع استلزام قال الامام المجاز بالذات لا يوجد في الاعلام ورد عليه المص في ما نقل عنه بانه ماذا يقول في مثل قولهم لكل فرعون موسى الخ

عه قوله المجاز بالذات اي بلا اعتبار امر آخر كالوصف عسه قوله لا يوجد في الاعلام قال المحققون ان الاستعارة لا تجري في الاعلام اذ مبنى الاستعارة ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده على قسمين متعارف وغير متعارف والعلمية تنافي الجنسية واعتبار الافراد الا اذا تدل على معنى الوصفية بحيث كانت مشهورة فيها كالحاتم في الجود فيجعل على قسمين متعارف وهو ما له الكمال الجود في الشخص المعهود وغير متعارف هو ما له كمال الغنى في غير ذلك الشخص كزيد مثلا فيستعار له لفظ حاتم وموسى وفرعون من هذا القبيل وبالجملة بناء الاستعارة على وجود وصف مشهور في المشبه به علما كان او غيره فان وجد في المشبه يجوز الاستعارة والا فلا عسه قوله ورد عليه المص والجواب ان لا يعين مجازية

صفحة ١٩٦ قوله [illegible]

[illegible] كالانسان الشجاع [illegible]

[illegible] لفظ الاسد والعلاقة [illegible] والقرينة [illegible]

[illegible] المعنى الحقيقي [illegible] المعنى المجازي [illegible]

[illegible] اسدا يرمي [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] بان لفظ المجاز [illegible] لفظ الحقيقة [illegible] التحقيق [illegible] الشعر بان [illegible]

[illegible] استعارة [illegible] بين المتقابلين [illegible] الطرفين [illegible] التشبيه [illegible]

[illegible] الدلالات [illegible] الالفاظ [illegible] الكلام [illegible] الحقيقة [illegible]

صفحة ١٩٧

قوله في المشتقات أي في الفعل وسائر المشتقات كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل [illegible] الزمان والمكان والآلة [illegible]

صفحة ١٩٦ قوله للتعقيب [illegible] لام التعليل [illegible]

صفحة ١٩٦ قوله [illegible] استعارة [illegible] للتعقيب [illegible]

[illegible] لما كان الولادة علة للموت [illegible] فاستعمل لام التعليل [illegible] الموت واقع بعد الولادة [illegible] استعارة التعليل للتعقيب [illegible]

[illegible] والعلاقة [illegible]

[illegible]

قوله مع اتحاد المعنى آه المراد به ما وضع له فيخرج اللفظان المشتركان في غيره قال في الحاشية وهو بخلاف التابع فان التابع لا يستقل بالافادة بدون المتبوع بل هو بمنزلة وايضا يشترط في التابع ان يكون على زنة المتبوع كشيطان ليطان هذا كلامه ونحو عطشان و نطشان فان نطشان لا يفرد بالذكر ولو افرد لم يدل على شئ اصلا قال ابن دريد سألت اباحاتم عن معنى قولهم نطشن فقال ما ادري ما هو بخلاف عطشان والتاكيد المعنوي الحد والمحدود ايضا بخلافه اذ الحد يدل على المفردات باوضاع متعددة بخلاف المحدود وامر التاكيد ظاهر **قوله** لتكثر الوسائل آه اختلفوا في وقوع الترادف فقيل لا يقع لخلو الوضع عن الفائدة لان الواحد كاف للافهام وما يظن منه فهو من باب اختلاف الذات والصفة او صفتها او الصفة والصفة او صفتها والاصح وقوعه كالجلوس والقعود والاسد والغضنفر كما يدل عليه الفحص باللغة والفائدة التوسيع في التعبير لتكثير الذرائع الى المقصود وتيسير النظم والنثر وغيره من انواع البدائع كالتجنيس مثلا **قوله** لا يجب فيه آه قال في الحاشية هل يجب صحة اقامة كل من المترادفين مقام الآخر في حال التعداد من غير عامل ملفوظا او مقدر يصح اتفاقا واما حال التركيب فقيل يجب وهو الاصح عند ابن الحاجب وقيل لا يجب وصححه الامام في المحصول وقيل يجب ان كانا من لغة واحدة والا فلا

ع **قوله** بخلاف المحدود فان فيه وضعا واحدا من ه ليظهر عدم الترادف بينهما ع **قوله** كالتجنيس هو تشابه في اللفظ مع الاختلاف في المعنى فيجوز ان يحصل التجنيس باحدهما دون الآخر س **قوله** فقيل يجب اے اذا استدعيه داع ١٢ **منه**

اقول لا خفاء فی ان المدعی لو کانت نفس الصحة فی الجملة فلا یتصور فیه خلاف ولذا جعل محل الخلاف وجوب الصحة ولزومها فمن قال بوجوبها استدل بانها لو امتنعت لکان لمانع بالضرورة وهو اما من تلقاء المعنی وهو باطل لانه واحد فیهما او من تلقاء الترکیب وهو ایضا منتف لانه لا حجر فیه اذا صح وافاد المقصود وذلک معلوم من اللغة واختار المصنف انه لا یجب ان کانا من لغة واحدة فان صنائع البدیع قد تحصل من احدهما فقط فیصح بمثل ذلک فی الترکیب دون الآخر فصحة الضم من العوارض اللاحقة للالفاظ دون المعانی بامور خارجة ویؤیده قولهم صلی الله علیه ولا یقولون فی موضعه دعا علیه اذ استعمال الدعاء مع علی یفید التضرر بخلاف الصلوة قوله بین المفرد الخ المجموع علی نفیه بناء علی اعتبار اتحاد نوع الوضع فی الترادف فی المفرد وضع شخصی وفی المرکب نوعی او للتفاوت بینهما بالاجمال والتفصیل وهذا وجه حسن لان وضع المفرد

ع قوله وجوب الصحة الخ ای کلیا متحققا فی جمیع المواد ثم اعلم ان النزاع لیس فی وجوب الوقوع بل فی صحة الوقوع ومن المعلوم ان الصحة فی الجملة غیر مراد فالمراد هو الحکم الکلی ولما کان الصحة بمعنی الامکان الذاتی اذا اخذت محمولة کان العقد ضروریا فکان الصحة فی قوة وجوب الصحة وعدمها فی قوة امتناعها فجعل محل الخلاف وجوب الصحة وامتناعها کلیا کذا قیل والحق ان المراد بالصحة الامکان الوقوعی وهو غیر لازم للممکن بالذات امکانا عقلیا فلزومه هو محل النزاع اذا اخذ کلیا دون الامکان الذاتی العقلی اللازم للکل ممکن بالذات اذ لا معنی عدم لزومه فتامل ه قوله فان اصناف البدیع الخ وبه یظهر جواب استدلال القائلین بالوجوب فان المانع لا ینحصر فیما ذکر المستدل اذ اصناف البدیع کالتجنیس والوزن وغیرهما مما یقتضی ضم احدهما ومنع الآخر ایضا من موانعه کما لا یخفی ه قوله اذ استعمال الدعاء الخ لان کلمة علی اذا قرنت

واما البطلان فلانه ... في الافهام فلا فائدة لوضع الآخر ... وهو على الحكيم غير جائز ولا شك ان الواضع حكيم ان كان هو الله سبحانه وتعالى وان كان غيره فكذلك لان وضع هذه اللغات المشتملة على اللطائف الكثيرة لا يتأتى الا من حكيم له نوع اطلاع عليها ولنا الاستقراء نحو جلوس وقعود للهيأة المخصوصة واسد وغضنفر للحيوان الخاص وجوابه انا لا نم العراء عن الفائدة بل له فوائد منها التوسع في التعبير لكثرة الذرائع الى المقصد فان بعض الالفاظ قد ينساه بعض

[illegible]

في العرف صار بمعنى الضرر بخلاف صلى فيمنع صحة القيام ليس بالنظر الى اصل التركيب بل باعتبار خصوصية استعمال ذلك التركيب في العرف مولانا محمد يوسف رح

قد يكون نوعيا كما في المشتقات **قوله** ان قصد به الحكاية آه الواقع هو المحكي عنه والمشهور انه عبارة عن النسبة بحسب وجودها في نفسها ولهذا قيل لا يجب التغاير بين الحكاية والمحكي عنه بالذات فان النسبة الملحوظة الموجودة في خصوص لحاظ العقل ان كانت موجودة في نفسها مع عزل النظر عن تلك الخصوصية كانت صادقة والا فكاذبة وهذا معنى قولهم المعتبر في صدق العقود مطابقة نسبتها الذهنية للنسبة الخارجية والمراد بالخارج عن خصوص اللحاظ وتعمل الذهن لا ما يتوهم ان الخارج ظرف نفس النسبة لا لوجودها فان الوجود نفس صيرورة الذات في ظرف ما فكيف ينسلخ عنها فيه وما اتفق عليه ارباب التحقيق هو ان المحكي عنه ومصداق الحمل في العقود الحملية كون الموضوع في نفسه بحيث يصح عنه الحكاية بانه هو المحمول او ليس هو وهذه الحيثية تختلف باختلاف نحو الحمل وسيجي تفصيله ان شاء الله تعالى فمعنى قولنا زيد قائم في نفس الامر انه في نفسه على حيثية هي مبدأ لانتزاع القيام عنه وان لم يكن ثمة فارض ولا اعتبار وفي العقود الشرطية هو كون النسبتين في انفسهما على حيثية بها صحة الحكم بالاتصال او الانفصال وهذه الحيثية ايضا مختلفة باختلاف نحو الاتصال او الانفصال من اللزوم والعناد والاتفاق فعلى هذا

قوله مع عزل النظر آه لا يخفى ان النسبة بما هي نسبة لا وجود لها الا في خصوص اللحاظ واما مع عزل النظر عن خصوص هذا اللحاظ فلا وجود لها بنفسها بل لمنشأ انتزاعها وهو كون الموضوع في نفسه على حيثية هي مبدأ لانتزاعها وهو المحكي عنه عند التحقيق فتفطن اللهم الا ان يقال ان لذلك الوجود الذهني من حيث انه ماخوذ من امر واقعي هو مبدأ انتزاع يقال له الوجود في نفس الامر مع قطع النظر عن خصوصية تعمل الذهن فتامل ١٢ منه

يحجب التغاير الذاتي بين الحكاية والمحكي عنها فان الحكاية نفس مفهوم القضية لا حقيقتها والنسبة معتبرة في المفهوم والمحكي عنه هو مصداقها وهي خارجة عنه **قوله** ومن شيء يصف آه فان مناط الاتصاف بما هي الحكاية اذ النقاش اذا نقش شبحا في اللوح من غير ان يقصد النقل عن شيء لا يجري عليه الاعتراض بعدم المطابقة على خلاف ما اذا قصد به الحكاية فالصدق مطابقة الحكاية لما يحكي عنه والكذب عدمها عما من شانه هي فلا سبيل للعلوم التصورية اليهما وما يجري فيها ويختص بما هي المطابقة لما قصد تصوره واما بمعنى مطابقة الصورة لما هي له فهي تعم الكل ولا سبيل لمقابلها الى شيء من العلوم ومن ههنا يستقيم قولهم كل موجود ذهني موجود في نفس الامر وانها عبارة عما يفهم من القول بان الامر كذا في نفسه كما هو الحق وهذا المعنى ليس مغاير الما تلونا عليك في المعلومات التصديقية سابقا بل عينه وقد يقال انها عبارة عن المبادي العالية ويرد عليه ان قولنا الباري موجود في نفس الامر صادق مع انه ليس موجودا فيها بنفسه وعليه امتناع وجوده تعالى بنفسه فيها

قوله نفس مفهوم القضية لا حقيقتها لان حقيقة القضية ما يصح ان يتعلق به التصديق وهو المحكوم عليه وبه يشترط كون النسبة الرابطة متوسطة بينهما عارضة لما في الخارج عما يتعلق به التصديق فتامل **قوله** ليس مغايرا تحقيقه ان الصورة الذهنية بما هي صورة ذهنية تصورية كانت او تصديقية كونها في نفسها عبارة عن مطابقتها للمعلوم اذ كونها في نفسها هو وجودها في نفسها مع قطع النظر عن خصوص قيامها بالذهن وملاحظته اياها فالصورة العلمية التصديقية من حيث وجودها في الذهن وقيامها به من قبيل التصورات واما من حيث انها صورة تصديقية حاكية عن الواقع اعني المعلوم التصديقي فمعنى كونها في نفسها عبارة عن كون موضوعها في نفسه بحيث يصح اخذ المحمول عنه فمعنى قولهم الامر كذا في نفسه يجري في القضايا بما هي حكاية

موجود فيها وجوده الا يمكن ان يسع في ذهن ممكن املا مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى

[illegible]

صفحه ۲۰۱

[illegible]

...بالذهن بملاحظته ایاها هکذا فی المنهیة صفـ ۲۰۲ قوله لما تلوناه من ان معنی وجود النسبة فی نفسها انها موجودة...

[illegible]

التي هي محكي عنها فتفكر ١٢ منه

لا يوجب ان لا يكون هذا العقد موجودا فيها كيف وهو من عقائدنا الحاصلة فينا فما ظنك بالاذهان العالية فتدبر وقد يقال انها عبارة عما يقتضيه الضرورة او البرهان ولا يخفى عليك ان كثيرا من النظريات يحكم بصدقها في نفس الامر ولم يوجد البرهان ولا يقتضيها الضرورة كالحدسيات فتدبر قوله فنقول القائل آه هذا الاعضال سموه المحققون بالجذر الاصم وتحريره ان الممتنع اتصاف نسبة واحدة بالصدق والكذب معا مع انه يلزم في قول القائل كلامي هذا كاذب مشيرا الى نفس هذا العقد فان صدقه يستلزم كذبه وبالعكس واجاب عنه جلال المحققين بانه ليس بخبر وان كان شبيها به لانتفاء الحكاية المستوجبة للمغايرة الذاتية بينها وبين ما يحكى عنه لما عرفت انه ليس من الحق لديك وجوب تقديم المصداق على ما هو مصداق له اذ المحكوم عليه يجب تحصله وتقرره قبل الحكم وهذا العقد يتحصل ويتقرر بعده فلا يكون له معنى محصل حتى يكون خبرا او انشاء والمنحصر فيهما هو الكلام المحصل قوله الحق انه آه قد تقرر في تقريره انا صدق هذا العقد والموضوع بالحقيقة مجموع هذا العقد الملحوظ اجمالا فيلزم اتصافه بالكذب

عه قوله فتدبر فيه اشارة الى انه يمكن ان يقال ان الكلام في انه تعالى موجود بنفسه في نفس الامر ولو كانت هي عبارة عن المبادي العالية لم يصدق ذلك الحكم اذ هو سبحانه ليس بموجود بنفسه فيها ووجود العنوان والمفهوم المحكوم عليه في العقد لا يكفي ولا ينفي الا ان يراد بالمبادي ما يشمل الواجب تأمل عه قوله كالحدسيات بناء على انها نظريات كما هو المقرر عند المحققين عه قوله فتدبر فيه اشارة الى انه يمكن ان يراد بالضرورة ههنا ما يعم الحدس ايضا فلا يرد ١٢ منه قوله فيلزم اتصافه بالكذب اي مثل اتصاف الكل بالجزء لان الكذب من اوصاف هذا العقد فيكون نظير قولنا الحيوان الناطق ناطق وحاصل الرد ان الحمل والاتصاف من شيون الاجزاء

قوله فيهما اي في المبادي العالية ولا يلزم تعدد الواجب قوله ولا اضراى لا يلزم تعدد الواجب فانه موجود في ذاته ولا يضرنا تعدد

ان الواجب موجود بنفسه في المبادي العالية فان وجود الواجب فيه بوجوده بنفسه وذاته فيتعدد

قوله صفحه ٢٠٤ كالحدسيات لانه يحصل بالاسريان وقوم من النظريات فلا ضرورة ولا سريان ههنا

في المنهية اعلم ان الحدس اما عبارة عن مجموع الانتقالين اي الانتقال من المطالب الى المبادي دفعة ومن المبادي الى المطالب دفعة كما هو المقرر عند المحققين انتهى

دفعة كما في شرح الاشارات وغيره او عن الانتقال من المبادي الى المطالب دفعة سواء كان مع الانتقال من المطالب [illegible]

الى المبادي او بدونه كما فسره بعض الاذكياء بحسب المحققين الى ان الحدسيات نظريات الا ان احد الانتقالين او مجموعهما وان كان بعض العقلاء على سبيل التدريج بالبعض الآخر والمعتبر في النظري توقف الدفعة كله على سبيل التدريج مطلق حصوله على الفكر

قوله فقد سبق في المنهية صفحه ٢٠٣ اشارة الى انه يمكن ان يراد بالضرورة ههنا ما يعم الحدس ايضا فلا يرد انتهى اعلم ان الجمهور جعلوا مناط الضرورة انتفاء الحركة الاولى اي الانتقال من المطلوب الى المبادي تدريجا وجعلوا على وجهين الاول ان لا يوجد هناك انتقال عن المطلوب الى المبادي اصلا فيحصل بلا واسطة المبادي وثانيهما ان يوجد هناك انتقال دفعي الى المبادي [illegible]

[illegible]

٢٠٥

متعلقه صفحه ٢٠٣

من النفا متعلقة بين الحكاية والمحكي عنها عرفت ان النسبة معتبرة في الحكاية دون المحكي عنه ثم ههنا ليس كلام آخر يكون منشأ لها [illegible] ومحكيا عنه فيتحقق التغاير بين الحكاية والمحكي عنه واذ ليس محكيا عنه ههنا فالحكاية وحقيقة الخبرية الحكاية عن نسبة واقعية بحيث يتبع الحكاية تلك النسبة الخبرية فلا يكون صادقا ولا كاذبا لان الصدق والكذب انما هو الخبر

قوله صفحه ٢٠٣ والنسبة هذا انما يتم لو اعتبر التغاير الحكاية وحاصله ان المحكي عنه هو [illegible]

القضية ومقصد انما [illegible] يكون نفسها عليها فالمتصورات [illegible] على نفسه لكنا نمنع تقدم الشي على نفسه والفرض ثلاثة من نقيض الحكم عليه والحكاية الاخرى وتقريره قبل الحكم واما [illegible] متقدم تحصل زيد في زيد قائم ليس ذلك في الحكم بالقيام عليه وليس قوله كلامي هذا كاذب فان المحكوم عليه بقوله كلامي هذا كاذب وليس كذلك في قول القائل كلامي هذا كاذب لان المحكوم عليه بالحقيقة هو قوله كلامي هذا كاذب ان المحكوم عليه هذا اشارة الى ان قوله كلامي هذا كاذب الذي يشار اليه هذا ويحصل الحكم بالكذب على كلامي ويتقرر بعد هذا صفحه ٢٠٣ قوله فلا يكون [illegible]

اجمال وتفصيل فالقول المذكور من حيث انه مشار بلفظ المفرد انما هو بالاجمال ملحوظ بلحاظ واحد والاجمال هو المحكي عنه ومن حيث انه ملفوظ بلحاظ آخر في الاخرة وبلحاظ آخر ملحوظ مع احد من اجزاء لفظه تفصيلا هو الحكاية قلنا ان تحقق [illegible]

[illegible]

حين الاجمال مفروض الصدق هو المفصل اقول انما الاتصاف بالصدق و الكذب للنسبة التفصيلية الحاكية دون الاجمالية المحكي عنها فلا يتصور اتصافها بالكذب على ان الكذب الذي هو مساو ومصاف المحكي عنه ويقابل الصدق بمعنى الحق عبارة عن عدم كون الواقع مطابقا لما هو واقع له وهو يستوجب عدم مطابقة ذلك الامر للواقع لوجه التعاكس فكيف يعرض صدق العقد مع كذب الواقع فالصواب ان يختار كذب العقد لانتفاء المحمول عن الموضوع وهو المجل بناء على انها من شيون النسبة التفصيلية قال في الحاشية هذا كما انه جواب عن الشبهة كذلك جواب عن جواب المحقق الدواني ايضا يعني باثبات المغايرة بين الحكاية والمحكي عنها بالاجمال و التفصيل كما في قولنا كل حمد لله فانه من جملة جزئيات موضوعه فالحكاية في هذا العقد محكي عنها والفرق بالاجمال و التفصيل و انت خبير بانه لا يتوجه عليه فان المحقق انما اجاب عنه على تقدير جعل الموضوع المشار اليه بهذا النفس هذا العقد التفصيلي و عليه بناء الاعضال فانما الجواب جواب المحقق فتدبر **قوله** فانحل الاشكال آه من جملة تقريراته ان قول القائل كل كلامي في هذه الساعة كاذب

قوله فانما الجواب آه ويمكن ان يقال ان النسبة التفصيلية لا يمكن التعبير عنها بلفظ مفرد ولا يمكن عليها الحكم الحملي كما في اطراف الشرطية فالاشارة بلفظ هذا والحكم عليها بهو هو لا يمكن الا بملاحظة الاجمالية فانما الجواب جواب المص وقوله فتدبر اشارة الى هذا الكلام الا ان يجاب بان التعبير عنها بلفظ مفرد والحكم عليها بالحكم الحملي انما يمتنع اذا جعلت محكوما عليها بحكم آخر غير الحكم الذي في العقد واما اذا اشير بلفظ المفرد الى نفس ذلك العقد وحكم عليه بالحكم الذي يعتبر فيه فلا يمتنع فعلى هذا انما الجواب جواب المحقق فتامل ١٢ منه

في الثاني تحكم بحث فعلى هذا انما الجواب جواب المص ويمكن قوله فتامل اشارة الى هذا مولانا حافظ درازه رح

[illegible]

صفحة

للعقد الاجمالي الذي هو محكي عنه لكان الكذب عبارة عن عدم كون الواقع مطابقا لما هو واقع له وهو يستوجب عدم مطابقته وذلك الامر للواقع لوجوب التعاكس فلا يصح صدق القضية مع كذب الواقع واجاب عنه بحر العلوم بان الكلام في الكذب الذي هو صفة الحكاية وانما هو للمحكي عنه لانه ايضا حكاية لا في الكذب الذي صفة المحكي عنه حيث لا يمكن كذبه مع صدق الحكاية ولا يبعد ان يقال ان المحكي عنه لو كان حكاية فلا محالة يكون له محكي عنه فالمحكي عنه لهذا القضية المفصلة التي كانت حكاية فيلزم الدور لوجوب تاخر الحكاية عن المحكي عنه وتقدم المحكي عنه عليها واما نفس ذاتا الجملة وهو كما ترى فان الحكاية عن نفسها غير معقول صفحة ٢٠٦ قوله فالصواب في الجواب

[illegible]

٢٠٧

متعلقة صفحة ٢٠٦

[illegible]

ولم يتكلم فيها الا ابتداء الكلام فهو من افراد موضوعه بل ليس له فرد موهوما وموجود الا ويستوجب صدقه كذبه وبالعكس واجاب عنه المعلم الاول للحكمة اليمانية ان نفس هذا العقد انما تكون فرد الموضوعه من حيث ان طبيعة الكلام في هذه الساعة مع قيد ما مع عزل النظر عن خصوصيته اي من حيث انه حمل فيه خصوص هذا المحمول فان ذلك مناط خصوص الفردية لا معيار سنخها واما انما بحسب سراية الحكم على العنوان الى ما هو فرد منه انما هو سنخ الفردية لا خصوصها اذ اعتبار الخصوصية غير اعتبار الفردية وانما استلزام الصدق للكذب وبالعكس بالنظر الى خصوص المحمول فتفكر ولا يخفى عليك ان هذا الجواب لا يجري في الشخصية مثل كلامي هذا كاذب علا ان الحكم الثابت للفرد بحسب سنخ الفردية يستلزم ثبوته له من حيث الخصوصية والا لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر بخصوصه ولم يفد القانون معرفة احكام جزئيات موضوعه بخصوصها فيلزم كذب هذا القول وصدقه معا من حيث الخصوصية وهو مح ومناط الاعضال انما هو اجتماع الصدق والكذب في امر واحد بالنظر الى خصوصه فتدبر[٥٨] قوله من حيث تصوره اي يكون مناط تجويز الكثرة وامتناعه مجرد التصور والادراك بناء على ان الاختلاف

---

[٥٨] قوله فتدبر فيه اشارة الى ان الحكم على الافراد بحسب سنخها وان استلزم الحكم عليها بخصوصها وعليه بناء الانتاج وافادة القانون لكن مناط الحكم وجهة الثبوت اعتبار سنخ الفردية فالعالم بخصوصه حادث وزيد في قام زيد مرفوع لكن مناطه حيثية التغير والفاعلية فلا اشكال لاجتماع الصدق والكذب في هذا القول بخصوصه بحيثيتين وباعتبارين فتفكر ١٢ منه

بالكلية والجزئية لاختلاف نحو الادراك دون المدرك فالشئ المدرك بالحواس جزئي وبدونها كلي ولنظهر منه كلية اللاشئ ونحوه فان ادراكه لا يمنع فرض الكثرة بخلاف انفسها وهذا هو المرام لمن قال انهما صفتان للعلم لا بمعنى انهما من العوارض اللاحقة للصور العلمية اذ الموصوف بالحقيقة هو المعلوم باعتبار نحو العلم فهو حالة الاتصاف وما اعضل على البعض من انه يلزم حينئذ ان لا يدرك المجرد ذاته المخصوصة على الوجه الجزئي لتنزيه عن الحواس وهو خرق الاجماع مزيف بان ذكر الحواس تمثيلي لا للحصر علا ان المنظور اليه هو العلم الحصولي دون الحضوري وامكان ادراكه لمجرد آخر بالوجه الجزئي غير مسلم تحقيقه ان علم الجزئي قد يكون بارتسام صورة مخلوطة بالعوارض المادية كالوضع والشكل واللون وغيرها وهذا النحو من الادراك انما يكون بذريعة الحواس وهي مفقودة في المجردات وقد يكون بعنوان كلي لا ينطبق في نفس الامر الا على ذات مخصوصة كما اذا ادركنا زيدا مثلا بانه انسان مخصوص عالم

قوله ذكر الحواس آه لان التعين الذي هو مناط الجزئية كما يترتب على الاحساس يترتب على العلم الحضوري ايضا فان الشئ باعتبار حضوره العلمي يكون بحيث يمتنع فرض تكثره عند العقل فان قلت معلوم الحضوري هو الهوية المعينة وتعينها هو المترتب على وجودها العيني في نفسها وهو مبدأ الامتياز عما عداه في نفس الامر وهذا التعين ليس بمترتب على الادراك قلنا لا باس ان يكون لتلك الهوية تعين آخر يمتنع للعقل فرض تكثرها ويترتب على الحضور العلمي ويكون مبدأ الامتياز عند العقل كما ان التعين الاول المترتب على وجودها في نفسها مبدأ الامتياز في نفس الامر فتامل **قوله** هو العلم الحصولي آه واما علمه تعالى بالماهيات المرسلة وجزئياتها علم تفصيلي لحضورها لديه تعالى بنفسها او بصورها فلا يتصف بالكلية والجزئية وكذا معلوماته تعالى باعتبار حضورها عنده بنفسها لا يتصف

مولانا محمد یوسف شارح

متعلقه صفحه ٢٠٩

الجزئية بالمرة في المنهية ذاته وان لم يكن بالحس لكنه بالعلم الحضوري

فانقوا الشئ باعتبار صفوة العلمي يكون تحت تشخيص فرض تكثره فانه

معلوم الحضوري اي الهوية العينية نوعهما هو المترتب على وجوده

العينية في نفسها وهو مبدأ الاثار عداه في نفس الامر

التعين ليس مترتب على الادراك فلا باس ان يكون

الهوية لتعين اخر يمتنع للعقل فرض تكثره ويترتب

على الحضور العلمي ويكون مبدأ الاستثناء

عند العقل كما ان التعين الاول

المترتب على وجوده في نفسها

ملوّل ابيض ابن فلان وغير ذلك من القيود فهذا المفهوم ان كان مما لا تطبيق في الوجود بحسب الواقع الاعلى بيدلكنه كلي نظرا الى مفهومه مع قطع النظر عن الواقع وادرا المجرد للجزئيات المادية كانت او مجردة يجوز ان يكون من هذا القبيل فالحصر في الحواس تحقيقي لا تمثيلي فقد بان ان التعين الذي هو مناط الجزئية غير ما هو مبدأ الامتياز عما عداه وهو كونه بحيث يمتنع فيه فرض الكثرة وهو حصيل من نحو الادراك يلحق بالصور الذهنية دون الاعيان فان الحمل والانطباق وما يقابلهما من شان الصور فقط لا الاعيان الخارجية والثاني يحصل بالوجود الحقيقي للاعيان ولما في الاذهان من الصور العلمية فتفكر لفكر اصادقا قوله كالكليات الفرضية آه للكلي ثلثة معان فيقال لما يصدق على كثير بالفعل ولما جاز ان يصدق عليه ولما لم يمتنع نفس تصوره من فرض الشركة وكلية الكليات الفرضية بهذا المعنى قوله فمحسوس الطفل آه جواب سؤال مقدر وهو ان الصورة الخيالية من الهيئة المعينة والشبح الحاصل لضعيف البصر قابلة للاشتراك عند الذهن وكذا محسوس الطفل في مبدأ الولادة اذ هو لنقصان حواسه لا يقدر على اخذ الصورة عن المادة بخصوصها فيرتسم في خياله صورة لا تميز بها اباه وامه عن الغير فينطبق تلك الصورة على الكثير مع انهم عدوها من الجزئيات واجاب عنه المص بان المراد صدقه على الكثير على وجه الاجتماع دون البدلية والترديد وهو المتحقق ههنا وما قيل ان الطفل

عه قوله تحقيقي لا تمثيلي بناء على ان الكلام في العلم الارتسامي دون الحضوري ١٢ منه

[illegible]

٢١٣

متعلقة صفـ ٢١٣

قوله صفـ ٢١٢ بمعنى ان الشيء التعيين ... فبيان ان التعين الاول يحصل ... [illegible]

[illegible]

وكذا ما يميز الصورتين المتماثلتين
يحصل من وجودهما في المادتين
وقد تقرر في موضعه ان الوجود العرضي هو
بعينه وجوده في الموضوع ووجود الصورة هو بعينها
وجودها في المادة فالتعين بالمعنى الثاني يلحق للاعيان [illegible] تحصل
بما في الاذهان من الصور فان كل موجود متميز في نفسه عما عداه
فالموجود في الخارج ممتاز عما عداه بعوارض خارجية كما ان الموجود
في الذهن ممتاز عما عداه بالعوارض الذهنية قوله صفـ ٢١٢ فيهذا
المعنى اي بالمعنى الثالث فان الكليات العرضية لا يمتنع بالنظر الى
نفس تصورها وقوع الشركة في الخارج وان يمتنع بحسب الواقع
وليست كليتها بالمعنى الاول بمعنى صدقها على
فردها بالفعل فضلا عن الصدق على
الكثيرين بالفعل وكذلك
لا يجوز صدقها

على كثيرين
فليست كلية بالمعنى
الثاني ايضا وههنا نظر مشهور وهو
ان بعض الكليات كاللا تكثر واللا وجود [illegible]
بالنظر الى نفس مفهومه عن التكثر اذ يحتمل دخول عدم
التكثر وعدم الوجود في مفهومها فعلى هذا كان المناسب [illegible] ان يجعل
مناط الكلية عدم [illegible] لا تجويز التكثر قوله صفـ ٢١٢ سؤال متعلق
وهو يرجع الى اسولة ثلاثة متعلقة بتعريف الاول ان الصورة الحاصلة
في الخيال من البيضة المعينة في الخارج اذا زال واحد منها بعد
واحد بذلك على التبديل للرائي يجوز العقل صدقها على كل من
تلك البيضات الغير المميزة عند الحس فالكثرة [illegible] الصورة
[illegible] على الكثيرين كلية مع انها جزئية وتعرية
الثاني ان الشبح الحاصل من بعيد
من في بصره ضعف قابلة
للاشتراك

عند العقل تجويز صدقه
[illegible]

[illegible]

لا يدرك الكثرة بل تلك الصورة من حيث هي عنده غير قابلة لها فهو مزيف بانه لا مدخل لادراك الكثرة ولا لتحققها في الاتصاف بالكلية وليست الكلية بالقياس الى شخص دون شخص بل مناطها ان يكون المفهوم في نفسه صالحا لان يصدق على الكثير ثم انطباق الصور الخيالية على الاعيان الخارجية انما هو اذا كانت متشابهة عند الحس واما على الافراد الفرضية فيجري في الصور الخيالية كلها وكذا الوهمية لتجردها عن المادة تجردا ما وتحقيقه ان المدرك بالحس الظاهر المقارنة بالمادة وعوارضها في العين يلحقه هوية مانعة عن الشركة مطلقا واما المرتسم في الحس الباطن لتجرده عن المادة نفسها تجريدا ناقصا يلحقه هوية بها يمتنع اشتراكه على وجه الاجتماع دون البدلية فان مراتب المدركات بالحواس الباطنة مترتبة في التجريد ففي الاحساس تجريد عن عين المادة الخارجية على اشتراط بحضورها بعينها من حيث علاقة وضعية بينها وبين حامل القوة الحاسة واكتناف بعوارضها المختصة بها وفي التخييل تجريد آخر عن تلك العلاقة الوضعية بالنسبة الى المادة الخارجية اذ الصورة المكتنفة بتلك اللواحق بعينها متمثلة في الخيال مع غيبوبة المادة عن الحس وفي التوهم تجريد آخر اذ مدركات الوهم معان غير محسوسة متخصصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة ولكن على اشتراط مقارنتها للصورة المحسوسة اذ الوهم لا يكون مدركا بانفراده بل انما يدرك بمشاركة من الخيال وفي التعقل تجريد تام بنزع الغواشي واخذ جوهر الماهية من حيث هي فالمنع عن تجويز الاشتراك على وجه الامتناع

او الحس المشترک لکونها تستلزمین مولانا حافظ دراز رح

فيها وملتبسة آه هذا مبني على ان الحاصل في الخيال الصورة الخارجية فالصورة الخارجية تكون ملتبسة بالعوارض الخيالية فاذا قطع النظر عن العوارض الخيالية بقي الصورة الخارجية غير مانعة عن الاشتراك الجمع بين الصور الحاصلة في الخيال فقد صدق عليها انها غير مانعة عن الاشتراك الجمع قوله فيها مناطا الكلية اعلم ان للامور المشتملة على الجزئية وذوات متباينة لا تصلح الصدق فيما بينها والامور المشتملة على الجزئية ليست متباينة للذوات الكثيرة المندرجة تحتها في نفس الامر وفي فرض الذهن يجوز عند العقل بحسب تصوره

الخيالية مما كانت ملتبسة بعوارض مخصوصة والوضع والمقدار مع تجردها عن نفس المادة الخارجية تصدق على الكثيرين في الشبهة فيه نظر لان الصورة الخارجية متجردة اياما تجريدا ناقصا لان الصورة اخذ الصورة من الموجودات على المادة والخيال اذ هو التجريد

وان تجرد الصورة عن المادة تجريدا اتاما لعدم شرط حضور المادة فالخيال لم يكن تجردها البتة عن اللواحق المادية لان الصورة في الخيال على حسب الصورة المحسوسة على تقديرها وتكيفها ووضع ما

صفـ ٢١٣ قوله معقولية آه لان المادة وان غابت او بطلت لكن الصورة ثابتة الوجود في الخيال يكون

صفـ ٢١٣ قوله تجريدا آخر سوى التجريد الذي كان في الاحساس والتخيل فان الاول مشروط بثلثة اشياء حضور المادة والاكتناف

٢١٥

في الجواب ان مناط الكلية جواز الانطباق على الاعيان الخارجية محققة كانت او مقدرة ممكنة او ممتنعة على وجه ...

فهو كلي وبهذا يظهر ان الفرد المنتشر على نحوين نحو ما يكون الفردية لا على التعين معتبرة في مفهومه وهو في نفسه يصلح للشركة على وجه التبادل كحيوان ما وانسان ما ومحسوس الطفل من هذا القبيل لانه يصلح في وجوده اي شخص كان ونحو ما يكون في حد نفسه متعينا وعدم التعين عند الذهن وهو لا يصدق في نفسه على كثيرين باي وجه كان لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز كالصور الخيالية من البيضة المعينة والشبح الحاصل لضعيف البصر فتفكر قوله وبهذا شك آه انت خبير بان الشك بالهوية الخارجية غير متوجه نظرا الى ان المقسم هو المفهوم قال الشيخ الكلية ليست هي المطابقة مطلقا بل مطابقة المفهوم للكثيرين قوله كلها متصادقة الخ اقول اليست الامور الذهنية والعينية متخالفة بحسب الهوية الشخصية كيف اختلاف نحو القيام الوجود يوجب اختلاف التشخص فلا اتحاد ولا حمل وايراء حصول نفس الاشياء ليس الا حصول ماهيتها المجردة في التعقل والمكتنفة بالعوارض المادية مع التجرد عن نفسها

عه قوله يوجب اختلاف التشخص توضيحه ان كل ما هو حاصل في ذهن زيد مثلا ومكتنف بعوارض مخصوصة مترتبة على نحو حصوله في ذلك الذهن يمتاز عما هو حاصل في ذهن عمرو وكذلك وبالعكس وبالجملة تعدد الوجود يوجب تعدد العوارض المشخصة وتعددها يوجب تعدد الهويات فهي متباينة لا يصدق شيء منها على الهوية الاخرى ولا على الهوية الخارجية عه قوله فلا اتحاد ولا حمل م فيه نظر لان الصورة الخيالية لما كانت مكتنفة بالعوارض المخصوصة المادية كالشكل واللون والوضع ونحوه مع تجردها عن نفس المادة الخارجية وهي بعينها مع تلك العوارض المخصوصة مرتسمة في خيالات جماعة ومكتنفة هناك بعوارض اخرى خيالية بها يمتاز كل صورة خيالية عما هي حاصلة في خيال آخر من تلك الجماعة فيكون تلك الصورة الخيالية المكتنفة بالعوارض المادية مع قطع النظر

او التخييل او التوهم مولانا حافظ دراز رح

٢١٧

متعلقه صفحه ٢١٦

صفحه ٢١٦ قوله [illegible] اي يكون اطلاق الكلي على [illegible] الاجتماع [illegible]

[illegible]

عن الكلية واللازم صفحه ٢١٦ قوله اي الشخص كان [illegible]

[illegible] صفحه ٢١٦ قوله [illegible]

صفحه ٢١٦ قوله اي بوجه كان اي [illegible]

صفحه ٢١٦ قوله [illegible]

[illegible]

ماحاصل الجواب ان [illegible] التصادق على الاتحاد [illegible] في الصور الذهنية والصورة الخارجية [illegible]

[illegible]

بتجويز الصدق على نفردات متكثرة لاصدقه على مفهومات اخر على ذات واحدة والتحقيق ههنا كما ذكر الا ان الاولى وجه الدفع

عند الاحساس والتخييل والتوهم لان الهوية العينية بعينها متمثلة فيها كيف والمكتنفة بالعوارض الخارجية من حيث هي كذلك يمتنع حصوله في الذهن وبالعكس قال في الحاشية الدلائل الدالة على الوجود العقلي للاشياء تدل على وجودها حقيقة لا باعتبار الشبح والمثال الذي هو وجودها مجازا وانت خبير بانها لا تدل على ارتسام الهوية العينية بما هي عينية في الذهن نعم تدل على ما لوحناه آنفا **قوله** ومنه يستبين آه انكره السيد لانه من حيث هو جزئي حقيقي له هوية شخصية لا تصدق على نفسها لعدم الغيرية ولا على غيرها من الهويات لتباينها واثبته المحقق الدواني من سبيلين احدهما انه يجوز حملها على نفسها باخذها مع الوصفين المتغايرين لتحقق مناط الحمل وهو الاتحاد مع الغيرية كما يقال هذا الضاحك هو هذا الكاتب والآخر ان الفارابي صرح في مدخل الاوسط ان الحمل على اربعة اقسام حمل الجزئي على الجزئي وحمله على كلية وحمل الكلي على الكلي وحمله على جزئية ولعل المراد نفي الحمل المتعارف ونفي كونه محمولا بالطبع **قوله** والايجاب آه حاصله انا نعني بصدقه على كثيرين ان يكون ظلا لها ومنتزعا عنها بان يؤخذ من كل واحد بحذف المشخصات معنى واحد بعينه ليطابق الكل ولا شيء من تلك الصور كذلك بل كلها اظلال للهوية العينية المتاصلة في الوجود وفروع مستفادة عنها **قوله** لان التصادق آه اقول التصادق ممنوع كما بيناه ولئن سلم ان التصادق يصحح الظلية من الجانبين

قوله لا نسلم ان التصادق آه حاصله ان الظل يكون صورة ذهنية منتزعة من ذي الظل اعني الموجود الذي له تحصل ووجود يترتب عليه الآثار الخارجية ويستحيل ان يكون الصورة العينية المتاصلة في الوجود صورة ذهنية لما في الذهن والتصادق لا يوجب

[illegible]

قبل بوجودها في الخارج
بعينها في الذهن الغير فانا نحكم عليها بحكم مختص بها
نوهم الدال على وجود الصورة الخارجية
عليك ان الدليل المذكور
الصادقة والاحكام

الخارج كما نحكم ان زيد مولود وذو نسبة في الخارج فيكون في الذهن [illegible] انكره اه اى

قوله صفحه ٢١٨ في حاشية على شرح المطالع صفحه ٢١٨

قوله لا تحاصل الدليل ان الجزئي لو كان محمولا لكان محمولا على نفسه من حيث هو هو او على غيره وكلاهما باطلان لان في الاول لا تغاير والحمل لا بد فيه من التغاير وفي الثاني والحمل يقتضي الاتحاد في نحو من الاتحاد وعدم جواز [illegible] فالحمل في الجزئي الحقيقي انما هو بحسب اللفظ واما بحسب الحقيقة فليس محمولا

[illegible]

صورة جزئية واحدة مقترنة بعوارض مادية حاصلة لما فی الخیال وجدت فلا کثرة فیها بحسب نفس الامر بل بحسب فرض لها فی خیالات

فانا لا نعنی بها الا الفرعیة بحسب الانتزاع بالمعنی المذکور وبحسب الوجود الذی تترتب علیه الآثار وکیف یجوز احد من العقلاء کون الانسان من فروع مفهوم الکاتب بل الامر بالعکس فتفکر **قوله** بل الجواب آه حاصله علی ما نقل عنه ان الصور الحاصلة من زید فی اذهان الطائفة کلها هویة زید فانه یصدق علی کل واحد منها انها لو وجدت فی الخارج لکانت عین زید وهو المراد بحصول الاشیاء بانفسها لا باشباحها فلا تکثر بحسب الخارج اقول فی الاولی ان یقرر ان الکلی ما یجوز العقل تکثره بحسب الخارج فی الهویة العینیة وتلک الصور یستحیل فرض کثرتها فی العین اذ کلها هویة شخصیة مانعة من تجویز الشرکة فیها بحسب العین سواء کانت عین هویة زید او لم تکن بل یستحیل فیها تجویز الکثرة بحسب العین کما یستحیل بحسب الذهن ایضا اذ کل واحد منها ماخوذ مع العوارض المشخصة المانعة عن الکثرة فی نفسها والا یلزم جواز کون الشخص الواحد اشخاصا کثیرة فالحق فی الجواب ان یقال المراد فرض تکثر المفهوم بحسب نفس الامر فتفکر **قوله** واما الکلیات الفرضیة آه دفع توهم ناش عن التقیید بالخارج فی هذا انه یخرج عن هذا کثیر من الکلیات کالفرضیة والمعقولات الثانیة کمفهوم اللاشئ واللاممکن والصورة العقلیة ومفهوم الکلی وغیره مما یمتنع صدقه علی الکثرة فی الخارج فیزال بانها

قوله سواء کانت آه یعنی اعتبار کونها نفس ماهیة زید مما لا حاجة الیه فی الجواب **قوله** فالحق فی الجواب آه فان قیل الصورة الجزئیة الحاصلة فی خیال زید مثلا من حیث هی هی مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة لها فی ذلک الخیال تنطبق علی تلک الصورة فی ای خیال تحصل علی سبیل الاجتماع بحسب نفس الامر فیلزم کلیته مدرکات الحواس فلا بد من التقیید بحسب الخارج حتی لا یلزم ذلک قبل الوجود

فی الخارج لانه انما یصح علی مذهب الفلاسفة القائلین بانه عبارة عن الصورة الحاصلة فی الذهن **مولانا حافظ دراز رح**

مولانا محمد يوسف رح

٢٢١

له كثرة فى الخارج بالفعل لانه يجوز العقل تكثره فى الخارج يلزم خروجها عنه البتة والمصور برى عن ذلك

صفحة ٢٢٠ قوله لو وجدت فى الخارج لان العوارض العارضة للصور الذهنية لا يابا الهوية العينية والا يمانع وجودها فى الاذهان ومع وجودها للعوارض الذهنية واذا ترتاب الهوية فكلما وجدت فى الخارج كانت عين زيد لما كان يرد عليه ان الصور الذهنية لو وجدت فى الخارج لكانت بما هى اى فى الذهن كما هى فى الخارج فيلزم ترتب الآثار الذهنية فى ظرف الخارج وهو كما ترى على ان انتقال العوارض من موضوع الى موضوع ممتنع وقيل ان التعرض فى مفهوم **الكلى** هو تجويز العقل الاشتراك مع قطع النظر عن الدلائل الدالة على امتناعها وتلك الصور لا تمنع بمحض وجودها فى الخارج مع قطع النظر عما يدل على امتناع

قوله ينبغى عنه **صفحة ٢٢٠** الشرح بالجواب الحق لكن يحتمل لان شرط امتناع تجويز الكثرة فى الصورة الذهنية والعينية انما هو الهوية وهى متحققة فى السواد والحس لما لا يمكن فرض الكثرة **صفحة ٢٢٠ قوله** والا يلزم اه الشخصية المقابلة لو صدقت على الواحد الشخصى لا يمكن تجويز كون زيد اشخاصا متعددة من الانسان مالا **قوله** فالحق يعنى اذ اعرفت تساوى الاشخاص ونسبتها الى امتناع تجويز العقل التكثر فالحق ان **صفحة ٢٢٠** لكانت كليا والاشخاص الذهنية فى امتناع المفهوم بالنظر الى نفس الامر يعتبر فى تعريف الكلى تكثر المفهوم بالنظر الى نفس الامر لا بالنظر الى الخارج ويجاب بانه لا تكثر فى الصور الذهنية فى نفس الامر فلا يصدق تعريف الكلى على زيد فى الذهنية

فان قيل الصورة الجزئية الحاصلة فى خيال زيد مثلا من حيث هى هى مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة لها فى ذلك الخيال ينطبق على تلك الصورة فى اى خيال يحصل على سبيل الاجتماع بحسب نفس الامر فيلزم كلية مدركات الحواس فلا بد من التقييد بحسب الخارج حتى لا يلزم ذلك قبل الوجود فى نفس الامر هو وجود الشيء فى نفسه مع قطع النظر عن خصوص كونه فى الخارج او فى الذهن وتلك الصورة انما تعددت بحسب خصوص حصولها فى خيالات عديدة ومع قطع النظر عنها صورة جزئية واحدة متعددة بعوارض ماديه وصفة وجدت فلا كثرة فيها لما فى اى خيال وجدت بحسب نفس الامر بل بحسب خصوص حصولها فى الخيالات متعددة تامل انتهى قوله فيلزم كلية مدركات الحواس اى على تقدير اعتبار فرض تكثر المفهوم فى تعريف الكلى بالنظر الى النفس الامر لا بالنظر الى الخارج يلزم كلية مدركات الحواس قوله فيهما فلا بد

متعلقة صفحة ٢٢٠ على المذهب والخصوصية المانعة عن فرض الشركة لا يمنع العقل عن تجويز تكثرها فى الخارج بوجود تعدد افرادها مع قطع النظر عن مانع فلا يخرج الكليات المذكورة عن تعريف الكلى بتجويز تكثرها فى الخارج مفهومها بحسب الخارج فيلزم عدم جامعية تعريف الكلى بما يكون

لعدم انطوائها على الهوية المانعة عن فرض الشركة لانقبض العقل بمجرد تصورها عن
تجويز الكثرة فيها بحسب الخارج وفيه ان امتناع التجويز لم يكن منوطا على انطوائها
على الهذية حتى يلزم من انتفائها انتفاؤه بل على خصوص عنوانه فان خصوصية
عنوان اللاشيء والصورة الذهنية مثلا علة مستقلة لامتناع وجود افرادهما
في الخارج والكلي ما لا يكون بخصوص عنوانه مانعا عن تجويز الكثرة فيه فتأمل فيه وتحقيق المقام
على وجه ينكشف به المرام ان الكلية من الامور الاضافية المحضة التي ليست بازائها مباد
متقررة في نفس الموصوف بها وانما التقرر في بقعة المتاصل مطلقا النفس الانسان
مثلا فاذا انتسب الى جزئياته الموجودة او الموهومة قضى عليه بالكلية على ان يكون
معيار الصدق ومطابق الحكم بها صلوح الماهية بخصوصها لها من حيث الاضافة
الذهنية النفس الامرية فلا يلزم ان يكون الاعتقاد بها جهلا لانتفاء ما يعتبر بازائها
من حيث المبدئية في بقع التاصل نعم يلزم لولا تلك النسبة في نفس الامر في نفس الفرض
البحت فالكلي ما جوز العقل تكثره من حيث خصوص عنوانه مع عزل النظر عما هو خارج
عنه بحسب الواقع والافراد التي بالقياس اليها كلية ما لا يابى هو بنفس مفهومه وخصوص
عنوانه عن الاتحاد معها موجودة كانت او معدومة ممكنة او ممتنعة وهي الافراد النفس الامرية

عه قوله فتامل اشارة الى منع كون خصوصية العنوان مع قطع النظر عما هو خارج عنه مانعة عن فرض
الشركة فيه لجواز ان يكون المانع امرا آخر نحو كون الموجود الخارجي شيئا والوجود الخارجي نفس
الشيئية او يلازمها وشمل كون الموجود الخارجي متاصلا في الوجود بخلاف مفهوم الصورة الذهنية
وغير ذلك من الامور الدالة على امتناع صدقها على الموجودات الخارجية واحدة كانت او كثيرة

واما الفرضية المحضة التي يابي هو بخصوص عنوانه عن الاتحاد معها فليست لها حظ من الفردية بالقياس اليه الا بالفرض البحت ولا يكون المقايسة اليها مناطا للكلية فتلك الكليات المنقوضة بها بخصوص عنوانها لا يمنع العقل عن تجويز كثرتها بحسب الحمل على افرادها في نفس الامر وان كانت متوهمة او ممتنعة فما توهم من كلية المفهومات الفرضية بالقياس الى الحقائق الموجودة ليس بشيء لما علمناك ان مناط الكلية هي الاضافة الى افرادها الواقعية التي لو وجدت تحد ذلك الكلي معها بلا فرض افارض ومن ههنا يستنبط ان الفرد النفس الامري على قسمين ما يكون موجودا في نفس الامر وما لا يكون موجودا فيها الا ان الكلي لا يابي بخصوص عنوانه عن الصدق عليه ايضا فينهدم اساس ما هو المشهور ان الانسان الكلي ليس بحيوان مثلا من افراد الانسان الا ان يقال فرديته باعتبار طبيعة القيد مع قطع النظر عن الخصوصية التي لا مدخل لها في سنخ الفردية ولا استحالة في ان يكون الشيء فرد الشيء بحيثية دون حيثية هكذا ينبغي تحقيق المقام وتوضيح المرام **قوله** وقيل صفة العلم تحقيقه ان الكلية بمعنى الاشتراك حملا ليست من اوصاف الاعيان بما هي كك فانها اما ان تكون مبهمة وهو لبط فان الوجود ملزوم للتعين بل عينه او متعينة فلا تتحد باموره متباينة في الوجود لامتناع تعدد الهوية الواحدة ولا من اوصاف الامور الذهنية بما هي

قوله وايضا ينهدم آه وايضا يمكن ان يقال لا نسلم ان الانسان المقيد بعدم الحيوانية من افراد الانسان نعم انه مقيد والانسان مطلق والفرق بين المطلق والمقيد والكلي والفرد لا يخفى على العاقل اذ اعتبار التقييد والاطلاق يمنع الحمل بخلاف الفردية فانها باعتبار الحمل **قوله** اما ان تكون مبهمة اي غير متشخصة فلا يرد ان الهيولى

٢٢٣

صفحه ٢٢٣ قوله فالكلية ما يجوز اه نقيضها قرر الشرح ان الكلية من الامور الاعتبارية التي ليست بازائها شيء متقرر في نفس الموصوف وهذا ظاهر لان

مع هذا يمتنع ان يكون بعينها موجودة في الاذهان متعددة فثبت ان الكلية بمعنى الاشتراك حملا لا تعرض الا للمعلوم اي الصورة من حيث هي مولانا محمد يوسف سلمه

متكثفة بعوارض ذهنية اذ على مسلك الامثال ليس لهما صلوح الاتصاف
بها بل هي من شيون معلومها وكذا عند من آمن بحصول الحقائق لما مر آنفا
واما المعنى المطابقة للكثيرين فاذا اعتبر معها صلوح الصورة للاتحاد مع الجزئيات
في الوجود فكذلك ايضا عند المؤمنين بحصول الحقائق فان مآل المعنيين حينئذ واحد
واما من انكر به فقد اقتصر على المعنى المذكور وذهب الى اتصاف العلم والمعلوم كليهما
بها والتقابل بين الكلية والجزئية بالعدم والملكة كما هو المشهور فالجزئية ايضا
وصف للامور الذهنية بما هي هي والحق ان الاختلاف بينهما بحسب اختلاف
نحو الادراك كما سبق والمعروض حقيقة نفس المعلوم ومن ثم قيل ان مرجعهما
نفس الشئ بلا مدخلية تحقق الكثرة وادراكها ولعل هذا هو مراد المص في الحاشية
المنقولة عنه على قوله وقيل صفة العلم حيث قال وذلك مذهب الاوائل وهو الحق
بحسب دقيق النظر وان كان جليل النظر يحكم بالاول فان التشخص الذي عليه مدار الجزئية

ع قوله لما مر آنفا وهو امتناع تعدد الهوية الشخصية عس قوله واما المعنى المطابقة
مقابل لقوله المعنى الاشتراك حملا ثم المراد بمطابقة الكلي للكثيرين المناسبة المخصوصة التي لا تكون
بينه وبين غيره من افراد نوع آخر س قوله والتقابل آه اعلم ان الجزئية على هذا التحقيق
هو كون الصورة متعينة بهذا النحو من التعين فهي وجودية والكلية هي التجرد عنه وهي عدمية
وفائدة قيد الشان اخراج المفهومات التصديقية والاعيان الخارجية عنهما وقيل انهما متضادان
وان كان منشأ التضاد اخذ العدم في مفهوم احدهما او حقيقتهما وجودية ولعل الحق لا يتجاوز عنه ١٢ منه

انما هو بنحو الادراک وهو الاحساس لا التعقل وهذا تاویل ما اشتهر من الحکماء من نفی علم الواجب تعالی بالجزئیات علی وجه جزئی فافهم انتهی اقول علیه بنحو الادراک للتشخص لا تدل علی اتصاف العلم بها حقیقة فلابد ان یتکلف بانهما صفتان حاصلتان بسبب العلم فتدبر واما علم الباری تعالی بالجزئیات فتفصیله ان المتکلمین ذهبوا الی انه تعالی یعلم الحوادث الیومیة کما یعلمها احد منا بانها موجودة فی هذا الوقت ولم تکن قبله جاز وجودها بعدها بعده فیرد علیهم تغیر العلم بالمتغیرات بحسب تغیرها فالتزم بعضهم جوازه لتغیر صفاته الاضافیة کالخالقیة والرازقیة بالاضافة الی کل شخص والعلم من الاوصاف الاضافیة ومن قال انه صفة حقیقیة التزم جواز التغیر فیها ایضا بناء علی جواز کون الباری تعالی محلا للحوادث کما جوز بعض الحکماء کونه تعالی محلا لصور المعلومات ومنهم من انکر التغیر فی صفاته تعالی مطلقا فقال العلم بما سیوجد هو العلم بوجوده حین وجد وتمسکوا فیها بتمسکات واهیة واما الحکماء فالظاهریون منهم قالوا انه تعالی عالم بالجزئیات علی الوجه الکلی لا الجزئی ویرد علیهم انه لا یمکن الانکار بوجود الجزئی المتغیر علی وجه الجزئیة والتغیر وکل موجود بکل جهة فی سلسلة الحاجة یستند الی الواجب تعالی الذی هو مبدؤه وعلته الاولی وعندکم ان العلم التام بالعلة التامة مستلزم

قوله فتدبر فیه اشارة الی ان هذا التکلف بعید کل البعد فان قیل انه هو الحق بحسب دقیق النظر یدل علی انهما صفتان للعلم حقیقة قوله العلم التام آه ای العلم بالعلة التامة بجمیع الحیثیات التی لها دخل فی العلیة یستلزم العلم التام

٢٢٧

صوالی وجود تغیر فی علمه وهذا التمسک اه بلا مرتبة فان شرط المتکلمین ان یقوم کل واحد منهما مقام الآخر وعلم بان الشیء

للعلم التام بمعلولها وان علمه تعالى لذاته اتم العلوم فهي معلومة له تعـ على وجه
الجزئية والمحققون منهم قالوا ان المدرك لزماني انما هذه الادراكات منه
بتوسط آلة جسمانية لاغير فانه يدرك المتغيرات الحاضرة في زمانه ويحكم بعدمها
قبل زمان وجودها وبعده ويشير اليها بانها في اي جهة منه وعلى اي مسافة
وغير ذلك واما المدرك الذي ليس كذلك فيكون ادراكه تاما فانه يكون
محيطا بالكل عالما بان اي حادث يوجد في اي زمان وكم يكون من المدة
بينه وبين الحادث الذي يتقدمه او يتاخر عنه فلا يحكم على شيء بانه حاضر
وذلك غائب وغيره اذ هو ليس بزماني ولا مكاني بل نسبة جملة الازمنة
والامكنة اليه نسبة واحدة وانما يحكم بتلك الاحكام من كان وجوده
في زمان معين ومكان معين فعلمه تعـ بجميع الموجودات اتم العلوم واكملها
بلا توسط آلة جسمانية بل بحسب حضورها بنفسها لديه من حيث الاستناد
بكل جهة اليه وهذا هو التاويل لعلمه تعـ بالجزئيات على الوجه الكلي فلا تغفل **قوله**
والجزئي لا يكون كاسبا آه اي في العلوم الحقيقية قال الشيخ انا لا نشتغل بالنظر في الجزئيات
لعدم التناهي وعدم انضباط احوالها فلا يفيد العلم بها من حيث الجزئية كمالا لانه
لا يترتب عليه غاية حكمية وصحة وقوعهما موضوع الكبرى لا يستوجب النظر فيها في تلك العلوم
وقد يقال الكلام في تصوره وكسب التصور فاندفع ما قيل ان الاستقراء والتمثيل استدلال بالجزئي
الجزئي آه ولا يخفى ان المقصود بالذات فيهما معرفة احوال الكلي دون الجزئي **قوله** الكل مندرج تحت كلي آه

اي سلبه موضوع كلي فلا يرد بالمساوي لما اشتهر من عد احد المتساويين جزئيا اضافيا للآخر في موضوعات العقود الكلية والحق ما صرحه الشيخ من ان الحكم على الافراد الشخصية او هي مع النوعية فلا يدخل المساوي تحته **قوله** اعلم ان نقيض كل شئ رفعه نوقش فيه بالايجاب الذي هو نقيض السلب ورد بتعميم الرفع من الحقيقي والحكمي وقد حقق البعض ان النقيض هو الرفع حقيقة والايجاب لازم لسلب السلب والسلب ليس مقصور الاضافة الى الوجود حتى يلزم كونه في قوة السالبة المحمول ومعنى قولهم التناقض من النسب المتكررة ان احد المفهومين اذا كان رفعا للآخر كان الآخر نقيضا له بمعنى المرفوع به وهو ايجاب اضافي وان كان رفعا لامر آخر وتحقيق تفصيله الشر

قوله اي موضوع كلي اه يعني ان يقع موضوعا في قضية موجبة كلية لا في قضية مطلقا ولعل وجه ان المراد بج في قولنا كل ج ما يصدق عليه ج بالحمل المتعارف بناء على ما ذهب اليه المتاخرون لا شك في صدق احد المتساويين على الآخر بذلك الحمل فيشمل الحكم على احدهما للآخر والحق ما صرح به الشيخ وغيره من المحققين **قوله** فلا يدخل آه لان الكلام في القضايا المتعارفة ولا ريب في ان المحمول يجب ان يكون خارجا عن عقد الوضع فيها فلا يدخل مفهوم الناطق في كل انسان في قولنا كل انسان ناطق وكذا العرضيات المساوية لموضوعها كالكاتب والضاحك مثلا وايضا لا بد فيها من مصداق الحمل وهو قيام المبدأ ويستحيل قيام الكتابة بمفهوم الكاتب الا يلزم ان يكون من الكليات التي تتكرر نوعها فتفكر فانه دقيق **قوله** السلب ليس آه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان السلب لا يضاف الا الى الوجود فسلب السلب في قوة سلب ثبوت السلب هي السالبة المحمول التي لا تستلزم الايجاب المحصل كما هو التحقيق وحاصل الجواب انا لا نسلم ان السلب مقصور الاضافة الى الوجود فان مرتبة الماهية التي هي اثر الجعل البسيط متقدمة على الوجود فرفعها المقابل لها يضاف اليها دون الوجود وبالجملة السلب قد يضاف الى نفس المفهوم فيجوز ان يضاف الى نفس مفهوم السلب مرجعه رفع العقد السلبي

٢٢٩

قوله كما لا دخل ... صفحة ٢٢٦ لا يطابق الواقع

ارتسام النفس الناطقة بالتصورات والتصديقات اما عدم افادة العلم بالجزئيات كما لا ان ارتسام الجزئيات انما يحقق في الالات لا في النفس فيزول الادراكات الجزئية (?) بخصوصياتها عند تعطل الالات صفحة ٢٢٧ قوله غاية كمالها وهي السعادة الكبرى اعني ابتهاج النفس بوجدانها ذاتها متصفة بكمالاتها التي اعظمها واعلاها ارتسام فيها من صور حقائق الموجودات ... الموجود كله صفحة ٢٢٨ قوله وصحة اه دفع لما يتوهم ان الجزئي قد يكون موصلا الى العدم كما في موضوعات القضايا الشخصية التي تقع في الشكل الثالث ووجه الدفع انه لا يستلزم

صفحه ٢٢٩ قوله نقيض السلب ... الايجاب ... [illegible]

... نقيض السلب ... الرفع ... [illegible]

صفحه ٢٢٩ قوله ... [illegible]

... الوجود ... السلب ... رفع ... [illegible]

... فان السلب ... السالبة المحصلة ... السالبة المعدولة ... [illegible]

٢٣١

صفحه ٢٢٩ متعلقه

ارتفاع النقيضين ... [illegible]

... السلب ... الايجاب ... النقيض ... [illegible]

قوله والافتقار قا آه اى ان لم يصدق احد النقيضين على ما صدق عليه الآخر فيصدق عينه فيلزم الفرقة بين اصل التساوى فان الكلام فى نقائض المفهومات الكلية بحسب الحمل الايجابى فكلما يحمل عليه اللاانسان مثلا بالايجاب يحمل عليه اللاناطق وبالعكس وما لا يحمل عليه عينه بذلك الحمل لاستحالة ارتفاع النقيضين وكذلك البيان فى نقائض الامور العامة فان الموضوع مفروض التجوهر بالوجود ولو تقديرا اذ حاصل التساوى يرجع الى عقدين غير بتيين فينهدم اساس الشك الآتى الذى يبتنى على اعتبار التناقض فى العقود التى يرجع اليها التساوى دون المفهومات المفردة حتى يقال اذا لم يصدق كل لاناطق لاانسان يصدق بعض اللاناطق ليس بلاانسان فيصدق بعض اللاناطق انسان فيورد عليه انا لا نم ان رفع التصادق الذى هو فى قوة السلب العدولى يستوجب التفارق وهو الايجاب التحصيلى لجواز انتفاء الموضوع قوله ربما يكون آه تاييد للمنع او نقض اجمالى بجريان الدليل فى نقائض الامور العامة مع تخلف المدلول عنه او معارضة على اصل الدعوى فان هذه الامور مع تساويها نقائضها ليست كك فانها مما لا فرد لها فى نفس الامر حتى تنعقد عقود ايجابية قوله وما قيل آه هذا الجواب قد ارتضى به ثلة من الآخرين حيث قالوا اصدق السلب على شئ لا يقتضى قوامه فى نفس الامر بناء على ان ايجاب السلب تساوى السلب البسيط فيجوز التصادق بين نقائض الامور الشاملة مع عدم افرادها فى نفس الامر مثل كل لاشئ لاممكن بكون رفع التصادق الذى هو فى قوة السالبة السالبة

صفحة ٢٣٢ قوله اى كان الموضوع ليصدق [illegible]

[illegible]

تتمة صفحة ٢٣٢

[illegible]

التي تستدعيه على خلاف سبيل ايجاب السلب يستلزم التفارق **قوله** فبعد تسليم آه

يعني لا نم اولا اقتضاء تلك السالبة تجويز الموضوع ووجوده وعدم اقتضاء تلك الموجبة

له ولو سلم فانما الضرام ما اوهمتم اذا اخذت المفهومات الاصلية وجودية حتى يكون

العقد من نقائضها موجبة سالبة المحمول مع رفعها سالبتها واما اذا اخذت سلبية

كلا شريك للباري تعالى ولا اجتماع للنقيضين فلا مساغ لذلك التوهم في حل العقد فان

نقائضها وجودية وانت خبير بانهم لو التزموا كون النقيض رفع شئ حقيقة كما هو

مسلك المحققين حتى يكون نقيض لا اجتماع النقيضين رفعه فلهم سبيل اوسع لدفع الايهام

فالمنع هو المنع الاول فتامل **قوله** فلا جواب الا بتخصيص الدعوى آه فان نقائض

غيرها تصدق لا محالة على شئ ما في نفس الامر فيكون الموضوع موجودا فيتلازم السلب

العدولي والايجاب التحصيلي والتعميم بحسب الطاقة البشرية وايضا لا يترتب على البحث

عنها غاية معتدة بها حتى تقصد بالنظر والحق ان عموم السلب ليس بحسب التناول

بل بحسب الاعتبار فان السلب يصح مع اخذ الموضوع من حيث ثبوته ومن حيث لا ثبوته

بخلاف الايجاب فانه لا يصح الا مع اعتبار الوجود بنحو ما خارجا او ذهنا محققا او فرضا

ع **قوله** فتامل آه لا يقال قولنا الا لا شريك للباري لا اجتماع للنقيضين موجبة سالبة المحمول لينعقد

برفعها السالبة السالبة المحمول هي تستدعي وجود الموضوع عندهم وهما مما لا يصدقان على شئ في نفس الامر

فلا فائدة في الالتزام المذكور لانا نقول لهم ان يلتزموا ان قولنا لا شريك للباري لا اجتماع النقيضين

موجبة معدولة لا موجبة سالبة المحمول وقولنا الا لا شريك للباري الا لا اجتماع للنقيضين سالبة معدولة او موجبة

سالبة المحمول بها تصدقان عند عدم الموضوع ايضا ومحمول موجبة السالبة المحمول لا يجب ان يكون موجودا في الاول بل يجوز

فمعنى كون نقيضي المتساويين متساويين ان احدهما لو انطبق على فرد ما ولو بالفرض البحت كان الآخر ايضاً منطبقا عليه وكذا الاخص والاعم فصدق السلب بالفعل لا ينافي الايجاب على تقدير انطباق العنوان على الفرد فيصدق قولنا كلما لو وجد كان لاشيا فهو بحيث لو وجد كان لا ممكنا فانسد سبيل النقوض والحل الاعضال ومن ههنا يظهر ان الحكم الحملي قد يكون بالاتحاد بالفعل وهو يستدعي تقرر الموضوع وثبوته بالفعل وقد يكون بالاتحاد على التقدير فيساوق الشرطي لا انه يرجع اليه فيستدعي تقرره وثبوته على التقدير لا بالفعل **قوله** والجواب بما مر آه اما من التخصيص ومر منا التحقيق ويمكن الجواب عن الثاني بمنع استحالة صدق الشئ على نقيضه مواطاة بالحمل العرضي كحمل المفهوم على اللامفهوم واللاجزئي على الجزئي وانما الممتنع صدقهما على شئ ثالث بنحو واحد من الحمل فتدبر فيه ويمكن منع كلية الكبرى فان من اللاممكن بالامكان الخاص ما هو الممكن عام بحكم الصغرى فتفكر **قوله** والجمهور آه فان العرضي قد يكون جوهرا كالحيوان للناطق مثلا وليس عرضا له واما المشتق فهو عندهم مركب من الذات والصفة والنسبة والعرض هي الصفة فقط غير محمولة على المحل ظاهر كما سيجئ قوله السيد السند ان مفهوم المشتق يتالف من الوصف والنسبة والموصوف غير معتبر فيه لا عموما ولا خصوصا والا يلزم تقوم الفصل كالناطق مثلا بالعرض العام او خير بان مفهومه ليس فصلا بل يعبر به عن الفصل وهو معنى بسيط على ان التحرز عن دخول العرض العام واعتبار النسبة من المقومات عجيب وبعيد عنه

٢ فان دخول النسبة في حقيقة فاحش وثم ومنع خروج احد الطرفين منهما المحشي وغير معقول مولانا حافظ دراز رح

بهي غير مستقلة بالمفهومية في حقيقة المشتق من غير ادخال الموصوف تحرزا عن دخول العرض العام في الفصل بعيد من

قوله ويرد عليه الرفع مجازا ... حقيقة لان الرفع ...

قوله والسلب ... لان الاجتماع النقيضين ... فلا تكون سلبية ...

قوله فيتلازم ... السلب ... رفع التصادق ... الموجبة المعدولة ...

٢٣٦

هذا من حواشي ... مولانا محمد يوسف

ولا خصوصا والا ينقلب الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي في ثبوت الضاحك للانسان مثلا لضرورة ثبوت الشئ لنفسه ولا يخفى عليك ان فيه هو الآن القيد قوله قد بعض الافاضل م هو ابو الحسن الكاشي قد في روضة الجنان آخذا في زعمه من كلام المحقق الدواني حيث قد في الحاشية القديمة لشرح التجريد ان الابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط شئ فهو عرضي واذا اخذ بشرط شئ فهو الثوب الابيض واذا اخذ بشرط لا شئ فهو العرض المقابل للجوهر كما ان طبعية الذاتي جنس و مادة باعتبارين وفصل وصورة باعتبارين فطبعية العرض عرض و عرضي باعتبارين فالمدرك بالبصر اولا هو الابيض م مقارنته لموجود آخر يعلم من خارج حتى لو لم يكن بهذه الملاحظة لم يعلم ان ههنا شيئا بل شئ هو ابيض بذاته وحينئذ كان بياضا و يقال في البياض هو الابيض باعتبار التحصيل و لذلك لا يحمل على مجموع العارض و المعروض كالجسم الذي

قوله ان الابيض آه واعترض عليه الاستاذ في حواشيه بان الامر لو كان كذلك لكان حمل الابيض على البياض القائم بالثوب صحيحا اذ الماخوذ بشرط شئ وبشرط لا شئ اخص من الماخوذ لا بشرط شئ مع انه منتف بالضرورة وذلك لان مصداق حمل المشتق قيام المبدأ قياما حقيقيا وهو انما كان بينه وبين ما قام به تغاير او غير حقيقية هو فيما كان نفسه مرجعه من القيام بالغير وكلا قسميه البياض القائم بالثوب منتف اقول ان الفرق بينهما بالاعتبارات المذكورة يستدعي ان يحمل الماخوذ بلا شرط شئ على اخويه حملا اوليا وبالذات لانه ذاتي ومصداقه نفس الموضوع من حيث هو هو وما ذكر من قيام المبدأ انما هو مصداق حمل المشتق حملا عرضيا متعارفا وبالعرض ولا يلزم من انتفاء احدهما انتفاء الآخر فتامل قوله لموجود آخر وهو المحل كالثوب و الجسم قوله بهذه الملاحظة اي ملاحظة ان الابيض مقارن لموجود آخر قوله ح اي حين كونه ابيض بذاته قوله باعتبار التحصيل اي في الاخذ البياض محصلا فهو عين الابيض قوله لذلك اي لاجل اعتبار تلك الملاحظة المذكورة

قوله فالمدرك بالبصر صفحه ۲۳ وهو محمول عليه ... اذا قال اي ... شيء اي بعض

فالذات ... البياض ... بالذات ... ان الالوان ...

بالغير فلان البياض في الصورة المذكورة لما كان قائما بالغير اي الثوب كيف يصح ان يكون قيام البياض بالبياض قياما مجازيا قوله فيها ان يحمل المأخوذ لا بشرط شيء محمول على الجسم المأخوذة لا بشرط وعلى النوع قوله فيها بمعنى المادة آه حاصله ان ما ذكره المعترض وما ذكر من ان مصداق حمل المشتق على شيء قيام مبدأ الاشتقاق انما هو في حمل المشتق الذي يكون حمله عليه عرضيا دون ما اذا كان حمله عليه حملا بالذات وحمل المشتق على المبدأ انما هو ...

۲۳۸

متعلقه صفحه ۲۳ لا يوجب الاتحاد الا ترى ان من ادرك الصورة الجسمية اولا ووجدها بحيث ينفصل وينفصل تتصل ان القابل للاتصال والانفصال هي الصورة الجسمية من غير ملاحظة البرهان ينظر ان القابل امر آخر اي الهيولى فيتجدد التحليل لا يلزم اتحادهما قوله الموجود صفحه ۲۳ مجردا وغيرها آخر هو ثوب او جزء قوله ملاحظة اي ملاحظة امر مقارن الموجود آخر صفحه ۲۳ قوله باعتبار التحصيل اي البياض ... اذا اخذ محصلا يكون عين الابيض

صفحه ۲۳ قوله لذلك اي لاجل اتحاد البياض المحصل مع الابيض لا يحمل الابيض على مجموع المعروض والعارض لعدم حمل البياض عليه محمد يوسف ره

هو بدن النفس وما دونها لا يحمل على مجموع البدن والنفس بخلاف الجسم الماخوذ
لا بشرط شيء ثم قد في موضع آخر والتحقيق ان معنى المشتق لا يشتمل على النسبة فان
معنى الابيض والاسود وما يعبر عنه بالفارسية بسفيد وسياه لا يدخل في مفهومه الموصوف
لا عاما ولا خاصا والا لكان معنى قولك الثوب الابيض الثوب الشيء الابيض او الثوب
الثوب الابيض بل معناه هو القدر الناعت وحده انتهى فتوهم ذلك القائل ان الاتحاد
كما هو اتحاد العرض والعرضي كذلك اراد اتحاده مع المعروض بالذات فقط فليس
للبياض ذات سوى ذات الجسم فهناك موجود واحد جسم باعتبار وهيولى باعتبار
وصورة باعتبار وبياض باعتبار وابيض باعتبار فليس للبياض تشخص آخر
سوى تشخص الجسم وايد لما توهمه بما قد قرر ان العدد قسم من الاعراض وليس له
في الوجود ذات مغايرة للمعدود مثلا الاربعة مرتبة منه ولها معدودات كالرجال
والنساء ولا احسبك شاكا في ان ليست للاربعة ذات ممتازة عن ذوات اربعة
رجال وكذا الكلام في المقادير المتصلة فليس للماء حقيقة وللذراع حقيقة ولذا
النسوة اربع والماء ذراع نعم للاربعة معنى اعتباري مغاير له بحسب ظاهر الامر لكنه
ليس من مقولة الكم ولا القدرية في شيء فان اوهم ان حمل المحمول وايجاده غير حمل العرض
وايجاده كما ترى الى ان الجسم بعد زمان يصير ابيض فليكن العينية ذاتا ووجودا
فيزال بانهما متغايران مفهوما ومتحدان ذاتا بمعنى ان البياض لا يوجد الا
بان يكون عين الجسم والوجود امر انتزاعي قد ينتزع عن الجسم من حيث هو هو

وفي المقدار صح حمل العدد على ذوات المعدود وحمل ذوات المقدار على ذات ... المقدار وفيه ان تقدير الكلام النسوة عدد ذات

حقيقة الى حقيقة الى المحل ربما يوجد من حيث انه متحد بالعرض

[illegible]

من حيث انه يوجد ... يتعلق به من حيث انه يفرق للبصر فالايجاد هنا كجعل الشيء شيئا لا جعل الشيء موجودا حقيقة اي الجعل البسيط والايجاد لا يختص بالقسم الاخير بان يكون بابداع المبدع حقيقة وليس ايجاد الجسم لهذه المعنى اذ يجوز الاجسام باقية دائما وصدوث كل جسم عبارة عن جعل الهيولى متصلا بحقيقة وذلك الجسم ايجاد

اعلم انه لما كان في مسئلة الاتحاد بين المحل والعرض والعرض على انه توهم انه مذهب المحقق الدواني استشهادات فاحتاج

انتزاعه تارة من ذات الجسم وتارة عنهما من حيث هي وتارة ... للبصر والايجاد والوجود ليس باعتباري الكون ذات على حدة وحقيقة متحققة ذات الجسم ولا يجوز ان يكون له البياض الا ان يكون عين محل الذات بمغايرة الاوجه لون مفرق البصر لكنهما متحدان للايجاد وحقيقة البياض انه اوحقيقة الجسم انه جوهر قابل متغايران بحسب المفهوم الدفع ان الجسم وما هو بياض بعينه وجود الجسم وتوضيح وجود البياض

صفحه ۲۳۲ قوله ... وما وقع الباذة كما يطلق على البدن اي ... بالنسبة الى النفس ... صفحه ۲۳۲ قوله ... فان المحقق الدواني ... فان يعني ان الاتحاد ... الاسود والاسود ... صفحه ۲۳۲ قوله ... [illegible]

[illegible]

قوله الابيض الثوب ... الشيء الابيض ... داخل في مفهوم الابيض يكون الشيء ... وعلى الثاني يكون معناه الثوب الثوب الابيض ... وكلاهما منتفيان بالضرورة ... صفحه ۲۳۹ قوله بل معناه ... [illegible]

[illegible]

۲۴۰

والعضك فان محلها ليست الكتابة المحققة بجسده زيد رافعك المتحققة بجسده على ان العرض والعرض قد لا يكون من الحقائق المتاصلة والمحل مثلا ثم ان العرض قد يكون من مقولات العرض والمحل من مقولة الجوهر كيف الاتحاد

مولانا محمد يوسف

[illegible]

وقد ينتزع عنه من حيث انه لون مفرق للبصر وكذا الايجاد فان الجعل بمعنى التصيير الخلق اقول وبه نستعين ان كلام هذا المتوهم فاسد فان الجسم اذا صار ابيض فاما ان يزيد على طباع الجسم شيء في الوجود به يصير ابيض فذلك الزائد هو البياض فله ذات ووجود يغاير ذات الجسم ووجوده او لا يزيد عليه شيء اصلا بل هو على ما كان من قبل فلم يكن الجسم ابيض وايضا كلام المحقق بري عما يتوهمه حيث صرح ان البياض موجود بوجود متاخر عن وجود الموضوع وبه يمتاز عن العدميات كالعمى فان العقل اذا لاحظ مفهوم الاعمى يجد انه لا يتوقف الاتصاف به الا على سلب البصر عما يصلح له بالقوة الشخصية او النوعية من غير ان يزيد هناك امر في الوجود بخلاف الابيض ثم قوله في موضع آخر ان اتحاد الشيء بالذاتي اقوى من اتحاده بالعرضي اذ هو بالذات والثاني بالعرض لان مصداقه قيام المبدأ فاذا وجد فرد من الماهية كانت ذاتياته موجودة بالذات وعرضياته بالعرض فانها مغايرة له بحسب الجعل والماهية نعم لها ارتباط معه به تصف بالاتحاد فينسب وجوده اليها بالعرض ويؤيده ما قال الشيخ وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها وبه يفرق بين الوجود وسائر الاعراض بان كل عرض فان وجوده في نفسه وجوده وحلوله في محله بخلاف الوجود اذ وجوده هو وجود موضوعه نعم يدل على قول المتوهم كلام صدر الدين الشيرازي في حواشيه على شرح التجريد عسى ان ياخذه من كلامه تحقيق المقام ان معنى المشتق بسيط اجمالي يعبر عنه عند التفصيل بشيء ما ينسب اليه الوصف على شاكلة التقييد في التعبير دون التقييد فنوم منهم بالقياس الى ما تحته

في التحقيق الى عرضيات بالعرض صفحة ٢٤٢ قوله يؤيده اي التغاير بين العرض والمحل صفحة ٢٤٢ قوله لا يخفى ان وجود العرض [illegible] وجود الاعراض في انفسها [illegible] للا عراض وجودها في نفسها الا انها لا تقتضي الا انفسها [illegible] في نفسها هو وجودها في محالها في الجواهر فيها هو [illegible] للبياض مثلا وجود في نفسه [illegible] ثم وجود الموضوع [illegible] فبينهما بالذات انما يكون تابعا [illegible] عله هذا الاتحاد اذا كان مراد الشيخ ذلك ويحتمل ان يكون [illegible]

في القسم الابيض وجود واحد قائم بالجسم وينسب ذلك الوجود الى البياض ايضا فكما ان الانسان وزيد موجودان بوجود واحد ينسب اليهما معا لا ان الانسان موجود بوجود على حدة وزيد بوجود آخر قائم به فكذلك الجسم والبياض ايضا موجودان بوجود واحد ينسب اليهما معا لا ان الجسم موجود بوجود والبياض موجود بوجود آخر قائم به فعلى هذا يصير الاتحاد بين العرض والمحل بالذات وهو خلاف المقصود فدفعه بقوله ويه تفرق يعني لو كان

وجود السواد [illegible] فيكون موجودا [illegible] صفحة ٢٤٢ قوله [illegible] المشتق [illegible] ذات ما [illegible] ينسب اليها [illegible] الاشتقاق [illegible] ان [illegible] الا في انه [illegible] الى ذلك على [illegible] التقييد [illegible] التقييد [illegible] في [illegible] ذات ما [illegible]

متعلقة صفحة ٢٤١ هذا التعلق [illegible] علي ان يعتبر الاتحاد [illegible] التعلق على انه تقييد [illegible] انه قيد يعني ان النسبة ليست تامة بل تقييدية ملحوظة بالتبع واجمالي في التعريف والعنوان [illegible] والعنوان فانه [illegible] [illegible]

صفحة ٢٤١ قوله فإنه [illegible] فيكون بينهما تغاير بدون [illegible] ذلك الا تجوز تغاير [illegible] بالوجود [illegible] بينهما تغاير ذات الجسم [illegible] قوله [illegible] في الذات [illegible] والوجود [illegible] يجوز تغاير الذات بالوجود الواحد الا بهيئات [illegible] كون [illegible] واحد [illegible] الوجود لان الوجود الواحد [illegible] الذات [illegible] ان يكون [illegible] الوجود بدون تغاير الذات [illegible] ان الجسم [illegible] موجودين وقيل ان [illegible] يكن [illegible] الجسم [illegible] موجودا وقيل [illegible] على [illegible] وجوده وجودا [illegible] فان [illegible] ذات الجسم [illegible] ذات سوى [illegible] وجود [illegible] الاتحاد [illegible]

[illegible] في ضمن الجسمية بشرط شيء ولا شك في انعدامها بانعدام النمو بل بعدم بقاء محل السواد وهناك فان محله بحسب الحقيقة هو السواد الجسم لا الجسم وهو قد زال بزوال السواد صفحة ٢٤١ قوله يري عما ينجر فان القول المنقول عن المحقق الدواني اولا وان دل على الاتحاد بالذات بين العرض والمحل والعرضي لكن لا يدل على الاتحاد بالذات بين العرض والمحل صفحة ٢٤١ قوله بوجود متاخر والمتاخر لا يكون متحدا مع المتقدم صفحة ٢٤١ قوله وبه يمتاز لانه لا وجود للعدميات اصلا بخلاف البياض لكونه موجودا متاخرا صفحة ٢٤١ قوله عما يصلح لها بالقوة اي عما من شانه البصر سواء كان من شانه شخصه كالشخص او من شان نوعه ان كان بصيرا ثم طرأ العمى

في بقاء احد المتحدين مع انعدام الآخر لم يبق اتحاد مع بقاء الجسمية فبعد ارتفاعه يرتفع الوجود قطعا فاسد لا لعدم المتحدين ذاتا ووجودا حتى يقال ان المتحدين اذا كانا موجودين بوجود واحد فانعدام احدهما لا يكون الا بارتفاع الوجود القائم بهما وبعد الارتفاع كيف يكون موجودا ولا يلزم بقاء الجسمية بعد ارتفاع النمو عند المشائين وليست متحققة مع الفصل بل موجودة بوجود مستقل [illegible] الجسمية لا بشرط شيء الموجودة من انعدامها لان الوجود واحد كما كان فلو كان متحدا معه لزم بقاؤه بوجوده وتحققه [illegible] مع الاتحاد [illegible] فيبقى [illegible] فيعدم فصله ويبقى جنسه مع كونهما [illegible] وابانة اذ قطع [illegible] فانيا [illegible]

صفحة ٢٤١ قوله [illegible] صفحة ٢٤١ قوله [illegible] البياض [illegible] بين المحل والعرض بالذات والاتحاد [illegible] بخلاف ما [illegible] [illegible] بالذات [illegible] مصداق [illegible] العرضيات [illegible] نفس الذات [illegible] صفحة ٢٤١ قوله [illegible] بخلاف الاتحاد فانه [illegible] صفحة ٢٤١ قوله [illegible] العرض [illegible] المحل [illegible] بالاتحاد [illegible] صفحة ٢٤١ قوله [illegible]

[illegible] البياض [illegible] العرض [illegible] وجود [illegible] العرض [illegible] بالعرض [illegible] الوجود [illegible] بالعرض [illegible] المحل [illegible] [illegible]

المشتق ليست بزائدة على الذات صفحة ٢٤٢ قوله فهو اسم سيم اي المشتق اسم سيم لكونه عبارة عند التفصيل من الذات المبهمة محمد يوسف رح

من امور محصلة له متحدة معه في مرتبة متاخرة عن مرتبة انفسها بخلاف المبدأ كالبياض مثلا فانه امر متحصل بالقياس الى الاشياء المعروضة له ولهذا تجري الاعتبارات الثلث في المشتق دون المبدأ فهو مغاير للمبدأ بالذات وينتزعه العقل من الموصوف بالنظر اليه وله اختصاص بموصوفه هو مناط الاتحاد وصحة الحمل هو هو وللمبدأ ايضا اختصاص به هو مناط صحة حمل الاشتقاق فقط فالعرض اعم من العرضي من وجه اذ الابيض مثلا اذا اخذ بشرط لا شيء كان عرضا محمولا بالاشتقاق واذا اخذ لا بشرط شيء كان محمولا بالمواطاة قيل هذا من مراعاة حقوق الالفاظ واما على مقتضى النظر في هذه الصناعة فيجب ان يلاحظ ما يؤخذ منه الاسود والابيض مثلا من حيث يحمل على الموضوع وذلك ليس نفس السواد والبياض بل هو من حيث يقوم بالموضوع ويخلط هو به اي الاسودية والابيضية اقول فالاولى ان يقال السوادية والبياضية اذ السواد من حيث الاضافة والقيام بالموضوع عبارة عنها الا عن الاسودية التي هي الاسود من تلك الحيثية ولا يمكن ان يجعل ماخذا اشتقاقهما

عه قوله الاعتبارات الثلث اعني الاعتبارات التي بحسبها الابهام والتحصيل وسيجيء تفصيلها عه قوله هو مناط الاتحاد آه لان المحمول بما هو محمول ليس له وجود في نفسه الا كونه ثابتا للموضوع ومتحدا معه كوجود الاعراض لموضوعاتها او وجود المبادي الانتزاعية لموضوعاتها اعني لحوقها بها لحوقا انتزاعيا وسيأتي سه قوله فالعرض آه لتصادقهما في الابيض مثلا وتفارقهما في الحيوان والبياض لعه قوله الا عن الاسودية آه لان معنى الاسودية كون الشيء اسود فهي عبارة عن مفهوم المشتق اذا اعتبر نسبته الى الموضوع كنسبة المصادر الى موضوعاتها على ما يدل زيادة التاء المصدرية وياء النسبة على هيأة المشتق وقد فصلته في حاشيتي على

سه قوله ولعل المص آه يدل عليه ما سيأتي في الحاشية المنقولة عن المص في بيان الفرق بين اتحاد الجنس والفصل واتحاد

هي الاسودية والابيضية لا السواد والبياض من حيث القيام بالموضوع كما لا يخفى على المتدرب قوله ويؤيده آه لعل هذا تأييد لاتحاد العرض والموضوع بالذات بناء على ان وجود العرض بعينه وجود المحل على ما زعمه ولا يدل على كون المشتق امرا بسيطا ولا على اتحاده مع المبدأ اذ كلامه في الاعراض دون المشتقات الآن يقال ان المشتق نعت ومن احوال المعروض وقائم به ولو انتزاعا فحكمه حكم سائر الاعراض على ما نبهناك عليه فوجوده هو الحلول في المحل والاتصاف به كما يدل عليه قول الشيخ فيكون النسبة التي هي الحلول والقيام خارجة عنه بالضرورة وكذا المحل فلا يبقى الا القدر الناعت وحده وانت خبير بان المص في صدد بيان الاتحاد بينه وبين المبدأ وكذا بينه وبين المحل كما هو الظ وهذا لا يدل عليه لجواز ان يكون المشتق مع بساطته مغايرا للمحل بالذات ويكون للمبادي وجود في نفسها هو وجودها لمحالها كما حققنا وعليه اكثر المحققين ولعل المص توهم من عبارة الشيخ عينية وجود الاعراض لوجود الموضوع

عه قوله هي الاسودية والابيضية لان الاسودية والابيضية متاخرة عن الاسود والابيض وماخذ الاشتقاق يجب ان يتقدم على المشتق منه عسه قوله ولو انتزاعا كالفوقية والعمى فان حكمهما حكم سائر الاعراض بحسب اصل القيام والناعتية وان كانا مخالفين لها في نحو القيام او قيام الاعراض من حيث انه يترتب عليه الآثار ولهذا يقال له قيام انضمامي سه قوله هو الحلول بالمعنى الاعم الشامل للانتزاعيات ايضا سواء كان مناطا للحمل بالاشتقاق او للحمل بالمواطاة كما حققه الاستاذ في حاشيته على شرح المواقف لله قوله فيكون النسبة ليس المراد بالنسبة آه معناها الحقيقي بل المعنى ان هذا النحو من الوجود امر متوسط

الى ان المحل
بحيث يكون الاشارة
اليهما واحدة كاللون مع المتلون
فان الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر وليس حمل
المشتق كذلك ...
انما يكون متعينا فلا يصدق
المأخوذ في تعريف العرض على
المشتق وحاصل الجواب ان المراد
بالمحمول هيهنا هو الاختصاص
الناعت ...

قوله ويترتب ... الموصوف ... وعدم ... بحمولة عليه بوجه والاعتبارين ... في هذا الاعتبار ... مستقلة مغايرة له بل على ...
ان المشتق ... الوصف القائم ... فالموصوف منتزع ... عين المشتق ... الوصف والنسبة ليس ... بين المشتق والمبدأ ... الانتزاع عن الموصوف ...

فيتحدان بالذات ايضا ولا يخفى بطلانه قه في الحاشية تيرد على ما ذهب اليه الشيخ انه يلزم ان يكون النقطة المشتركة بين الخطين مثلا موجودة بوجودين فان وجودها لهذا الخط غير وجودها لذلك الخط وبطلان اللازم من البديهيات وللشيخ ان القيل على ما ذهب اليه الجمهور

عه قوله فيتحدان آه يعني اذا كان العرض هو المحل في الوجود العيني فيكون المشتق هو الصفة اعني العرض وهو بعينه المحل فلا يتصور هناك نسبة بين الموصوف والصفة اعني حلولها فيه والقيام بها فلم يبق الا القدر الناعت الذي هو بعينه المنعوت في الوجود فيكون قول الشيخ بحسب زعم المص تاييد الكون المشتق امرا بسيطا متحدا مع الموصوف والوصف بالذات في الوجود فافهم **عه قوله** على ما ذهب اليه الجمهور آه اعلم ان الجمهور ذهبوا الى ان للعرض وجودا في نفسه مع ذلك له ربط بشيء آخر كالسواد مثلا مع وجوده في نفسه مرتبط بالجسم وهذا الارتباط يسمى بالحلول والقيام والوجود الرابطي عندهم وهو غير الوجود الذي للعرض في نفسه ومناط صدق الحمل في الاعراض في الامور الانتزاعية التي ليس لها وجود في نفسها لكنها قائمة بالموضوع هو هذا الوجود الرابطي وان كان الوجود في نفسه ايضا لازما لصدق الحمل فيما له وجود كالاعراض فمصداق الحمل ومطابق الحكم بالاتحاد في الوجود اتحاد بالعرض في الاوصاف مطلقا عينية كانت او انتزاعية وجودية كانت او عدمية غير المعقول الثاني كالوجود ونحوه مما هو من الامور العامة هو الوجود الرابطي المسمى بالحلول وهو قدر مشترك بين العرضيات مطلقا به يصح نسبة وجود الموضوع اليها بالعرض واما المعقول الثاني ففيه خلط بحت واتحاد صرف بمعنى انه لا يحاذي له امر في الموضوع غيره في ظرف الاتصاف حتى اذا انتزعنا الوجود والامكان مثلا عن الموضوع لم يبق هو موجودا فليس له عروض وحلول في الموضوع بخلاف نحو الاعمى بخلاف المعقول الثاني الذي هو موضوع الميزان اذ لا بد فيها من اعتبار قيد زائد وحيثية تقييدية واما الشيخ فذهب الى ان حلول الاعراض هو نفس وجودها في انفسها لموضوعاتها ولهذا يرد على الشيخ ان يكون النقطة المشتركة بين الخطين المتداخلين المتحدين موجودة[٢]

[٢] بوجودين لا يرد هذا على الجمهور لكن يرد عليهم حلول العرض الواحد لمحلين لان الحلول في هذا غير الحلول في ذلك والمحل عن كلا الفريقين انا لا نسلم وحدة النقطة بل ثمة نقطتان متداخلتان تتداخل الخطين والتداخل لا يوجب الاتحاد بحسب الذات الوجود ولو سلم فالنقطة كالخط في الوحدة والكثرة فتامل ١٢ منه

قوله لا يخفى بطلانه ... القول السابق ... مولانا حافظ ... احمد

وان لم يلزم كون الشيء الواحد موجودا بوجودين لكن يلزم قيام العرض الواحد بمحلين في هذه الصورة فما هو جوابكم فهو جوابنا وغاية ما يقع في التفصي عن الفريقين ان بطلان التالي على تقدير التداخل مم فان النقطة الواحدة انما تعرض للخطين من حيث اتحادهما في المبدأ والمنتهي انتهى اقول لا اشكال ايضا على من انكر وجود الاطراف وتوهم انها امور انتزاعية على ما بينه المحققون لكن يتوهم من عبارته اتحاد الوجود الرابطي الذي هو وجود لغيره ومفاد لكان الناقصة والوجود في نفسه الذي هو مستقل بالمفهومية ومفاد لكان التامة مع انهما مختلفان بالماهية فنقول وجود الشيء للشيء يطلق على معنيين الاول ان يكون رابطا بين شيئين غير معقول على الاستقلال ويستحيل انسلاخه عن هذين الشيئين ويعتبر في جملة العقود في الحكاية فقط والثاني مفهوم مستقل هو وجود الشيء وانما يلحقه من حيث خصوص المادة ان يكون منتسبا ومضافا الى شيء هو موضوعه فله صلوح ان يلحظ بما هو هو فيكون معنى اسميا حقيقيا وبما يلحقه من حيث خصوص طباع معروضه وهو الشيء الناعت فيصير معنى اسميا اضافيا وهذا من خواص الماهيات الناعتية في المحكي عنه ثم هذا النحو من الوجود بعد ان يوخذ على هذه الجهة له نحوان فتارة ينسب الى ذلك الشيء كما يقال وجود البياض في نفسه

قوله لا اشكال آه يعني كما لا اشكال على من ذهب الى انها اعراض موجودة لمحالها كما اجاب من قبلهم كذلك لا اشكال على من انكر وجودها بالكلية ولا على من قال انها امور انتزاعية منشأ انتزاعها مرتبة تعين معروضاتها فان الجسم التعليمي عندهم مرتبة تعين الجسم الطبعي بحسب الجهات الثلث وكذا السطح بحسب الجهتين والخط

[illegible]

مولانا محمد يوسف رحمه الله

هو وجوده في الجسم فيكون من احواله وتارة ينسب الى المنعوت فيقع الجسم موجود
اً للبياض فيصير من احوال المنعوت وعلى هذا يقع وجود الشئ في نفسه ايضاً على معنيين
الاول بازاء الوجود الرابطي بالمعنى الاول وهذا يعم وجود الجواهر والاعراض وهو وجود
نفس الشئ على الاطلاق والثاني بازاء الثاني منه وهو ان لا يكون منسوبا الى شئ
فيختص بالطباع الجوهرية وان سالت الحق فالوجود في نفسه على الاطلاق هو
وجود غير متعلق بشئ من الموضوع والعلة وهو مختص بالواجب نعم وجملة الجائز
رابطية الذات والوجود بالقياس الى جاعلها وفي هذا الحكم المجردات والماديات
متساوية الا ان الماديات في وجودها متعلقة بالمادة ايضا فهي رابطية من
جهتين فاحفظ فانه الحق **قوله** ان ما هو آه هذا بحسب اصطلاح هذا الفن وسيجيء
تفصيله **قوله** والى الحد التام آه يعني اذا كان الامر الواحد جزئيا حقيقيا مثل زيد مثلا
فيجاب بالنوع لانه تمام الماهية المختصة به كذا اذا جمع بين جزئيات متعددة متفقة
الحقائق لانه تمام الماهية المشتركة بينها واذا كان كليا مثل الانسان ما هو فيجاب بالحد التام
لانه الماهية المختصة به والغرض حينئذ معرفة الحقيقة التفصيلية ولهذا لا يقع الحد التام
في جواب زيد ما هو لان التفصيل ههنا مستدرك يكفيه الاجمال الذي في النوع فتفكر **قوله**
ومن ههنا يتضح آه فان كلمة ما على هذا سوال عن تمام الماهية مختصة كانت او مشتركة اي الا يكون
الخارج عنها ماهية نزلت منزلتها المسئول عنه فلا تكون الا واحدة وقد استدل
عليه بلزوم الاستغناء عما هو من مقوماته اذ الواحد كاف لتقويم الماهية

٢٤٩

بينهما عموم من وجه وتقدم حاله اوبقوا على هذا التقدير يكون كل منهما مع الفصل المقارن فصلا وبدونه جنسا

قوله وجود الجنس هو وجود النوع آه اى الوجود المحصل والا فللذهن ان تعقل معنى واحدا مبهما منفردا قال الشيخ لو كان للجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذى بمعنى المادة وان كانت قبلية لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية فى هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير وفى العقل ايضا الحكم هكذا فان العقل لا يمكن ان يضع فى شىء من الاشياء للجسمية التى هى طبيعة الجنس وجودا يحصل هو اولا وينضم اليه شىء آخر حتى يحدث الحيوان النوعى فى العقل فانه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذى للجنس فى العقل غير محمول على طبيعة النوع بل كان جزءا منه فى العقل ايضا بل انما يحدث للشىء الذى هو النوع طبيعة الجنس فى الوجود والعقل معا اذا اخذت النوع تمامه ولا يكون الفصل خارجا عن معنى ذلك الجنس مضافا اليه بل متضمنا فيه جزءا منه من الجهة التى اومانا اليه انتهى كلامه اى جهة التحصل وهى جهة بها يكون الجزئية لا على سبيل التحقيق فطبيعة الجنس المأخوذ بشرط الفصل لا تغاير الفصل والنوع ذهنا وخارجا فان الحيوان بلا شرط شىء اذا انضم اليه الناطق فانما ينضم اليه من حيث التعين والتحصل لا من حيث انه امر آخر يحصل منهما امر ثالث والا لم يحصل حقيقة نوعية فان مع اجتماع المقدار مثلا مع الفصل يحصل الا حقيقة الخط وان حصلت ماهية تركيبية مطابقة لها فان الاجزاء العقلية ليست اجزاء حقيقية للمحدود وان كانت للحد حقيقة وغير محمولة عليه ومن ههنا يقترح ان تقدم الجنس والفصل على النوع طبيعة

[illegible]

بل اذا اخذ الحيوان مخصصا تحصلا نوعيا بعرض الناطق فيه هذا المحصل فالجنس لا يباينه ماهية بالاتحاد مع الفصل الذي يقرر طبيعة الجنس وتقومها موجودة بالفعل ولذا يقال الفصل علة للجنس **صفـ ٢٥٠ قوله** فان الجنس اه توضيحه ان مفهوم الجنس عام ومفهوم الفصل خاص والعام لا يتحصل غير مفهوم الخاص ويتحصل مفهوم العام بالخاص فانضمام الفصل الى الجنس انما هو من حيث التعيين والتحصيل ليس ان الجنس موجود وينضم اليه موجود آخر هو الفصل والا لم يحصل منهما حقيقة

قوله الى شي اي الى شي آخر وهو المحل **صفـ ٢٤٩ قوله** وهو مختص فان الواجب تعالى مقدس عن التعلق بالموضوع والمادة بخلاف الممكنات فان وجود الاعراض متعلق بالموضوع ووجود الجواهر متعلق بالمادة **صفـ ٢٤٩ قوله** من حيثيتين اي من جهة التعلق بالمحل اي من جهة التعلق بالمادة **قوله** اذ بحسب اصطلاح اه يعني كون ما هو سؤال عن تمام الماهية انما هو بالنظر الى الاصطلاح واما بحسب اللغة **صفـ ٢٤٩ قوله** لا ان تمام الماهية المختصة وما هو سؤال اعم منه المختصة اذا اقتصر فيه على امر واحد كما عرفت والمراد بالماهية الحقيقة الكلية الصادقة على الشي بمجموع النوع السوال عن الوجود دون ما به الشي هو وجوده والتشخيص عين ذاته فكان كالواجب تعالى

فالمراد انه الحمل عن الشخص الذي التشخص عين ذاته لا يصح ان يقع فيه النوع والحد التام فافهم **صفـ ٢٤٩ قوله** فيما ان يتوهم انه يجوز على تقدير كون الامر كليا ان يجاب بالنوع والحد التام تخصيص للتشخص **قوله** والغرض اه دفع لما عسى بكونه تمام الماهية المختصة فالتخصيص بالحد التام تخصيص الاجمالية وحاصل الدفع ان النوع انما يفيد معرفة الحقيقة الاجمالية ولا بد ان يكون المطابق حاصلا من قبل الدلالة السوال عليه فلا بد ان يكون الحقيقة التفصيلية وانما تدل عليها الحد التام **قوله** ولهذا لا يقع اه يعني انه وان صح بحسب المعنى وقوع الحد التام في الجواب عن السوال بما هو لكن لا يجاب به لان الاجمال الذي يعبر عنه باللفظ وقع فيه فالاطالة

[illegible]

ليس من النوع ولكن في الفصل ولما كان الجنس محمولا على النوع لا يتأتى الحمل بدون الاتحاد في الوجود المغايرة اي بشرط لا شيء مرتبة جزئية والطبيعة من الفصل فان الجزء ما هو جزء مغاير للكل وغير محمول عليه وهو كما ترى فان الجنس محمول على النوع بلا مرية فليس هناك شيئان يجتمعان في الخارج يحصل منها نوع ولا في العقل فانه لا يحصل من اجتماع الجنس مع الفصل حقيقة وان حصلت هيئة تركيبية مطابقة

صفـ ٢٥٠ قوله اي جهة تحصيل الجنس وجود والنوع ذهنا وخارجا الذي هو وجود الفصل فيوجد امر واحد موجود بوجود الجنس اجزاء حقيقية كما سيأتي بل الوجود لما اذا الاجزاء الذهنية ليست تفسير لقول الشيخ الذي اه حاصله ان الفصل داخل في الجنس الفصل اعني ما هو شرط شيء وخارج عن النوع لا يطلب الحقيقة لانه جزء لحده لا محدود فيه فانه عليه وجود وان كان خارجا عنه اذا اخذ لا بشرط شيء فان مفهوم الناطق من حيث هو خارج عن مفهوم الحيوان من حيث هو ولذا يحمل

فان قلت الحد عين المحدود فكيف يتصور ان يكون المحدود نوعا بسيطا غير مركب

[illegible]

فلا نسلم فتامل ١٢ منه

تقدم بالماهية فقط لا بالطبع ايضا وهو التقدم بحسب التقرر والوجود من جهة التوقف نعم ذلك بالنسبة الى الحد اى المعنى التركيبى مسلم دون المحدود والذى فيه وحدة بحتة وقد يقال انهما متقدمان طبعا ايضا من تلقاء حكم الجزئية فى ظرف الخلط والتعرية الذى هو لحاظ التعين مع الابهام وقيل عليه ان الذاتى والماهية متحدان فى القوام والوجود والتقدم الطبعى يستدعى سبق وجود السابق على وجود المسبوق فاجاب عنه بعض المحققين بان تقدم نسبة الوجود الى الذاتى من نسبته الى الماهية يكفيه والعقل حاكم على ان الجعل البسيط الوحدانى تعلق اولا بالمقومات ثم بالماهية لا بمعنى انها مجعولة بالعرض وقد اعترض عليه بان نسبة الوجود الى العلة الجاعلية اقوى تقدما من نسبته الى المعلول اذ هما متغايران فى جميع انحاء نفس الامر بخلاف وجود الذاتى والماهية مع ان تقدم العلة على المعلول ليس عندهم بالطبع بل بالعلية وما به السبق فيه انما هي حيثية الوجوب واجيب عنه ان العقل يحكم بان المعلول لا ينتظر وجوده عند وجود العلة التامة فلا ينفك احدهما عن الآخر ولا يتقدم بحسب الوجود فما به السبق ههنا

قوله نعم آه ان الجنس والفصل انما يقال انهما جزءان من النوع لانهما جزءان من حده فيتقدمان على النوع فى العقل بالطبع اى على حده واما على نفس المحدود فلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الذهن بل هما متاخران عنه فى الوجودين اذ ما لم يوجد الانسان مثلا فى الخارج او الذهن لم يعقل له شئ يعمه وغيره وشئ يخصه ويحصله هذا هو مختار الشيخ وغيره قوله قد يقال آه حاصل كلامه اثبات التقدم بالطبع لهما فى ظرف الخلط والتعرية وغرض القائل نفى التقدم بالطبع لهما فى الواقع وكذا المجيب غرضه اثبات التقدم بالطبع للجنس والفصل بحسب الواقع قوله لا بمعنى انها مجعولة آه ولا مجعولة بجعل مستانف بالذات فهذا التقدم فى لحاظ العقل بحسب حكم الذهن وهكذا فى نسبة الوجود الى الذاتى ولهذا يحكمون بانها اجزاء عقلية للع قوله

صفـ ٢٥٢ قوله تقدم بالماهية بلا كلام لان اللازم ... تقدم الفصل على النوع وذلك
ان اللازم فيما ذكره تقدم الجنس والفصل على النوع بحسب الماهية لا بحسب الوجود
تقدم على النوع تقدما بالماهية اذ لا يمكن ان يتعقل الجنس والفصل في مرتبة ذات النوع ... لا بالطبع
في اللازم ... الا بملاحظة التفصيلية
صفـ ٢٥٢ قوله مع الماهية ... بحسب الوجود ... الاحتياج
بحسب الماهية ... ان ... يكون
والذاتيات المأخوذة لا بشرط ... بالتعقل ... على النوع
والطبائع ... وجوده ... النوع

قوله فيهما انتهى وسيجيء تحقيقه وتفصيله هذا هو مختار الشيخ
فيتقدمان لان الاجزاء المحمولة من حيث انها اجزاء
اجزاء وعلة للكل متقدمة عليه بالوجود وليست اي اجزاء محمولة متحدة معه حملا ووجودا
بالبقية الى الحدود بحسب الحقيقة فانها محمولة عليه متحدة معه في الملاحظة التفصيلية
فهو موجود واحد يمكن تحليله الى امور متكثرة في الملاحظة
التي اي تحليل فهي اجزاء في تلك الملاحظة للحدود وهو مركب منها اي قوله فيهما
فلا لان الاجزاء العقلية اي اجزاء تحليلية والماهية لا تحتاج اليهما
في الوجود اصلا اما في الخارج فقط واما في الذهن فلانه يمكن ان تعقل
بنفسها من دون التفاصيل قوله فيهما متأخران عن النوع
ان الاجزاء العقلية التي لها تقوم ... الماهية
اذا اخذت بشرط لا شيء كانت اجزاء
خارجية غير محمولة ومتقدمة
عليهما بالوجود

على النوع تقدما بحسب الطبع والتقدم بالطبع تقدم
على وجود النوع توقف موجود المتأخر على وجود المتقدم بحيث لا يكون علة تامة
لا يكون المحتاج اليه علة تامة فلو كان التقدم للجنس والفصل
تقدم المحتاج اليه على المحتاج بحسب الوجود بحيث
بحسب الوجود اذ هو عبارة عن
ووجوده
صفـ ٢٥٢ قوله من جهة التوقف اي
صفـ ٢٥٢ قوله نعم وذلك اي المتقدم بالطبع في المنهية
وتوضيحه ان الجنس والفصل انما يتقدم اسمهما جزآن من حده فيتقدمان
على النوع في التعقل بالطبع اي على حده واما على نفس المحدود
فلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الذهن بل هما متأخران
عنه في الوجودين اذ ما لم يوجد الانسان
مثلا في الخارج او الذهن
لم يعقل انه حي

تقدما بالطبع
لان الجزء بالوجود بالماهية
فيجب ان يكون موجودا
الاشياء ... كل شيء مفروض ... الاجزاء
على الكل ... بالفعل ... التحليل
قوله فيهما ... الجنس والفصل متقدمان على الكل من
صفـ ٢٥٢ قوله يتصل ... ان يكون متقدما على
صفـ ٢٥٢ قوله فيتقدمان بالطبع ... سبق ... العلة
حيث الوجود فان التقدم ... على
الوجود

ان المهية ... بالتقدم ... لا
الجنس والفصل
قوله ... صفـ
قوله ... الذاتي والذات
سبق ... العلة على المعلول ليس من جهة
الفاعلية ... على المعلول
تقدمهما عليه تقدما بالطبع حتى يكون
الواحد على الكثير فان الواحد يمكن وجوده بدون الكثير

جهة الوجود كما عرفت من ... مولانا محمد يوسف
من وجود ... على الماهية فانه ...
الاول قد يجب ... الاول بخلاف تقدم الذاتي
والاخر لا يجب ... الاخر
بل تقدم العلة على المعلول انما هو من
موجود او لا ... للعلة والمعلول

انما هو الوجوب دون الوجود بخلاف الماهية فان العقل اذا لاحظها في ظرف الخلط والتعرية يجده وجودها منتظرا فمابه السبق ههنا هو الوجود فاتضح الفرق وظهر المقصود قوله اما عرفت ان حكم الجزئية انما يلحقها في تلك الملاحظة بالنسبة الى الحد اي المعنى التركيبي في ذلك اللحاظ دون المحدود وهو ملحوظ من حيث الوحدة الساذجة كما تشهد به الفطرة السليمة قوله ومنشأ ذلك آه تحقيقه ان معنى الجنس بما هو هو كالمجهول لا يدرى انه على اي معنى وكم معنى يشتمل فيطلب تحصيله لانه لم يتقرر بعد وليس بالفعل شيئا محصلا كما اذا اخطرنا معنى اللون مثلا بالبال لم يحصل معنى متقرر بالفعل يقنع به العقل بل يطلب في تحصيل معناه وتقرره بالفعل زيادة لا على انها تقارنه من خارج بل على انها تحصله وتقرره بالاختلاط الاتحادي واما المعنى النوعي فانما يطلب فيه الزيادة لتحصيل الاشارة

عه قوله يجده آه اقول لا نسلم ان الماهية منتظرة في وجودها الخارجي الى الذاتي اي الجنس والفصل بل الامر بالعكس كما سياتي فتامل ١٢ قوله اقول اما عرفت آه جواب عن الاصل الاعتراض المعتبر بقوله وقد يقال ١٢ قوله لا يدرى آه اعلم ان الجنس امر مبهم ناقص تفتقر في حد حقيقته الى فصل ولا يستغني عنه في شيء من المواد فالحقائق التي هي البسائط بحسب الخارج اي لا تمايز بين اجزائها جعلا ووجودا واطلاق البسيط عليها بهذا المعنى شائع في كتبهم يستحيل زوال حصولها عن طبائع اجناسها الى بدل لانه اذا زال الافتقار الى الفصل يبقى الطبيعة محصلة بدونه فلم تكن الطبيعة الجنسية جنسا فافتقارها الى الفصل ليس بمجرد التمييز بحصوله بالخواص ايض بل لتكميل ماهيتها وزوال نقصانها الذاتي فلا يجوز تقومها بالفصل في موضع دون موضع الا بحسب الاعتبار العقلي فان الماخوذ بشرط لا من الطبيعة الجنسية نوع عقلي فكل معنى اذا اعتبر معه معنى آخر فان كان مما يغايره بحسب التحصل والوجود فذلك المعنى ١٢

فقط اذ لم يبق له تحصل منتظر الا اليها بخلاف الجنس فانه يجب فيه من تحصيل آخر حتى يقبل التحصيل بالاشارة فان اللون مثلا لا يجوز كونه مشارا اليه اي مشارا اليه كان الا ان يضاف اليه معنى آخر محصل له فتفكر **قوله** فنقول الجسم المأخوذ آه والتفصيل ان الاعتبارات الثلثة قد تجري بالقياس الى الامور الغير المحصلة وبلى العوارض اللاحقة في المرتبة المتأخرة وسيجيء تفصيلها ان شاء الله قد تجري بالقياس الى الامور المحصلة كالفصول للاجناس فالجسم مثلا قد يؤخذ بشرط لا شيء بان يؤخذ معناه جوهر اذا طول وعرض وعمق فقط بان يعتبر اتمامه بهذا القدر وامتيازه عما عداه حتى يكون في هذا اللحاظ امرا محصلا في ذاته واذا قارنه معنى آخر فانما هو خارج عنه غير محصل له فهو بالقياس الى ذلك المعنى والمركب منهما مادة فلا يحمل على شيء منهما ثم اذا اعتبر ذلك الاختتام بحسب الاعيان فهي مادة خارجية والفصل بهذا الاعتبار صورة خارجية وبحسب الذهن فعقلية

قوله بالقياس آه المراد بالامور الغير المحصلة ههنا ما لا يفيد تحصل المرتبة المتقدمة على مرتبة العوارض

قوله الامور المحصلة اي في مرتبة قوامها وتقرر حقيقتها المتقدمة على كل ما يلحقه من خارج

قوله فقط المراد بقوله فقط اعتبار ذلك المعنى وحده وانما نعني بالمأخوذ وحده كونه كك بحسب الماهية اي لا يحتاج في تتميم ذاته الى شيء آخر حتى اذا انضم اليه شيء آخر صار المجموع ماهية اخرى غير الاولى فهي في حد نفسها ماهية كاملة بخلاف المأخوذ لا بشرط شيء فانها ناقصة مفتقرة في تحصيلها وتتميمها الى انضمام امر آخر

قوله فعقلية هذا بحسب جليل النظر والمشهور والحق ان المادة العقلية ليست امرا غير اعتبار الجنس اعني لا بشرط شيء واما البشرط لا شيء فمادة خارجية اي غير محمولة لا بمعنى ان لها وجودا في الخارج مغايرا لوجود الفصل نعم ان اعتبار الجنس جزأ للحد في الملاحظة التفصيلية حقيقة بحيث لا يحمل عليه فيصح ان يقال انه مادة عقلية للماهية الحد

وقد يؤخذ لا بشرط شيء بان يؤخذ ذلك جوهرا ذا طول وعرض وعمق من غير اعتبار الاختتام والامتياز حتى اذا قارنه معنى آخر مخلوطا به في الوجود لم يكن المجموع جسما ومن غير اعتبار عدم الاختتام وعدم الامتياز حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن هناك جسم بل لوحظ معنى الجسم مرسلا بحيث ان وجد مع اقترانه به بالخلط او عدم اقترانه به كك كان جسما فهو في هذا اللحاظ جنس وامر مبهم في ذاته ويحمل على كل ما يقارنه بالخلط التحصلي وعلى المركب منهما وقد يؤخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ مخلوطا بالفعل بذلك النحو من الاختلاط بما يمكن دخوله في سنخ تحصله كالنامي والحساس فيكون كل منهما عين الآخر

عه قوله وقد يؤخذ اه اعلم ان الماهية الماخوذة لا بشرط شيء قد تكون غير متحصلة بنفسها في نفس الامر بل تصلح للصدق على الانواع المختلفة المتباينة وانما تتحصل بانضمام امر متحصلة فيتخصص بها وتصير بعينه احد تلك الانواع فيكون جنسا والامر المحصلة له فصلا لجعله نوعا وقد تكون محصلة في ذاتها وغير متحصلة باعتبار انضياف امور اليها في الوجود ويحملها كل واحد منها احدى الحقائق المتحصلة في الوجود العيني كالانواع المندرجة تحت جنس فهو في نفسه نوع حقيقي بل شخص مبهم من نوع منحصر فيه كالهيولى الاولى لانها اذا اخذت لا بشرط شيء يحصل لها ابهام جنسي بالقياس الى الانواع المتحصلة بالصور المنوعة المتضافة اليها هذا مبني على ما هو المشهور من مذهب المشائين من ان الهيولى متحدة في الوجود مع الصورة المحصلة لها باعتبار ومتمايزة عنها فيه باعتبار ففي الجسم البسيط اربع موجودات الهيولى الاولى والصورة الجسمية والصورة النوعية والرابع المركب منها تركيبا اتحاديا وهو الجسم البسيط عنصرا كان او فلكا فتدبر **عه قوله** لم يكن المجموع جسما اي اذا اعتبر اختتامه حصل بمقارنته المعنى الآخر شيء مركب غير الجسم فلا يحمل عليه انه جسم لانه بذلك الاعتبار كان مادة غير محمولة **سه قوله** وعلى المركب منهما اي بالتركيب الاتحادي كالمحدود دون التركيب

صفحه ٢٥٢ قوله فالفرق بين التقدم بالطبع والتقدم بالعلية [illegible]

الفصل بين التقدم [illegible] الدال على كونه بالعلية [illegible]

الفرق بين التقدم بالطبع وبين التقدم بالعلية [illegible]

العربان الاول تقدم بالعلية [illegible] والثاني تقدم بالطبع [illegible]

الوجوب [illegible] صفحه ٢٥٢ قوله [illegible]

دون الوجود [illegible]

[illegible]

صفحه ٢٥٢ قوله واما النوع فلا لان المذكور هو نفس السواد

جواب لسؤال وهو انه كما ان الجنس يحتمل

ان يكون احد الانواع فكذلك النوع يحتمل لان يكون احد

الاشخاص فيكون جعل الاول مبهما غير متحصل والثاني متحصلا غير مبهم

وحاصل الكلام ان النوع ليس حاله كحال الجنس لان معناه متحصل

متقرر ثابت في الذهن لا تزلزل فيه على زيادة التشخص

انما هو لان يكون صالحا للاشارة بانقسامه الى الاشخاص فقط

لا بحسب الذات فانه لم يبق له تحصل ينتظر في مرتبة ماهيته الا باعتبار

الاشارة في الوجود الخارجي وذلك تحصل بالعوارض المشخصة

فان النوع متحصل في مرتبة ذاته حتى يمتاز عن

كل ما عداه غاية ما في الباب انه يصدق

على كل واحد [illegible] من افراده

[illegible]

صفحه ٢٥٢ قوله [illegible] معنى اللون صالحا للسواد والبياض والحمرة والصفرة [illegible]

[illegible]

[illegible]

وحين المركب بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا لوحظ لا بشرط شئ فافهم قوله ولو مع الف معنى آه اى وان كان مقارنا بالف معان معتبرة من جملة المحصلات فهو بحيث لم يعتبر بعد تحصله بها ويمكن ان يقال فى معناه ان معنى الجنس ولو كان مع الف معان امثاله فى تحصل سنخ المعنى الجنسى بما هو ذلك المعنى فهو جنس حيث لا تفيد تلك المعانى تحصله النوعى فان الحيوان مثلا وان كان متضمنا للنامى والحساس لكنهما لا يفيدان نوعيته بحيث لا يبقى له الا التحصل الاشارة فتدبر قوله وهذا عام آه اى كون الطبيعة الواحدة مادة باعتبار وجنسا باعتبار قوله لكن فى المركب لعل فيه جلى ما قيل ان المادة متحققة فى المركب فى نفس الامر لا باختراع من العقل فلا يظهر فيظهر اتا ما ان ما هو مادة ومتعينة هى بعينها امر مبهم صادق عليه فجنس له باعتبار آخر ولما انا فى البسيطة فعسى ان يفرض العقل فيه هذه الاعتبارات فى نفسها على النحو المذكور واما فى الوجود فلا

عه قوله ويمكن ان يقال آه قائله السيد حميد الدين كان من شركائنا فى الدرس والتحصيل وهو نفتخر بهذا التوجيه وادرجه فى الكتاب كثره الله اللهم اغفر لى وله ولجميع اهل الايمان عه قوله واما ماذاته بسيطة آه وقد يقال ان المراد بالبسيط ما لا يتميز اجزائه فى القوام والوجود فى الخارج بالمركب ما يتميز اجزائه فالمادة فى المركب كانواع الاجسام بالحقيقة ماهية تامة بنفسها متحصلة فى الواقع وغير متحصلة باعتبار انضياف الصور اليها بجعلها كل واحد منها احدى الحقائق المتاصلة التى هى غيرها كالصورة المنوعة فتحصيل المعنى الجنسى فيه متعسر لانه يصير المتعين المتحصل بذاته مبهما غير متحصل واما البسيط فلا مادة له فى الخارج بل بحسب اعتبار العقل فى لحاظ التعين والابهام فتنقيح المادة فيه بحسب الخارج والقوام فى الواقع متعذر لان جنس فى نفسه مبهم لا يتعين الا بالفصول فجعله متعينا بنفسه بحسب الخارج مما لا يتيسر ١٢ منه

اذ لامادة له عـه في الخارج ولهذا التعسر تنقيحهما اذ المادة من المقومات الاعيانية والجنس من الاعتبارات العقلية قوله في قوله ابهام المتعين وتعيين المبهم لف ونشر مرتب اي جعل المتعين المتحقق في الوجود اعني المادة مبهما باعتبار وهو في المركب وجعل المبهم الذي هو من الاعتبارات العقلية اعني الجنس متعينا في الوجود حتى يصير ذلك المبهم مادة له في الخارج وهو في البسيط متعسر **قوله** ان الجنس ماخوذ آه

عـه **قوله** اذ لامادة الخ تفصيل المقام ان البسيط قد يراد به ما لا يتقوم من الاجزاء اصلا كالفصول والاجناس العالية فعسى ان يغرض فيه هذه الاعتبارات بسهولة اذ لامادة له خارجا وذهنا ولا جنس له ولا فصل له الا بحسب الغرض والاعتبار وقد يراد به ما لا كثرة له في اجزائه بالفعل لاتحادها جعلاً ووجودا فتنقيح المادة فيه متعسر اذ لا تمايز بين اجزائه في الوجود حتى نظهر ان ما هو مصداق الجنس ومطابقه فيه هو بعينه المادة الحاملة لقوة تلك الذات وامكانها بسهولة فان الجنس امر مبهم ومعرفة ان ذلك المبهم هو بعينه مادته المعينة في الوجود عسيرة واما تحصيل المعنى الجنسي وتميزه عن الفصل المنتزعين من ذاته مع عزل النظر عما يلحقه فعسى ان يسهل بعموم الجنس وخصوص الفصل واما التمييز بين الذاتي والعرضي كالجنس والعرض العام مثلا فمتعسر في الماهيات الحقيقية كلها دون الاعتبارية والاصطلاحية اذ هي تابعة للاصطلاح واما المركب من الاجزاء المتمايزة جعلا ووجودا فتحصيل المعنى الجنسي فيه متعسر فان المادة فيها موجودة متعينة ومعرفة انها هي الجنس المبهم باعتبار لا بشرط شيء متعسر بل ممتنعة عند البعض كما سيجيء ان المركب من الهيولى والصورة لا تركب من الجنس والفصل فتفكر لعل الحق لا يتجاوز عنه ١٢ منه

فی الخارج سهف وجوابه باختیار الشق الاول قوله لا فرق بینهما الخ یرید بعدم الفرق عدمه فی الوجود والقوام فلا محذور فیه

فان المادة والصورة اذا اخذتا لا بشرط شیء صارتا جنسا وفصلا فالداخلات العینیة والعقلیة متحدتان بحسب الحقیقة وانما التمایز بمجرد الاعتبار کالمولف العینی والعقلی فاذا ارتسمت الماهیة فی الذهن باجزائها العقلیة والعینیة لا یکون لها حقیقتان

عــه قوله فان المادة والصورة الخ قیل فرق بین الجنس فی المرکبات الخارجیة وبینه فی البسائط الخارجیة ای ما لا تمیز اجزاؤه فی الوجود فان الجنس فی المرکبات یمکن ان یجرد عن جنسیته ویؤخذ بحیث یصیر نوعا حقیقیا لا محصلا من الفصل بل بنفس طبیعته وذلک لان جنسیة الجسم مثلا لیس باعتبار انه مجرد جوهر متمیز غیر داخل فیه شیء آخر کالصورة الانسانیة والفرسیة ونحوها اذ هو بهذا الاعتبار نوع متحصل غیر مختلف فی الاجسام لشیء داخلی بل بامور خارجیة منضمة الیه من خارج لان حقیقته قد تمت وتحصلت فی الوجود والا لما امکن انتقاله من الجمادیة الی النباتیة والحیوانیة بل انما یکون جنسا اذا اخذ بالقیاس الی المنوعات مبهما بان یلاحظ معناه جوهر ذو طول وعرض وعمق بلا شرط ان لا یکون غیر هذا او یکون فح اذا اخذ هکذا فکونه ذا حس وتغذ لا یلزم ان یکون امرا خارجا عنه للحقائق اذ یحمل علی الحساس والمتغذ وغیرهما من الحقائق المختلفة الجسمانیة انه جوهر ذو اقطار ثلثة واما اللونیة مثلا فلا یمکن ان یتقرر لها ذاتا الا ان تتنوع بالفصول اذ لا یوجد فی الخارج لونیة وشیء آخر غیرها یحصل منهما البیاض مثلا کما یوجد فی الخارج جسمیة وصورة اخری غیرها یحصل منهما الانسان فالسران الجنس فی البسائط ماهیة ناقصة فی حد ذاتها لا تحصل الا بالفصول بخلاف الجنس فی المرکبات الخارجیة فانه ماهیة متحصلة بذاتها وبنفس حقیقتها وانما هی ناقصة باعتبار اخذه مبهما بالقیاس الی الصورة المنوعة المنضمة الیها فی الوجود ولذا یصح فی ذلک الجسم ان الحقیقة علل فی الوجود تجعل هذا الجسم شیئا دون ذلک الجسم لا یصح ذلک فی اللون لان اللونیة ومبدأ تفریق البصر فیه متحدان جعلا ووجودا متحدان بحسب الحقیقة والذات فی غیر لحاظ الابهام والتعین فح لا تخلل بینهما امر خارج من العلل والاسباب هکذا فی سائر البسائط الخارجیة ومن الافاضل من یقول ینفی الترکیب العقلی فی البسائط الخارجیة وارجعها الی اللوازم بان اللازم المشترک جنس وللمختص فصل ورد بانه یلزم کون البسائط المتباینة فی الحقیقة مشترکة فی امر عرضی بلا جهة جامعة بینها مصححة لعروضه وانتزاع امر واحد من الحقائق المختلفة من غیر امر جامع بینها ممتنع بالاتفاق واجاب عنه بان الجنس والفصل فیهما ماخوذان من اللوازم الخاصة بها فی الواقع الا ان ماخذ الجنس مشکوک الاختصاص وماخذ الفصل متعین الاختصاص وفیه نظر لا یخفی

مختلفتان ذاتا علا ان الداخلات العينية انما ارتسامها فيه باعتبار حقائقها المرسلة فرفي الحاشية من ههنا يلوح ان ما في شرح المواقف من ان المركبات الخارجية ليست لها حدود عقلية محل بحث اذ لا يلزم من تعدد اعتبارات الحدود لتعدد المحدود حقيقة فانه من قبيل التعدد الاعتبارات لشيء واحد فلا يرد ان لا اجزاء الخارجية ذاتياتها فلو كانت لها اجزاء عقلية ايض يلزم تعدد حقائقها اقول تحقيق المقام ان طبائع المقومات المحمولة متحدة جعلا وتقررا ووجودا على خلاف ما يقتضيه طباع المقومات العينية اذ هي متمايزة بحسب تلك الامور كالهيولى والصور المتواردة عليها ولهذا تبقى الهيولى مع زوالها والتركيب من القسم الاول اتحادي[ع] بحسب الوجود العقلي ومن الثاني انضمامي بحسب الخارج وهما متغايران بحسب الماهية لاستحالة ان يكون شيء متحدا مع شيء بحسب الجعل وفروعه ومغايرا له بحسبهما معا فالهيولى والصورة من الاجزاء الخارجية للجسم لا انهما جنس وفصل له باعتبار ايض كما يتوهم من ظاهر عبارات القوم ان الجنس مادة باعتبار والفصل صورة باعتبار فان المادة والصورة ههنا هي الاجزاء العينية التي يحاذي بها الجنس والفصل ويسمى للجزء الاعم مادة لتشبهه بالهيولى من جهة الابهام وللجزء المساوي صورة من جهة التحصيل لا انهما عينهما الا ترى الى الاعراض والمجردات المؤلفة من الجنس والفصل عندهم فلا بد لها من الاجزاء في الاعيان هي مبدأ لانتزاع الاجزاء العقلية

ع قوله اتحادي اي يفيد حصول صورة وحدانية تسمى صورة المحدود التي هي بعينها صورة الجنس والفصل كما سياتي في بحث المعرف سه قوله بحسب الوجود العقلي اي في مرتبة الحد دون المحدود سه قوله

٢٦١

متعلقه صفحه ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١

قوله صفحه ٢٦١ فلتكن تقع مجعلا متغايرا بحسب الماهية ای الاجزاء التی جعلت متغايران

كما يدل عليه البرهان ويستحيل ان يكون الهيولى من مقوماتها فاذا اريد بالمولف العيني ان يكون تاليفه انضماميا فلا ريب في انه لا يتالف من المقومات العقلية المتحدة في الامور المذكورة والا يكون لشئ واحد حقيقتان مختلفتان ذاتا وهو ممتنع كما حققه السيد السند في شرح المواقف واذا اريد به ما يكون تاليفه اتحاديا فهو على ما بنيه المص وغيره من المحققين اذ اجزاؤه العينية متحدة مع المقومات العقلية بالذات الا ان الاصطلاح وقع على اطلاق الاجزاء الخارجية على القسم الثاني منهما فالجسم بمعنى المركب من الهيولى

ع قوله فالجسم بمعنى المركب آه اعلم ان المحققين صرحوا بان الهيولى ايضا مركب من الجنس الذي هو بمعنى الجوهر والفصل الذي هو مبدأ الاستعداد فهي مركبة من الجنس والفصل تركيبا اتحاديا حقيقيا واطلاق اسم البسيط عليها على التشبيه من حيث انتفاء الكثرة في مقوماتها بحسب الوجود وتحديدها ليس من قبيل تحديد البسائط الحقيقية بمجرد فرض العقل باقامة العرضيات مقام الذاتيات فانها في حد نفسها جوهر مستعد كما ان الصورة الجرمية في مرتبة ماهيتها جوهر ممتد من غير افتقار بها في صدق تلك المعاني عليهما الى اعتبار حيثية زائدة وتحقيق المقام ان المعاني المتحصلة الكاملة في ذواتها وان كان بعضها ناقصا باعتبار اخذها مبهما اذا اخذت من نفس ماهيته توجب كونها من الحقائق المركبة في الخارج واما اذا كانت المعاني الماخوذة عنها بعضها ناقصا في ذاته وبعضها بخلاف ذلك ويكون اقتران بعضها الى بعض اقتران الكمال الى النقص فلا يستدعي كون الماهية المنتزعة عنها حقيقة مركبة في الخارج وهذا النحو من الاقتران ليس كانضمام المحصل الى المحصل حتى يكونا شيئين متميزين في نفس الامر بانضمامهما قد حصل شئ ثالث كالمادة والصورة في الجسم بل كانضمام قوة الى ضعف وكمال الى نقصان بحيث لا يتميز احدهما من الآخر الا في لحاظ التعين والابهام فيقتضي التركيب في اعتبار العقل اعتبارا صادقا بحسب مرتبة من المراتب في نفس الامر كما ان الاول يستدعي التركيب الخارجي وبهذا تبين الفرق بين المركبات الخارجية كانواع الاجسام وبين المركبات العقلية كالهيولى والصورة الجسمانية وانواع الاعراض والمجردات من الجواهر اذا علمت الفرق بين التركيب في المركبات الخارجية وبينه في البسائط الخارجية فالقول بان جعل الجنس والفصل واحد مختص بالبسائط دون المركبات كانواع الاجسام وان كان تركيبها حقيقيا طبعيا الترتب الآثار عليها غير آثار الاجزاء وقيل لو سلم وحدة الجعل مطلقا فمعناه

شاء الله تعالى في الحواشي ١٢ منه

والصورة مركب خارجي ليس له جنس و لا فصل و بمعنى الامتداد الجوهري يجوز ان يكون
مركبا عقليا بان يكون الجوهر جنساله والاتصال الحقيقي بمعنى كون الشيء بنفسه
مصداقا للممتد فصلا له فالتركيب الذهني مستلزم للتركيب الخارجي من الاجزاء
الخارجية التي هي مبادي الجنس والفصل لاستحالة كون الحيثية الواحدة مبدأ الانتزاع
صور متخالفة ومصداقا لها فيجب ان يكون في سنخ قوامه امران مطابقان لهما
ونوقض بصفات الواجب تعالى اذ هي مع انها متغايرة تصدق على ذاته البسيطة
بحتة بجهة واحدة اقول وجود المعنى المشترك بين الحقائق المختلفة برهان قطعي
على وجود ذاتي مشترك بينها هو مبدأ لاخذه ومطابق لحمله بالحقيقة سواء عد
ذلك المعنى من جوهريات تلك الحقائق او عرضياتها اذ لابد من الانتهاء الى
طبيعة ماهي جوهرية من الجوهريات المشتركة هذا في المعاني التي بازائها مباد متقررة
في نفس الموصوف بها بحسب العين او كانت هناك حيثية هي نائبة مناب تأصلها
لا في الاضافات البحتة كالكلية والجزئية وانما الوجود بازاء الحق المحض وانتزاعه
عن الجاعليات لارتباطها به من حيث صدورها عنه لا عن نفس ذاتها بما هي هي
فلا يلزم اشتراكها مع الواجب في امر جوهري هو بازاء الوجود وايضا يدل على
ما حققناه من التنافي بين التركيب الاتحادي والانضمامي

ع٥ قوله او كانت هناك حيثية الخ كما في لوازم الماهية فان حيثية اقتضاء الملزوم للوازم تقوم مقام الاصل من حيث ترتب الآثار عليها وكاعدام ملكات فان القوة الاستعدادية التي هي في الموضوع نائبة مناب تأصلها منه

اتفاقهم على ان مادة الاسطقسات مغايرة بالذات لمواد الافلاك وكذا مادة كل فلك مع مادة فلك آخر مع اشتراكها فى الصورة الجرمية فلو كانت المادة هو الجنس باعتبار والصورة هو الفصل باعتبار

ع۵ قوله اتفاقهم آه وقد يقرر ان الهيولى الاولى للعناصر والافلاك فى نفسها قابلة لكل صورة نوعية فلكية كانت او عنصرية وتخصيص الصورة ببعض المواد دون بعض حاصل من اسباب خارجية واستعدادات لاحقة وان الهيوليات الاول كلها بحسب نفس الجوهرية التى هى معنى جنسى متحدة بالذات وانما اختلافها نوعا بحسب الفصول المقومة المحصلة التى هى مبادى كمالات واستعدادات فالجوهرية بمعنى الجنس مشتركة بينها وبين الجواهر المجردة وماخوذة فى انواع الاجسام من موادها متحدة معها فى القوام والتحقق فان قيل الجسم يشتمل على المادة والصورة وكلاهما جوهران عندهم فليس اخذ معنى الجوهرية عن المادة اولى من اخذه عن الصورة لاستوائهما فى نفس الجوهرية قيل ان لكل منهما ماهية بسيطة نوعية مركبة فى العقل من جنس هو الجوهر وفصل محصل لنوعها اى المقومة جوهرا وهو مبدأ الاستعداد لاحدهما والاستعداد للآخر لان الجوهر انما صار هيولى بالاستعداد وصورة لاجل كونه متمثلا لكن فصل الهيولى اى كونها مستعدة لا يجعلها شيئا محصلا بالفعل بل انما لها بحسبه استعداد الاشياء وقوتها فلا يوجب فلك الفصل الا نحوا ضعيفا من التحصل فلا يفيد معنى زائدا اقوى فى التحصل على الجوهرية بخلاف الصورة الجسمية فان لها بحسب فصلها تحصلا اقوى واتم فما النفس مفهوم الجوهر فالهيولى فى الجسم ليس الا جوهر امحصلا فى الوجود متعلقا للتلبس بايه صلة وصفة كانت كما ان الجنس ليس الا مفهوم الجوهر الممكن فى ذاته الاتحاد بصورة المنوعة والمشخصة فالامكان الاستعدادى فى المادة بازاء الامكان الذاتى فى الجنس فمفهوم الجوهر جنس و مادة عقلية للجواهر لكنهما باعتبارين متحدة مع الهيولى الاولى التى هى مادة خارجية للاجسام لانها جوهر محض نقابلية فى الوجود ولذا كانت ماخذ الجنس العالى فى انواع الاجسام فلها ابهام جنسى بالقياس الى الصور المنوعة التى هى ماخذ الفصول فى تلك الانواع فلا يلزم كون الجنس اخص من الفصل ولا التساوى بينهما لكما يتوهم من القول باتحاد الهيوليات فى معنى الجوهرية المستعدة والاشتراك لها فى الصورة الجوهرية الواحدة فالمادة بما هى مادة متشابهة للجنس فى الابهام والامكان متحدة معه بحسب القوام والوجود وكذلك الصورة والفصل وهما بحسب ذاتهما نوعان متحصلان بل الهيولى تتحصل من نوع منحصر فيه واما اتحاد الجنس والفصل جعلا ووجودا فمختص باجناس البسائط الطبيعية دون المركبات الطبيعية ولو تنزلنا عنه فنقول باتحادهما فى الجعل باعتبار دون اعتبار والعمدة فيه ان الجنس فى المركبات الطبيعية فى نفسه باعتبار اخذه بشرط لا شئ نوع متحصل فى الوجود وبحسب اخذه لا بشرط شئ بالقياس الى الصور المنوعة يصير جنسا مبهما وباعتبار تحصله بها يصير احد الانواع الطبيعية بخلاف الجنس فى البسائط الطبيعية

فانه فى نفسه ماهية ناقصة وباعتبار اخذه بشرط لا شئ يصير نوعا عقليا فى نحو من الملاحظة دون الخارج فلا يفارق

٢٦٥

متعلقة صفحة ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥

والنفوس مع الاجسام المشترك فذلك المعنى اما ... هو الموجود

الحقائق الجوهرية المجردة كالعقول ... فلابد فيها

لم يكن فى موضع فتقول لما اشتركت

كونها بحيث متى وجدت فى الخارج

لما كانت من حيث ذاتها لازمها

توضيحه ان الحقائق الجوهرية

قال وجود المعنى المشترك اه

فاثبت الشارح بوجه آخر حيث

لصفات الواجب تعالى وتقدس

التركيب الذهنى للتركيب الخارجى

لما نقض البرهان المورد كلا لزم

فيه صفحة ٢٦٣ قوله اقول

بالفعل بحسب اقتضاء ذاتها والاتحاد

[illegible]

هيولا هما واحدة يلزم ان يكون الهيولى الواحدة مستعدة لما هى غير مستعدة لها صفحة ٢٦٥ قوله وكذا مادة كل فلك فان هيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر فى فرد بخلاف هيولى العناصر فان كليات تشخص والحكم نوعه فيه

يلزم عموم الفصل وخصوص الجنس في الوجود فيكون الفصل الواحد محصلا لاجناس كثيرة ومن ذهب الى ان التركيب من الهيولى والصورة اتحادي فقد ارتكب شططا لا ينبغي لنوع الانسان كيف يجوز ذلك مع بقاء الهيولى بتشخصها وزوال الصورة الجرمية اذ يستحيل زوال احد الامرين المتحدين جعلا وتقررا مع بقاء الآخر بعينه فتفكر **قوله** وجعله ان كلية آه توضيحه ان مفهوم الكلي باعتبار نفسه جنس للخمسة وباعتبار لحوق حصة الجنسية به نوع من الجنس والاحكام تختلف باختلاف الاعتبارات **قوله** ومن ثمه قيل آه اي لولا معرفة الاعتبارات لبطلت معرفة احوال الموجودات فان معرفتها ذريعة لمعرفة احوالها وهي الحكمة **قوله** وذلك دليل التقسيم آه توضيحه انه متشخص وموجود بوجودات شتى فان حاولت بقوله فهو متشخص انه معروض التشخص فمسلم ولا ينافي تكثره بل عليه مدار الشركة والتقسيم وان حاولت انه مجموع المركب من الماهية والتشخص فمم فان الموجودية لا تستوجب دخول التشخص في الموجود فان الماهية النوعية مع موجوديتها عارية عن التشخص في مرتبة سنخ الحقيقة وما كان هو متمما لهويتها الشخصية على زعم ثلة من المتاخرين حيث زعموا ان نسبة التشخص الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس في التقويم والتحصيل وهو في نفسه امر شخصي مادي في الماديات البتة فيلزم عليهم نفي علم الواجب تع عن الجزئيات المادية تعالى الله عما يقوله الظالمون

قوله ومن ذهب آه ذهب صدر المدققين واتباعه الى اتحاد الهيولى والصورة في القوام والوجود مطلقا الا في لحاظ التعين والابهام فلا فرق عنده بين الجنس والفصل في البسائط والمركبات الطبعية ورده المحققون كما بين في كتبهم **قوله** فان معرفتها اي معرفة الاعتبارات ذريعة لا لنفسها بدون المعرفة ١٢ منه

قوله الاتحاد
وقد عرفت معناه
والاستنافة في اعادته فاعلم
ان التركيب قسمان احدهما ان ينضم شيء
الى شيء آخر فيكون كل منهما في المركب ذاتا على حدة
فيكون في المركب كثرة بالفعل كتركيب البيت من اللبنات
وتركيب المعجون من الاجزاء الدوائية والثاني ثانيهما التركيب
الاتحادي وهو ان يصير شيء عين شيء فيكون كلاهما في المركب
ذاتا واحدة اي اتحادا وهو عين المركب وعين كل منهما
واجزاء هذا القسم صادقة على المركب
الجزئية بخلاف القسم الاول فان
الجزان فكيف

وبه شنع عليهم ويمكن الجواب بان علمه تعـ بها حضوري من حيث استنادها اليه ذاتا ووجودا بالمعلولية لا ارتسامي حتى يفتقر الى توسط الحواس والحق ما ذهب اليه القدماء من ان تشخص الشئ نفس وجوده الخاص بمعنى انه يصير به ممتازا عما عداه كما انه يصير مصدرا للآثار فمن يجعله موجودا يجعله متشخصا فالماهية المجردة لا يمكن انتشارها في الجزئيات وان كانت مادية يتعدد افرادها بحسب تعدد الاستعدادات التي لموادها كما سيجئ تحقيقه انشاء الله تعـ وما ذكروه من انه متشخص بذاته لا يطابق اصولهم حيث قالوا لا يستطيع ان يذكر ذاكر شيئا موجودا ممكنا خارجا عن المقولات العشرة فليس للممكن فرد لا يكون له ماهية نوعية ثم اقول الذي هو متشخص بذاته اي مبدأ الامتياز بنفسه واجب لذاته فان ما شانه ذلك يتقرر ويتاصل بنفس حقيقته وان هو الا القيوم الواجب بالذات وهو بعينه مذهب القدماء فاخبر ولا تكن من الممترين **قوله** وكل حقيقة آه الحصة عبارة عن الكلي مع التقييد اضافيا كان او توصيفيا واذا اعتبر القيد ايضا يصير فردا وهما فردان اعتباريان وتمام الماهية المختصة فيهما هو ذلك الكلي فهو نوع حقيقي لهما واما الشخص فهو الكلي مع القيد الشخصي فقط على مذهب كما عرفت او معروض التشخص على التحقيق والتقسيم الى الخمسة انما هو بالقياس اليه

قوله ويمكن الجواب آه هذا الجواب لا يتم على اصل المشائية لان ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره ذهبوا الى ان علمه تعالى بالممكنات ارتسامي لا حضوري وقد اولوا من قبلهم تاويلات ركيكة كما يظهر لمن تتبع كتبهم **قوله** واذا اعتبر آه ولا يخفى عليك ان اعتبار التقييد كاف لحصول التميز والتعين فاعتبار القيد معه لمجرد تحصيل الفردية فاذ منا لها الطبيعة نفس التقييد بما هو تقييد فانما تتقوم بحقيقتها الحصة دون الفرد فح يلغو اعتبار التقييد في الفرد فتامل ١٢ منه

فی افرادها لان التشخص انما هو نفس الماهية وانا مقتضى نفس الماهية فينحصر فی فرد وهل للغير فيه … وان كانت مادية … يتشخص بالعوارض … فی الافراد يجب … الاعراض اللازمة … المادة من الاعراض المشخصة … ان تلك الاعراض … حقيقة او الغير بالعكس … ان الصورة الانسانية مثلا انما تحصل فی كل مركب من تلك الاعراض المخصوصة … بسبب استعداد … مقارنة لتلك الاعراض … خارجة عن قوام الاشخاص صفحه ٢٦٩

قوله ثم اقول آه تاييد لمذهب القدماء فان الجمهور ذهبوا الى ان المتشخص بذاته اى الذى مبدأ الامتياز بنفسه وتشخصه عين ذاته هو الواجب لذاته فان المتشخص بالذات انما الذى ماهيته عين وجوده فان ما كان وجوده غير ذاته لا بد ان يكون وجوده مستندا الى الغير فكيف يكون متشخصا بذاته والذى ماهيته عين وجوده انما هو الواجب … ثم ما كان وجوده وتشخصه عين ماهيته وذاته فلا محالة يكون التشخص هو نفس الوجود وهذا هو مذهب القدماء وبعينه … عن الكلى سواء كان ذهنا … صفحه ٢٦٩

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٢٧٠

متعلقة صفحه ٢٦٩

وعرضا لا دخولا كما هو مذهب المتقدمين وهو التحقيق لانه يلزم على مذهب المتأخرين عدم كون النوع السافل نوعا حقيقيا بالنسبة الى الاشخاص لان النوع السافل على هذا التقدير يكون جزء الاشخاص لا تمام ماهيتها.

مولانا محمد يوسف

قوله على الماهية آه قيل اريد بالماهية امر معقول فيلزم ان يكون كليا فيخرج الشخص وبقيد الاولية يخرج الصنف فان قول الجنس عليهما بواسطة النوع فان الامر الثابت للخاص والعام يستند الى العام اولا سواء كان ذلك الامر ذاتيا او عرضيا لانه يستند حقيقة الى ما هو يطابقه وهو الاعم من حيث هو اذ الخصوصية ملغاة في المصداق وهذا الحكم يعم الاعم الذاتي والعرضي لكن في مرتبة الحمل دون المصداق فان فيه وحدة بحتة اقول لو اريد بالماهية ما به الشئ هو هو فيخرج الصنف ويستند اخراج الشخص الى قيد الاولية لكان اولى وقد يقال ان وجوب الكلية للمعقول غير بين لجواز تعقل الجزئي المجرد ولو اريد بها ما يقال في جواب ما هو يخرج الصنف والشخص معا فلا حاجة الى قيد الاولية التي بها يخرج السافل بالنسبة الى العالي اذ حمله على السافل بواسطة المتوسط قوله وبينهما عموم متوجه آه قم في الحاشية هذا هو الحق نظرا الى مفهومهما

قوله وهذا الحكم آه اى الامر الثابت للخاص والعام آه شامل للاعم مطلقا في مرتبة الحمل والحكاية قوله التي بها آه هذا اشارة الى الاعتراض على التوجيه الثالث بانه لا يصدق تعريف النوع الاضافي على هذا التوجيه على السافل ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بان السافل يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو ولو باعتبار لان السوال اذا كان عن الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا كان عن الانسان والشجر كان الجواب الجسم النامي و اذا كان عن الانسان والحجر كان الجواب الجسم المطلق واذا كان عن الانسان والعقل الاول كان الجواب الجوهر فكل من الاجناس يحمل على السافل ولو باعتبار قولا اوليا فلا يخرج السافل بهذا القيد

جنس فوقه واضافته الى الجنس الذي فوقه بلا واسطة فجاز ان يكون تعريف النوع الاضافي نظرا الى الاضافة الثانية وتسميته بنوع الانواع

ويقال ان يقول اي لا اعتراض
المراد بالجنس في التعريف بالجنس
المطلق بل مطلق
الجنس

٢٧٢

في بادي الرأي واما النظر الدقيق فيقتضي الاطلاق فان كل حادث ولو ذاتيا مسبوق بمادة بالضرورة الوجدانية والمادة والجنس متحدان ذاتا على ما عرفت ولا يرد النفس الناطقة فانا لا نقول بتجردها من كل وجه بل هو بين بين فلها حظ من الجسمية التي هي مادتها وجنسها ولا يرد العقول العشرة فانا لا نم كونها انواعا متحصلة بل مراتب عقلية ومباد كلية ليست بموجودة في الخارج فتوسطها في ترتب آثار الفيض كتوسط الاجناس المتوسطة واما النقطة فعلى تقدير وجودها في الخارج فانما هي بسيطة خارجا واما ذهنا ايضا فنم كيف والبساطة مطلقا من خواصه تعالى انتهى اقول على ما حققه الحكماء الراسخون في العلم ان كل حادث مسبوق بالمادة يختص بالحوادث الزمانية لا الذاتية المساوقة للامكان الذاتي فان تعاقب وجوداتها وتخصيصها بالازمنة اذا لم يكن من تلقاء الجاعل الحق فلا يتصور الا بان يكون هناك مادة لها استعدادات متفاوتة بالقرب والبعد بالقياس الى وجود الحادث المرهون بها فالامكان الاستعدادي الذي هو امر موجود قبل وجود الحادث وغير باق بعد خروجه الى الفعل يحتاج الى المادة قبل خروجه الى الفعلية لا الامكان الذاتي الذي هو سلب بسيط

قوله فالامكان الاستعدادي آه قال المحقق الدواني قد يؤخذ الامكان الاستعدادي في الدليل بلا اعتبار وجوده في الخارج بانه متى حدث شيء بعد ما لم يكن فيجب هناك من تغير وليس من تلقاء الفاعل بل من جانب المنفعل والتغير في المعدوم الصرف محال فلا بد من امر قابل لذلك ثم قال وهكذا ان تلزم من تلقاء الفاعل الا تبدل في ذاته وصفاته الحقيقية بل بان يصير فاعلا بانضمام امر حادث اليه فيكون معه علة تامة للحادث من غير ان يسبقه مادة مستعدة له فتامل ١٢ منه

ثم قال اي المحقق الدواني حاصله ان الدليل المذكور غير تام لانا نقول ان ذلك التغير الواقع في الشيء الحادث جاز ان

الدليل

باعتبار نفس الامكان الاستعدادي

والمراد بالمادة ههنا ما تعم الموضوع والمتعلق به والهيولى فمادة النفس هي ما يتعلق
هي بها هو البدن وليس جنسا لها فان الجنس من الامور المعتبرة في سنخ الحقيقة وتسليم
بساطة النقطة خارجا لا ذهنا يبطل بما تقدم من كلامه وهو التعاكس لزوما بين
التاليفين وعليه يتفرع فيما نقل عنه ابطال ما ذهب اليه السيد السند في شرح المواقف
فتذكر والقول بان البساطة مطلقا من خواصه تعالى بمعنى انه لا سبيل الى الاثنينية في ذاته
تعالى وصفاته حق لا ريب فيه وهو مراد من قال ان الامكان اساس التركيب كما ان
التركيب اساس الامكان واما بمعنى ان البساطة باعتبار الاجزاء مطلقا من خواصه
تعالى فليس كذلك فان الاجناس العالية والفصول كلها بسائط مطلقا بهذا المعنى
واما الاستدلال على اثبات العقول فمذكور في صحف القوم ثم اقول لو بني الاطلاق
على ما قال المعلم الاول وهو ان لا يستطيع ان يذكر ذاكر شيئا موجودا ممكنا خارجا من المقولات
العشرة التي هي اجناس عالية للموجودات الممكنة لكان له وجه اذ ما من ماهية نوعية
الا وتندرج تحت جنس ما فتفكر **قوله** كالوجود آه قد يستدل على البساطة بانه لو كانت
له اجزاء لكان اتصافها اما بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن لا سبيل لعروض امر الجزء

ع **قوله** اذ ما من ماهية نوعية آه ولا يلزم منه كون المجرد ماديا اذ المادة التي هي الجنس بشرط
لا غير الهيولى كما حققناه سابقا ع **قوله** تحت جنس ما واما الامور الاعتبارية الانتزاعية
كالوجود مثلا فلا كلام فيها وانما الكلام في الحقائق الموجودة ١٢ منه

[illegible]

تحت التسوية مولانا محمد يوسف

لاستلزامه اما عروض الشئ لنفسه بالضرب المستحيل وهو ان لا يكون بينهما تغاير اصلا ولزوم كونه بما هو جزء عارضا ومعروضا بنفسه واما ان لا يكون العارض بتمامه عارضا او بالعدم فيلزم اجتماع النقيضين وقيل عليه ان عنيت وجوب عروض اجزاء العارض باسرها لمعروضه فينتقض بالكثرة فان الوحدة التي هي جزؤها غير عارضة للمجموع المعروض للكثرة بل لجزئه انت تعلم ان معروض الكثرة والوحدة نفس الطبيعة من حيث هي هي لا الطبيعة الواحدة ولا الكثيرة والا يلزم تقدم الشئ على نفسه فتلك الطبيعة كما انها كثيرة كذلك هي واحدة ايضا فتفكر وان عنيت وجوب عروض اجزائه اما لنفس المعروض او لجزئه فيلزم ان الوجود عارض لجزئه وجزؤه لجزئه وهلم جرا واجيب عنه بانه يجب الانتهاء الى جزء لا جزء له فالمحذور بحاله ورد بان وجوب الانتهاء في الداخلات العينية مسلم وفي الذهنية ممنوع فانها تحليلية ويجوز ان يكون التحليل غير واقف عند حد كما في اجزاء الجسم والجواب ان النزاع في غير الاجزاء المقدارية والمقصود اثبات البساطة الخارجية وهي مستوجبة للبساطة العقلية بناء على التلازم بينهما فيجب الانتهاء في المقومات الذهنية ايضا

قوله فيلزم اجتماع النقيضين اذ الكلام في بساطة الوجود المطلق والترديد بين اتصاف اجزائه بالوجود المطلق او بالعدم المطلق فالوجود المطلق لكونه موجودا ذهنيا يصدق عليه الموجود المطلق فعلى تقدير كون الاجزاء معدوما مطلقا يصدق عليه المعدوم المطلق ايضا لعدم الاجزاء فيلزم اجتماع النقيضين المستحيل فافهم

قوله فتفكر اشارة الى جواب قوله انت تعلم الخ وتقرير الجواب ان الكثرة على قسمين احدهما الكثرة بحسب الافراد وهي تعرض الطبيعة من حيث هي هي وثانيهما الكثرة بحسب الاجزاء وهي تعرض المجموع وجزئها لا يعرض له فالجواب

بقوله وانت تعلم الخ مستقيم مبنيا على الاحتمال الثاني وورود النقض يجوز ان يكون مبنيا على احتمال الثاني دون الاول

ان يكون الجزء ... استقلالا من دون حيثية تقييدية ... فلا يلزم

[illegible]

ان العارض ... المعروض ... فيما نحن فيه ...

[illegible]

قوله واستدل بعضهم ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

لوجود المجالات الثلاثة فان مطلق الطبيعة
الوحدة كليهما ومطلق الطبيعة معروضة للكثرة و
مطلق الطبيعة محل للمتناقضين
على نفسه ممتنع فيلزم ان
والتقدم الخ

العموم والخصوص بمجالات الطبيعة المطلقة اذ الاطلاق ينافي التشخص
والعموم تصادم الخصوص وانت تعلم انه لا تم بوصل دون النقض
الكثرة العارضة للمقولات مثلا وليس هناك طبيعة مشتركة فضلا
عن طبيعة النوع والاجناس المقولة مقولة فانها تنص على ان
الطبيعة مشتركة بين المقولات فكانت جنسا لها فلم يبق المقولات
اجناسا عالية وايضا نسبة الطبيعة التي فرضتها معروضة
للكثرة والوحدة الى الآحاد وانما نسبة الكل
اجزائها فلا يخفى ان الطبيعة لا يمكن
ان يكون معروضة للكثرة والوحدة

ولا النقض فان الكثرة عارض لطبيعة النوع من حيث
يجري بعروض اجزاء العارض لها
بقولها انت تعلم
باعتبار الشيء الاول
الافاضل
الواحدة على الوحدة فيلزم تقدم الوحدة
معتبرة في المعروض
لكون الكثرة معتبرة في المعروض

٣ وان كان له جزء غير متمايز في الخارج عدم التلازم في البساطتين لهذا المعنى لا ينافي التلازم فيما بذلك المعنى

ذلك الشيء نقول لا يلزم سوادكان
بعض
لاوعرضيا فان الجوهر الذي هو جزء
حقيقة تلك محمول بقول على
على الكل فيجب ان يكون مقولا
بقول في على ما يقال الكل عليه
محمول محمول فالاتصاف بالكل
يستلزم الاتصاف بالجزء الذي
قطعا والقول بان الجسم متصف
بالسواد ولا يتصف به بعض
الجسم الذي هو جزء الذي هي في
جزء الخارج فان الجسم الذي قام
به السواد وكيف كان اسود يقال
لما قام بعض

٢٧٩

والتحصيل كان فصلا انما هو الفرق بين الفصل وما ليس بفصل منه

اقول اثبات البساطة الخارجية بنفي الاجزاء الخارجية التي بازائها الاجزاء العقلية بهذا البرهان متعذر اذ هي اجزاء متحدة تحليلية والكلام فيها الكلام في الاجزاء العقلية نعم تثبت البساطة بالقياس الى اجزاء خارجية متمايزة بحسب الجعل والوجود ولا تجدي نفعا ولا يخفى عليك انه اذا كان المقصود البساطة العقلية وتتفرع عليها البساطة الخارجية بناء على التلازم بين التركيبين واعتبر الترديد بين الشقين بحسب الصدق تم الدليل بناء على ان الوجود ذاتي لما يصدق عليه كما يدل عليه البرهان لانه يلزم حينئذ اما مساواة الكل والجزء بحسب الحقيقة او لم يكن الجزء جزءا لوجوب التصادق بين الكل واجزائه العقلية ثم اعلم ان القانون المذكور مبني على امتناع تقوم الماهية من امور متساوية وذلك لان المركب الذي ليس فيه امر مبهم وامر محصل لا يكون مركبا عقليا الا انا نعني بالتركيب العقلي تقييد احد الجزئين بالآخر من حيث انه يحصله ويقرره لا من حيث انه امر ينضم الى امر فيحصل منهما ثالث وهو المجموع وذلك ليس الا فيما فيه امران عام مبهم وخاص محصل له وتعيين هويته فتفكر فانه دقيق **قوله** الجنس امر مبهم اه فقد يعتبار الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى بنفسه اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فينضم اليه معنى آخر يعين وجوده اقول انضمام الفصل الى الجنس ليس على حقيقته لا عينا ولا ذهنا بل بمعنى ان العقل يعتبره متحصلا به على نحو تعيين الشيء بعد ابهامه وهم يعبرون عن ذلك باعتبار انه فيه ومنه فالفصل علة لتحصيل المعنى الجنسي وتكميله

قوله كما يدل عليه البرهان فان قلت البرهان يدل على كون الوجود نفس حقيقة ما تحته من الجزئيات ولا ينافي ذلك صدقه على اجزائه الذهنية بالعرض قلت لما كان الوجود من الامور الشاملة بجميع المقولات كانت اجزاؤه من ...

تعليقة صفحه ٢٨٠

قوله وذلك الى آخره الاجزاء نفسها صفحه ٢٨٠ فتذكر

قوله ان الوجود وهو نفس حقيقة ما يصدق عليه صفحه ٢٨٠

قوله لا يدل عليه البرهان فان الكلام في الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي الى هو كسائر المعاني المصدرية لا يتخصص الا بالاضافات والتقييدات كوجود زيد وعمرو وكالوجود الخارجي والذهني وحصصه تحقيقية ليست الا مفهومه وحصص افراده ليست الا مفهوماتها كيف ولو كانت لمفهوماتها عارضة لحقائقها لكانت محمولة عليها بالاشتقاق او بالمواطاة والاول يستلزم كون الوجود موجودا خارجيا لان مفهوم الوجود يكون مفهوم الوجود والمصدري اذا كان عارضا لحقيقة عارضا لحقيقة يلزم ان يكون الحقيقة موجودة فتامل

اخذها لابشرط شئ لايخلو عن ضرب من المسامحة وكذلك الصورة والفصل كذا حقق معلم الحكمة اليمانية فى بعض كتبه كلينيه

لا الوجود عيناكان او ذهنا كما توهم بعض الناس من ظاهر عبارات الاسلاف لفقد الامتياز بينهما بحسب الوجود فاذا دريت هذا فلا يذهب عنك ان مراتب التكميل تختلف بحسب اختلاف مراتب الاجناس فللجنس العالى ابهام عظيم ينقص هذا الابهام بمراتب مبلغها حد التكميل النوعى بانضمام فصل بعد فصل فلم يبق الابهام الا بحسب كونه مشارا اليه على التعين وان استصعب عليك امر اتحاد بهما مع المادة والصورة المتمايزتين فى الوجود فيقال ان ماهما متمايزتان لا تتحدان معهما كما تم تحقيقه

قوله كما تم تحقيقه اعلم ان الهيولى بحسب ماهيتها ووجودها ماخوذة وحدها بمعنى بانها لاتحتاج فى تتميم ذاتها الى شئ آخر حتى اذا انضم اليها شئ آخر صارت ماهية اخرى غير الاولى فهى فى حد نفسها ماهية كاملة نوعية منحصرة فى شخص بخلاف الجنس فانه ماهية ناقصة تحتاج فى تتميمها الى امر آخر فاذا انضم اليها ذلك الامر لا تصير ماهيتها امرا غير الاولى فان التحصيل لعينها لا لغيرها فلا يكون الجنس نفس الهيولى وانكانا متشاركين فى وصف الابهام لكن فى نحو الابهام متفارقين لان الهيولى شخص مبهم والجنس ماهية مبهمة والتفصيل ان اجزاء الشئ بمعنى ما يتركب منه الشئ اما اجزاء بحسب جوهر الماهية مع عزل النظر عن تقومها ووجودها فى الاعيان وهى الداخلة فى قوام جوهر الحقيقة بماهى هى ومحمولة عليها بماهى طبائع مرسلة ومتحدة مع تلك الحقيقة وبعضها مع بعض ذاتا ووجودا فى الاعيان والاذهان غير لحاظ التعين والابهام الذى هو ظرف الخلط والتعرية باعتبارين ويستحيل ان يكون تلك الاجزاء حقائق متباينة بالنوع او مختلفة بالجنس بل بعضها ماهية ناقصة فى نفسها مبهمة فى حد ذاتها ويسمى بالجنس وبعضها محصلة فى ذاتها محصلة ومتممة لها فى نفسها ويسمى بالفصل وهما جزآن عقليان بحسب نحو من الملاحظة واما اجزاء تدخل فى قوامها فى مرتبة الوجود اى يكون تقوم الماهية المركبة بها وبعد وجودها وتسمى اجزاء وجودية وتقدمها عليها بالطبع كانواع الاجسام المركبة تركيبا طبعيا من العناصر والصور التركيبية وكذلك الجسم الطبعى المؤلف من الهيولى الاولى والصورة البسيطة جرمية او نوعية وهى من الموجودات العينية بحيث يحصل منها ويتقوم بحسب وجودها جسم طبعى وهى متمايزة الذات متغايرة الوجودات لانها انواع بسيطة كل منها متحصل بماهيتها لكن تعتبر لبعضها ابهام جنسى بالقياس الى البعض فى مرتبة الوجود بحسب اخذها لابشرط شئ فهى الملحقة بالاجزاء المتحدة بضرب من اللحاظ فالمادة تنقلب جنسا والصورة فصلا فهى متحصلة فى ذاتها وغير متحصلة باعتبار انضياف امور اليها تجعلها احدى الحقائق المتاصلة

وان عضل عليك الامر بانه يلزم حينئذ تصادق الاجزاء الخارجية التي يطابقها الاجزاء العقلية وحملها على المركب منها للاتحاد في الوجود فيزاح بان مجرد الاتحاد ليس مناط الصحة الحمل بل معياره ان ينسب وجود ذي الذاتي والمعروض الى الذاتيات والعوارض من حيث انها اشياء براسها اتفق اتحادها في الوجود بالذات او بالعرض لا من حيث انها ابعاض للواحد الموجود كما ترى في الاجزاء المقدارية المتحدة مع الجسم في الوجود مع عدم حملها فاتحاد المادة والصورة التي هي متحدة مع الداخلات العقلية من هذا القبيل لا من حيث انهما طبعيتان مستقلتان احدهما عين الاخرى في الوجود كما في الطبائع المحمولة فاختر فانه الحق **قوله** فلا يكون فصل آه فرعوا على علية الفصل لوجود الجنس وتحصله فروعا خمسة احدها ان لا يكون للماهية الواحدة جوهران احدهما جنس مشترك بينها وبين نوع ما والآخر فصل لها يميزها عن ذلك النوع ثم انعكس الامر بالقياس الى نوع آخر والا لكان كل منهما علة للآخر وانه دور وفيه ان كلا منهما عام ومبهم من وجه وخاص محصل من وجه آخر فكل منهما باعتبار الخصوص يرفع ابهام الآخر من حيث العموم فلا دور والجواب ان الجنس مبهم والفصل محصل له من حيث ذاتيهما لا بشرط شيء وهي حيثية واحدة وقد يقال يكفي في تقويم الماهية ابهام احدهما وتحصيل الآخر فبين تلك الاجزاء في الحقيقة عموم وخصوص مطلقا

قوله عموم وخصوص مطلقا آه لا يخفى انه لما كان كل منهما اعم واخص من وجه من الآخر فاذا اخذت ماهية متقوم من كل منهما بجهة غير جهة تقوم ماهية اخرى منهما فهل كانتا متحدتين ذاتا ام

فكل من الجنسين تفيد تقومهما والا فيحصل ماهيتان متباينتان مع اتحاد ذاتياتهما المأخوذة لا بشرط شيء

اثبات تمييز
بين الجنس والفصل بحسب
الوجود وبان الجنس متحد مع المادة
والفصل مع الصورة وانهما متغايران بالاعتبار اي
بحسب الرتب والمادة والصورة متغايرتان في الوجود حتى
ان الصورة متحدة بالوجود والهيولى في الخارج فلابد من التمايز بين ما يتحد
مع المادة وهو الجنس وما يتحد مع الصورة وهو الفصل فلا يتحدان
العلية بينهما ايضا بحسب الوجود لا في مجرد دال الابهام صفحه ٢٨٢
قوله فيقال في الجواب عن الاشكال المذكور وحاصله ان المادة
على نوعين احدهما التي تكون الكل منهما جزءا
الاخر بجميع الوجود ومتمايزة في القوام والوجود
والصورة وهي ليست متحدة مع الاجزاء

عم لم يكن له الفصل بهذا المعنى وذلك لان كل واحد منهما ليس تمام الجزء المميز ومجموعهما ليس جزءاً مميزاً بل نفس الكل وتعين الماهية ولو اردنا بالفصل القريب الجزء المميز للشيء عن جميع ما عداه انتقض

علله انه بالنظر الى اكتفاء كل جهة من كل منهما يلزم استغناء الشيء عما هو مقوم له والثاني انه يمتنع ان يكون لشيء واحد فصلان في مرتبة واحدة والا لتواردت العلل المستقلة على معلول واحد لاكتفاء كل منهما في تحصيل الجنس وايضاً يلزم الاستغناء عن الذاتي لاكتفاء احدهما في التقويم والثالث ان الفصل الواحد لا يقوم الا نوعاً واحداً والا يلزم اثران لامر بسيط وهما جنسا ذينك النوعين وايضاً جواز العكس يوجب الترجيح بلا مرجح ولا يخفى ان هذا الفرع كانه هو الاول والرابع انه لا يقارن الا جنساً واحداً وهذا متفرع على الثالث وقد يقال انك اذا عرفت الاتحاد بين الداخلات العينية والعقلية يسهل عليك استنباط الفروع المذكورة لامتناع صيرورة المادة صورة وبالعكس ولو في الحقيقتين المختلفتين ويمتنع ان يكون لحقيقة واحدة مادتان او صورتان في درجة واحدة لامتناع تحصيل الصورة الواحدة للمواد المتكثرة وترتب الشيء الواحد على العلتين المستقلتين اقول ان اراد بالمادة والصورة الهيولى والصورة فالبيان منقوض

قوله لامر بسيط وهذا انما يتم اذا كان الفصل القريب بسيطاً فالاولى ان يقال فيتخلف عنه معلوله لان جنس كل من النوعين لا يوجد في الآخر **قوله** لا يخفى آه وانما قال كانه لان الفرع الاول يمكن ان يكون اعم من هذا الفرع لان الفرع الاول ان لا يكون بين الجنس والفصل عموم من وجه بان يكون الجنس فصلاً والفصل جنساً بالنسبة الى النوع الآخر كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه فصل للانسان بالنسبة الى الفرس مثلاً والحيوان جنس له وبالنسبة الى الملك جنس مشترك بين الانسان والملك والحيوان فصل للانسان يميزه عن الملك لان الملك ليس بحيوان وهذا اعم من ان لا يكون الجزء الآخر من الملك جنساً مشتركاً بينه وبين نوع آخر والناطق فصل له يميزه عن ذلك النوع كالجوهر المجرد فانه جنس مشترك بين الملك والهيولى والناطق يميزه عن الهيولى او جزء مساو للملك كالجوهر المدبر للعالم واما في الفرع الثالث اذا كان الجنس فصلاً بالنسبة الى نوع آخر كان الجزء

جنسان … لنوعين فيبطل مقارنة … لاستحالة ان يكون لنوع واحد فصلان … يقوم نوعين مختلفين في مرتبة واحدة … لو قارن جنسين مختلفين في مرتبة واحدة لا يقوم لنوعين … الثالث وهو ان الفصل الواحد [illegible]

صفحه ٢٨٥ قوله لتفرع … كانه هو الاول فاثبات ذات … للآخر وهو … فصلا وجنسا فكان كل منهما علة … ولا يكون كل واحد من الجنس والفصل … للنوعين المختلفين فصلا وجنسا … بلا ترجيح وهو باطل … جنسا بحتى

لجنسين فحاصل الكلام ان هذا … تقرير لنوعين … التفريع والتقريع في الدليل فاثبات احدهما … ثبت اثبات الآخر

صفحه ٢٨٦ قوله وتقريبه القائل هو المحقق الدواني في الحاشية القديمة حاصله انه لما تبين ان التركيب العقلي بالحقيقة انما يكون فيما له مادة وصورة فان الجنس هو المادة المأخوذة لا بشرط شيء والفصل هو الصورة كذلك … امتناع كون فصل الجنس جنسا لفصل كما لا يكون صورة المادة مادة للصورة لا عتبار الابهام والتحصل في المادة

تتمة صفحه ٢٨٥ … والصورة [illegible]

لانا نقول بل كل منهما … فالفصل واحد يعبر عنه بالفاظ متعددة … في مرتبة واحدة صفحه ٢٨٦ قوله لا لتغاير وجه … كل منهما في تحصل … لاستقلال كل من الفصلين … الجنس بل المجموع منهما فلا يتحد الفصل … صفحه ٢٨٦ قوله ولا يلزم … الفصل القريب بسيطا فالاولى ان يقال … كل من النوعين لا يوجد في الآخر ولا يلزم اتحاد النوعين وفيه نظر … حتى يكون الاستقلال الموقوف … اولا فلانه لم يظهر بطلان التسلسل … عليها بالعلة واما ثانيا فلان العلة اذا وجدت وجد المعلول … لانها وجدت وجد صفحه ٢٨٦ قوله ورابعها … جواز العكس … ودليل ثالث على التفرع … الثالث يعني لو كان للنوعين

صفحه ٢٨٦ قوله علاوة … حاصله ان الاحتياج … بينهما عموم وخصوص من وجه … فلا يحتاج … صفحه ٢٨٦ قوله … اولا … الفصول … صفحه ٢٨٦ قوله … صفحه ٢٨٦ … الفصل … [illegible]

المعلول … جاز توارد العلل عليه … كما في افراد نوع واحد … وبعضها العلة … لذلك … وهو ظاهر … [illegible] … بالارادة فصلان … الحيوان

المختلفين … [illegible] … الجنس … الفصل … النوعين … [illegible]

الدليل … الصورة … [illegible]

بالصورة الجرمية الواحدة المحصلة للمواد الكثيرة كمواد الافلاك والعناصر وان اراد بايجاد

الجنس والفصل من الاجزاء العينية المتحدة بحسب الذات فلا نم سهولة الاستنباط

فان الكلام فيها بعينه الكلام فى الجنس والفصل فتامل والخامس ان فصل الجوهر

جوهر اذ العرض لايكون علة محصلة للجوهر فلا يتقوم الجوهر الا بالجوهر اذ العرض طبيعة

ناعتية بماهية تفتقر الى مطلق الموضوع والجوهر طبيعة مستغنية بماهية لا افتقار

اليه اصلا ولما كان الجنس والفصل شيئا واحدا فى القوام والوجود يستحيل ان يكون

احدهما بطباعه نعتا يستدعى وجود الطبيعة والآخر بطباعه جوهرا لايستدعى وجودا فى

نفسه والا يلزم كون الماهية الواحدة طبيعة محتاجة ومستغنية فى حد ذاتها **قوله** خلافا

للاشراقية آه حيث جوزوا كون فصول الجواهر اعراضا وتمسكوا بالسرير فانه مجموع قطعات

الخشب والهيأة الوحدانية وبالجسم فانه مركب من جوهر وعرض هو المقدار والجواب

ان السرير هى القطعات المعروضة للهيأة الوحدانية لا المركب منها واما الجسم فهو مركب

قوله وتمسكوا آه والحق ان التركيب الاتحادى الحقيقى لايتصور من جوهر وعرض والا يلزم ان يكون

الشئ فى مرتبة ماهية مستغنيا عن الموضوع ومفتقرا اليه معا وهو ظاهر البطلان واما التركيب الغير

الاتحادى كالتركيب من الهيولى والصورة عند من زعم انهما متباينتان تقررا ووجودا من غير ان يكون

بينهما اتحاد بحسب الوجود فى شئ من المراتب والاعتبارات فلا يمكن ان حلى امتناعه من الجوهر والعرض

لانهما متمايزان بحسب الهوية اذ يجوز ان يحصل بانضمام احدهما الى الآخر اثر غير آثارهما ولا يلزم الاستغناء

والافتقار لشئ واحد وحدة حقيقية فى مرتبة ماهية اذ ليس هناك ماهية واحدة مجعولة بجعل واحد ومتقررة

بتقرر واحد وفيه انه يلزم منه وجود مركب حقيقى فى جميع مواد تحقق الجوهر والعرض الحال فيه فيكون

الثوب الابيض مركبا حقيقيا فتدبر نعم ان العرض يفتقر فى وجوده الآلى اى وجوده فى نفسه من حيث

هى هى الى الجوهر كما انه يفتقر اليه من حيث وجوده الشخصى فلا يكون صورة لان الهيولى تفتقر اليها فى

من الهيولى والصورة الجرمية كما ثبت في الحكمة قه في الحاشية فان قلت قال الشيخ في آلهيات الشفاء
ان من المحال ان يتحد الجوهران فكيف يكون الجنس والفصل جوهرين مع اتحادهما قلت
ليس ههنا جوهران متعددان ثم اتحدا بل جوهر واحد موجود بوجود الجنس والفصل كما قال
الشيخ في تحديد الانسان بالحيوان الناطق انه يفهم منه شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي
ذلك الحيوان بعينه الناطق نعم لو فرض وجودهما منفردين كانا جوهرين متعددين موجودين
بوجودين متغايرين بخلاف العرض والعرضي فانهما لا قابلية لهما بذاتيهما للوجود الانفرادي
والا كان الآن متحدين مع المعروض والمحل هذا هو الفرق فاحفظ فانه مما لا تجده من غيرنا
اقول هذا مبني على اتحاد العرض والمحل بحسب الوجود بالذات كالجنس والفصل كما ذهب
اليه ابو الحسن الكاشي وما به الفرق قابلية الوجود المنفرد للجواهر وعدمها للاعراض ولا يخفى
بطلانه على ما سبق في تحقيق المشتق ان العرض موجود بوجود مغاير لوجود المحل قوله
ان الكلي كما يصدق آه هذه المقدمة مذكورة في الحاشية القديمة للمحقق الدواني حيث
قال ان كل مفهوم كما يصدق على واحد من افراده يصدق على الكثيرة منها الا انه

عه قوله مبني آه ومن ههنا توهم معنى قول الشيخ وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها ان وجود
العرض في نفسه هو ثبوته لمحله واتحاده معه يعني ان ثبوته المختص لمحله باتحاده والعينية وقد عرفت بطلانه فيما مر

عه قوله كل مفهوم آه قيل عليه لا نسلم هذه الكلية فان كل جزء لزيد مثلا يصدق عليه انه جزء لزيد وما ذا هو
في الواحد الحقيقي بمعنى ما لا تعدد فيه اصلا لا بحسب الاجزاء ولا بحسب الاوصاف والاعتبارات فان الكثير
من افراده لا يصدق عليه واحد بهذا المعنى وانت خبير بان هذا القائل غافل عن قوله وعلى الكثير يفيد الكثرة
والاستحالة في ان يقال لجميع الاجزاء مع قطع النظر عن الهيأة الاجتماعية انه اجزاء كثيرة وكذا لجميع افراد الواحد
الحقيقي لو فرضت انها آحاد حقيقية كثيرة ومطلق الجزء والواحد شامل لما صادق عليه ايضا فتامل ١٢ منه

يصدق على الواحد بقيد الوحدة وعلى الكثيرة بقيد الكثرة والمطلق صادق عليهما
على السوية فيصدق على كل واحد من زيد وعمرو وغيره انه انسان واحد وعلى جميعهم
اناس كثيرة فلا يذهب عنك ان الحيوان يصدق على مجموع الانسان والفرس
مع قيد الكثرة دون الوحدة فلا يلزم ان يكون لشئ واحد فصلان قريبان وهما
الناطق والصاهل ولو فرضت المجموع واحدا فلا يكون واحدا حقيقيا فتأمل قوله
لا يقال آه هذا ابطال للمقدمة الممهدة بانه يلزم على هذا صدق العلة على المعلول المركب من المادة
والصورة لانها من افراد مفهوم العلة والجواب ان مجموعهما اثنان من افراد العلة لا فرد واحد
فاللازم منه كون الشئ عين الكثير من آحاد علته ولا محذور فيه بل هو واقع في سائر المركبات
وانما المحال كونه عين ما هو فرد واحد من علته او الكثير الذي لا يكون جميع اجزائه هذا ما افاده
المحقق الدواني ولعل مرجعه ما يفهم من كلام المص ان المعلول انما يصدق على المجموع من حيث

---

١ قوله وهو المراد والمطلق الصادق على الواحد والكثير على السواء ويجوز ان يكون له فصول كثيرة
في ضمن الكثير وفصل واحد في ضمن الفرد الواحد ١٢ منه قوله لا يصدق آه والفرق بين مجموع الانسان
والفرس وبين المجموع المركب من المادة والصورة ان الحيوان ذاتي لمجموع الانسان والفرس فهو في
نفس ذات ذلك المجموع فيصدق عليه مطلقا واحدا كان او كثيرا بخلاف مفهوم العلة بالقياس الى مجموع
المادة والصورة لانه امر اضافي يصدق على واحد من علله وعلى الكثير بما هو كثير بالقياس الى المعلول
فاذا اخذ مجموع المادة والصورة من حيث الوحدة يصير معلولا يعرض له اضافة اخرى وهي المعلولية
بالقياس الى تلك الآحاد دون العلية فلا يصدق عليه العلة بهذا الاعتبار بخلاف ما اذا اخذ من حيث الكثرة
وهكذا اذا وضعت موضع الذاتي وصفا عارضا حقيقيا مشتركا بين الانسان والفرس كالماشي مثلا فانه يصدق
على مجموعهما مطلقا اذ لا يعتبر فيه الاضافة حتى يختلف حاله باختلاف المضاف اليه فتأمل ١٢ منه

افراده انتهى الصدق عليهما المحقق بقيد الكثرة كما يفهم من عبارة الدواني في الحاشية القديمة حيث قال كلي يصدق على الكثيرين كما يصدق على الواحد من افراده كذلك يصدق على الكثيرين منها كالانسان مثلا كما يصدق على كل واحد من زيد وعمرو وبكر يصدق على جميعهم وكما ان الواحد يصدق على كل واحد وعلى الجميع ايضا الا انه يصدق على الواحد منهم بقيد الوحدة وعلى جميعهم بقيد الكثرة اعني انه يصدق عليه انه انسان واحد وواحد وواحد وعلى الجميع انه اناس او احاد الواحد ... انتهى فتوضيح الجواب ان المطلق صادق عليهما على السواء كثيرة انه يصدق عليه بقيد الوحدة ... مخالفا لمراد ... الاترى ان مفهوم الواحد بالشخص يصدق على كل ...

حاصل الشك ان الكلي كما يصدق على فرد واحد من افراده كذلك يصدق على كثيرين منها بلا تفاوت لان واحدا واحدا من الافراد كما يوجد في ضمن افراده فيكون صادقا عليهما على السواء فالانسان من حيث الكثرة ... ان كل حيوان ... الانسان والفرس ... فيكون الحيوان يصدق على كل واحد من ... كما كان ... فصل عن الاخر ... ان طلق والسابق ... ومع المجموع ... فيلزم ان يكون ... يقول ... من قولهم ان الكلي كما يصدق على فرد واحد يصدق على كثيرين من ...

هو واحد لا بما هو كثير والعلة هو الكثير بمعنى مجموع الآحاد بلا اعتبار الوحدة وبهذا انظهر ان المجموع يؤخذ على نوعين احدهما مع اعتبار الوحدة بالدخول والعروض والآخر بلا اعتبارها اصلا والفرق بينه وبين كل واحد مما لا يخفى على من له رائحة من المسكة **قوله** وكثرة جهات المعلولية آه دفع توهم وهو انه كيف[٥١] يتصور كثرة العلل مع وحدة المعلول فيجب تكثره ايضا بحسب الذات فيكون المعلول كثيرا لا واحدا فيزال بانه لا يلزم منه الا الكثرة في جهات المعلولية فان المعلول يتوقف على كل واحد من آحاد علله يتوقف واحد على الكثير منها بتوقفات كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم كثرة المعلولية بحسب الحقيقة **قوله** لا يقال آه[٥٢] هذا ايراد آخر على تلك المقدمة بانه يلزم على هذا كون الممتنع ممكنا فان مجموع شريكي الباري تعالى شريك الباري تع بحكم تلك المقدمة فبعض شريك الباري مركب وكل مركب ممكن لانه مفتقر الى الاجزاء وجودا وعدما وليس في طباعه ضرورة الفعلية والبطلان وانت تعلم[٥٣] ان خصوصية الجزء ليست معيار طباع سنخ التركيب وانما هي اساس خصوصية المركب ومناط الامكان طباع سنخ التركيب لا بلحاظ جهة الخصوصية فالامكان والامتناع بالنظرين فان[٥٤] قلت لو كان المركب من الممتنعين ممكنا بالذات لكانت علة عدمه عدم علة وجوده وعلة وجود الكل هي علة وجود الجزء ولا يتصور تعليل وجود شيء من اجزائه لفقدان الامكان قيل[٥٥] لك

[٥٥] **قوله** قيل لك آه وبذلك يندفع شك آخر وهو ان الممكن لا بد لوجوده وعدمه من علة مستقلة التاثير خارج عن نفسه والمركب من الممتنعين ليس كذلك اذ عدم كل جزء منه لا يكون علة لامتناع التوارد ولا عدم احدهما بخصوصه لامتناع الترجيح بلا مرجح ولك ان تقول يجوز ان يكون علة عدم المركب عدم احد الاجزاء لا على التعيين ١٢ منه

ان علة عدم المركب عدم الجزء لا بخصوصه لا علة عدم الجزء ولا عدم علة الجزء وانما يلزم
ذلك لو كانت للجزء علة وكان عدم الجزء مستندا الى عدمها فاذا كان الجزء ممتنعا لذاته لعدم
المركب بذلك من غير افتقار الى عدم امر خارج عنه كما ان علة وجود المركب بالذات هي
وجودات الاجزاء وانما يحتاج تحقق المركب الى وجود علة الجزء لو كان للجزء علة من تلك
الجهة لا بالذات من جهة ما هو مركب فعليك بالتامل الصادق **قوله** فان افتقاره آه
حاصله ان الامكان بمعنى فاقة التاليف والاجتماع الى الاجزاء بحسب تقوم نفس
الماهية في الوجود الفرضي لا يضر الامتناع في نفس الامر فلا يكون ممكنا تحقيق المقام
ان علة الماهية على نوعين احدهما جاعلها الذي يصدر عنه نفسها وافتقارها اليه
فاقرية صدورية من حيث افادته فعلية الماهية وقوامها بحسب امكانها الذاتي
وثانيهما مقوماتها التي تدخل في قوامها وتيالف جوهرها منها وافتقارها اليها ليست
فاقرية صدورية لاستحالة كون الماهية مجعولة لجزئها بل فاقرية التالف في تقوم تجوهرها
لا في فعلية التجوهر فاذن افتقارها الى المقومات خلطي تضمني بحسب كون الماهية لا حقيقة
لها الا مجموع الاشياء المفتقرة اليها الماخوذة في حقيقة المفتقر فهذا الافتقار نوع
آخر مغاير للفاقرية الصدورية الاستنادية الى الجاعل ولا يستوجب التباين الحقيقي

قوله حاصله ان الامكان آه يعني ان امكان كل مركب لذاته لا يصادم امتناعه بحسب الواقع
وايضا لا يضر في امتناع الاجتماع لذاته اذ الاجتماع امر والمجتمع امر آخر فافتقار الاجتماع الى الغير على تقدير
الوجود الفرضي لا يضر في امتناعه لذاته ۱۲ منه **قوله** فاقة التاليف اي بحسب جميع اجزائه ۱۲ منه

[illegible]

قطع النظر عن خصوصيات الاجزاء ممكن
فلا بد انه لا يعم الا ان امكان المركب
فيكون اللازم لا يقتضي بامكان شريك الباري لان
امتناع المركب نظرا الى الخصوصية اي مما هو مركب من هذه
الاجزاء بالعلم بحقائق وامكانه باعتبار نفس مفهوم المركب مما لا منافاة
فيما اورده عليه بحر العلوم في التعليقات على الافق المبين بانه لو كان
مستلزم طبايع نفي التركيب للامكان لكان خصوص التركيب ايضا
وكيف يجوز العاقل ابا الخصوص عن مادة لازمة للعلية انتهى ولا يخفى
عليك ان كل ما هو لازم للطبيعة وان كان لازما للخاص لكن [illegible]
الى الطبيعة المحضة فامكان الخصوصية بالنظر الى الطبيعة
المحضة وامتناعها بالنظر الى خصوص المادة
مما لا منافاة بينهما فقط صفحة ٢٩١
قوله فان قلت

[illegible]

بين المفتقر والمفتقر اليه في الذات والوجود البتة بل بكيفية التغاير في نحو من اللحاظ كلحاظ
الابهام والتحصيل ومنبعه نفس التركيب لا طباع الامكان الذاتي حتى لو فرض انسلاخ
الماهية المركبة عن طباع الامكان لا ينسلخ عنها هذا الافتقار فالماهية الممكنة اذا تركبت
فلها فاقتان فاقة الاستناد والمجعولية من جهة الامكان الذاتي وفاقة التألف من
جهة التركيب وللبسيط فاقة واحدة في المجعولية فقط من تلقاء الامكان الذاتي
فالتركيب[عه] لا يستلزم الامكان الذاتي في نفس الامر نعم يستوجب الافتقار من حيث
التألف والتقوم على خصوص التقرر والوجود وهذا مما افاده معلم الحكمة اليمانية
فتفكر واحفظ **قوله** الا ترى آه قد في الحاشية لا يقم عدم العقل الاول الذي هو
من الممكنات يستلزم عدم الواجب الذي هو المحال بالذات فاستلزام الممكن للمحال بالذات
كيف يكون دليلا على عدم كونه ممكنا لانا نقول الاستلزام هناك ليس بالنظر الى
عدم العقل الاول بل نظرا الى علاقة العلية واما ههنا فلزم[عه] كون الممتنع ممكنا
وهذه[عه] الحقيقة نظرا الى ذاتها مع وتحقيق[عه] المقام ان المعم بجوهره وبخصوصية

[عه] **قوله** فالتركيب آه فهذا الامكان لا يخلو عن امكان ذاتي في المؤلف بالنظر الى سنخ التأليف مع قطع النظر
عن خصوصية الاجزاء وهو لا ينافي الامتناع الذاتي في نفس الامر بلحاظ خصوصية الاجزاء فتأمل [عه]
قوله فلزم كون الممتنع ممكنا انما جعل اللازم المحال كون الممتنع ممكنا دون وجود شريك الباري تعالى عنه لان استلزام
المركب لما يغم بعلاقة العلية والمعلولية اعني الكلية والجزئية كما في عدم الواجب تعالى عنه وعدم العقل الاول
وانت خبير بان كون الممتنع ممكنا ليس بمحال اذا كان بجهتين كما حققناه فلا يكون التنويه واضحا من الجواب فتأمل

[عه] **قوله** وهذه الحقيقة اي الحقيقة المركبة بالنظر الى نفس ذاتها مع قطع النظر عن علاقة ما يستلزمه مع لا يمتنع لذاتها فلا يكون آه فيكون الممتنع ممكنا وقد وقع فيما دون ذلك ... الواقع فيجوز ان يكون ممتنعا بحسب الواقع ممكنا بحسب التركيب ... لا يصدق في امتناع الاجتماع لذاته ...

[عه] **قوله** ... ان كلا من وجود العلة ... مسلمان كل من وجود العلة ووجود المعلول ... وجود عدم كل ممكن ... الواجب ... بالنظر الى الذات ... النظر عن العلة ... لعدم الواجب بالذات ... **قوله** فلا ... الممتنع ...

وجوده وعدمه يستدعي الاستناد الى وجود العلة الواجبة وعدمها فكل عدم ممكن يمتنع مع اعتبار وجود تلك العلة كما يجب مع اعتبار عدمها واذا لم يعتبر معه شئ وجرد النظر الى ذاته لا يجب ولا يمتنع ولا يستلزم لشئ من المحالات وان استلزم عدم الواجب لذاته بحسب التحقق في نفس الامر اذ لا يصادمه ذلك النظر اذ لعدم ممتنع التخلف عن العلة الموجبة فجهة الاستلزام لحاظ علاقة العلية والمعلولية لا جوهر الذات فاستلزام الممكن لذاته للمستحيل لذاته بحسب التحقق مما لا شبهة فيه غاية الامر ان يكون الممكن محالا بالنظر الى الموقوف عليه وهو لا يضر فان اوهم ان امكان الملزوم مع امتناع اللازم يستوجب صحة وجود الملزوم بدون اللازم وهو لمنهدم اصل الملازمة قيل لك ان امكان الملزوم انما هو بالنظر الى ذاته وهو يستوجب امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه بالنظر الى ذاته فمقتضى اللزوم ان يكون اللازم ضروري التحقق بالقياس الى تحقق الملزوم سواء كان في ذاته ممكنا او ممتنعا هذا في اللوازم بحسب الوجود واما لوازم الماهية فامكان الماهية لذاتها يستوجب امكان لوازمها لك والسر ان اللزوم في لوازم الماهية يستند الى نفس الماهية فلها حكم الماهية بخلاف لوازم الوجود

عه **قوله** علاقة العلية والمعلولية اي علية عدم الواجب اللازم لعدم العقل الاول الملزوم بحسب الفرض فاللزوم ههنا مستند الى اللازم دون نفس الملزوم فتفكر عه **قوله** فلها آه لان لوازم الماهية امور انتزاعية ينتزعها العقل عن نفس الماهية المتقررة من حيث اقتضائها لها بنفسها فثبوتها ونحو تقررها انما هو تقرر الماهية التي هي منشأ لانتزاعها ولذا قيل ان جعل اللوازم بعينه جعل الملزومات لان الانتزاعيات

انه لزومها مستند الى امر ثالث او الى نفس تلك اللوازم فامتناعها من تلقاء
نفسها لا يقتضي امتناع الملزوم لذاته بل بحسب الواقع فالممتنع بالذات لا يكون من
لوازم ماهية الممكن لذاته لكنه قد يلزمها بحسب الوجود في الواقع فتفكر وقد يستدل
على استلزام الممكن بالذات للممتنع بالذات بانه يصدق قولنا كلما كان واجب الوجود
مستمرا كان المعلول الاول مستمرا وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن المعلول
الاول مستمرا لم يكن واجب الوجود مستمرا فهناك استلزام الممكن بالذات
للممتنع بالذات وبان استلزام الممتنع للممكن كليا وجزئيا واقع في حكم العقل فبحكم العكس
المستقيم يلزم المطلوب وقيل عليه ان الثاني مغلطة فان استلزام الجزئي ليس
استلزاما في الحقيقة لان المقدم وحده ان كان هو المستلزم للتالي فيكون كليا ايضا
وان كان هو مع شيء آخر يستلزم فلا يكون هو وحده مقدما وهذا ايضا خلف وفيه
نظر فان ما لا بد منه للزوم الجزئي ان يكون للمقدم فيه مدخل في الجملة واما انه لا بد
ان يكون وحده كافيا فيه فلا وسياتي في مبحث الشرطية وقيل ان الاول ايضا مغلطة
فان استلزام عدم المعلول الاول عدم الواجب لذاته ليس استلزام الممكن للمحال فانه
انما يستلزم عدم علية العلة الاولى فقط وهو امر ممكن بالذات لا عدم ذاتها المستحيل لذاته

عـ٥ قوله تلك اللوازم كعدم الواجب اللازم لعدم العقل الاول عـ٦ قوله وقيل قائله النصير الطوسي

۲۹۷

الاستقلال مولانا محمد یوسف رحمه الله تعالی

فان الاول تعم لا يتعلق بالمعم الاول لولا الاتصاف بالعلية فاذن ليس الاستلزام الا بالعرض او بالاتفاق وهو كون العلة بما هو متصف بالعلية واجبة لذاتها وهذا بخلاف العكس فان ذات المعم الاول فائضة عن العلة لا وصف المعلولية فعدم ذات الواجب تعم يستلزم عدم المعم وقد اعترض عليه بان علية العلة الاولى نفس ذاتها فلوجودها وعليتها سبيل واحد في العينية فلو كانت العلية امرا ممكنا بالذات لكان سببها الواجب بالذات فعدمها الممكن بالذات على ما زعمتم يستلزم عدم ذاته تعم وهو الممح بالذات فقد لزم الوقوع فيما عنه الفرار وايضا طباع الامكان بما هو هو علة محوجة الى الواجب لذاته وخصوصية المعم الاول ايضا تستدعيه بلا واسطة ام ما اصلا فعدم المعم الاول بخصوص ذاته كما يستوجب عدم العلة الاولى بما هي علة كك يستوجب عدمها من حيث هي واجبة لذاتها فلعليتها ووجوبها سبيل واحد فيما يستدعيه خصوصية ذات المعم الاول فليس استصحابه للمح بالذات بالعرض والاتفاق فتفكر **قوله** والرابع اعتباري آه توضيحه ان الماهية التي تتقوم بامرين اعتبارية اذ هي مغايرة لما اعتبر فيها ذلك الامر مرة واحدة بالاعتبار والمجموع الرابع كك اذ كل واحد من وحدات الاثنين يعتبر فيه مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن مجموع الاثنين ويعتبر فيه هذا المجموع مرة واحدة وبينهما تغاير اعتباري وقس عليه الخامس وهكذا

قوله علية العلة الاولى المراد بالعلية مبدأها لا المفهوم الاضافي لانه زائد عليه تعم بلا ريب

بخلاف المجموع المركب من الوحدتين مع الهيأة الاجتماعية العارضة وقيل لا فرق بين مجموع الاثنين والمجموع الرابع لان جميع اجزاء الرابع اعني الوحدتين ومجموعهما موجودة حقيقة مثل اجزاء الاثنين وقد تقرر ان وجود الكل ضروري عند وجود جميع اجزائه فكيف يكون الرابع اعتباريا دون الثالث اقول وجود العدد في ظرف يستدعي ان يكون لمعروض كل وحدة منه وجود منفرد عن معروض الاخرى في ذلك الظرف ولا وجود في الخارج لمجموع الاثنين منفردا عن الوحدتين بل في اعتبار العقل وملاحظة الخلط والتعرية فلا يكون جميع آحاد الرابع واجزائه موجودة بوجود على حدة الا في تلك الملاحظة فيكون اعتباريا بخلاف جميع آحاد الثالث اعني الاثنين الذي هو مجموع الوحدتين المعروضتين للهيأة الاجتماعية فتامل بدقة النظر قوله لعلة سواء كانت العلة نفس الملزوم او امرا آخر منفصلا عنه قوله او ضرورة بان لا يكون اللزوم مستندا الى العلة اه وفيه نظر فان ما يغاير الشئ بثبوته له معلل

قوله فلا يكون جميع آحاد الرابع اعني المجموع المركب من الاثنين وكل وحدة وحدة من الوحدتين

قوله بان لا يكون اللزوم مستندا آه اي لا يحتاج مصداق حمله عليه الى حيثية زائدة على حيثية الذات لان ما مصداقه ومنشأ انتزاعه نفس ذات ذلك الشئ يكون عينه عند الحكماء كوجود الواجب تعالى والامكان الذاتي ولو اراد المصنف بقوله او ضرورة ما يعم هذه الاحوال لم يستقم قوله كوجود الواجب تعالى عند المتكلمين لان وجوده تعالى عندهم مقتضى ذاته ومصداقه حيثية الاقتضاء من تلقاء نفس الذات من غير مدخلية الوجود مطلقا فافهم قوله ما يغاير الشئ آه اي ما يخرج عنه فلا ينتقض بالذاتي ١٢ منه

٢٩٩

بالضرورة فان الانسان مثلا وان كان غنيا عن العلة في كونه هو لكنه فقير في
لحوق معنى خارج عنه اليها البتة ولهذا حكم الحكماء بعينية وجوده تعالى له فان ارتباطه
اما باقتضاء من تلقاء ذاته تعم فيلزم تقدمه على وجوده فان العلية والاقتضاء
من الاوصاف المقتضية لوجود الموصوف او من غيره فيلزم الامكان فان
قلت كما ان الوجوب قد يكون بحسب وجوده في نفسه وهو مناط الوجوب
الذاتي كذلك يجوز ان يكون باعتبار الوجود الرابطي اي ثبوت الشيء للشيء من
حيث هو نسبة كوجود الواجب عند القائلين بزيادته فان ثبوت الوجود له تعم
ضروري مع انه زائد عليه تعم كما قيل في تحديد العرضي بما يعلل وفي تحديد الذاتي
بما لا يعلل ليس لشيء واليه اشار المص فيما نقل عنه حيث قال اعلم ان الحكماء استدلوا
على عينية وجوده تعم بانه لو كان خارجا لامتناع التركيب لكان ثبوته له تعم معللا فان
كل مفهوم يثبت لمفهوم آخر خارج عن حقيقته يجب ان يكون معللا وادعوا الضرورة
فيه حتى ان بعضهم عرفوا العرضي بما يعلل والذاتي بما لا يعلل وعلته ان كانت الذات
يلزم تقدم الذات عليه بالوجود اذ لا معنى للعلية الا التقدم في الوجود فيستلزم اما
تقدم الشيء على نفسه او موجوديته بوجودين وان كانت العلة غير الذات يلزم معلولية
المستلزمة لامكانه تعالى عن ذلك وفيما ذكرنا اشارة الى جواب هذا الاستدلال فان العرض
اللازم يجوز ان يكون ثبوته ضروريا للمعروض لا يحتاج الى العلة اصلا كالامكان انتهى كلامه اقول
ان مصداق حمل الوجود عليه تعم اما نفس ذاته من حيث هي هي فهو مذهب الحكماء القائلين

على العلم في الوجود

وجود الذات ان كان عين الوجود الذي هو العلم يلزم تقدم الشيء على نفسه لان وجود الذات متقدم على هذا الوجود والذات بعينه وجود الذات وهذا الوجود على نفسه وان كان غيره يلزم كون الذات موجودة بوجودين وهو ممتنع وعلى الثاني يلزم امكانه تعالى لان الاحتياج في الوجود الى الغير يستلزم الامكان

صفـ ٣٠٠ قوله وفيما ذكرناه اه اي فيما ذكره المصنف في المتن اشارة الى جواب

٣٠١

٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ متعلقه صفحه

صفـ ٢٩٩ قوله

صفـ ٣٠٠ قوله فيلزم تقدمه اي يلزم تقدم وجوده على وجوده

صفـ ٣٠٠ قوله لوجود الموصوف وذاته تعم ان كانت علة الوجود فانما يكون بحسب وجوده فيلزم تقدم الوجود على الوجود

بعينيتها وهي من حيث اقتضائها للخلط كما هو مذهب المتكلمين فيعلل من تلقاء الذات ويرد الاشكال ادمن حيثية اخرى غيرها فيلزم امكانه تعم كون الوجود رابطيا يؤكد الامكان والافتقار فكيف الوجود فتفكر **قوله** والدوام لا يخلو آه فان المعدوم بانتهائه الى العلة الواجبة لذاتها فاتمنع ارتفاعه ما دام وجودها فالدوام الازلي يساوق الضرورة الازلية وكذا الزماني للزمانية والدوام للذاتي ما دامت الذات يساوق الضرورة الذاتية فانتظام الدوائم في سلسلة المفارقات لا يصح الا بالنظر الى المفهوم مع عزل اللحاظ عن الاصول الدقيقة **قوله** ام المطلق الوجود آه يعني لمطلق الوجود هل يجب ان يكون مدخل فيها ابتداء ولا وهذا هو الحق عندي فان من تلك اللوازم ما لا يستند الى العلة الجاعلة اصلا اعني ما يكون ضروري الثبوت للملزوم كوجود الواجب نعم عند المتكلمين ويستحيل ان يكون للوجود فيه مدخل لامتناع تقدم الشيء على نفسه وموجودية لوجودات غير متناهية ومن ههنا يفهم ان منها ما يكون للوجود فيها مدخل التبة ومنها ما بخلاف ذلك وان اردت التفصيل والتحقيق في هذا المقام فنقول ذهب المتاخرون الى اعتبار مطلق الوجود في لوازم الماهية مصداقها عندهم اقتضاء الماهية لها باعتبار مطلق الوجود للخلط

ع **قوله** فيلزم امكانه تعالى اذ وجود الشيء للشيء يستدعي الاحتياج لذاته فلا يكون الشيء بحسبه ضروريا لذاته ع **قوله** الى العلة الواجبة لذاتها لان الضرورة ما دام الوجود مستفادة من الضرورة الذاتية لان الممكن لذاته لا يفيد امتناع العدم كما سبق تحقيقه في اوائل الكتاب س **قوله** والدوام الذاتي اي ما يكون منشأه الذات كما في الذاتيات واللوازم الذاتية للع **قوله** وهذا هو الحق هذا حكاية عن قول المص ١٢ منه

مولانا حافظ دراز رحمه الله

الامور المتعالية عن الزمان كونه مسبوقا بصريح العدم فالدوام الازلى الذى هو عبارة عن عدم المنتهى الى الواجب لعلم التلازم بين الدوام والضرورة بدوام الجبر

الى صلت ازلا وابدا فى الامور المتعالية عن الزمان يساوق اى يلازم الضرورة الازلية و

الوجيه بالعدم الصريح والبطلان بحسب الواقع فى

دهرية او سرمدية وبما تحققت عند ... التقدم والتجدد والعدم مسبوقية

لعقود بالحدوث الدهرى العالم وعند غيره من المحققين بالواقع ويسمى ضرورة

به فقط بل هما متحققة فى المجردات ايضا والدوام ... الواجب يسمى

الذى عبارة عن كون الدوام متحققا فى الزمانيات ... مختصة

فى جميع اجزاء الزمان يلازم الضرورة

التى يكون فى الزمان ... بالمتم ازالوجود

ما الماهية بالوجود فيهما مصداق للوازم عند المتأخرين اقتضاء الماهية بشرط مطلق الوجود للخلط بتلك اللوازم

والخصوصيات ملغاة والتحقيق على ما ذهب اليه الشيخ ان مصداقها نفس الماهية المتقررة بجعل الجاعل
اياها مع اقتضائها الخلط بها الا باعتبار الوجود ولا باعتبار المجعولية ايضا اذ لحاظ المجعولية انما يجب في
صدق المحمول لكون الموضوع من الطبائع الباطلة ولا ذات لها الا بالجعل لا من حيث ان في ذاته
احدى حاشيتي الحمل بخصوصه لاستدعاء الطباع الربط الايجابي لا من حيث الخصوصية
الا بالعرض فاعتبار الوجود او المجعولية مما لا يقتضيه طباع وجد فوجد وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى
فهي مستندة الى نفس الماهية فقط هذا في العوارض المعلولة لنفس الماهيات ثم البعض
تلك اللوازم يمتنع انسلاخها بالنظر الى نفس الماهية باعتبار ان مصداقها هي بنفسها
من حيث هي هي كالامكان الذاتي والامتناع الذاتي ووجوده تعم عند التحقيق ولهذا حكموا
بالعينية في هذه الامور مع موصوفاتها لكنها تعد من العوارض كما هو عند المنطقيين
بناء على انتفاء الجزئية والعينية بحسب المفهوم والحمل الاولي كما في الانسان انسان
وحيوان وههنا شك للامام الرازي وهو انه يلزم حينئذ جواز كون الوجود

قوله والتحقيق آه قال الاستاذ في حاشيته على شرح التهذيب للمحقق الدواني ان المقتضي والمستلزم يجب
ان يكون له وجود كما تشهد به الضرورة كيف وآثار الماهيات انما هي باعتبار وجوداتها ولعل مراد الشيخ عدم
مدخلية احد الوجودين على التعيين لا مطلق الوجود ثم قال التحقيق ان جعل الملزومات بعينه جعل اللوازم بمعنى
ان جعل الواحد يتعلق اولا وبالذات بالملزوم وثانيا وبالعرض باللوازم ولا يخفى ان وجوب كون المقتضي
موجودا حين الاقتضاء لا يستلزم مدخلية الوجود فيه والتبعية في الجعل يصح على تقدير اقتضاء نفس الماهية
بلا مدخلية الوجود ايضا اذ لا معنى للجعل في الامور الانتزاعية الا جعل منشأ انتزاعها ولوازم الماهية من حيث
هي هي من الانتزاعيات كما حققه الاستاذ وغيره من المحققين مثلا فتفكر ١٢ منه

من لوازم الماهية بان يكون هي من حيث هي هي موثرة في الوجود لا باعتبار الوجود او العدم والجواب ما قال الشيخ الرئيس ان الماهية لو كانت بنفسها لا بوجودها علة لوجودها لزم ان تكون موجودة على تقدير العدم ايض وليس الامر كذلك في سائر الصفات اقول فيه نظر لان اللازم على هذا التقدير هو ان لا ينفك الوجود عن الماهية اصلا فتكون ازلية لا ان تكون الماهية موجودة على تقدير العدم ايض فالحق في الجواب ما قاله المعلم للحكمة اليمانية ان عدم اعتبار الوجود في الماهية عند اقتضائها الصفة لا يقتضي انفكاكها عن الوجود حين الاقتضاء فان انفكاكها عنه وهي متقررة مح

عـه قوله لا ينفك الوجود عن الماهية آه يمكن ان يقال اراد الشيخ بحال العدم مرتبة قوام الماهية المتقدمة على الوجود لانه مسلوب عنها في تلك المرتبة فلو فرض اقتضاؤها للوجود في تلك المرتبة والمقتضي والموثر يجب ان يقترن بالوجود حين التاثير فيلزم ان تكون موجودة في تلك المرتبة المتقدمة على الوجود وهو محال بالضرورة فمحاصل جواب الشيخ والمعلم واحد ولا يرد النظر ولكن للامام ان يمنع وجوب اقتران المقتضي بالوجود في مرتبة الاقتضاء مطلقا وانما هو اذا كان للوجود مدخل فالقدر الضروري على تقدير عدم مدخلية الوجود تقدم المقتضي على الاثر بنفس قوام الماهية فقط فالحق ان المقتضي هي الماهية الموجودة ولا معنى لمدخلية الوجود الا وجوب كون المقتضي مخلوطا به حين الاقتضاء والتاثير اذ لو لم يوجد لم يكن الاقتضاء كيف ولوازم الماهية آثارها وما يترتب عليه الآثار هو الوجود وهذا ما اختاره استاذنا سيد المحققين مير محمد زاهد في حواشيه والشيخ والمعلم يقولان بمدخلية الوجود بحيث لا يشعران بها الا ان يقال معنى مدخلية الوجود ان يكون له تقدم بالذات ووجود المتاخر محتاج اليه لا مجرد كون المقتضي مخلوطا به حين الاقتضاء الا ترى ان العلة التامة لا يتقدم على المعلول بحسب الوجود بل بحسب الوجوب لان المعلول لا ينفك وجوده عند وجود العلة التامة بل يكون معها في الوجود كما حقق المعلم للحكمة اليمانية في بعض فوائده فتامل

عـه قوله لا ان تكون الماهية آه لان حال العدم بطلان الذات وليسيتها كما ان حال الوجود حال فعليتها للذات فحال العدم لا ذات ولا تاثير ولا اثر ١٢ منه

فضلا عن ان یکون موثرة فاذن لا یتصور کونها موثرة فی الوجود الذی لا ینفک حالة التاثیر عنها ولا کک سائر الصفات قوله کوجود الواجب آه اقول المتکلمون الذاهبون الی زیادة الصفات ذهبوا الی ان مصداقها ذاته تعـ من حیث اقتضائه للخلط بها کما صرح به المحقق الدوانی فیلزم علیهم کونه تعـ متقدما علیها بحسب الوجود فیکون فی حد وجوده عاریا عنها وعن الوجود فتوجیه المص توجیه الکلام بما لا یرضی به قائله تحقیق المقام ان الوجود لا یتصور ان یکون من لوازم الماهیة بالمعنی الشائع فی شئی من الحقائق اذ لوازم الماهیة ما یکون هی بنفسها المتقررة مقتضیة لها علی ان تکون حین الاقتضاء مخلوطة بالوجود لان الوجود اول الانتزاعیات بالقیاس الی سائر الاوصاف اذ الماهیة من حیث هی متقررة مطابق هذا الحکم ومبدأ انتزاعه فموجودیة الماهیة قبل اعتبار تلبسها باللواحق وطباع الاقتضاء یستوجب صحة دخول الفاء بین المقتضی والمقتضی بحسب الوجود بل مفاده ذلک لا بمعنی انه مما یفتاق الیه طباع اللوازم حتی یتوقف علی وجود الماهیة الیقم علی ان یوخذ الوجود جزأ من المقتضی فیرجع الامر الی ان المقتضی هو مجموع الماهیة والوجود اذ من المتحقق ان طباع وجد فوجد لو استوجب فی ذلک لم یتصور العلیة بین الامرین اذ یلزم منه

قوله کما صرح به المحقق الدوانی ای فی شرح العقائد قوله وعن الوجود لانه ایضا من الصفات الزائدة عندهم ومصداقه ذاته تعالی من حیث اقتضائه الخلط به فتوجیه المص بان ثبوت الوجود له تعالی علی تقدیر زیادته یکون ضروریا غیر مستند الی علة اصلا غیر مرضی عندهم ولا یدفع الاشکال عنهم قوله بالمعنی الشائع ای العوارض المعلولة لنفس الماهیة سواء بشرط الوجود او لا علی اختلاف القولین قوله باللواحق ای الاوصاف العارضة سواء کانت لازمة او مفارقة قوله لا بمعنی آه ای لیس الوجود مما یجب اعتباره بالمدخلیة فی تلک اللوازم ١٢ منه

٣٠٧

بل مفاده ذلك اي مفاد طباع الاقتضاء صحة دخول الفاء وهذا اترق من الاستلزام الى العينية صفـ ٣٠ قوله

وجود ذلك المجموع فيعتبر وجود هذا المجموع ايضا جزءاً من العلة على ان يكون العلة هو مجموع ذلك المجموع ووجوده وهكذا الى عديم النهاية بل بمعنى ان طباع وجد فوجد يستدعى تقدم موجودية العلة وتقدم وجودها حتى يلزم تقدم العلة ووجودها ايضا فلا يتصور كون الوجود من اللوازم والا يلزم بحسب ما يستدعيه طباع وجد فوجد تقدم الوجود على الوجود اللازم فيتقدم على نفسه او تعدد الوجودات مع وحدة الموضوع وكلاهما باطلان فاحكم ان القيوم الواجب بالذات يجب ان يكون بنفسه مطابقا لحكم الموجودية عليه على ان تكون ماهيته انيته وايضا لما كان مصداق الوجود نفس تقرر الشئ وسنخ قوامه فى ظرف ما فما هو متقرر بنفسه لا بالجاعل كان صدق الوجود عليه بنفسه لا باقتضاء من العلة ولا بعلية من الذات فانه يستحيل ان يكون الشئ جاعل ذاته وصانع سنخ قوامه ومن ههنا يستنبط ان الحيثية التى هى مصداق الوجود فى عالم الامكان حيثية تعليلية راجعة الى كون الذات صادرة عن الجاعل اذ ليس للممكن قوام وتقرر الا بالجعل فتفكر **قوله** ثم نشؤها آه يعنى ان اللزوم من الامور الاعتبارية الواقعية

قوله وجودها ايضا تبعا للماهية من غير ان يكون محتاجا اليه بالذات **قوله** فانه يستحيل آه لان افادة الوجود عبارة عن افادة القوام والتقرر فانه مصداقه ومطابقه حقيقة **قوله** ومن ههنا يستنبط آه لان مصداق الوجود هو نفس تقرر الشئ وقوامه فالشئ المتقرر بنفسه موجود بنفسه وما يتقرر بجعل الجاعل اياه فصدق الوجود عليه محتاج الى حيثية الاستناد الى الجاعل لافتقار تقرره وقوامه اليه لا ان الوجود بخصوصه محتاج الى تلك الحيثية فنفس ذاته المتقررة مطابق الوجود من غير افتقار الى امر آخر انضماميا او انتزاعيا فتفكر ١٢ منه

بمعنى ان موصوفه فى نفسه بحيث يصح انتزاعه عنه وان لم يكن فرض فارض فلا يتوهم انه
لو كان اعتباريا لم يتحقق عند انقطاع الاعتبار فيكون الحكم به كاذبا وايضا لو لم يكن موجودا
خارجيا فبين حاشيتيه اما امتناع الانفكاك خارجا فيلزم التخلف او لا انضباط الملازمة قوله
فقولهم التسلسل آه جواب سوال مقدر تقريره انكم اعترفتم بانقطاع السلسلة فى الاعتباريات
فليس فى الوجود والاعتبار الا المتناهى فقولكم التسلسل فيها ليس بمحال كاذب لان الترتب
الامور الغير المتناهية فى الوجود وهو ليس كذلك فيصدق اذا امتناع لا سلبه فاجاب عنه

قوله لم يتحقق عند انقطاع آه اذ الاعتبارى لا يتحقق الا باعتبار العقل فما لم يعتبره العقل لم يتحقق واعتبار
العقل ليس بضرورى فيجوز عدمه فينعدم اللزوم فلا يكون الملزوم ملزوما ولا اللازم لازما هو باطل قوله
وايضا اى ولا يتوهم ايضا قوله جواب سوال مقدر آه وتقرير السوال بان انقطاع السلسلة بانقطاع
الاعتبار لا يوجب صدق المدعى وهو ان التسلسل فيها جائز او واقع او غيره لعدم الموضوع فتقرير الجواب بان
الدعوى سالبة وهو ان التسلسل فيها ليس بمحال لا موجبة وايضا قد يتوهم من قولهم التسلسل فيها ليس بمحال
ان التسلسل متحقق مع انتفاء الاستحالة فاجاب المص بان صدق السالبة لعدم الموضوع لا للوجود مع سلب
المحمول عنه قوله فقولكم التسلسل آه توضيحه ان هذه الامور لما انقطعت بانقطاع الاعتبار فلا يمكن
فيها وجود اللايتناهى يعنى ان التسلسل فيصدق قولنا التسلسل فيها ممتنع ويكذب قولهم التسلسل فيها ليس
بممتنع والاولى فى تقرير الجواب ان قولنا التسلسل فيها ممتنع ان اعتبر على سبيل الايجاب الغير البتى فصدقه
مسلم وتكذب السالبة وان اعتبر الايجاب الخارجى او الحقيقى على سبيل البت فلا نسلم صدقه لان الموضوع
معدوم خارجا وفى نفس الامر اذ تلك الامور ليست مرتبة موجودة بصور مغايرة فيها فيصدق العقد السالب
بحسب الخارج والحقيقة قوله فاجاب عنه وايضا يمكن الجواب بان الممتنع هو التسلسل بمعنى ترتب الامور الغير
المتناهية بالفعل والجائز الواقع اى ما يسلب عنه الامتناع هو التسلسل بمعنى ترتب الامور الغير المتناهية
بمعنى لا يقف عند حد فموضوع الايجاب غير موضوع السلب ١٢ منه

بان صدق السالبة لا يستدعي وجود الموضوع بل قد تصدق بانتفائه وههنا اشكال بقي آه اشكال آخر وهو ان اللزومات الغير المتناهية الحاصلة بين اللازم والملزوم متحققة بحسب نفس الامر اذ هي محكوم عليها باحكام صادقة كالامكان واللزوم والتحقق في نفس الامر فتكون موجودة فيها والبرهان شاهد على استحالة وجود الامور الغير المتناهية في مطلق عالم الواقع وتوضيحه ان لنا قضية صادقة في نفس الامر وهي ان هذه اللزومات اللامتناهية الحاصلة بين اللازم والملزوم مما يمتنع انفكاكها عن الملزوم اذ لو لم تكن محكوما عليها بذلك الامتناع لانهدم اساس اصل اللزوم فاذن يجب ان يصدق الحكم الايجابي باللزوم على كل لزوم وطباع الربط الايجابي يستدعي وجود الموضوع في نفس الامر فيلزم تحقق كل من تلك اللزومات الغير المتناهية في نفس الامر من حيث انها موضوعات لاحكام صادقة والحل ان اللزوم انما يكون لزوما بما هي نسبة رابطة بين اللازم والملزوم لا بما هو مفهوم ملحوظ بنفسه فاذ هي نسبة لا يحكم عليه بشيء ايجابا او سلبا ولا ينظر الى كونه لازما او غير لازم وانما صحة الحكم عليه بما هو مفهوم ملحوظ بنفسه في الذهن فالمحكوم عليه باللزوم هو من حيث انه منظور اليه قصدا في لحاظ العقل لا بما هو لزوم ونسبة بينهما

ع قوله والحل آه هذا الجواب مبني على الفرق بين ما يحكم عليه باللزوم وبين ما هو لزوم فان الاول الملحوظ قصدا بالفعل وله وجود في نفسه في لحاظ العقل وحاشيتاه ملحوظتان تبعا فهو ليس لزوم شيء لشيء بخلاف الثاني فانه ملحوظ تبعا وحاشيتاه قصدا فهو معنى ربطي غير مستقل باللحاظ فهو لزوم بين الشيئين وكلامنا في الثاني وعليه لا يلزم ان يكون تلك الموضوعات الغير المتناهية المنقطعة بانقطاع اعتبارنا موجودة في المبادي العالية لانها خزانة للمعقولات ومفاضة للعلوم على انفسنا لان وجودها فيها على وجه الاجمال باعتبار منشأ انتزاعها كاف للاختزان والفيضان ١٢ منه

فاذا انقطع ذلك اللحاظ القصدي انقطعت السلسلة وقد يجاب بان تلك اللزومات الغير المتناهية موجودة في نفس الامر بوجود ما ينتزع هي عنه لا بوجودات منفصلة حتى يلزم الاستحالة وما يقتضيه طباع الربط الايجابي هو الوجود الاعم لا المنفرد بخصوصه كما ترى في الاجزاء المقدارية للجسم اذ تسخن بعضها وتبرد البعض اذ هي موجودة بوجود الجسم المتصل الواحد فتفكر **قوله** معروض ذلك آه في هذا الاعتبار اعتبار ان اعتبار نفس المعروض بما هو هو مع عزل النظر عن العارض واعتباره بما هو معروض لذلك ولعل من انكر وجود الطبعي اخذه بهذا الاعتبار وهو موضوع العقود العامة ومنهم من انكر الاول ايضا بناء على ان المنتزع والمنتزع منه متغايران بالذات ومتحدان بالعرض وسياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى **قوله** والمجموع آه قيل هذا الاعتبار جزئي حقيقي ذهني وتسميته بالكلي مجرد الاصطلاح تدبر **قوله** ثم الطبعي آه اعلم ان الطبيعة الانسانية مثلا قد تؤخذ بالقياس الى عوارضه بشرط شيء اي مخلوطة بها فتسمى مخلوطة

قوله وقد يجاب آه هذا الجواب غير منظور فيه الى الاعتبارين المذكورين في الجواب الاول بل يكفي فيه ان يصدق الحكم عليه بصحة انتزاعه عن موجود بالفعل ولهذا قال المعلم للحكمة اليمانية انه وان لم يرتكب شططا واضحا لكنه لم يحصل ان اللزوم بما هو صحيح الانتزاع عن شيء لا يصلح ان يقع محكوما عليه لانه بذلك الاعتبار معنى رابطي غير مستقل باللحاظ وانت خبير بان تحصيل الاعتبارين انما يحتاج اليه في الحكاية دون المحكي عنه فمآل الجوابين واحد فتفكر فانه دقيق **قوله** وتسميته بالكلي آه قال الاستاذ الكلي العقلي يعرضه الكلية كالانسان الكلي يصدق على الانسان الرومي والانسان الزنجي الكليين وغيرهما **قوله** اي مخلوطة بها آه اي مخلوطة بها تضمن وحدتها بحسب نفسها بما هي هي خلطا اتحاديا فهي بهذا الاعتبار متحصلة بالفعل في الوجود فهذا الاعتبار حيثية

وقد تؤخذ بشرط لا شئ اي خالية عنها فتسمى مجردة وقد تؤخذ لا بشرط شئ اي مع عزل النظر عن الخلط والتجريد فتسمى مطلقة وفي هذا الاعتبار اعتبارات الاولى اعتبار نفس الماهية من حيث هي هي بان تتعلق الحيثية بالماهية وهي اعتبار الحيثية المتقدمة على جميع الحيثيات ويمتاز هذه المرتبة عن سائر المراتب بتعرية الماهية في هذا اللحاظ عن جميع اللواحق ولفظ الحيثية شرح وعنوان لهذه المرتبة بقيد قصر اللحاظ عليها وهي بما هي مخلوطة في هذا اللحاظ بوجود اللحاظي والملحوظية وغيرها بحسب حاق الواقع ومنسلخة عنها بحسب خصوص هذا اللحاظ فاذن هذه الملاحظة بخصوصها ظرف للخلط والتعرية باعتبارين والثانية اعتبارها من حيث هي هي مع عزل النظر عن الخلط والتعرية بان تتعلق الحيثية

قوله بحسب خصوص هذا اللحاظ اي باعتبار ان هذا اللحاظ للماهية فقط ١٢ قوله ظرف للخلط آه لان هذه الملاحظة باعتبار انها ملاحظة نفس الماهية فقط اي لا يلاحظ معها غيرها اصلاً حتى الملحوظية ظرف للتعرية لخلوها عن جميع ما عداها فيصدق سلب لكل منها ومصداق هذا السلب ان ما عداها ليس ملحوظا في هذا اللحاظ لا ان معنى ذلك السلب هذا السلب وباعتبار ان الماهية موجودة في هذه الملاحظة ومتصفة بقيد قصر اللحاظ عليها بعوارض مختصة بهذا الظرف في الواقع مخلوطة بها بمعنى ان العقل اذا لاحظ الماهية الموجودة في هذه الملاحظة وجدها متصفة بها فهذه الملاحظة ظرف للخلط والتعرية بالنظرين والاعتبارين غغفر له

قوله بان تتعلق الحيثية آه يعني ان يكون الحيثية شرحاً وعنواناً للاعتبار والملاحظة دون الملحوظ بمعنى ان ملاحظتها تكون من حيث هي هي اي ملاحظة الماهية اي لا يكون ملاحظة الماهية ولا تكون المخلوطة من حيث ان تلك الملاحظة ملاحظة الماهية فلا تكون هذه الملاحظة ملاحظة الخلط والتعرية فيجوز ان يكون معها الملاحظة الوجود مثلا فلا ينافي كون هذه الملاحظة ملاحظة الماهية وان لا يكون معها شئ ففي هذه الملاحظة ايهام اجتماع النقيضين لانه يمكن ان يقال بهذا الاعتبار الانسان كاتب وليس بكاتب كما ان في

من غيران يدخل شئ من العوارض في هذا اللحاظ

بان المتعقل ان يلاحظ الماهية بماهي هي ويقطع النظر [illegible] تلك اللحاظ

تكون المرتبة عن ذلك اللحاظ [illegible]

هو بحسب حاق نفس الامر واما بلحاظ [illegible]

بحسب المخلوطة لهذا اللحاظ [illegible]

ليست الا هي في نفس الامر فالماهية

نفس الامر او الماهية من حيث هي

المحاظات التحليلية بل بعض [illegible]

نحو من انحاء الوجود والتي هو من

في ذلك اللحاظ شئ من العوارض

من حيث هي هي من غيران يدخل

باعتبارين والتوضيح ان لحاظ الماهية

نفس الامر في ظرف المخلوطة والتعرية

ظرف التعرية وايضا مخلوطة لها في

ظرف لنفس الماهية فقط فيكون

فهذه الملاحظة بحسبها

ما التقدم

قوله صفحة ٣١٣ [illegible] فتذكره [illegible] وفيه [illegible]

قوله تنتهي مخلوطة [illegible] بالعوارض

قوله صفحة ٣١٣ [illegible] قوله صفحة ٣١٣

[illegible] متقدمة على العوارض بحسب نفس الامر لان

الصورة العقلية [illegible] على العوارض [illegible]

صفحة ٣١٣ [illegible] اه [illegible] يقال [illegible] والذي

[illegible] الوجود [illegible] والاول [illegible]

[illegible] من ان يكون [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الاصل [illegible]

[illegible] مرتبة [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] صفحة ٣١٣ [illegible]

[illegible] العوارض [illegible] بحسب [illegible]

[illegible] الصفات [illegible] موجودة في نفس الامر [illegible]

[illegible] صفة للمعروض [illegible] الوجود [illegible] في الخارج [illegible]

قوله صفحة ٣١٣ [illegible] الاول الذي هو مرتبة [illegible]

[illegible] نفس الامر [illegible] باعتبارين [illegible] المخلوطة والتعرية

[illegible] العوارض [illegible] المعروض [illegible] عنوان [illegible]

[illegible] التقدم [illegible] الاعتبار [illegible] العوارض [illegible]

[illegible] الاعتبار [illegible]

بالاعتبار دون المعتبر وهو يعم الاعتبارات وينقسم اليها والى الكلي والجزئي واذا سئل عنه بانه الف او ليس بالف فجوابه انه الف وليس بالف ففي هذا الاعتبار ايهام اجتماع النقيضين كما في الاولى ايهام ارتفاعهما ولعل قول المص والطبعي اعم باعتبار آه اشارة الى هذا الاعتبار والثالثة اعتبارها من حيث هي هي مع ملاحظة عمومها وتعلق الحيثية بالماهية لا بان يجعل العموم قيدا فيها وهي بهذا الاعتبار كلي طبعي وقيل لا فرق بين هذا الاعتبار واعتبار التجريد الا في التعبير دون المقصود ولذلك يشتركان في الاحكام وفيه ان المعتبر بهذا الاعتبار موضوع للطبيعة كما في قولنا الانسان نوع او كلي وموجود في الذهن بخلاف المجردة اذ هي ليست محكوما عليها بشيء من الاحكام اذ يمتنع تصورها ووجودها مطلقا الا ان يراد التجريد عن بعض العوارض والاعتبارات كما لا يخفى على من تفكر وهذه الاعتبارات تجري في كل مفهوم مبهم جوهريا كان او عرضيا بالقياس الى ما هو خارج عنه محصل لها ما في قوام سنخ مرتبة ماهيته

قوله دون المعتبر لا بحسب العنوان ولا بحسب المعنون **قوله** لا بان يجعل اي لا يكون العموم قيدا له في المصداق بل في التعبير والملاحظة حاصله ان يلاحظ معها كونها من حيث هي وهو المراد بملاحظة عمومها لا من حيث الشمول والانطباق على الجزئيات كما هو المعتبر في المحصورات **قوله** قيدا فيها اي في المحكي عنه والمعبر عنه بل في الحكاية والتعبير وبهذا يجعل هذا الاعتبار اخص من الثاني بحسب الاعتبار لا بحسب التناول فافهم **قوله** واعتبار التجريد اي بشرط لا شيء فتفكر **قوله** عن بعض العوارض آه كالمنوع بما هو منوع والمشخص بما هو مشخص ونحوهما قال الشيخ الحيوان الذي هو جنس هو بشرط التجريد عن المنوع بما هو منوع والمشخص بما هو مشخص وهو لا بشرط شيء بالقياس الى غيرهما حتى المنوع والمشخص لا بتلك الحيثية فلا ينافي قولهم الحيوان لا بشرط شيء جنس وبشرط لا شيء مادة فتامل ١٢ منه

كما سبق بيانها او في مرتبة متاخرة عنها كما في الانسان بالقياس الى عوارضه المشخصة على ما نبهناك عليه آنفا والكاتب مثلا بالقياس الى زيد فانه اذا اخذ بشرط شيء كان زيد كاتبا واذا اخذ لا بشرط شيء كان عرضا محمولا عليه بالمواطاة واذا اخذ بشرط لا شيء كان عرضا محمولا عليه بالاشتقاق ومن ههنا يظهر ان الحمل الاشتقاقي لا يختص بالمبادي بل يجري في المشتقات ايضا وقد تجري في كل طبيعة جزئية كانت او كلية بالقياس الى كل ما يقارنه لا على وجه التحصيل كالثوب بالنسبة الى البياض وزيد مثلا بالقياس الى اوصافه ومناط الحمل والعموم هو اعتبار لا بشرط شيء بالاصطلاح الاول دون هذا لانه قد يكون جزئيا **قوله** وهي من حيث هي هي آه تفصيله ان الانسان مثلا اذا قصر اللحاظ على نفسه فقط لم يوجد في هذا اللحاظ الا هو ومقوماته وان كان في الواقع محفوفا بعوارض كثيرة لكنها مسلوبة عنه في هذا اللحاظ على ان يكون مصداق هذا السلب ان شيئا منها ليس عينا له ولا داخلا فيه فاذا قلنا الانسان ليس من حيث هو هو الفا بتاخير الحيثية كان السلب واردا على الايجاب من تلك الحيثية اعني نفي التقييد وكان صادقا البتة وسلب الثبوت بهذه الحيثية لا ينافي الثبوت بحيثية اخرى واما اذا قدمنا الحيثية كان معناه من حيث هو هو ليس بالف ومفاده ان السلب ثابت له من حيث هو هو

قوله كما سبق اي في بحث الجنس **قوله** على نفسه فقط بان تو خذ الماهية من حيث هي هي وتجعل الظرف متعلقا بالماهية شرحا لبيان مرتبتها المتقدمة على جميع اعتبار اتها ومراتبها وقد سبق توضيحها اغفر كرسه **قوله** محفوفا آه اي مختصا بهذه العوارض ١٢ منه

صفحه ٣١٥ قوله وقيل لا فرق آه لان الكل ههنا ينقض العموم فاعتبار العموم بعينه مرتبة التجريد
صفحه ٣١٥ قوله في الاحكام كالجنسية والنوعية وتجردها
صفحه ٣١٥ قوله بخلاف المجردة فثبت الفرق بين الاعتبار الثالث والمجردة
صفحه ٣١٥ قوله وجودها مطلقا اي سواء كان في الخارج او في الذهن او في الملاحظة لان المجردة لو وجدت في الخارج لزم اقترانها بالعوارض الخارجية ولو وجدت في الذهن لزم اقترانها بالعوارض الذهنية لان الكون في الذهن ايضا من العوارض فيتحقق المجردة مجردة والكلام فيها وكذا لو لوحظت بدون التجريد كانت في نحو الملاحظة مطلقة وان لوحظت معه كانت مخلوطة
صفحه ٣١٥ قوله الا ان يراد آه اي تجوزا

فيه اجتماع المتقابلين باعتبار الفردين لان المهملة في قوة الجزئية والجزئيتان المختلفتان ايجابا وسلبا لا يتناقضان لان في الكل لا بد من الاتحاد في الكل ولهذا قال الشارح في هذا الاعتبار ايهام اجتماع النقيضين لا اجتماع النقيضين
فان الانسان بهذا الاعتبار موضوع للمهملة ومحكوم عليه بالايجاب والسلب بالقياس الى محمول واحد وبجميع
وليست كلاتيهما كلية
صفحه ٣١٥ قوله لكن في الاول اي في الاعتبار الاول ايهام ارتفاع النقيضين فان الماهية في ذلك الاعتبار مسلوب عنها جميع ما عداها فتتحقق سلب جميع المفهومات عنها [illegible] في جانب السلب فكما انه ليس في ذاته آه ... ذاته ليس آه ... لان في الحقيقة ليس ارتفاع النقيضين

فان الحيثية حينئذ يكون قيدا للسلب فيكون نفيا مقيدا والسلب من حيث هو سلب للتكيف

بكيفية ولا يصح ان يقيد بقيد فالتقييد يدل على انه ملحوظ من حيث انه مفهوم ثابت لشيء فهو

راجع الى ثبوت السلب فيكون كاذبا بالضرورة لانه من العوارض التي ليست في حد ذاته فتطبيق

اللفظ والمعنى انما هو بحسب تاخير الحيثية فان ردد السوال بين طرفي النقيضين بالايجاب

كما اذا قلنا ام الانسان موجود من حيث هو هو او معدوم من حيث هو هو فلا يستحق الجواب

فان هذا السوال طلب للتعيين بعد وضع ثبوت احد الامرين والوضع المبني عليه السوال

فاسد فكذا السوال ولو اجيب فيسلب الطرفين كما قال المص بقوله وهي من حيث هي

هي ليست بموجودة ولا معدومة بتقديم الحيثية ليس على ما ينبغي وفيه نظر فان ما ذكرت

انما هو اذا كانت الحيثية في صورة تقديمها قيدا للسلب واما اذا كانت قيد الموضوع فالتقديم

كالتاخير في المفاد وهو كون الامر دائرا بين النقيضين اذ قادح التناقض تقييد السلب لا

تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب واجيب عنه بوجهين الاول

ان القيد قد يميز الموضوع عما عداه فيفيد تعيين الموضوع وينسب المحمول الى ذاته من غير

وجوب ان يكون النسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد العالم طويل فتميز المراد بقيد العلم

عن زيد الجاهل ولم يكن الحكم بالطول من جهة العلم وقد يميز نفسه باعتبار عن نفسه

باعتبار آخر فحينئذ ان كان الحكم عليه بذلك الاعتبار كان التقييد مفيدا والا يلغو

وان كان في فائدة تقييد الموضوع مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى

فتقييد الموضوع بالحيثية الدالة على قصر اللحاظ عليه ان افاد ان الايجاب والسلب
انما هو بهذه الحيثية فيفيد القيد ويرجع اما الى الايجاب او الى السلب على ما عرفت والا
فيلغو فالحيثية موخرة تقديرا لان المتقدمة ملغاة والثاني ان الموضوع مع قيوده في
السالبة موخر عن السلب من حيث المعنى فان السلب رفع الايجاب فلو لم ينظر
فيه الى ورود السلب على الموجبة لم يكن رافعا لها فزيد ليس بكاتب وان كان صريحا
في السلب لكن المنظور ما تلوناه **قوله** ففي هذه المرتبة ارتفع النقيضان آه قال الاستاذ
تحقيق المقام ان النقيضين ان اخذ مفردين فلا ريب في ارتفاعهما عن الماهية في مرتبة
ذاتها وسنخ قوامها فان العارض لا يكون في مرتبة المعروض وان اخذ قضيتين فارتفاعهما
محال مطلق اذ الموجبات باسرها كاذبة في تلك المرتبة وسوالبها البسيطة صادقة بالضرورة
ولعل بعض المتاخرين انما جوزوا ارتفاعهما في المرتبة بناء على اعتبار السلب محمولا فان الماهية
كما انها ليست بالف من تلك الحيثية كذلك ليست بتلك الحيثية ليست بالف فان هذا السلب
ليس نفسها ولا داخلا فيها فالسوالب باسرها صادقة والموجبات كاذبة ومن اعترض عليه
بان ذلك اجتماعهما لا ارتفاعهما اذ نقيض سلب الوجود سلب سلب الوجود والوجود ومن
لوازمه فالموجبات وسائر المراتب المتقدمة من السوالب كاذبة والاوتار منها صادقة

قوله فتقييد الموضوع آه اعلم ان الاحتمال الاول ساقط لان لفظ الانسان مثلا لا يحتمل غيره كزيد اذ لا يكون
علما مشتركا فالتقييد بالحيثية يكون من قبيل الثاني فافهم **قوله** موخر عن السلب من حيث المعنى لان
النفي يستدعي صدارة الكلام **قوله** لكن المنظور ما تلوناه اي تقديم السلب على العقد الايجابي ١٢ منه

متعلقه صفحه ٢١٨ و٢١٩

قوله مراتب الشفعية كسالب السالب وسالب سالب السالب وكذا صفحه ٣١٩ قوله والاوتار كالسالب وسالب سالب السالب مولانا

قوله ان اخذ مطرودين ای التناقض عن السلب معنی كذا صفحه ٣١٩

فان اعتبر النقيض المفرد فارتفاع النقيضين في المرتبة واجب والسلبية مسلوبة عن مرتبة الماهية وان اعتبر النقيض تقييدية فارتفاع النقيضين في المرتبة ممتنع مفردة فانه لا يمكن ان يرتفع قولنا الماهية من حيث هي موجودة وقولنا الماهية ليست من حيث هي موجودة معا بل يجب ان يصدق احدهما وهو قولنا الماهية ليست من حيث هي موجودة

وكانه ينادي من مكان بعيد وكون سلب السلب دون الوجود ونقيضا للسلب مستنكر جدا فان التناقض من النسب المتكررة وورود السلب على النسبة السلبية دون الايجابية غير معقول انتهى اقول نقيض الوجود رفعه بما هو رفع محض لا عدمه او ثبوت السلب لا يعتبر في كونه نقيضا فنقيض الوجود في المرتبة رفع الوجود فيها على طريق نفي المقيد لا على طريق النفي المقيد وما هو المحمول هو الثاني وما هو النقيض هو الاول فارتفاع النقيضين محال مطلقا في جميع مواطن الواقع فذلك تجويز المبنى على الحمل تجويز للفاسد على الفاسد فلا يسقط الاعتراض ومعنى كون التناقض من النسب المتكررة ان احدهما اذا كان رفعا للآخر كان الآخر مرفوعا به كما سبق التلويح اليه نعم ورود السلب على السلب بما هو سلب غير معقول فان المرفوع اما ذات متجوهرة بالجعل او الوجود بناء على ان السلب ليس مقصور النسبة الى الوجود

قوله فكانه ينادي آه اذ كلام المحقق في المفردين اذا جعلا محمولين وحاصل الاعتراض على اخذ النقيضين قضيتين واين ذلك من هذا قوله فارتفاع النقيضين آه اي سواء كانا مفردين او قضيتين ممتنع اجتماعا في جميع المواطن حتى مرتبة الماهية اذ العدم الذي هو نقيض الوجود بمعنى رفعه المحض في قوة السلب البسيط وصدقه نفس الماهية اذ هو ليس من العوارض قوله فلا يسقط الاعتراض آه تفصيله ان الاعتراض مبني على امرين الاول ان نقيض كل شيء رفعه بما هو رفعه بلا اعتبار ثبوت الرفع في نفسه او للشيء والثاني ان اعتبار الحمل يخرج المحمول عن كونه نقيضا فارتفاع النقيضين بما هما نقيضان لا يكون الا بان يرتفع ثبوت الوجود وسلب ذلك الثبوت معا وهو يستلزم صدق سلب الوجود وصدق سلب ذلك السلب معا وهو اجتماع النقيضين وجواب الاستاذ مبني على اعتبار الحمل فهو مما لا دخل له في اعتبار النقيضين وبالجملة اذا اعتبر الحمل فلا اعتراض ولا ارتفاع النقيضين والا فالاعتراض قائم فتامل قوله كما سبق التلويح آه

وكلاهما منتفيان في السلب بما هو سلب الآن وورود السلب على السلب ليس على انه ثابت للموضوع حتى يكون ذلك في قوة السالبة المحمول بل على انه نسبة سلبية متعرضة في لحاظ العقل ومرجعه رفع العقد السالب والايجاب من لوازمه وهو امر معقول هكذا ينبغي تحقيق المقام وتدقيقه وتوضيح المرام وتنقيحه **قوله** والطبيعي اعم آه قال المحقق الدواني ان الانسان مثلا وان كان معتبرا من حيث هو هو الا ان العقل قد ينظر اليه من غير نظر الى هذا الاعتبار ويقسمه الى المعتبر بهذا الاعتبار والمعتبر بالنحوين الآخرين ونظير ذلك ان قسمة الانسان الى الانسان الكلي والجزئي صحيح مع ان المقسم هو الكلي في الواقع وانت خبير بانه لا فرق بين المعتبر باعتبار لا بشرط شيء والماخوذ بشرط لا شيء بحسب المقصود والمصداق فالاولى ان يجعل المقسم ما اشرنا اليه سابقا فتذكر

قوله الا ان ورود السلب على السلب آه يعني ان السلب الثاني في سلب السلب ليس في قوة الموجبة السالبة المحمول حتى يكون الاول اي سلب السلب في قوة السالبة المحمول بل هو ماخوذ على انه نسبة سلبية في العقد السالب ثم يرد عليه السلب فهذا السلب يكون رفعا للعقد السالب كما في قولنا ليس زيد ليس بكاتب والايجاب من لوازمه فتفكر **قوله** ومرجعه رفع العقد السالب فلما لم يكن له مفهوم محصل معتبر في القضايا المعقودة اعتبر لازمه وهو الايجاب **قوله** من حيث هو هو ظاهره ان قوله من حيث هو هو متعلق بالمعتبر اعني الانسان فالمقسم هو الشيء المعتبر من حيث هو هو اي مرتبة نفس ماهيته من غير ان يلحظ معها شيء آخر وهذه المرتبة هي التي يجوز فيها ارتفاع النقيضين فهي ليست موضوع الموجبات الا الموجبة التي محمولها الذات والذاتي والحق ان المقسم للاعتبارات ما يتعلق الحيثية فيه بالاعتبار دون المعتبر كما اشرنا اليه سابقا فتذكر **قوله** المعتبر بهذا الاعتبار آه ومنه يفهم ان المقسم نفس الانسان مثلا من غير ملاحظة اعتبار آخر اعني موضوع المهملة وقد مر تفصيله فتذكر **قوله** ما اشرنا اليه آه الظاهر من كلام المحقق ان المقسم هو اعتبار

صفحه ٣٢٣

قوله تنافي ... بالاعتراض ... المحقق ...

السلب

للعقد السلبي اللازم

لصدق الوجود والمعنى سلب السلب

الثابت فاذا صدق سلب البسيط وسلب السلب

لكن المعنى يلزم اجتماع النقيضين البتة وتقرير الجواب ان السلب

عند المحقق وغيره في العقود ... على الايجاب ...

السلبية اي القضية السالبة فغير معقول ...

حاشية شرح المواقف ...

والسالبة السالبة ... الموجبة المحصلة والسالبة ...

حاصله ان نقيض الوجود ... صفحه ٣٢١ ... قوله نقيض الوجود

على طريق سلب المقيد وهو السلب البسيط

لا السلب الثابت فان ...

فان النقيض ...

قوله فمذهب المحققين آه قال الشيخ الرئيس ان الحيوان بما هو حيوان لا بشرط شئ موجود في الخارج
للناذا كان هذا الشخص حيوانا فحيوان ما موجود فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود
ثم بالغ في التشنيع على من زعم ان للوجود حيوان ما فقط دون الحيوان بما هو حيوان وقال
ان الحيوان بشرط ان لا يكون معه شئ آخر لا وجود له واما الحيوان لا بشرط شئ آخر فله وجود
في الاعيان فانه في حقيقته بلا شرط شئ آخر وان كان معه الف شرط يقارنه من خارج فالحيوان
بمجرد الحيوانية موجود في الاعيان وليس يتجب ذلك ان يكون مفارقا بل الذي هو في نفسه
خال عن الشرائط اللاحقة موجود في الاعيان وقد اكتنفه من خارج شرائط واحوال انتهى
وبالجملة ليس مراد المؤمنين بوجود الطبائع وجود اشخاصها فقط كما زعم البعض فان
الشخص كزيد مثلا اذا وجد فهو في حد ذاته حيوان وناطق فكل منهما موجود ايضا بعين
وجوده والا يلزم افتراق الشئ عن نفسه فان ما به هو هو لزيد هو الحيوان الناطق
ثم ان نسبة الوجود الى الطبيعة اقدم بالذات بل بالزمان ايضا كما في الحوادث اليومية
من نسبته الى الاشخاص فللطبيعة من حيث هي هي بالقياس الى الاشخاص جهتان
جهة المغايرة والتقديم وهي بهذه الجهة مجردة بمعنى ان حكم التقديم يصدق عليها لا
من حيث الخلط وجهة الاتحاد من حيث المخلوط مع العوارض المشخصة ويمكن الاستدلال

قوله ثم ان نسبة آه المراد الكلي الطبعي والشئ المطلق لا مع وصف الكلية والاطلاق العارض لها في اعتبار
العقل بل مع عزل النظر عنه واما المطلق الشئ فليس هو عام او احد بل هو مستجمع للوحدة والكثرة ومشتمل عليهما ومنقسم
الى جميع الاعتبارات قوله ويمكن الاستدلال آه دليل آخر على وجود الطبيعة من حيث هي هي ١٢ منه

٣٢٤

٣٢٥

بان طبيعة الحيوان المرسل بما هو حيوان مثلا ليس مما هو متعلق الذات بمادة ومدة فلا يكون مرهون الوجود بالامكان الاستعدادي فالامكان الذاتي هناك ملاك فيضان الوجود فاذا كان هذا الحيوان المتعلق بالمادة فائض الوجود عن وجود المفيض الحق باستدعاء استعداد المادة كان الحيوان المرسل احق بالفيضان لاستحقاق الامكان الذاتي وتوضيح المقام ان الامكان الذاتي من احوال الموجود الممكن باعتبار الماهية المرسلة المجردة عن الهيولانية ولواحقها فهي من اول المتقررات بافاضة الجواد المطلق باقتضاء طباع الامكان الذاتي بالنسبة الى جزئياتها المرهونة بتوارد الاستعدادات فليس في الخارج الا الماهية والوجود والتشخص منتزعان عنها باعتبار استنادها الى الجاعل الحق وبان الامكان الذاتي اساس الكثرة في نفس الممكن باعتبار الماهية والوجود واما التشخص فهو اما عين الوجود او لازمه فالموجود الممكن له ماهية وراء انية فهي موجودة بالضرورة والالم يوجد التشخص اصلا فتفكر **قوله** والموجود اثنان آه اي الطبيعة من حيث هي هي والتشخص وكلاهما موجودان بوجود واحد بمعنى ان في الخارج موجودا واحدا يحلله العقل الى امرين احدهما الطبيعة من حيث هي هي والثاني المخلوط بالعوارض التشخصية فالاثنينية في ظرف الخلط والتعرية والوحدة في موطن الاختلاط وتحقيق المقام على ما افاده المعلم للحكمة اليمانية ان الطبيعة وان كانت عين الفرد في جميع مواطن الوجود لكن للعقل ان يأخذها تارة من حيث الخلط

كونهما متغايرين متكثرين كما انه في الاعتبار الاول ينظر اليهما من حيث كونهما متحدين **مولانا حافظ دراز رحمه الله**

[illegible]

والتعيين واخرى من حيث التعرية والابهام ويضع بينهما اثنينيتهما اذ الفرد في هذه الملاحظة وان كان مخلوطا بها في نفس الامر لانها ماخوذة لا بشرط شئ ولم تاب في ذاتها عن ان يكون معها شرطا او لا يكون فتحققت بوجود الطبيعة بشرط شئ في اي ظرف كانت وقع في هذا اللحاظ لكن لما كان هذا اللحاظ اعتبار الطبيعة بشرط شئ من حيث خصوص بعينها حتى ان حصل الطبيعة لا بشرط شئ مفصولة عنها رئيا تلحظ بذلك اللحاظ صح ايضا ان يحكم عليها بالتعرية فيه بحسبه فهذه الملاحظة ظرف للخلط والتعرية باعتبارين فان قلت يلزم حينئذ تحقق الفرد بدون الطبيعة في نفس الامر بحسب هذا اللحاظ قلت ان هذا النظر وان كان من انحاء نفس الامر لكن تلك اوسع من هذا واللازم تحقق الفرد بدونها في هذا دون تلك والخرق في ارتكاب تلك دون هذا وايضا ان هذا اللحاظ انما يكون من مواطن الواقع من حيث انه وجود لا بتعمل العقل لا من حيث خصوص هذا الاعتبار ولزم تحقق الفرد بدونها فيه من حيث خصوصه لا بالاعتبار الاول وهذا اصل غامض ثم ان من القائلين بوجود الطبيعة ذهب الى تعددها بالذات بحسب تعدد الوجودات بالذات وزعم انها لا وحدة لها بالذات وليست كما ذهبى اليه بالذات بحسب وحدة الطبيعة الملحوظة بكونها لا بشرط شئ فانها اذا اخذت

قوله والخرق آه اى خرق الحكم وهو امتناع انفكاك الطبيعة عن الفرد في نفس الامر انما يلزم لو ارتكبنا بانفكاكها عنه في نفس الامر بان ترتفع عنه في جميع مواطنها ولا يلزم من الانفكاك في لحاظ بعينه خرق ذلك الحكم ١٢ منه

من حيث العموم والاطلاق كما فى موضوع الطبيعة كانت واحدة بالذات وانما تعدد بالعرض اذ لا يصح استناد احكام الاشخاص اليها على ما يستدعيه لحاظ اطلاقها واعتبار عمومها فتفكر فانه دقيق **قوله** ومن ذهب منهم آه قيل انه وجودي بناء على دخوله فى قوام الاشخاص الموجودة ورد بانه لو كان كذلك فيلزم اما حمل التشخص على الشخص بما هو هو كما فى سائر الاجزاء العقلية او امتناع حمل الطبيعة عليه كما فى الاجزاء الخارجية اذ يستحيل كون احد الجزئين عقليا والآخر عينيا واجيب عنه بانه محمول باعتبار وغير محمول باعتبار آخر كما فى المادة والصورة من غير فرق وفيه نظر لانه لو كان واجبا فلم يكن جزء الشئ من الممكنات بحيث يتحد معه فى الذات والوجود وان كان ممكنا فله ماهية ووجود كما يستدعيه طباع الامكان فله تشخص آخر وينقل الكلام اليه لا يقال لم لا يجوز ان يكون واجبا ومن الاجزاء العينية المتميزة بحسب الذات والوجود لانا نقول فحينئذ للنوع الذى هو جزء آخر من الشخص تشخص آخر غير تشخص الجزء الواجب وانما الكلام فى تشخص ذلك النوع فالحق ان التشخص بالمعنى المصدرى امر عدمى اى اعتبارى وعنوان لما به التشخص وهو التشخص الحقيقى الموجود بذاته الواجب لذاته فالموجود فى الخارج نفس الماهية بجعله تعالى اياها جعلا بسيطا لا من حيث هى كما هى موجودة من حيث الاستناد اليه نعم كذلك هى مشخصة من تلك الحيثية فما به الموجودية هو ما به التشخص والامتياز وبهذا المعنى يكون التشخص هو الوجود فلكل شخص موجود ارتباط خاص

قوله التشخص آخر آه بناء على ان التشخص هو الوجود ولازم مساو له اذ كان الوجود ان متغايرين كان تشخص احدهما غير تشخص الآخر منه

٣٢٩

صفحة ٣٢٣ قوله وذهب بحيث قال بكلي الطبيعي الوجود

بعين وجود الأشخاص متعددة في الأعيان بالذات بحسب تعدد

الأشخاص تمسكا بأن ميزان التعدد في الأعيان بالذات تعدد

الوجود والخارجي فاذا كانت الطبيعة موجودة بالذات في الأعيان

بعين وجودات الأشخاص المتعددة فكانت لها في الأعيان

وجودات متعددة بالذات فكانت متعددة بالذات في الأعيان على

حسب تعدد الأفراد فكما الأفراد لا يوصف بحسب الأعيان بالوحدة

الطبيعة ولم يستقر ان ميزان تعدد

في الأعيان تعدد نحو الوجود والذات

معه تعم تيرتب عليه الامتياز عما عداه وان لم تعلم كنه ذلك الارتباط المخصوص به قال الحكماء

الماهيات اما مجردة فلها بحسب حد تها البحتة تعلق خاص واحد بجاعلها يترتب عليه وحدة الوجود

والتشخص فتنحصر في فرد واحد فانها اذا لم تتعلق بشئ غير ذاتها فمصحح الموجودية والتشخص

انما هي نفسها الممكنة فقط واما متعلقة بالمادة فان كانت واحدة لا تعدد فيها اصلا كمادة

كل فلك بالقياس الى منوعها فهي ايضا منحصرة في فرد اذ مادتها بحسب حدتها الشخصية

واستعدادها الواحد لا يوجب تكثر الصور الحالة فيها او متعددة بالذات كهيوليات الافلاك

بالقياس الى صورتها الجرمية فيتعدد افراد ما يحل فيها او متعددة بالعرض باعراض تلحقها

من استعدادات متعاقبة مختلفة بالقرب والبعد كهيولى العناصر فان لها وحدة شخصية مبهمة

بالذات مستندة الى ماهيتها وتعددا شخصيا بالعرض مستندا الى اعراض تلحقها من استعدادات

متعاقبة فلها التعين بالذات وتعينات بالعرض وهذه التعينات مناط تعينات

الاشخاص الحالة فيها كما ان التعين الاول مناط تعين العوارض اللاحقة بها وبالجملة ان

الوجود مناط التشخص فالشئ الذي وجوده في نفسه غير متعلق بشئ فتعين بذاته ومصحح

تشخصه نفسه من تلقاء افاضة الجاعل فينحصر في فرد والشئ الذي وجوده في نفسه

هو وجوده لمحله فمحله من حيث ان ذلك الشئ موجود فيه سبب مصحح لتعينه فيكون

متعددا بتعدده اذ تعدد محله بالذات او بالعرض يستدعي تعدد انحاء

الارتباط بجاعله فاولا ان المحل من الحقائق تتكثر بكثرة الحوامل وقد تتكثر بالزمان

ع قوله مجردة اي غير متعلقة بالمادة اصلا لا في الوجود ولا في الاستكمال فلا يرد النفس الناطقة منه

٣٣

حين اتحاد المحل ايضا كعرضين متماثلين اذا حصل احدهما في موضوع واحد بعد بطلان الآخر فالمحل من المشخصات بمعنى ما يحتاج اليه نحو الوجود والتشخص والزمان منها بمعنى انه من اماراتها ومن مصححات عروض المشخصات المختلفة ومناط الامتياز في لحاظ العقل علا انه يصح ان يؤخذ الزمان من اعتبارات ذات المحل ومتممات محليته بالاضافة اليها فيرجع الامر الى تكثر الحيثية التقييدية الموجبة لاختلاف المحل ولما تعاقب الاستعدادات وتعددها فتفصيله ان ههنا ثلث حركات الاولى حركة النفس الفلكية في الارادات والثانية حركة الاجرام الفلكية في الاوضاع والثالثة حركة المادة العنصرية في الاستعدادات فالاولى سبب لوجود الثانية والثانية سبب لبقاء الاولى ووجود الثالثة مع بقائها من غير عكس واذا قيس اجزاء كل حركة الى اجزاء نفسها فكل سابق منها بوجوده وعدمه اللاحق سبب لوجود المسبوق واذا قيست الى اجزاء حركة اخرى ففي الاولى والثانية ان الارادة الجزئية سبب للوضع الجزئي وهذا الوضع سبب لارادة جزئية اخرى وهكذا وفي الثانية والثالثة ان كل وضع سبب لاستعداد من غير عكس وكل استعداد للشيء بخصوصه مصحح لارتباط خاص لذلك الشيء مع جاعله يترتب عليه وجوده الخاص وتشخصه فحاصل الكلام ان الماهية المجردة لا تكون لها هويتين وماهي لها هويتين

ع قوله تفصيله آه اعلم ان ههنا سلسلة رابعة من حركات النفس المنطبعة الفلكية في التخيلات تركت ذكرها لان ذكر حركة النفس المجردة الفلكية في الارادات مستغنية عن ذكرها لاستتباعها بها فكان ذكرها متضمنة لذكرها فتامل عـه قوله والثانية سبب آه لا يقال ان علة البقاء هي علة الحدوث بعينها فكيف يصح كون الثانية سببا لبقاء الاولى دون حدوثها لانا نقول ذلك في العلة الفاعلية دون المعدات فتفكر منه

قوله وجوده في نفسه وجوده لمحله ای یکون الشیء الذی وجوده فی نفسه بعینه وجوده لمحله متعددا بتعدد المحال

صف ۳۳۰ قوله تشخص بجزئه ای بل لان یکون نحو من انحاء ذلک الارتباط علة لتشخص تشخص ما یحل فی ذلک المحل

صف ۳۳۰ قوله وقد یتکرر ای اولا نه لمحل قد یتعدد ویتعدد الزمان

صف ۳۳۱ قوله بعد بطلان الآخر لاستحالة اجتماع المثلین

صف ۳۳۱ قوله والزمان منها ای من المشخصات

صف ۳۳۱ قوله بمعنی آه ای لیس الزمان من جملة المشخصات بمعنی العلل المشخصة فان الزمان بالنسبة الی سائر الزمانیات

۳۳۲

متعلقه صفحه ۳۳۲ و ۳۳۱

لما انفصال المعشوق عن العاشق موجودة وکذا حرکة الاجرام الفلکیة فی الاوضاع لسبب لوجود حرکة المادة المنفعلة فی الاستعدادات فان حرکاتها تحدث اوضاعا سماویة مختلفة تختلف لها استعدادات متوسطة العناصر فتحدث الحرکة بینة علی وضعها ما یشخصه حدوث استعدادات فی الهیولی موجب لفیضان صورة حادثة من العقل الفعال

صف ۳۳۲ قوله وجوده فی نفسه ... فیکون متعددا

تعیین المحل ای لیس تعیینها بعین بالذات وتعین بالغیر

الماهیات بخلاف المادة فان لها

کیف یکون موجبا للتعینات

العوارض بالم تعین العوارض

بالذات حتی یکون تعینها بالذاتیة

المرفوع ان الماهیات والتعین لها

الشخصیة لا التقابل للمادة ودوم

فلا حاجة الی تعددها فی افرادها الخارجیة

سبیل بتعاقبها فی الاستمرار

لما سطح

[illegible]

علی الهیولی ودوام الحرکة یقتضی دوام حدوث الاستعدادات ولیس العکس لئلا یلزم الدور مولانا محمد یوسف رحمه الله تعالی

فاما بسبب الحامل او بالوضع او الزمان والمكان وبالجملة لعلة من العلل بمعنى انها مصححات لاستفاضتها الوجودات الخاصة التي هي تشخصاتها من تلقاء افاضة الجاعل فما به التشخص وما به الموجودية امر واحد اذ كما ان الشئ يصير به مصدرا للآثار كذلك يصير به مبدأ للامتياز وانما طنبنا الكلام في هذا المقام ليتضح به المرام وينكشف عنه غطاء الاوهام **قوله** وهو الحق آه قد في الحاشية يعني ما كان افراده محسوسة بالذات كالضوء واللون كان هو المحسوس حقيقة فان المعدوم لا يكون محسوسا بالضرورة وغير الطبيعة لا وجود له وما كان افراده محسوسة بالعرض كالجسم وسائر اعراضه كان هو ايضا كذلك يشير اليه قول العارفين بالله قدس اسرارهم ما رأيت شيئا الا ورأيت الله فيه وقد قالوا ان الممكنات ليست لها رائحة من الوجود وشرح هذه الكلمات كما هو لا يليق بهذا المقام انتهى ومن هٰهنا يندفع ما يتوهم ان الكلي الطبعي والشخص متحدان بحسب الذات والوجود فلا معنى لكون الشخص محسوسا وكون الكلي غير محسوس وقد يقال ان الشئ لا يصير محسوسا الا بعد اقترانه بعوارض مخصوصة كالوضع والشكل واللون وغيرها والكلي انما يؤخذ مع عزل النظر عن هذه العوارض بخلاف الشخص والكان موجودين بوجود واحد فليتامل **قوله** شرذمة قليلة آه اي من المنكرين من ذهب الى ان الموجود هوية بسيطة متعينة بذاتها والكليات منتزعة عنها ومتحدة مع تلك الهوية بالعرض لا بالذات كما صرح به اهل التحقيق فالنزاع من هذه الفئة القليلة معنوي لا لفظي كما يتوهم نعم بعض المنكرين من

قوله بسيطة اي غير مركبة في سنخ قوامها من الماهية والتشخص ولا التشخص زائد عليها في الخارج بل نفس الهوية الخارجية فلا يلزم من وجود الشخص وجود الماهية الكلية بل الكليات من المنتزعات العقلية بالنظر

متعلقة صفحة ٣٣٣

[illegible]

والمعدوم
لا يكون محسوسا بالفردة
فلا يكون المحسوس في حقيقة الا الكلي
الطبيعي والكلي كلي لا يكون افراده محسوسة بالعرض
يكون هو الطبيعي محسوسا بالعرض ومن قال بوجوده بالتعين
فعنده ليس المحسوس الا المتعين وقريبا منه بانه لا حاجة فيه الى العقل
بعد ماهية التعين بل على القول بوجوده في الخارج ايضا يكون الكلي
محسوسا بالذات فان التعين ح اما ان يكون منفصلا عن الماهية او
منضما اليها [illegible]

[illegible]

اخذ عنه الطبعي بما هو معروض الكلية لكن ليس لاحد ان يتصدى لاثباته اقول ليت شعري

كيف يجوز كون الممكن الذي هو في حد طباعه في بقعة البطلان مصداقا للتشخص بذاته

وهو نفس الوجود كما سبق فتذكر قوله اذا كان زيد مثلا آه حاصله ان زيدا اذا كان

بسيطا في نفسه من كل الوجوه فاذا لوحظت نفسه من حيث هي مع عزل النظر عما يشاركه

ويباينه حتى عن الوجود والعدم لا يصح للعقل حينئذ انتزاع صور متغايرة بالذات مطابقة

اياه بحيث تصدق عليه في مرتبة ذاته فيجب القول بان يكون له في سنخ قوامه امور هي

مبادي لانتزاعها ومصداق لحملها وهو قول بالمتنافيين ولا استحالة في ان يكون

لشيء واحد حدان متحدان ذاتا بناء على اتحاد الاجزاء العينية والعقلية بالذات بل لا

تغاير بينهما في الذهن ايضا فانه ياخذها لا بشرط شيء نعم الاجزاء الخارجية التي هي الهيولى والصورة

متغايرتان بالماهية للجنس والفصل كما مر تفصيله ومن الناس من ذهب الى ان مناط اخذها

ومصداقها امور خارجة عن سنخ قوام ماهية المركب فان المركب له معان تتبعها معان اخرى

فالماخوذ من المتبوعات الذاتيات ومن التوابع العرضيات اما علمك المحققون ان مصداق

المقومات نفس الماهية من حيث هي هي على خلاف امر العرضيات فالذاتي غير منسلخ عن اصل القوام

قوله كما مر تفصيله حاصله ان الاجزاء الخارجية على قسمين احدهما ما هي متحدة في القوام والوجود في

الخارج وهي التي هي ماخذ الجنس والفصل وثانيهما ما هي مختلفة في تقررها ووجودها كالهيولى والصورة وهي متغايرة للاجزاء

العقلية بالذات كما حققه السيد السند قدس سره والتحقيق عند غيره كما فصلناه في الحواشي فتذكر قوله

ومن الناس من ذهب آه اي دفعا للقول بالمتنافيين قوله ماهية المركب المراد بالمركب المركب العقلي ١٢ منه

يلزم ان يكون لشئ واحد حدان
متحدان ذاتا بناء على اتحاد
الاجزاء العينية والعقلية بالذات
والتفصيل ان الاجزاء الخارجية
لما صح تحصيل آخر ومنهما
التحديد بحد آخر فلا يلزم تحصيل
بالذات فالتحديد بحد كاف هو
فاذا صدق شئ واحد بحدين متحدين
واما بحدين متغايرين بالذات
ليس تحصيل ما لا يحصل تحديد
الدفع ان التحديد بحدين مطلق
تحصيل الحاصل هو محال الحاصل
هو بحد بعد وللها ففيلزم
الآخر ما ان لا يفيد الا كنه فليس
بحد الواحد ذاتا والكنه فالحد
تحديد شئ بحدين ممتنع لان
لا يكون محدودا والمبهم اما ما
بالحيوان الناطق
محدودا

[illegible]

[illegible]

وشيخ التجو ہرالاان يتبنى على ان العالم اعراض مجتمعة على موجود واحد بسيط كما ذهب
اليه الصوفية قوله الا افلاطون المشهور منه القول بان لكل نوع فرداً موجوداً
مجرداً عن العوارض ازلياً قابلاً للمتقابلات واوله صاحب الاشراق بان مقصوده
ان لكل نوع امراً مجرداً عن المادة قائماً بذاته يدبره ويفيض عليه كمالاته وهو الذي
نسميه رب النوع وحكماء الفرس كلهم متفقون عليه ولا يظن ان هؤلاء الكبار اولى
الايدي والابصار ذهبوا الى ان الانسانية لها عقل هو صورتها الكلية وهي موجودة
بعينها في كثيرين فكيف يجوزون ان يكون شيئاً ليس متعلقاً بالمادة ويكون في المادة
ثم يكون شيء واحد في مواد كثيرة واشخاص لا تحصى اقول هذا مراده في مقام اثبات الصورة
النوعية واما ههنا اي في بحث الماهية فمراده وجود طبيعة مجردة عن خصوص المادة
وعوارضها فلا يلزم عليه القول لوجود الماهية المجردة عن جميع العوارض كما هو في افواه
العوام ومنهم المصنف وسياتي قوله وهي المثل الافلاطونية قيل المثال وان اكثر استعماله في النوع
المادي وهو الصنم حتى كانه اختص به فانما استعمل في رب النوع لانه مثال له في عالم العقل
كما ان الصنم مثال له في عالم الحس ولهذا يقال لرب الصنم المثل ثم اعلم ان المراد بالمثل الافلاطونية
في بحث الماهية الطبائع الازلية والابدية المتمايزة عن الافراد وفي باب تفصيل العلم

ع قوله اقول هذا مراده اي ما اوله صاحب الاشراق مراد الافلاطون في مقام اثبات الصورة النوعية
بسبب عدم قوله بالصورة النوعية لتنزيله رب النوع منزلة الصورة ع قوله المتمايزة عن الافراد اي
اعتبار العقل اعني نفس الطبيعة من حيث هي هي مع عزل النظر عن مقارنتها بخصوصية المادة وعوارضها
وهو الشيء الآلي ودون الشيء الطبيعي المكتنف بعوارض المادة ١٢ منه

عالم المثال المتوسط بين عالمي الغيب والشهادة وفي مقام اثبات الصورة النوعية
الجواهر المجردة المسماة بارباب الانواع وفي بحث العلم الصور الآلهية القائمة بانفسها
هذا ما حققه المحققون وقال المعلم للحكمة اليمانية ان للطبائع المرسلة نحوين من الوجود
طبعي مع الكثرة بحسب مقارنة العوارض وهو عين وجود الاشخاص وآلهي قبل
الكثرة ممتاز عن وجودات الافراد باسرها غير مخلوط بشيء من العوارض وذلك احد معني
المثل الافلاطونية والبرهان يقتضي ان يكون للكلي الطبعي المشترك بين الافراد
وجود آلهي قبل الكثرة بمحض الاستناد الى العناية الآلهية فهو موجود متميز عن الافراد وعن
جميع العوارض واللواحق وان عضل عليك الامر بان الطبيعة مادامت على صرافة
الابهام والاطلاق لا يصح لها الوجود في مسلك البرهان والوجدان واذا تحصلت للتشخص
واكتنفت بالعوارض وجدت من غير ان تتميز عن التشخص في الوجود فيقال لك ان نسبة الوجود
الى الطبيعة لما كانت مقدمة بالذات على نسبة الى التشخص المخلوط فيكون الطبيعة ممتازة
عنه في وجودها الذي ينسب اليها فهذا الوجود من حيث انه لها ليس للتشخص الا بالعرض
فهي متميزة عنه بهذه النسبة وهذا الوجود وان كان من حيث انه للتشخص بخصوصه متجددا
بتجدد الاشخاص لكنه من حيث الاستناد الى الطبيعة ازلي وحافظ هذا الاستناد المستمر

ـه **قوله** وان كان من حيث انه للتشخص آه اعلم ان التشخص عبارة عن نحو الوجود المنسوب الى الشيء المخلوط واستناده الى الواجب تعالى بهذا الاعتبار مبدأ الامتياز بين الاشخاص واما الوجود الآلهي المنسوب الى نفس الطبيعة بما هي هي المستندة الى جود العناية الآلهية لا يترتب عليه الامتياز الشخصي بل هي بهذا النحو من الاستناد وبحسب هذا الوجود ممتاز عن سائر الحقائق الكلية فافهم ١٢ منه

[illegible]

ذلك الفرد

قابل الزيد وعمرو ونحو ذلك

البطلان لاستحالة ان يكون الواحد

العين متصفا بالصفات المتقابلة في زمان

وانه ولذا ان افراد نوع منها لا حيثية المتقيدة بقيد التجرد فان

اقول ان المجرد بالقيد والتي تعم المجرد عنها ضروري البطلان فنقض

اوله صاحب الاشراق في حكمة الاشراق والمطارحات بان لكل

نوع من الافلاك والكواكب والبسائط العنصرية ومركباتها من

عالم العقول مجردا عن المادة قائما بذاته [illegible] وذلك النوع ويفيض

عليه كمالاته ويعتني بشانه عناية عظيمة [illegible] افراده

يسميه صاحب الاشراق رب النوع ويعبر عنه في لسان

الشرع كما ورد في الحديث بملك الجبال وملك

البحار وملك الامطار ونحو ذلك

[illegible]

ثم لسبب وجوده عناية الله تعالى الا ان يصح استناده الى عناية الله سبحانه باستعداد الطبيعة الجزئية والاستعداد

[illegible]

٣٣٥

متعلقه صفحه ٣٣٤ و ٣٣٦

الافراد وحكم الشيء المطلق لان اعتباره مشتمل على جميع الاعتبارات ١٢ منه

استمرار الاشخاص ازلا على التعاقب فاذا فرض انعدام جميع هذه الاشخاص لم تتحقق الطبيعة وتوجد بوجود واحد منها فللطبيعة من حيث هي هي حكمان الاول انها تتحقق بتحقق فرد وتنتفي بانتفاء فرد وهذا من حيث اتحادها مع الاشخاص والثاني انها توجد بفرد وتنتفي بانتفاء الكل وهذا بالنظر الى وجودها الآني وهذا الحكم مشترك بينها وبين موضوع الطبيعة اي الماخوذ من حيث الاطلاق والعموم فللوجود ايضا خصوصيتان من حيث الاضافة الى الشخص وبهذه الخصوصية يمتاز عن وجودات سائر الاشخاص من حيث الاضافة الى الطبيعة وبهذه الخصوصية يمتاز عن وجودات الحقائق الاخرى واذا اضيف الى الشخص فللطبيعة ايضا بالذات لاتحادها معه بالذات ان كانت ذاتية له واذا اضيف الى الطبيعة فللشخص بالعرض لاتحاده معها بالعرض فتفكر **قوله** وهو الحق آه اقول ليس الكلام في تصور مفهوم الانسان المجرد مثلا بل انما هو في انه هل يوجد في ذهن ما انسان مثلا بحيث لا يكون مقترنا بشيء من العوارض ولا ريب في ان التقرر في مطلق عالم الواقع لا يتوهم من غير الخلط والاقتران بها واجلها الوجود والشيئية والتجريد نعم قد يتصور مفهوم الحيوان المجرد بشرط لا ويجعل عنوانا لتلك الطبائع الباطلة في مطلق عالم الواقع ويحكم عليه باحكام صادقة فيكون العنوان الحاكي عنها موجودا دون المحكي عنها

ف **قوله** وتوجد بوجود واحد منها ولهذا قال الاستاذ المحقق ان الشيء المطلق اي ما هو ملحوظ بعنوان الاطلاق ووجد بالوحدة المبهمة موجود في الخارج لا مع وصف الاطلاق بل مع عزل النظر عنه وهو يوجد بوجود فرد وينتفي بانتفاء جميع الافراد لان وجوده وجود آني قبل الكثرة فما دام وجود الفرد ملحوظا وجوده وانتفاؤه بانتفاء الجميع

وانما الكلام فيه اذ ذلك العنوان ليس مجردا هذا اذا اخذ بشرط لا شئ بالاصطلاح الثانى اذ ينافيه اقتران كل امر فرض مقارنته به بخلاف ما اذا اخذ بشرط لا بالاصطلاح الاول اذ لا ينافيه ذلك الاقتران اذا فرض لا على وجه التحصيل فتفكر فانه الحق **قوله** ما يحمل عليه آه هذا الحمل ليس مقصودا فى التعريف فان الغرض منه تصوير بحت بل للتنبيه على ان التحديد بالاجزاء الخارجية على تقدير تحققه لا يكون تعريفا بحصاله الانسان بغيره فانه لا يصلح لجواب ما هو لانتفاء الحمل فيها وايضا يفوت التغاير بين الحد والمحدود ولعل من اختاره لا يعنى به التحديد على الحقيقة بل على التجوز **قوله** تحصيلا او تفسيرا آه التعريف اما حقيقى يقصد به التصور ابتداء ففيه تحصيل صورة غير حاصلة واما لفظى يحصل به التصور ثانيا فيفيد احضار المعنى فى المدركة والتفاتها اليه ثانيا **قوله** بحسب الحقيقة آه التعريف الحقيقى اما بحسب الحقيقة وهو يفيد تصور الشئ الذى علم وجوده فى نفس الامر بناء على ان الحدود والرسوم الحقيقية ليست مختصة بالاعيان الخارجية واما بحسب الاسم فهو يفيد تصور الشئ باعتبار مفهومه مع عزل النظر عن كونه موجودا او معدوما وكل منهما ينقسم الى الحد والرسم

قوله اذ لا ينافيه آه لان معنى بشرط لا شئ على هذا الاصطلاح عدم تحصله بما هو من الامور المحصلة له فى مرتبة من المراتب فيجوز ان يقترن به من غير ان يعتبر تحصله منه كما ترى فى المادة **قوله** لانتفاء الحمل آه لان الاجزاء الخارجية بما هى خارجية ليست محمولة فاعتباره لا يناسب التعليم وما يقال ان البيت سقف وجدران مع الهيأة المخصوصة فالتعريف فيه نفس المعرف من غير تغاير فاطلاق الحد عليه ليس بحسب الحقيقة فتامل **قوله** وايضا يفوت قال بعض المحققين التغاير بين الحد والمحدود بوجه ما ضرورى ولو كان

محمد يوسف رحمه الله تعالى

قوله [illegible] صفحة ٣٣ [illegible] فالتعريف الحقيقي [illegible] اللفظ بيان [illegible]

[illegible] في تحصيل صورة [illegible] الحصول [illegible]

[illegible] الاول [illegible] في الذهن [illegible]

[illegible] ليس الا الاحضار [illegible] الصورة [illegible] التعريف [illegible]

[illegible] اللفظ ليس [illegible] حصول الصورة [illegible]

[illegible] من المطالب التصورية [illegible] تحصيل المجهول [illegible]

قوله [illegible] صفحة [illegible] وجوده في نفس الامر [illegible]

قوله بالعرض قطعا صفحة ٣٣٢

[illegible] اعلم ان في الذات [illegible]

الاول [illegible] بالقياس [illegible] حقيقة كانت [illegible]

[illegible] وجود مصداق [illegible] في الذهن [illegible] الاصطلاح [illegible]

لان الاثر ان بالوجود [illegible] الاول [illegible] مصداق [illegible]

بالاصطلاح الاول [illegible] جواب [illegible] التصور [illegible]

قوله [illegible] فكان الصواب ان يقول [illegible] التصور [illegible] بالذات [illegible]

[illegible]

قوله ولابد ان يكون آه اشتراط المساواة في الصدق والاجلائية بمعنى اكثرية ظهوره بالنسبة
الى المعرف بالفتح لتميز الافراد وهو مقصود في الجملة ولوجوب تقديم معرفته عليه لكونه
سببا للعلم وتقدم الحصول يستبني على الظهور ثم اعلم ان المساواة معتبرة في التام او
بما يحصل الطرد والعكس المعتبران فيه لا في مطلق التعريف قوله والتعريف بالمثال
آه ليس المراد منه التعريف بنفس المثال بل بالخاصة الحاصلة له باعتبار مقايسته اليه
وهي المشابهة المختصة به كما في التعريف بالعلل فهو من قبيل الرسوم فلا يختل الحصر في
الاقسام الاربعة ولا يخفى عليك ان المقصود من المثال قد يكون مجرد الالتفات
والاحضار فعلى هذا يكون تعريفا لفظيا فكونه من الرسوم على الاطلاق ليس بصحيح الا
ان يقال التعريف اللفظي لا يجوز بالاخص تامل فيه قوله والحق جوازه آه وكذا بالاخص
اذ الغرض الاصلي اي تصوير المعرف بوجه ما يحصل منهما اذ في الناقص الذي لا يعتبر فيه الاطراد

ع قوله والاجلائية عطف على قوله المساواة لا على قوله في الصدق ع قوله لتميز الافراد دليل اشتراط
المساواة في الصدق س قوله ولوجوب آه دليل لاشتراط الاجلائية للعه قوله لا يجوز بالاخص قال
الاستاذ يجوز التعريف اللفظي بالاعم ولم يجوزوا بالاخص ولعل وجهه ان الاخص فرد الاعم وهو شامل له دون
العكس فيمكن ان يلتفت بالاعم الى الاخص دون العكس ص قوله تامل فيه اشارة الى ان التعريف بالمثال
لا يجب ان تكون بالاخص بل قد يكون بنظره المباين للمشابهة كما يقال وجه زيد كالقمر وزيد كالاسد بل لا يبعد
ان يكون المراد هو هذا المعنى وعلى كل تقدير ليس المعرف نفس المثال مباينا كان او اخص بل الخاصة الحاصلة
للشئ بالقياس اليه وهي ليست اخص منه ولا مباينة له حتى لا يجوز التعريف اللفظي به فتامل ۱۲ منه

متعلقه صفحه ٣٤٣

والاخص [illegible] ليس تعريفا بالمباين التعريف بنفس المثال

[illegible]

قوله فلذا القصد الاصلي في التعريف هو تصور المعرف

ولما كان الامتياز عن جميع ما عداه وعن بعض ما عداه ولازما للتصور الذي يمتاز به الشيء عن جميع ما عداه

صفحه ٣٣٣ قوله في الجملة اذا جميع افراد المعرف جامع

ان القصد الامتياز في الجملة وهذا عند القدماء والمتأخرون لما رأوا ان التصور الذي يمتاز معه المتصور عن بعض ما عداه في غاية النقصان لم يلتفتوا اليه وشرطوا المساواة بين المعرف والمعرف واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف بهما وعلى ما قررنا في كلام الشيخ يتعلق قوله في الجملة بلفظ يمتاز وبلفظ المقصد لكن على الاول كان مناسبا ان يقول ذهو في الجملة متعلق اه كذا شرح ايضاحية

قوله ويوجب تقدمه اه لان معرفة المعرف سبب لمعرفة المعرف لان معرفته قبل معرفته

صفحه ٣٣٣ قوله ثم اعلم اه اي اعلم ان اشتراط المساواة في المعرف ليس مذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو او اعم او اخص ولفصل التمييز في الجملة اي الظهور او اخص منه لم يكن معلوما اجلى من المعرف بالفتح ولو مساواة انما يكون اذا كان المعرف في مطلق المعرف ثم جميعها محصل فالوجه لعدم اعتبار النسب في المعرف التام الاانه لان الطرد والعكس كما يعتبر في المعرف التام مطلق المعرف وهما يحصلان بالمساواة فيشترط المساواة في التام واذا لم يعتبر في مطلق المعرف فلم يشترط المساواة فيه ايضا ومعنى الاطراد هنا يصدق المعرف صدق المعرف بالفتح ولهذا قد يعبر عن الاطراد بالمنع والعكس

بل الملاحظة [illegible] ايضا [illegible]

العلة تغاير بوجود المعلول والتعريف بالعلل تعريف المباين [illegible]

[illegible]

والعكس كما عرفت مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى

والانعكاس فتدبر فيه **قوله** ان كان المميز ذاتيا آه هذا مبني على اشتراط التساوي وبهذا يظهر ان المركب من الفصل والخاصة وكذا المركب من الجنس والعرض العام معا مع احدهما ليس معرفا واحدا **قوله** يستحسن تقديم آه لانه مبهم والفصل محصل له والتحصيل بعد الابهام **قوله** ويجب تقييده آه اي لاجل التحصيل والتقويم حتى يؤدي الى التحصيل صورة مطابقة لتمام الماهية **قوله** والبسيط لا يحد آه اي بالتحديد الحقيقي والا فقد يقام العرض العام مقام الجنس والخاصة مقام الفصل ويحد به وقد يحد بالبسيط حيث يكون صالحا له كما في الناقص **قوله** والمركب يحد آه لتحقق مناط التحديد وهو التركيب الا انه لا يجب ان يحد به فان النوع المركب والرسم التام لا يحد بهما **قوله** والفرق من الغوامض آه ولهذا قيل انا لا نعرف حقيقة شئ من الاشياء وانما نعرفها بالخواص واللوازم دون حدودها الحقيقية على انا لا نقطع ان ما حصل لنا من الامور التي بها نشاهد تلك الاشياء كنه لها فالمتعذر هو الاطلاع على انه كنهه فيجوز حصوله لنا في نفس الامر مع عدم الاطلاع عليه **قوله** لكن الذهن آه قال الشيخ في الهيات الشفاء ان الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى

ع **قوله** فتدبر لان الاخص لا يصح ان يجعل مرآة لتحصيل علم الاعم والالتفات اليه واحضاره كما يظهر بالتدقيق والحق ما حققناه في حاشيتنا على حاشية الاستاذ على شرح المواقف عه **قوله** هذا مبني آه اي هذا التقسيم مبني عليه لان في مطلق المعرف لا يلزم ان يوجد للمميز الذاتي فان التعريف يجوز بالاعم سه **قوله** وبهذا آه اي وبهذا التقسيم للعه **قوله** النوع المركب آه فان منع التركيب في النوع فيرجع الى منع التركيب في المحدود وقد صرحتم به حيث قلتم والمركب يحد فالمراد بالتركيب ما يعم الاتحادي والانضمامي فتفكر ۱۲ منه

في نفسه اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليه معنى آخر يعين وجوده
بان يكون ذلك المعنى منضما فيه وانما يكون آخر من حيث التعين والابهام لا في الوجود مثل
المقدار فانه يجوز ان يكون هو الخط والسطح والعمق لا على انه يقارنه شئ فيكون مجموعهما الخط او السطح
او العمق بل على ان يكون ذلك نفس الخط او نفس السطح او العمق وذلك لان معنى المقدار
وهو شئ يحتمل المساواة مثلا غير مشروط فيه ان يكون هذا المعنى فقط فان مثل هذا لا يكون جنسا
كما علمت بل بلا شرط غير ذلك حتى يجوز ان يكون هذا الشئ القابل للمساواة هو في نفسه
اي شئ كان بعد ان يكون وجوده لذاته هو الوجود اي يكون محمولا عليه لذاته انه كذا سواء
كان في بعد او بعدين او ثلثة ابعاد فهذا المعنى في الوجود لا يكون الا احد هذه لكن الذهن
يخلقه من حيث يعقل وجودا مفردا ثم ان الذهن اذا اضاف اليه الزيادة لم يضف الزيادة على
انها معنى من خارج لاحق بالشئ القابل للمساواة حتى يكون ذلك قابلا في حد نفسه وهذا الشئ الآخر
يضاف اليه خارجا عن ذلك بل يكون ذلك تحصيلا لقبول المساواة انه في بعد واحد فقط او في اكثر
منه فيكون القابل للمساواة في بعد واحد في هذا الشئ هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز لك ان تقول
ان هذا القابل للمساواة هو الذي هو ذو بعد واحد وبالعكس ثم فيها حاصله ان الكثرة ههنا من جهة هو محصل
وغير محصل فان الامر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو غير محصل في الذهن فيكون هناك غيرية لكن
اذا صار محصلا لم يكن شيئا آخر الا بالاعتبار المذكور فان التحصيل ليس لغيره بل تحققه فافهم

عبارة عن
المميز الذاتي والرسم عبارة
عن المميز العرضي فتركيب من
الفصل والخاصة كالناطق الضاحك والمركب
من الجنس والعرض العام مع الفصل كالحيوان الماشي الناطق
والمركب منهما مع الخاصة كالحيوان الماشي الضاحك ليست بحدود ورسوم
واحد بل معرفان والاير وانما معرفات
بكونها مركبة من الذاتيات والعرضيات صفحة ٣٣٣ قوله
والتحصيل بعد الابهام فيستحسن ان يقال الانسان حيوان ناطق
لا ناطق حيوان وان كان هذا مفيدا للكنه صفحة ٣٣٣ قوله
اي لا يحصل تحصيل ما اي يحصل في الحد التام
بالفصل تحصيل منهما صورة واحدة مطابقة
بمحدوده بدون التقييد بكون
بها على زيادة محضة
لا الفصل

٣٤٧

قوله فاذا نظرت آه قال الشيخ في آلهيات الشفاء ان الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة
واحدة مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك معنى شئ واحد هو بعينه
الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشئ الواحد لم يكن
كثرة في الذهن واذا نظرت الى الحد فوجدته مؤلفا من عدة هذه المعاني كل واحد منها
على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الآخر فوجدت هناك كثرة في الذهن فان عنيت
بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الاول وهو الشئ الواحد الذي هو الحيوان الذي
ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد بعينه هو المحدود والمعقول وان عنيت
بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني المفصل لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود

قوله اذا قلت الحيوان آه اعلم انه ليس المراد بالمعنى ما هو اجمالي كالانسان مثلا فان هذا المعنى
بديهي لا يحصل في الذهن الا بنفسه وهو العلم بكنه الانسان كما زعم البعض ان الحد يفيد حصول ذلك المعنى ففي
التعريف يحصل صورتان احدهما صورة اجمالية هي بعينها المحدود والاخرى صورة تفصيلية وهي الحد الكاسب
له وهو باطل لان العلم بكنه الشئ بديهي لا يترتب على النظر كيف والحد مرآة لملاحظة المحدود ويجب ان يكون
الحد حاصلا في الذهن بالذات وملتفتا اليه بالعرض والمحدود بالعكس بل المراد به المعنى التفصيلي لذلك
الشئ الواحد اعني العلم بالكنه فالحيوان والناطق باعتبار حصولهما بانفسهما يكون مفيدا للعلم بالكنه للمحدود
اعني حصولهما في الذهن على وجه يصير مرآة لملاحظة ذلك المعنى الاجمالي الذي هو المحدود فالكاسب
هو العلم بكنه الشئ الحيوان الناطق والمكتسب هو العلم بالكنه للانسان المحدود ويحصل صورة واحدة
تفصيلية مرآة لملاحظة المحدود فتفكر منه

بل كان شيأ موحديا اليه كا سباله **قوله** فلا يحمل آه بناء على الكثرة بالفعل فالتركيب ههنا اعتباري عند الشيخ ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو المحدود هو ان لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه هو لا انهما شيئان من حقيقته

عــه **قوله** بل كان شيأ آه ومن ثمة زعم بعض المتأخرين وهو الظاهر من كلام المصنف ايضا ان التعريف كالحيوان الناطق مثلا يفيد تحصيل صورة واحدة اجمالية هي بعينها المحدود اعني الانسان المتمثل بنفسه في الذهن كما ان العقد الحملي يفيد صورة وحدانية للموضوع المخلوط بالمحمول وبها يتعلق الاذعان عندهم فالمكتسب المجهول عندهم هي الصورة الاجمالية لانها المرتبة على النظر وتحصل عقيبه والكاسب هي الصورة التفصيلية فذهبوا الى ان في التعريف تصورين تفصيلي واجمالي وذهب المحققون الى ان المجهول المكتسب هو المحدود وباعتبار صورته التفصيلية اعني العلم بالكنه دون الاجمالية التي هي نفس المحدود اعني العلم بكنه الشيء فانه بديهي يمكن حصوله مع عدم الاطلاع على حده فيمكن تحصيله بالنظر بان يلحظ مباديه بالتفتيش من بين المعاني المخزونة الصادقة عليه فاذا ظفرنا عليها ورتبناها ترتيباً تقييديا تحصيليا يؤدي الى حصول صورة تفصيلية مطابقة للمحدود غير حاصلة قبل هذا النظر فهذا المجتمع المترتب تصور واحد مرآة لمشاهدة المحدود المجمل وهذا هو العلم بالكنه للمحدود وهو المكتسب فالكاسب هو الحيوان الناطق المتمثل بنفسه في الذهن ومرآة لمشاهدة الانسان والمكتسب هو الانسان من حيث انه مرئي وملتفت اليه بهذه الصورة التفصيلية الواحدة وبالجملة الكاسب هو العلم بكنه الشيء للمحدود والمكتسب هو العلم بالكنه للمحدود ففي التعريف تصور واحد بالذات للحد وبالعرض للمحدود والالتفات ايضا واحد لكنه بعكس التصور وان جاز حصول المحدود بنفسه ايضا عقيب العلم بالكنه كما جاز حصوله قبل التعريف لكنه نحو آخر من العلم لا تعلق له بالنظر والفكر ومعنى ما قال الشيخ الحد يفيد ما لحقيقته معنى طبيعة واحدة انه يفيد حصول معنى تلك الطبيعة معنى تفصيليا اي علمها بالكنه لا بكنه الشيء فتفكر عــه

قوله لا انهما شيئان آه لانهما من هذه الاعتبارات من بعضيات تلك الحقيقة واجزائها فيكون كل منهما مباينا للآخر وللمجموع

تتغايران ومغايران للجميع لكن نعني به في مثالنا الشئ الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانية مستكملة متحصلة بالنطق والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود ويمتنع ان يكون الجنس والفصل محمولين على الحد ان لا يجعلا محمولين بل جزئين منه فلذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس بحد ولا الفصل لواحد منهما ولا جملة معنى حيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف ولا يفهم من معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم من احدهما ولا يحمل احدهما عليه فليس مجموع حيوان وناطق حيوان هو حيوان وناطق لان المجموع من شيأين غيرهما بل الثالث كل واحد منهما جزء منه والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل يكون هو الجزء انتهى ومن ههنا يفهم ان الجنس والفصل ليسا جزئين للمحدود حقيقة بل على المسامحة فليسا متقدمين عليه بالطبع بل بالماهية فقط وسلف تحقيقه **قوله** كان شيأ مؤديا آه ظاهره يدل على ان مجموع التصورات الاجزاء تفصيلا يؤدي الى حصول صورة اخرى في الذهن وهي الصورة الواحدة الاجمالية التي للمحدود وكما ان التركيب الحملي

قوله ظاهره يدل آه هذا ما ذهب اليه القاضي الارموي حيث قال ان جميع الاجزاء وان كانت نفس الماهية الا انها تغايرها بالاعتبار اذ قد تتعلق بكل واحد منها تصور على حدة فيكون هناك تصورات بعددها وقد تتعلق تصور واحد بجميعها مجموع التصورات المتعلقة بها تفصيلا هو المعرف الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميعها اجمالا فلا يلزم التقدم على نفسه قال السيد السند المتبادر من هذه العبارة هو انا اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت في ذهننا تصوراتها معا مترتبة يحصل لنا تصور آخر مغاير لذلك المجموع المترتب متعلق بجميع الاجزاء هو تصور الماهية اجمالا فههنا تصوران اجمالي وتفصيلي والحق خلاف ذلك فتفكر ١٢ منه **قوله** كما ان التركيب الحملي آه هذا هو المختار عند البعض حيث قال ان التركيب الحملي يفيد حصول صورة للموضوع والمحمول تتعلق بها الاذعان وليس كذلك عند التحقيق كما سياتي ١٢ منه

يفيد حصول الصورة الواحدة التي للموضوع مع المحمول وليس كذلك ههنا ولا في القضايا اذ في التعريفات الحقيقية تصور المعرف بالفتح بعينه صورة المعرف بالكسر وفي القضايا يتعلق الاذعان بالطرفين حال الارتباط بينهما وليس ههنا صورة اخرى غير الصور الثلث كما سيجئ ان شاء الله تعالى **قوله** فمجموع التصورات آه ليس[ف] المراد بذلك انا اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت تصوراتها معاً مترتبة حصل لنا حينئذٍ تصور آخر مغاير لذلك المجموع المرتب فان الوجدان بل البرهان ايضا يكذبه اذ في التعريفات تصور واحد يتعلق بالمعرف بالكسر حقيقة وبالذات وبالمعرف بالفتح مجازا وبالعرض بل نعني به ان المقومات اذا استحضرت في الذهن مع الترتيب حصلت فينا صورها مجتمعة بحيث يكون هذا المجتمع المرتب تصورا واحدا هو نفس تصور الماهية بالكنه وكل واحد من التصورات مرآة لمشاهدة[ص] كل واحد من الاجزاء فاذا ضم اليه تصور وقيد احدهما بالآخر صار مجموعهما مرآة واحدة يشاهد[ق] بها مجموع الجزئين وهو المحدود والمجمل[ع]

ف **قوله** ليس المراد آه كما هو الظاهر من كلام المص وهو مختار اكثر الفضلاء ولما كان مخالفا للتحقيق صرفنا كلامه عن الظاهر وحملنا على ما هو التحقيق ع **قوله** وهو المحدود والمجمل آه لا يتوهم ان المكتسب هو المحدود بصورته الاجمالية اعني العلم بكنه الشئ للمحدود لانه بديهي غير مرتب على النظر لجواز حصوله قبل التعريف بل المكتسب هو المحدود باعتبار العلم بالكنه وبالصورة التفصيلية التي هي مرآة لمشاهدته فالكاسب هو الحد باعتبار حصوله بنفسه في الذهن من غير ان يكون هو شئ آخر مرآة لملاحظة معنى الحد وبالجملة الكاسب هو العلم بكنه الشئ للحد والمكتسب هو العلم بالكنه للمحدود والتغاير بينهما بالاعتبار فتفكر ١٢ منه

مولانا حافظ دراز رحمه الله

هٰذا ما حققه السيد السند فتفكر **قوله** ومن ههنا آه اقول يلزم عليه بداهة التصديقات باسرها الا ان يلتزم ان الحكم قد يكون نظريا وما سمح به فكري في توجيهه هو ان للحكم اعتبارين اعتبار ماهيته التصورية فيدخل في الكلية واعتبار انه وجود رابطي او عدم كك آلة لملاحظة حال الطرفين وبهذا الاعتبار قد يترتب على النظر ومطلوب من البرهان ونظيره القول بالجعل المؤلف فان الاتصاف بماهيته التصورية مستغنية عن الجعل ومن حيث انه رابط بين الحاشيتين يترتب على الجعل فتفكر **قوله** من المطالب التصورية آه قيل لا فرق بينه وبين الاسمي ولم يعلم ان البديهي يحتمل التعريف اللفظي دون الاسمي وقيل المقصود منه تصور المعنى من حيث انه معنى ذلك اللفظ واعترض عليه بانه يصير حينئذ تعريفا اسميا او تحقيقا لغويا

قوله هٰذا ما حققه السيد السند قال عضد الملة والدين في المواقف واوضحه السيد في شرحه ان صورة كل جزء مرآة يشاهد بها ذلك الجزء قصدا فاذا اجتمعت صورتان وتقيدت احدىهما بالاخرى صارتا معا مرآة يشاهد بها مجموع الجزئين قصدا وكل واحد منهما ضمنا وهٰذا هو تصور الماهية بالكنه الحاصل بالاكتساب من تصور الجزئين ومتحد معهما بالذات ومغاير لهما بالاعتبار فالمعرف مجموع امور وكل واحد منها مقدم على الماهية وله مدخل في تعريفها واما المجموع المركب منها الحاصل في الذهن فهو تصور الماهية المطلوبة للاكتساب الذي هو جميع تلك الامور نعم ما قاله الشاعر ؎ حدست تصورات مجموع ❊ مجموع تصورات محدود وبطلان ثمه مجموعا من التصورات يوجب ذلك المجموع حصول شئ آخر في الذهن هو تصور الماهية كما ذهب اليه القاضي الارموي ويمكن تاويل قوله الى ما حققناه فتامل **قوله** فيدخل في الكلية اي كل متصور بحقيقته التصورية بديهي وان كان بعض الاعتبارات التي هي غير اعتبار الحقيقة التصورية مرتبا على النظر تامل ١٢ منه

٣٥٣

وقد عرفت ان الناطق والحيوان متغايران
عين الحدود ولا ماهيات لها شيئان متغايران قوله ليس للماهية
ومتغايران بحسب صفحة ٣٥٣ قوله … قوام ماهية المتقدم … على المتقدم
فقط لان ماله افتقار الى … الفصل … لشئ المتقدم
الى وجودها تقدم الجنس وكذا تقدم الفصل … الفصل
على النوع تقدما بالماهية فان ماهية الجنس وكذا ماهية … الرتبة
من حيث هي هي تحصلت اولا في مرتبة ثم تحصل في تلك … بهما
ماهية نوعية وما تحصلت به في مرتبة الاولى قد تحصلت في …
وتبعها فيكون للجنس والفصل تقدم على النوع في …
والفصل الذي هو مرتبة متقدمة على الوجود وذلك
بحسب ما يحكم به الملاحظة التفصيلية اه
… على الابهام والتحصل مع قطع النظر عن الوجود …
عن تحقيقية

فتفطن … ويتحد ان اى التحصل …
… فان الجنس … في اعتبار العقل والاتحاد بحسب …
… على الوجود … قوله …
… على الجنس والفصل … تقدم الجنس والفصل على المحدود … تقدما بحسب الوجود …
… والفصل … النوع

اقول لعل مراده من تصور المعنى احضاره فى المدركة والالتفات اليه بعد ان يكون حاصلا فى الخزانة وانما اعتبر الحيثية لان المعنى قد يكون حاضرا لكنا لا نعلم انه معناه فنطلب التوجه والالتفات اليه من حيث انه معنى ذلك اللفظ بان يكون الحيثية تعليلية لا تقييدية فالغرض الاصلى منه احضار المعنى للغير والتفاته اليه بذلك الاعتبار بمرادف او غيره بشرط ان يكون معنى هذا اللفظ مستلزما للتوجه اليه فاللفظ لا يفيد الا الاحضار والالتفات دون التصور والتصديق فعده من المطالب التصورية على التجوز والمسامحة

قوله فانه جواب ما آه وقد علل بانه لو لم يكن من مطلب ما الشارحة لا يتم تعليل القوم على تقدم مطلب ما الاسمية على ما عداه بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق بوجوده ولا تميثي طلب حقيقته ولا التصديق بهلية المركبة فان فهم معنى اللفظ يجوز ان يحصل من التعريف اللفظي قيل عليه

قوله فان فهم آه والتحقيق ان تصور المعنى فى النفس واستحضاره مرة ثانية من حيث انه مسبوق بلفظ ما لم يفهم معناه بخصوصه ينبغى ان يعد من المطالب فالذى يفيده يسمى تعريفا لفظيا فهذا المطلب لا يطلب بالهل المطالب للتصديق ولا بما الحقيقية المتاخرة عن الهل البسيطة فلا بد ان يدخل فى مطلب ما الاسمية فانه من باب التصورات ولو لم يدخل فيه بل كان من مطلب آخر وكان مطلب ما الاسمية منحصرا فى التصور ابتداء لا يتم تعليل القوم لتقدم ما الاسمية على جميع المطالب اذ فهم المعنى من اللفظ كما يحصل من الاسمى يحصل من اللفظى ايضا لانا اعم مما هو ابتداء او مرة ثانية فلو لم يكن اللفظى داخلا فى مطلب ما لم يكن هذا المطلب مقدما على ما عداه من المطالب ولا يصح احتياجها اليه فتفكر عه

قوله قيل عليه آه قائله استاذنا مير محمد زاهد الا ان مراد المستدل لفهم المعنى ما يعم الالتفات اليه ثانيا اولا ريب فى تقدمه على التصديق بالوجود فالفهم بالمعنى الاعم قد يحصل بالتعريف اللفظى كما قد يحصل بالاسمى فيتم البيان ثم لا يخفى عليك ان من قال بان التعريف اللفظى من المطالب التصديقية فذا ان يجعل فهم المعنى مطلقا من التعريف الاسمى فيتم التعليل ولا يدخل التعريف اللفظى فى مطلب ما فتامل ١٢ منه

ان ذلك الفهم يحصل من التعريف الاسمي فقط وهو مطالب ما الاسمية دون
اللفظي المقصود منه التوجه والالتفات بل التصديق على زعم الخصم فتفكر **قوله** نعم
بيان موضوعية آه توضيحه انا اذا قلنا الغضنفر موجود مثلا فقد المخاطب
ما الغضنفر فانما يطلب ح مجرد التوجه الى ما وضع له فيحصل بتفسيرنا بالاسد
واما اذا قيل هل الغضنفر موضوع لمعنى ما فانما يسأل بيان موضوعيته وحصول
التصديق بها فهذا البحث لغوي اذ الغرض الاصلي منه ذلك التصديق الذي يقصد اثباته
في علم اللغة **قوله** فمن قال آه انما قيد تحرزا عن تحصيل الحاصل لحصول التصور
سابقا انت تعلم ان المعنى قبل التعريف اللفظي حاصل في الخزانة لا في المدركة
ولو سلم فانما المقصود منه الالتفات اليه من حيث انه معناه دون التصور والتصديق
وقد يقال انه لا ينكر بكونه من مطلب ما لكنه قد انه ماله ومرجعه التصديق وانت خبير

قوله دون اللفظي آه فانه بعد فهم المعنى ولو لم يكن التعريف داخلا في مطلب ما يتم ذلك التعليل ايضا كذا قال الاستاذ مولانا مير محمد زاهد ثم قال في بعض حواشيه يمكن ان يكون تقدم ما الاسمية على سائر المطالب لدخول التعريف الاسمي فيه فان هذا المطلب شامل للتعريف الاسمي واللفظي **قوله** وحصول التصديق آه اي التصديق بحال اللفظ بانه موضوع لاي معنى لا بحال المعنى والبحث من احوال اللفظ من حيث الوضع مقصور في علم اللغة واما احضار المعنى في المدركة ثانيا سواء كان بواسطة اللفظ فقط او مع معناه من احوال المعنى لا يقال الموصل اليه هو اللفظ فالايصال الى الالتفات من عوارض اللفظ لانا نقول الموصل اليه بالحقيقة هو المعنى وان كان التعريف بمرادف كما في الغضنفر والاسد فان مدلول الاسد بما هو مدلوله يفيد الالتفات اليه من حيث هو مدلول الغضنفر واما في غير المرادف فظاهر ١٢ منه

بان النقض مقصور فی بحث اللغوی دون التعریف اللفظی وحصوله معه لا یوجب ان یکون
مرجاله والاخیر جمیع اقسام التعریف الیه لحصول النقض مع جمیعها فتامل قوله مثل المعرف
آه توضیحه ان من حاول التعریف مثلاً کمثل النقاش ینقش شبحا فی اللوح فانه یصور
فی الذهن صورة معدوم او موجود تصویرا بحتا مع عزل النظر عن ثبوته او لا ثبوته
فی الواقع فهو تصویر بحت لا حکم فیه والا لم یکن تصویرا بل تصدیقا فاذا قلنا
الانسان حیوان ناطق لسنا نعنی به الحکم علی الانسان بانه کذا وانما نذکر الانسان لان
یتوجه ذهنک الی ما عرفته بوجه ما من قبل ونشرع الآن فی تصویره بوجه اتم واکمل قوله
فلا یتوجه علیه آه ای من حیث هو تصویر بحت بحیث لا یتوجه علیه شیئ من المنوع الثلثة فان
المناظرة انما تنعقد فی الاحکام فقولک لا نم ان الانسان حیوان ناطق بمنزلة قولک
للکاتب لا نم کتابتک قوله فیجوز آه المنع غیر مختص لواحد من تلک الاحکام بالاجماع واما النقض
فی مسلک المشهور فیختص بدعوی الاطراد وهو التلازم فی الثبوت والانعکاس وهو التلازم فی
الانتفاء ببیان الاختلال وقیل یمکن ذلک البیان فیما سواه ایضا مثل دعوی الاوضحیة
والحق ان النقض کالمنع فی عدم الاختصاص فان الکل قابل للاختلال والنقض انما یرد علیه
قوله والمعارضة آه ای بتعریف حقیقی آخر انما تتصور فی الحدود الحقیقیة دون غیرها فان التعاند
انما یتحقق فیها لان تعدد الحقائق لشیئ واحد من الممتنعات بخلاف غیرها وهی ایضا کالمنع فی عدم
الاختصاص ثم اعلم ان اطلاق المنع آه علی التجوز ویحتمل الحقیقة ایضا بناء علی احتمال الاشتراک
قوله المفرد اذا عرفت تحقیقه ان المفرد لا یدل علی التفصیل اصلا والا لجاز ان یدل المفرد

هو من ان اللفظ اذا دار بین الحقیقة والمجاز وبین الاشتراک حمل علی الحقیقة والمجاز لا علی الاشتراک اخره واشار الی ضعفه بانه محتمل من محتملات

على المعنى المركب الخبري فيتحقق قضية احادية مع ان اقل مراتب الملفوظة ان تكون ثنائية ويبطل ما ذكروه من ان طرفي الشرطية لا يصح التعبير عنهما حال الحكم بالمفرد ويتحقق كلام غير مركب من اسمين ولا من اسم وفعل ولا يكون ذلك المفرد اسما ولا فعلا ولا حرفا وتوضيحه ان المفرد الموضوع اذا سمعه العالم بوضعه يلتفت الى معناه دفعة واحدة اذ اللفظ انما يلتفت به الى ما وضع له فاذا كان هذا الموضوع له مركبا فالسامع يلتفت اليه دفعة فان فصل ذلك المعنى الى اجزائه لم يكن ذلك التفصيل ناشيا من اللفظ ومن العلم بالوضع بل احدثه السامع من عند نفسه بخلاف اللفظ المركب فان السامع عند سماع كل جزء منه يلتفت الى معناه الذي هو جزء معنى اللفظ فكل جزء من معناه يلتفت اليه بالتفات على حدة وهذا هو التفصيل فالمفرد اذا عرف بالمركب لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصودا ومن ههنا تبين ان لا ترادف بين المفرد والمركب لتفاوتهما بالاجمال والتفصيل فلا ترادف بين العدم وسلب الكون على ما قيل نعم لما لم نجد في الفارسية لفظا مفردا فسرناه بالمركب اي نابودن ونيستي وهو معنى سلب الكون

قوله بل لا يفيد آه اشار بالافادة تحصيل المعاني في الذهن ابتداء

ع **قوله** وتوضيحه آه وبهذا يظهر ان المعنى المطابقي للفعل معنى اجمالي مستقل بالمفهومية غير ملحوظ فيه النسبة بنفسها ويؤيده ما نقل المص من الشيخ ان الاسماء والكلم نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب فما اشتهر ان الفعل بالمعنى المطابقي غير مستقل ليس بصحيح او مأول فتدبر ع **قوله** بالافادة تحصيل المعاني آه ان كانت تلك المعاني تصورية فافادتها تحصيل صورها في ذهن السامع ابتداء وان كانت تصديقية فافادتها تحصيل التصديق بها ابتداء واما الدلالة والاحضار فهو الالتفات مرة ثانية والتوجه اليها بعد الغفلة عنها ١٢ منه

٣٥٩

لا الدلالة والاحضار **قوله** والالزم الدور آه قيل في بيانه ان افادتها المعنى تتوقف
على العلم بكونها مختصة بتلك المعاني غير مساوية النسبة اليها والى غيرها لاستحالة
الترجيح مع التساوي وذلك العلم يتوقف على علم نفس تلك المعاني ابتداء فلو
انعكس الامر يلزم الدور وما سبق الى الفهم عند التلفظ بها من مجرد القصد الى
مسمياتها لا يعد فائدة فما اجيب عنه بان الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى
من اللفظ او فهمه في الحال وهو لا يتوقف عليه حتى لو انعكس الامر فيدور بل على
فهمه في الجملة او في الزمان الماضي ليس بمستقيم اذ لا بد من ارجاعه الى الاحضار
والالتفات او العلم التصديقي بان يكون السابق هو العلم التصوري والكلام
في الافادة بالمعنى المذكور سابقا وفيه بحث وهو انه لا وجه لاختصاص هذا بالمفرد
بل يجري في المركب ايضا اذا كان وضعه لافادة المعنى اجيب عنه بان العلم بالمعاني
المركبة انما يتوقف على العلم باوضاع مقوماتها لمعانيها لا على العلم بوضعه للمعنى
التركيبي فلا دور وبانه لو كفى في افادة المعنى التركيبي مجرد العلم باوضاع المقومات
لم يحصل الاختلاف في المركبات عند توافقها في المفردات ومعانيها لكن
الفرق واضح بين قولنا اكرم موسى عيسى وبين اكرم عيسى موسى فتدبر

قوله وذلك العلم اى العلم بالاختصاص من حيث انه نسبة بين المختص والمختص به **قوله**
اجيب عنه آه حاصله منع كون المركب موضوعا للمعنى اذ يكفي في فهم المعنى التركيبي معرفة اوضاع المفردات
قوله لا على العلم بوضعه آه اذ ليس في المركب وضع غير وضع اجزائه لمعانيها حتى يترتب عليه استفادة
العلم بمجموع المعنى فيتوهم الدور بناء على ان العلم بوضعه للمجموع يتوقف على العلم بمجموع المعنى وبالعكس منه

وقد تقرر ان جميع العلوم المتعلقة باوضاع هذه الاسماء والهيأة التاليفية بانواعها غير العلم بوضع المجموع فاستفادة العلم بمجموع المعنى موقوفة على جميع تلك العلوم لا على العلم بوضع المجموع وتلك العلوم لا تتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا دور والحق عندي ان الالفاظ لتبائنها مع المعاني بحسب الوجود لا يفيد تصورها اصلا وهو ظ ولا يفيد التصديق بها فان المقدمات بحسب الحقيقة هي القضايا المعقولة وهو ايضا ظ قوله وانما منه الاحضار فقط آه اي يترتب على الوضع احضار المعنى في ذهن السامع والتفات اليه وذلك ليس بافادة قوله الالفظيا آه لعدم الافادة ووجود الاحضار

قوله والهيأة التاليفية آه اعلم ان الهيأة التركيبية تدل على النسبة بتوسط الوضع النوعي بالمطابقة والحركات الاعرابية تدل عليها بالالتزام وهما ليستا من جنس الالفاظ بل خارجتان عن المركب عارضتان له فالعلم بالمعنى التركيبي المخصوص يحصل بالهيأة المخصوصة العارضة للالفاظ المخصوصة والعلم بهذه الهيأة العارضة للالفاظ المخصوصة لا يتوقف على العلم بالمعنى التركيبي المخصوص بل العلم بنوعها يتوقف على العلم بنوعه فلا دور قوله والحق عندي آه قال السيد السند ان مجرد حصول صورة الحكم في ذهن السامع من خبر المتكلم لا يقال له ان المتكلم افاد المخاطب وانما يقال ذلك اذا حصل له الاعتقاد من خبره فمعاني المركبات الخبرية يجوز افادتها بمعنى حصول التصديق بها ويصلح كونها غرضا من وضع الاخبار ولا يلزم الدور اقول لا نسلم حصول التصديق من مجرد الاخبار بل بالنظر الى حال المتكلم من كونه نبيا او وليا او غيره مما يصدق بخبره فالخبر لا يفيد التصديق وانما يفيده الدليل وهو ان هذا قول من المتكلم كذا وكل قول من المتكلم كذا فهو حق فهذا الخبر حق ويمكن ارجاع قول السيد اليه فتامل قوله تصورها اصلا اي لا بالكنه ولا بالوجه منه

قال بعض ... انه يرتبط بالضرورة فائدة التصديق والاذعان حين كونها

صفـ قوله ...

٣٦٢

متعلقه صفحه ٣٦٠، ٣٦١

ربين في شيء اليه المشير اي جزء فرق بين تكليف بحكم على مالا يلحظ بالذات او يحمل الشيء الى ماهو خارج عنه لازم له مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى

خاتمة الطبع

[illegible]

قوله [illegible] ... السيد البسيط الذي ... ضعف

... لتعلق التصديق لا ان الذي في فرض العقل ليس مصداقا ... صارت القضية صادقة مطابقة للمصداق ... القضية الكاذبة ... ضعف ... بالنسبة الى فرض هذا الآخر ... تم

بن مولوی محمد یوسف بن مولوی محمد یعقوب بن مولوی محمد صفی ... بن مولوی احمد ابو الرحیم بن مولوی محمد سعید ... بن مولوی قطب الدین الشهید السهالوی ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

خاتمة الطبع

حامدا ومصليا يقول الراجي عفو ربه القوي ابو الحسنات محمد عبد الحي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي ان
سلم العلوم لملا محب الله البهاري لما كان من اجل المتون الموضوعة في علم المنطق شمولا للفوائد وافضل الكتب
المؤلفة فيه احتواء على الفرائد توجه اليه الفضلاء عصرا بعد عصر فكتبوا عليه شروحا وحواشي متضمنة للطائف التحقيقات
وشرائف التدقيقات فمنهم مولانا محمد رضا بن جدنا الاعلى ملا محمد قطب الدين الشهيد السهالوي وكان رح
آية عظمى في الافادة توجه الى الحرمين الشريفين باشارة روحانية سيد الانبياء صلى الله عليه وسلم للحج والزيارة وبعد
ما فرغ توجه الى بغداد واقام هناك مدة الى ان توفي ومنهم ملا محمد حسن بن ملا غلام مصطفى بن ملا محمد اسعد
صاحب الحواشي على الحواشي القديمة بن القطب الشهيد كان في الذهن والذكاوة ممن لم يوجد له نظير محققا
في المعقول والمنقول وشرحه برهان على جودة طبعه وله تصانيف كثيرة غيره كمعارج العلوم في المنطق وغاية العلوم
في الحكمة وشرح السلم وحواشي على شرح هداية الحكمة للصدر الشيرازي وحواشي على الشمس البازغة وحواشي على الحواشي
الزاهدية الثلاثة المشهورة وغيرها وقد اقام في محلتنا فرنگي محل مدة يفيد ويدرس ثم ذهب الى رامفور ولم يزل
هناك الى ان توفي ومنهم اخوه ملا محمد ولي بن ملا غلام مصطفى له حواشي على الحواشي الزاهدية على التهذيب
وعلى شرح المواقف وغير ذلك ومنهم مولانا احمد عبد الحق بن ملا محمد سعيد بن القطب الشهيد صاحب
العلوم الظاهرة والباطنة والكرامات الباهرة كما بسطها مولانا ولي الله اللكنوي في رسالته عمدة الوسائل وله
تصانيف غير شرح السلم كالحواشي على الحواشي الزاهدية المتعلقة بشرح المواقف والمتعلقة بشرح التهذيب وغير ذلك
وكانت وفاته يوم عرفة سنة الف ومائة وسبعة وستين من الهجرة ومنهم مولانا محمد مبين بن ملا محب الله بن
ملا احمد عبد الحق صاحب التصانيف الشهيرة كحواشيه على الحواشي الزاهدية وحواشيه على بعض مقامات
شرح هداية الحكمة للصدر وله رسائل كثيرة في الفقه وغيره كرسالة الصوم ورسالة الزكوة ووسيلة النجات في مناقب
الائمة الاثني عشر وشرح التبصرة في التصوف وشرح مسلم الثبوت وغير ذلك واسم شرحه للسلم مرآة الشروح
وتصانيفه كلها موضحة مبينة لحل المغلقات كافية مات في الربيع الثاني سنة خمس وعشرين بعد الالف والمائتين
ومنهم بحر العلوم مولانا عبد العلي بن ملا نظام الدين بن القطب الشهيد المتوفي في بلدة مدراس الدكن
في رجب سنة خمس وعشرين بعد الالف والمائتين له شرح السلم والمسلم ومنهيات شرح السلم وحواشي على الحواشي

الزاهدية الثلثة وحواشي على شرح الصدر لهداية الحكمة وتكلمة شرح تحرير الاصول لوالده وشرح المثنوي للمولوي الرومي
وشرح المنار في الاصول والاركان الاربعة في الفقه وغير ذلك وهذه كلها مملوة من تحقيقات شريفة ومنهم المولوي
محمد علي الجونفوري سمي شرحه بمعراج الفهوم ومنهم ملا احمد الله السنديلي وشرحه متداول بين الكملة والطلبة
وله حواشي على الشمس البازغة وغيرها ومنهم معاصره القاضي احمد علي بن فتح الله الحسيني وله حواشي على الحواشي
الزاهدية الثلثة وغيرها ومنهم المولوي عبد الله الشهير بالزلفي ومنهم ملا محمد حنيف الله همتوري واسم شرحه تنوير السلم
ومنهم المولوي محمد عظيم بن كفايت الله الكوفاموي ومنهم المولوي اسد الله ومن اجل الشروح تدقيقا واسهلها
تحقيقا شرح القاضي محمد مبارك الكوفاموي وله تصانيف أخر كالحواشي على الحواشي الزاهدية المتعلقة
بشرح التهذيب والحواشي على الزاهدية المتعلقة بشرح المواقف وغير ذلك وله مع معاصره القاضي
احمد علي منازعات ومشاجرات وتصانيفه كلها دالة على جودة طبيعته وقوة ذهنه وكانت وفاته
على ما في البحر الذخار سنة اثنين وستين بعد الالف والمأتة ولما كان هذا الشرح مطرحا لانظار الكملة ومحبا
لافكار الطلبة وكان قد طبع في سابق الايام مرة بعد اخرى لكن لم يبق نسخة منه عند ارباب التجارة والطلبة
كانوا مشتاقين اليه باسطين ايدي التمني اليه توجه ذو الفضائل الحسان محمد عبد الواحد خان بن المرحوم
محمد مصطفى خان الى طبعه بامر المولوي محمد خادم حسين العظيم آبادي منحه الله جلائل الايادي
مع حاشية لمولانا محمد يوسف اللكنوي وحافظ دراز البشاوري وقد جهد غاية الجهد
في تصحيحه وتنقيحه بمقابلة نسخ عديدة فجاء بفضل الله بحيث تنشرح به صدور
الافاضل وتسر بروية اعين الاماثل وكان ذلك في شهر شعبان
من شهور سنة ١٢٩٦ هجري وآخر كلامنا ان الحمد لله
رب العالمين والصلوة على رسوله محمد
وآله اجمعين برحمتك
يا ارحم الراحمين
ه

الحواشي التي لم تسع في الكتابة لضيق بياض الصفحة من الحاشية لمولانا حافظ دراز كتبت في هذه الورقة لتقيد الهندسة

بقية حواشي صفحة ٣٢ **ـــلـه قوله** فتفكر في هذا المقام اي في علم الفعلي للواجب سبحانه لانه يقتضي تفصيلا والقول الاجمالي
انه تعو عالم بنفسه وبغيره ام لا وعلى الاول اما عينه او غيره وعلى الثاني فاما صفة قائمة بذاته تعو متعددة في ذاتها وهي صور الممكنات بحذافيرها او
واحدة بسيطة ذات تعلق بالكائنات باسرها او غير قائمة به تعو فاما بنفس حضور الممكنات عنده تعو بوجودها الدهري او بحصول الصور الجوهرية والعرضية
القائمة بنفسها قبل وجود ذي صورها او بنفس حضور الاشياء حضورا اشراقيا او بنفس ثبوت الممكنات المعدومات ثبوتا خارجيا او ثبوتا علميا
بلا تحقق واقعي كالسراب او باتحاد المعقول مع العاقل فهذه عشر مذاهب ذهب الى كل مذهب ذاهب وتحقيق الحق في المبسوطات كذا صرح به بعض
المحققين قال **فيها** كالشجرة والنواة وكالنطفة والانسان قال **فيها** مندمجة اي مندرجة قال **فيها** من غير تحليل وتركيب اي ليس النواة مركبة من
الغصون والاوراق والثمرات وغيرها ولا منحلة اليها قال **فيها** لا شبه له ولا انداد له ولا ضد له والشبه هو المماثل والند المماثل المنادي قال الشاعر اتهجوه ولست له
الى بند فشركما لخيركما الفداء ولذي حبيب ند يد بخص في المخالف المماثل في الذات كما خص المساوي بالمماثل في القدر والضد المقابل قال **فيها** لكن مدار كنا —
عقولنا قوله **فيها** لا تتخيل اي لا تتعقل ولا تتصور هذا النحو من الاجمال الذي فيها تقدس آه حاصله ان الاجمال قد يطلق على صورة واحدة تنحل الى صور متعددة
وذلك في باب التعريفات وفيه تركيب وتحليل وعلى هذا فالتفصيل انما يطلق على تلك الصورة المتعددة وقد يطلق على ادراك شيء من الاشياء
بها بحيث لا تتميز عما عداه والتفصيل على هذا عبارة عن ادراكه بحيث يتميز عن جميع ما عداه وهذان النحوان من الاجمال مما يدركه عقولنا واما نحو الاجمال
الذي لا يكون فيه شائبة تركيب ولا تحليل ولا يكون فيه عدم الامتياز اصلا بل يكون مع الامتياز على اكمل الوجود فمما يستبعده عقولنا وتتحير فيه لان شائبة
التحليل والتركيب مع الامتياز الكامل وكذا الابهام والامتياز الكامل مما لا يجتمعان عند عقولنا واجمال علم الواجب من هذا القبيل فمست الحاجة
هنا الى ايراد نظير لهذا النحو من الاجمال ليدفع استبعاد العقل اياه ويقبله ولا ينكره فاوردنا نظائر الصورة الاجمالية والنواة والشجرة للاجمال
الذي هو فوق الاجمال والتفصيل بالمعنيين المذكورين فالغرض من ايراد النظير دفع استبعاد المذكور لا انه مقياس تام لشانه تعو قوله **فيها**
ومع الامتياز عطف على قوله فوق الاجمال والتفصيل وليس معطوفا على عدم الامتياز في قوله عدم الامتياز كيف وحينئذ يلزم اجتماع النقيضين قال **فيها** فاوردنا هذه
النظائر اي الحالة الاجمالية البسيطة والنواة والشجرة واشباهه قال **فيها** تصويره اي تصوير هذا النحو من الاجمال المتحقق في علم الواجب قال
فيها في الجملة اي بوجه من الوجوه لانه ليس مقياسا تاما لشانه تعالى كما قلنا قال **فيها** من تجويزه اي من تجويز الاجمال الذي هو متحقق في النظير
ومتعال عن كلا المعنيين المعروفين للاجمال عند العقل قال **فيها** والاستنكار اي لئلا يابى العقل من تحقق نحو الاجمال الذي هو فوق الاجمال
الذي في النظير بل يعترف به ولا يجعله مقياسا تاما لشانه تعالى اذ لا يشبهه شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله فالخلاصة انه كان للاجمال نحوان
معروفان عند العقل ولم يكن وقوف اصلا بنحو آخر من الاجمال يكون فائقا على تينك النحوين فاذا اوردنا هذه النظائر ثبت عنده اجمال بنحو آخر فائقا
عن النحوين المذكورين واذا ثبت ذلك عنده لم يأب عن تحقق اجمال آخر مغاير لذلك النحو عال عنه اي عن هذا النحو ايضا لانه قد انفتح له طريق الاجمالي المتعالي
لما ان ذلك النحو عال من المعنيين المعروفين عند العقل فتفكر قال **فيها** قال الاستاذ قدس سره توضيحه ان للاوصاف الانتزاعية وجودا يحذو حذو
الوجود الخارجي في ترتب الآثار وهو منشأ الاتصاف وبهذا الاعتبار لا امتياز بينها وبين موصوفاتها بل وجودها بهذا الاعتبار عين وجود موصوفاتها
وهو ان يكون وجود الموصوف بحيث يصح انتزاع الوصف عنه فهذا النحو من الثبوت من الاوصاف الانتزاعية بمنزلة الوجود الخارجي لها كما حققه
المحقق الدواني في الحاشية القديمة ولا شك ان من علم الموصوف على وجه يصح انتزاعها عنه علم تلك الاوصاف البتة فعلمها ينطوي في علم الموصوف الذي
هو مبدأ انتزاعها ونسبة الممكنات الى الواجب نسبة الاوصاف الانتزاعية الى موصوفاتها في مسلك العقل ولا فرق بين النسبتين عند المحققين من الصوفية فانهم قالوا ان الممكنات
ما شمت رائحة الوجود اصلا بل هي من الاعتبارات المنتزعة من حقيقة واحدة هي حقيقة الحقائق يعني ذات الواجب تعو فان من عرف هذه النسبة وعرف حال الاوصاف الانتزاعية بالقياس الى مباديها كما هي
موصوفاتها اعرف ان علم الممكنات منطو في علمه بذاته تعو فعليك بالتامل الصادق **ـــلـه قوله** فتفكر اشارة الى انه لا بد في مثل هذا الكلام من الدلائل القطعية والدلائل الظنية لا تكفي في امثالها **حافظ دراز**

بقیۂ حواشی صفحہ ۱۳۲ **قوله** هذا التصريح يعني اذا كان المراد من الجنس المعنى المصطلح عليه عند اهل المنطق **قوله** وهو خلاف قانون البراعة اي براعة الاستهلال آه هو عبارة عن ذكر الفاظ تشير الى المقصود قبل الشروع فيه وهو انما يتاتى اذا كان المراد منه المعاني المصطلحة الا ان يقال ان ابهام الاشعار بالمقصود يكفي في براعة الاستهلال نعم يحصل على تقدير ان يكون المراد من الالفاظ المعاني اللغوية ايضا لان الابهام المذكور حاصل على ذلك التقدير كما ان الاشعار بالفعل حاصل عند حملها على المعاني المصطلحة **قوله** الجهات الستة اي الفوق والتحت واليمين والشمال والقدام والخلف **قوله** او الامتدادات الثلثة اي الطول والعرض والعمق **قوله** وهي كلها اي الجهات الستة والامتدادات الثلثة من خواص الاجسام والله تعالى منزه عن الجسمية التي يقبل الانقسام الى الاجزاء والانعدام بعد الوجود وكلاهما محالان على ذاته تعالى اما الثاني فلكون ذاته واجب الوجود واما الاول فلانه يلزم ح الاحتياج الى الاجزاء المنافي للوجوب فقوله التي صفة للجسمية او دليل بيان العلة لكونه تعالى منزها عنها **قوله** ولو فرضنا انه يقبل الانقسام ولو فرضنا وفيه ميل الى مذهب الفلاسفة من ان الجزء الذي لا يتجزى بط ولا حاجة اليه في هذا المقام لانه لو كان الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى كما هو مذهب المتكلمين لم يجز ايضا ان يكون تعالى جسما لانه يلزم منه الاحتياج الى الاجزاء وهو محال في ذاته تعالى قال فيها الشاملي التجزي دلت لان للعقل فرض كل شئ حافظ دراز رحمه الله تعالى

بقیۂ حواشی صفحہ ۳۵ **قوله** وهذا الترجيح هو وجوبه آه اشارة الى ما صرحوا به من ان كل موجود ممكن محفوف بوجوبين سابق ولاحق فالسابق هو وجوب صدوره من العلة واللاحق وجوب وجوده ما دام موجودا وذلك لانه ما لم يخرج عن حد التساوي ولم ينته الى حد الوجوب لم يوجد لما مر وبعد تحقق الوجوب امتنع العدم عليه ما دام الوجود متحققا ضرورة امتناع اجتماع الوجود والعدم واعترض عليه بانه ان اراد بسبق الوجوب على الوجود السبق الزماني وهو ان يكون المقدم موجودا في زمان قبل زمان تحقق المتاخر يلزم ان يتحقق الوجوب في زمان عدم الممكن وهو محال بالضرورة وان اريد السبق الاحتياجي وهو ان يكون المقدم بحيث يحتاج اليه المتاخر كسبق الجزء على الكل والعلة على المعلول حتى يكون المراد ان وجود الممكن عن علته محتاج الى وجوبه كما هو الظاهر من كلامهم فهو ايضا بط لانه ان اريد الاحتياج الى التعقل فظاهر ان تعقل وجود الممكن لا يتوقف على تعقل وجوبه بل الامر بالعكس وان اريد في الخارج وفي نفس الامر فاما ان يراد بالنظر الى العلة الناقصة فهو لا يجب مع العلة الناقصة فضلا عن ان يكون محتاجا اليه اذ النزاع في انه بل يجب مع العلة التامة او لا واما الثاني فلان الوجوب اذا كان مما يحتاج اليه الموجود كان من جملة ما يتوقف عليه وجود الممكن فما كان جزءا من العلة التامة فيلزم تقدمه على نفسه ضرورة انه معلول للعلة التامة لما تحقق من انه اذا وجدت العلة التامة وجب المعلول فيكون الوجوب اثرا للعلة التامة متاخرا عنها وكونه جزءا منها يقتضي تقدمه عليه وهذا مح والحاصل ان كون الوجوب اثرا للعلة التامة التي هي جملة ما يتوقف عليه وجود الممكن ينافي سبقه على الوجود بمعنى الاحتياج اليه ضرورة امتناع كون الشئ اثرا للعلة وجزءا منه وقد ثبت الاول فانتفى الثاني والجواب عنه انا نقول ان المراد بالسبق السبق الذاتي في اعتبار العقل فانه في الخارج ليس الا الانسان مثلا ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع عنه الماهية وامكانها واحتياجها الى العلة ووجوبها بالنظر الى العلة ووجودها ووجوبها بالنظر الى الموجود ويحكم بتقدم بعضها على بعض بهذا الترتيب لكن لقائل ان يقول الوجوب السابق ليس صفة المعلول من حيث ذاته بل من حيث انه معلول فهو حقيقة وصف للعلة واعلم ان الفاضل الجلبي قال فيه بحث من وجوه الاول ان المراد بالوجوب السابق هو الترجيح الواصل الى حد امتناع العدم فهو امر ثبوتي وفي ثبوته للمعلول الاول اشكال اذ لو قام لاحتاج الى وجوده اما في الخارج او في الذهن لا سبيل الى الاول لتاخر وجوده الخارجي عن الوجوب السابق ولا الى الثاني لان الوجود العقلي له لا يجوز ان يكون فيه نفسه لان ذلك متاخر عن وجوده الخارجي ولا في المبدأ الاول لان علمه حضوري عند الاكثرين وقد يجاب عنه بان معنى ثبوت الوجوب للممكن انه اذا تمت علته صار بحيث اذا لاحظه العقل وجده موصوفا بالوجوب وفيه نظر لان الوجوب ثابت للمعلول عندهم ولو لم يلاحظ ملاحظ اصلا الثاني انهم صرحوا بجواز كون العلة التامة بسيطة فلو كان الوجوب منها لم يكن ذلك واجيب بان مرادهم بالعلة التامة هو المؤثر المستجمع لجميع شرائط التاثير والوجوب ليس معدودا منها فانه امر مترتب على فعل العلة التامة والعلة نفس المؤثر بما له دخل في التاثير وبالجملة المراد من العلة التامة هو الوجوب ولا مشاحة في الاصطلاحات الثالث انهم حكموا بعدم وجوب تقدم العلة التامة على المعلول وعلى تقدير سبق الوجوب يجب ذلك لان وجود المعلول متاخر عن وجوبه الذي هو اثر سائر اجزاء العلة التامة ومتاخر عنه الرابع الى آخر ما ذكره **قوله** عدم علة الموجبة فيكون ممتنعا

فيكون وجود المعلة واجبا ٩ قوله فلا تكون ممكنة اى فلا يكون العلة صالحة للوجود والعدم بل يكون عدمها ممتنعا ووجودها واجبا لان العلة الكافية يكون علة

علو جود والعدم على السواء كما ان المعلو صالح لكل من الوجود والعدم على السواء فلا يمتنع بها عدم المعلو لان امتناع عدم المعلو انما يكون اذا كانت العلة واجبة

موجبة لوجود المعلو واما اذا كانت جائزة العدم فيجوز ان ينعدم المعلو بعد وجودها ١٠ قوله الا بالوجوب اى الوجوب المعلو ١١ قوله ولا امتناعها اى بلا ايتانه في

جميع انحاء العدم على المعلو الامن جهة الواجب بالذات ١٢ قوله فكل ما حق اى كل ما يكون حقيقة ممكنة ١٣ قوله لشئ من الاعتبارات اى شئ من الممكنات

اى ممكن كان وانما عبر عن الممكن بالاعتبار اشارة الى مذهب الصوفية من ان الممكنات اعتبارات وشيونات الذات الواجب وما شمت الممكنات رائحة الوجود

١٤ قوله فالله تعالى خالق كل شئ من الكليات والجزئيات وهذا المعنى قد عبر المصرح عنه بقوله جعل الكليات والجزئيات لان معناه خلق على ما سياتي

١٥ قوله بل الافتقار بحسب حاصله ان الافتقار بحسب الوجود وليس له معنى محصلا في الحقيقة الا الافتقار بحسب اصل الحقيقة لان الوجود عبارة عن

صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما كما مر ولا بد لهذا المفهوم من ماخذ ومنشأ وليس هناك شئ الا الذات المتقررة فيكون هي منشأ لهذا المفهوم فيكون الافتقار

في هذا المفهوم الى الجاعل بعينه هو الافتقار في الذات التي هي منشأ له ١٦ قوله فالامكان هو المحوج يعني علة الاحتياج الى الجاعل هو الامكان

كما هو مذهب الحكماء لا الحدوث كما هو مذهب المتكلمين ١٧ قوله بالجعل البسيط اى يتعلق نفس الماهية حافظ دراز برح

بقیہ حواشی صفحہ ۳۴۲ ١٢ قوله والجواب انه فرق اى فرق عظيم بين اخذ الاثر الممكن الموجود في زمان وجوده وبين اخذه بشرط وجوده

لان في الثاني ضرورة تشابه الضرورة بشرط المحمول بخلاف الاول وحاصل الجواب ان قولك التاثير اما حال الوجود او حال العدم وكلاهما باطل ان اردت

ان التاثير اما بشرط الوجود او بشرط العدم فالحصر ممنوع بان التاثير في ذات الممكن لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم وان اردت به انه في زمان الوجود او في زمان

العدم اخترنا انه في زمان الوجود ولما كان لمتوهم ان يتوهم انه لو كان في زمان الوجود لزم تحصيل الحاصل دفعه بقوله وتاثير الموثر في زمان الحصول لحاصل بذلك

التاثير يعني لا بتاثير آخر ولا استحالة فيه لان المح انما هو ايجاد موجود قبل هذا الايجاد فانه تحصيل لما كان حاصلا قبل هذا التحصيل وهو مح بداهة واما ايجاد الموجود

بوجود مقارن للايجاد فليس بمح لانه حصول الاثر مع التاثير زمانا وذلك تحصيل للحاصل بهذا التحصيل ولا استحالة فيه بل لا بد من حصول الاثر مع التاثير زمانا

كما يشاهد ذلك في حركة اليد وحركة المفتاح والصواب ان يقال ان المراد بقوله الحاصل بذلك التاثير ولا استحالة فيه هو ان المح ايجاد الموجود الحاصل بتحصيل آخر سواء كان

وجوده قبل هذا الايجاد او مقارنا فان المح تحصيل الحاصل بتحصيل آخر مطلقا وانما قلنا ان في الثاني ضرورة تشابه الضرورة بشرط المحمول لان هذه الضرورة ليست هي

ضرورة بشرط المحمول للموضوع بشرط اتصاف الموضوع بالمحمول وهذه الضرورة ضرورة ثبوت قيد المحمول للموضوع فان القضية ههنا ان الممكن لا يقبل التاثير حال الوجود وحال

العدم فما قال في المواقف من ان هذه ضرورة بشرط المحمول فانما هو على سبيل التوسع فتدبر والله سبحانه اعلم ومنهم من اجاب عن اصل استدلالهم بان التاثير في زمان

الخروج من العدم الى الوجود وليس ذلك زمان الوجود ولا زمان العدم بل زمان الواسطة بينهما بناء على توهمهم من الخروج معناه الحقيقي فان الخروج من بيت الى بيت

ليس حال التمكن في البيت الاول ولا في الثاني وهذا باطل اذ التصديق بان الشئ اما موجود او معدوم من اولى البديهيات ومعنى الخروج هو مسبوقية الوجود بالعدم

كما صرح به ومن النافيين للواسطة من اجاب بجواز تقدم التاثير على حصول الاثر فقال التاثير حال العدم في آن وحصول الاثر في آن آخر يعقبه وليس في ذلك اجتماع

الوجود والعدم اصلا وفيه انه يلزم مح تخلف المعلول عن العلة ولو آنا لكن هو مجوز له وان كان تجويزه مخالفا بالبرهان فافهم ١٣ قوله ومنها ان التاثير آه قال في الحاشية

هذا الاستدلال فيه دفع لما يتوهم من ان هذا الاستدلال ليس بتام لانه لا يلزم ان يكون الانسان ليس بانسان على تقدير عدم تعلق الجعل البسيط بالماهية وانما يلزم منه

ارتفاع ماهية الانسان فقط لا كون الانسان ليس بانسان وخلاصته انه اذا فرض تعلق الجعل البسيط فعند عدمه لا يلزم سلب الشئ عن نفسه الذي هو المحال

وحاصل الدفع ان الجعل عند المستدل عبارة عن التصيير لا عن الخلق يعني انه لا يقول بالجعل البسيط اصلا ولا يجوزه وانما يجوز الجعل المولف ولا شك

ان الجعل بهذا المعنى لو تعلق بالانسانية لكان اثره ان الانسان انسان وان ارتفع عنه صدق ان الانسان ليس بانسان مثلا ولا شك انه ضروري

البطلان وتوضيحه ان ثبوت الشئ لنفسه ضروري واجب فلا يمكن ان يتعلق به الجعل لانه لا يتعلق الا بما هو ممكن ولو سلم تعلقه به فعند ارتفاعه لزم سلب

الشئ عن نفسه الذي هو نقيض ومقابل لثبوت الشئ لنفسه وهو مح قال فيها ان الجعل عبارة اى الجعل على تقدير وقوعه عبارة عن التصيير اى الجعل المولف

لا عن الخلق اى الجعل البسيط فهو لا يجوزه ولا يفرضه اصلا ولهذا تعرض في الاستدلال لبطلان الجعل المولف لا لبطلان الجعل البسيط ولذا اجاب المحشي

باختيار ان التاثير في نفس الماهية على طريق الجعل البسيط اذ لم يلزم من الاستدلال بطلانه اصلا قوله **فيها** فحالها كحال سائر الماهيات لانه ايضا ماهية من الماهيات **قال فيها** ولذا لم يذكره اى صريحا والا فهو مذكور فى ضمن الماهية **۵۱۱ قوله** فيكون الانسان مثلا فيه اشارة الى انه تصوير للاستدلال الكلى فى صورة الجزئية للتوضيح و حاصله انه لو كانت الماهيات فى ذاتها مجعولة لارتفعت الماهيات بالمرة على تقدير ارتفاع الجعل فيلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال لان ثبوت الشئ لنفسه ضرورى واورد عليه انه يجوز ان يكون عدم الجعل محالا مستلزما للمحال والجواب ان عدم الجعل ليس ممتنعا بالذات والا لكان الجعل واجبا بالذات فنقول لو كان الجعل ممكنا بالذات لا مكن عدمه نظرا الى ذاته ولو امكن فى ذاته لما حكمنا باستلزامه للمحال عند ملاحظة ذاته فقط والتالى باطل لانا اذا لاحظنا عدم الجعل مع قطع النظر عما سواه مما يوجب امتناعه او وجوب الجعل حكمنا باستلزامه المحال **حافظ دراز رح**

بقية حواشى صفحه ۳۴۶ ۵۰۹ قوله والاولى ان يجعل لانها توجب زيادة بصيرة فى الشروع والله سبحانه اعلم بحقيقة الحال **۵۱۰ قوله** على الترادف اى ترادف العلم والتصور المطلق **۵۱۱ قوله** بالحقيقة وان كان باعتبار اللفظ مطلق العلم كما سياتى تحقيقه فى القول المتعاقب **۵۱۲ قوله** كعلم المجردات لانفسها وكعلم الواجب تعالى شانه للعلم الحضورى **۵۱۳ قوله** بالعلم الحصولى الحادث فيخرج بقيد الحصولى الحضورى وبقيد الحادث الحصولى القديم كعلم العقول بغير ذواتها وصفاتها فانه حصولى قديم كما حققه المحقق الهروى فان بين الحادث والحصولى عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى علمنا بغير ذواتنا وصفاتنا فانه حصولى حادث وتحقق الحصولى بدون الحادث فى علم العقول بغير ذواتها وصفاتها وتحقق الحادث بدون الحصولى فى علومنا بانفسنا وصفاتنا فانها حادثة حضورية **۵۱۴ قوله** نظرا الى اختصاص التصور والتصديق بالبديهى والنظرى حاصله ان العلم ينقسم الى التصور والتصديق ثم كل منهما منقسم الى البديهى والنظرى والبداهة وجودية كالكسبية او عدم ملكة هى الكسبية فيجب تخصيص العلم المنقسم الى التصور والتصديق المنقسمين الى البديهى والنظرى بالعلم الحصولى الحادث والا لم يكن التقسيم حاصرا فالانقسام الى البداهة والنظارة صار دليلا على تخصيص مقسم التصور والتصديق بالعلم الحصولى الحادث وتفصيل الدليل ان التقابل بين البداهة والنظارة اما من قبيل تقابل العدم بالملكة كما يفهم من ظاهر تفسيرهما المشهور من ان الكسبية هى الافتقار والتوقف على النظر والبداهة عدمه لا مطلقا وهو ظاهر بل عما من شانه الافتقار والتوقف على النظر ولا ريب فى ان الكسبية تستدعى الحدوث والارتسام لان النظرى يترتب على الحركة الفكرية الاختيارية ولا يوصف بالبداهة الا ما شانه ذلك فالحضورى والقديم لا يتصفان بهما واما من قبيل التضاد بناء على كون البداهة ايضا وجودية وهو الاجلائية المنفية عن النظر ومن شروط الضدية امكان توارده‌ما وتعاقبهما على موضوع واحد والحضورى والقديم ممتنع ان يكونا نظريين فلا يكونا بديهيين وفى هذا الدليل ابحاث ذكرت فى موضعها فلا نطول ههنا الكلام بذكر تفصيلها ان شئت فطالع هناك وانما قال وقد يخص لانه لا حاجة اليه فان الانقسام يجرى فى المطلق وان لم يجر فى كل نوع منه على انه تخصيص لفظا من غير ضرورة داعية اليه مع ان التعميم بقواعد الفن انسب وسياتى تحقيقه فى القول اللاحق **۵۱۵ قوله** بما هو غير ذاتها وصفاتها اى صفاتها العينية لان علمها بصفاتها الانتزاعية علم حصولى كما صرحوا به **۵۱۶ قوله** بان يكون نفسه كما فى وجود ذات الواجب تعالى لذاته **۵۱۷ قوله** او نعتا منه كما فى صور الاشياء القديمة بذواتها **۵۱۸ قوله** او معلولا له كما فى الممكنات لذات الواجب **۵۱۹ قوله** والجائزات اى الممكنات كلها من العوالى اى المجردات **۵۲۰ قوله** الى السوافل اى الماديات **۵۲۱ قوله** رابطية الذات والوجود بالمعلولية بالقياس الى الواجب سبحانه اى غير مستقلة الذات والوجود ومفتقرة فيهما الى الواجب سبحانه بسبب كونها معلولة له **۵۲۲ قوله** وان كانت كلمة ان وصلية اى وان كانت السوافل بصورها الخاصة **۵۲۳ قوله** مرتسمة ومخزونة فيها اى فى العوالى **حافظ دراز رحمه الله**

بقية حواشى صفحه ۳۵۰ قال فيها وان ذهب ذاهب كلمة ان وصلية والذاهب هو المحقق الدوانى لانه قال فى حواشى التجريد ان عدهم العلم من مقولة الكيف من قبيل التسامح وتشبيه الامور الذهنية بالامور العينية وحاصله ان الجوهر والعرض نوعان من انواع الموجود الخارجى والصورة العلمية من حيث انها علم لا يمكن ان يوجد فى الخارج ولكن ايضاهى الكيف من حيث تقومها بالموضوع يعنى ان الصورة الحاصلة فى الذهن شبيهة بالكيف لانه كما ان الكيف عرض باعتبار الوجود الخارجى لا يقتضى القسمة ولا النسبة فكذلك صورة الجوهر ايضا مشابهة للعرض باعتبار الوجود الذهنى ولا يقتضى القسمة ولا النسبة قال المحقق الهروى وهذا كلام خال عن التحصيل وبعيد عن التحقيق ان شئت التفصيل فارجع الى مقامه **قال فيها** وما قيل انه كيف قائله بعض الافاضل حيث قال فى الجواب عن الاشكال الوارد على ان العلم من مقولة الكيف بانه يلزم عند حصول الجوهر بنفسه فى الذهن ان يكون الشئ الواحد جوهرا وعرضا ان العلم

كيف بمعنى العام وهو اعم من المقولة اذ الكيف الذى هو المقولة معناه ماهية اذا وجدت فى الخارج كانت فى موضوع ولا يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة والكيف الذى هو عرض عام واعم من المقولة هو عرض موجود فى الموضوع بحيث لا يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة انتهى كلامه وحاصله ان الكيف له معنيان مذكوران احدهما المقولة المخصوصة من العرض وثانيهما عرض عام لتلك المقولة وحيث قال العلم من مقولة الكيف اراد به المعنى الثانى لا الاول اذ لا شك ان الصورة الحاصلة فى الذهن موجودة بالفعل فى الموضوع الذى هو الذهن وليس تعقله موقوفا على تعقل امر آخر اصلا ولا فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة فيصدق عليها الكيف بالمعنى الاعم عليه وهو لا ينافى كونها من مقولة اخرى مغايرة للمقولة المخصوصة المسمى بالكيف عندهم واما المعنى الذى هو المقولة المخصوصة من العرض المسماة بالكيف عندهم فلا يصدق على تلك الصورة اذ لا يصدق عليها انها اذا وجدت فى الخارج كانت فى الموضوع اذ لا شك انها اذا وجدت فى الخارج كانت لا فى الموضوع لانها صورة جوهر فكيف يكون اذا وجدت فى الخارج فى الموضوع واورد على هذا الجواب بان العلم من الموجودات الخارجية فكيف يصدق عليه الجوهر بمعنى ماهية اذا وجدت فى الخارج كانت لا فى الموضوع ويمكن الجواب عنه بان المراد بالخارج مقابل الذهن والعلم من الموجودات الخارجية بمعنى الوجود الذى يحذو حذو الوجود الخارجى والكيفيات النفسانية وان كانت موجودات خارجية بمعنى الوجود الذى يحذو حذو الوجود الخارجى لكنه تعريف الكيف بمعنى انه ماهية اذا وجدت فى الخارج كانت فى الموضوع ولا يصدق على صورة الجوهر فتدبر قال **فيها** على ما حقق الاستاذ اى على الرسالة القطبية المحررة فى التصور والتصديق وحاصل ما حقق هناك فى رد الجواب المذكور انا لا نسلم اولا انهم يطلقون الكيف على المعنيين المذكورين بل معنى الكيف عندهم هو المعنى الاول فقط اى معنى المقولة المخصوصة واما المعنى الثانى الذى عرض عام للمقولة فمن اختراعاته ولا يعهد اطلاق لفظ الكيف عليه عندهم ولو سلم ذلك فيشكل عليه الصورة الذهنية الحاصلة من الاضافة المخصوصة او المقدار الشخصى مثلا يعنى اذا كانت الصورة صورة الاضافة المخصوصة مثل ابوة زيد او صورة المقدار المعين كصورة ذراع معين من الجسم فلا يصدق عليها شىء من المعنيين المذكورين لكون سلب اقتضاء النسبة والقسمة ماخوذا فيهما واما ما قيل من ان هذا الجواب انما هو فى اتحاد الكيف مع الجوهر فقط لا فى اتحاده مع سائر المقولات فعدم جريان الجواب فى الاضافة المخصوصة والمقدار المعين لا يضرنا فمردود لان المقصود فى هذا المقام هو ان مبنى هذا الجواب ليس بثابت وهو كون العلم من مقولة الكيف بمعنى العرض العام لا عدم جريان هذا الجواب فى اتحاده مع الاضافة المخصوصة والمقدار المعين حتى يرد ما ذكر فتامل وقد بقى ثلثة من التحقيقات والتدقيقات فى هذا المقام لم نذكرها واكتفينا بهذا القدر قال **فيها** مع انه لم يقل حاصله ان ذلك الفاضل لم يقل بان الكيف الذى هو المقولة عرض عام بل قال بان الكيف الذى هو المقولة مغاير ومقابل للكيف الذى هو العرض العام فاذا كان العلم من مقولة الكيف فلا بد ان يصدق عليه الكيف بالذات كما ان الحالة الادراكية عند من يقول بها من مقولة الكيف بالذات لا بالعرض كما لزم على تقدير كون الكيف نوعا متحصلا بفصل با عارضا لحقيقة العلم قال **فيها** لحصول التفاوت لان الصدق فى البعض من قبيل صدق الجنس على ما تحته وفى البعض من قبيل صدق العرض العام على ما تحته قال **فيها** لانا نقول حاصل الجواب ان امتناع التشكيك انما هو ثابت فى الذاتيات لا فى العرضيات فما يصدق عليه الكيف ويكون ذاتيا له يمتنع فيه التشكيك كالانواع المركبة المندرجة تحته واما ما يصدق هو عليه صدقا عرضيا كصدقه على البسائط فلا يمتنع فيه التشكيك **۵۶ قوله** اوفق المطالب اى فى مقام اثبات البداهة **۵۷ قوله** تختلفان بالعلم الاجمالى والتفصيلى فيجاز ان يكون العلم الاجمالى بشىء بديهيا والعلم التفصيلى بذلك الشىء نظريا وفيه ان ذلك انما ياتى عند من قال بالعلم الاجمالى واما عند من انكره كالامام الرازى فلا ياتى ذلك على ان البديهى عند المحققين ما لا يمكن حصوله بالنظر بان يكون المعتبر فيه الحصول المطلق كما ان المعتبر فى النظرى مطلق الحصول فاذا حصل العلم الاجمالى بشىء لشخص بدون النظر وحصل العلم التفصيلى به لشخص آخر بالنظر فقد حصل العلم بذلك الشىء للبعض بالنظر وللبعض بدونه فلا يكون بهذا القدر بديهيا لما مر من ان المعتبر فى مفهومه الحصول المطلق لا مطلق الحصول الا ان يقال ان العلم الاجمالى والعلم التفصيلى نوعان متغايران فلا يلزم من امكان حصول واحد منهما بالنظر امكان حصول الآخر به فافهم **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى**

بقیۂ حواشی صفحۂ ۵۰ ۵۴ قوله فتصوره بدونه فيه ان تصور كنه الشىء لا يخ اما ان يستلزم تصور جزئه الخارجى من حيث هو جزء خارجى فيلزم ان لا يبقى تصور كنهه ضرورة خروج هذه الحيثية من الكنه واما ان يستلزم تصوره من حيث هو هو فيلزم ان يكون بالنسبة الى الجزء الذهنى كذلك اذ الجزء الخارجى والجزء الذهنى متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار على التحقيق واما ما قال المحقق الهروى من ان معنى تصور كنه الشىء تمثله بنفسه فى الذهن سواء كان على وجه التفصيل او على وجه الاجمال فجزء المتصور بالبداهة لا يلزم ان لا يكون متصورا اذ التفصيل المستلزم لتصور الجزء غير لازم فى تصور الكنه فضلا ان يكون

بديهيا ففيه انه ان اراد ان الجزء المتصور بالبداهة لا يلزم ان يكون متصورا بصورة متميزة عن سائر صور الاجزاء فمسلم لكن قولنا والجزء المتصور بالبداهة بديهي لا يستلزم
تصوره كذلك وان اراد انه لا يلزم ان يكون متصورا ولو بصورة اجمالية واحدة منطبقة على الاجزاء كلها فممنوع والا لزم ان لا يكون الكل متصورا او لا يكون الجزء جزءا كما لا يعرف
في الجزء الخارجي على انه لا يتم فيما نحن فيه لان التفصيل لازم في المقيد كما سيصرح به في حاشية الحاشية من ان المقيد له صورة واحدة تفصيلية فافهم قال في حاشية
الحاشية يجب ان يكون مركبا خارجيا اي من المطلق والمقيد والمراد من المطلق مطلق الطبيعة لا الطبيعة المطلقة لانها المعتبرة في المقيد اذ اعتبار الاطلاق ينافي
التقييد قال فيها فانه قد يكون بسيطا كما في المقولات المندرجة تحت العرض فانها بسائط لكونها اجناسا عالية لما تحتها وصدق مفهوم العرض فيها من قبيل صدق العرض
العام على ما تحته قال فيها بالذات اي ان كان العام ذاتيا للخاص قال فيها بالعرض اي ان كان العام عرضيا للخاص قال فيها لامتناع الحمل لما مر من ان المطلق جزء خارجي
من المقيد والجزء لا يحمل على الكل وفيه ما مر من ان ذات المطلق ليس جزءا من ذات المقيد فلا منافيها وانما الجزء مفهوم المطلق من مفهوم المقيد وليس كلا منافيها قال فيها فلا اطلاق
الحد على الاجزاء الخارجية كما هو اللازم من كون الخاص الذي هو المقيد مدركا بالكنه فان المدرك بالكنه ليس الا المحدود والذي جعل الحد التام معرفا له على المسامحة لكونها كافية في وجود
الكل قال فيها لا بالحقيقة لعدم كونها محمولة على الكل الذي هو المعرف بالفتح فافهم وتامل قال فيها لما تقرر ان العلم بالكنه قال المحشي في حاشيته على حاشية شرح المواقف
اعلم ان الكنه الاجمالي كالانسان بالقياس الى جزئياتها لا تكون واسطة في العلم بحيث يفيد تحصيل المجهول بل بمجرد الالتفات اليها والا يكون النوع تعريفا حقيقيا لها
بخلاف الحد فالعلم بالكنه على نحوين منه يختص بالبديهيات ونحو يختص بالنظريات فالجزئيات اذا كانت نظرية فانما يكون هي لمجهولية النوع بالكنه وحدودها بالحقيقة
لانواعها لا لهوياتها الشخصية فعلمها بالنوع لا يكون الا بمجرد الالتفات اليها فالتعريف بالنوع لا يكون الا لفظيا لا يقال ان تعريف الصنف به يكون حقيقيا كتعريف النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بالانسان المبعوث الى الخلق للتبليغ لانا نقول لو سلم فالصنف حقيقة اعتبارية عرفية والنوع المشترك بينه وبين صنف آخر يكون بمنزلة الجنس ولا استحالة
في ان يكون الشيء نوعا حقيقيا للاشخاص الموجودة في الخارج وجزءا للحقائق الاعتبارية بل يجوز ان يكون طبيعة نوعية جنسا للحقائق الموجودة في الخارج باعتبار آخر
كالهيولى مع انها طبيعة نوعية لافراد متحصلة بذواتها وجنس للحقائق العنصرية الموجودة كما حققه المحققون في موضعه انتهى كلامه فتامل فيه حتى يتضح لك عدم المنافاة
بين ما قاله ههنا من ان العلم بالكنه مختص بالنظريات وبين ما قاله في تلك الحاشية من ان العلم بالكنه على قسمين قسم يختص بالبديهيات وقسم يختص بالنظريات قال فيها
نعم الاستلزام حاصله ان الاستلزام بين التصورين بالشرطين المذكورين مسلم واما الاستلزام بين البداهتين فممنوع وان كانا بالشرطين المذكورين **قوله** هو العلم الحاصل بنفسه
المتعلق بشيء مخصوص كالوجود وغيره من الضروريات قال في حاشية الحاشية علم حضوري بنفسه كما يدل عليه قوله الحاصل بنفسه وانما كان حضوريا لانه من صفات النفس
وعلم النفس بذاتها العينية علم حضوري قال فيها اي غير تصور حقيقة اي غير تصور ماهية الكلية لان التصور انما يكون في العقل والعقل لا يدرك الجزئيات
لان المدرك لها هو الحواس وانما يدرك الكليات فاندفع ما توهم من ان كلامه يدل على مغايرة حصول العلم الجزئي لتصوره ولا نزاع في كونه بديهيا او نظريا انما
النزاع في ان ماهية العلم الكلية بديهي او نظري وفي شرح المواقف ما حاصله انه كان حصول العلم الجزئي مغاير التصوره كان مغاير التصور حقيقة العلم المطلق الذي
في ضمنه وفيه انه انما يتم اذا كان تصور العلم الجزئي ممكنا بان يحصل الجزئي في العقل وقد عرفت انه لا يحصل في العقل الا الكلي **قوله** لا انه تصور شيئا لان لحاظنا
ههنا الى المعلومات لا الى العلم **قوله** الى لحاظ مستانف بان تصرف اللحاظ الى العلوم كما كان اللحاظ الى المعلومات حاصله ان تقيم العلوم في اللحاظ
الثاني مقام المعلومات في اللحاظ الاول وحاصله ان الحصول مغاير للتصور اذ كما لا يلزم من تصور امر حصوله كذلك لا يلزم من حصول امر تصوره حتى يمتنع تصوره حصوله
ولا تقدم تصوره حتى يكون شرطا لحصوله ضرورة ان حصول الشجاعة لا يستلزم تصورها ولا تصورها يستلزم حصولها واذا كان كذلك جاز الانفكاك مطلقا
فتغايرا فلا يلزم من كون احدهما ضروريا كون الآخر كذلك قال في حاشية الحاشية اذ لا يلزم تصوره مفهوم فيه ان المتبادر من هذه العبارة ان تصور الجزئي من حيث
هو جزئي ممكن وقد عرفت انه لا يحصل في العقل الا الكليات **قوله** فرق بين حصول العلم اي فرق بين حصول العلم الجزئي الحاصل بنفسه لا بصورته للعقل
وبين تصور ذلك العلم الجزئي وهو ليس الا تصور ماهية العلم المطلق بناء على ان الجزئيات لا تحصل في العقل ويحتمل ان يقال فرق بين حصول العلم الجزئي وبين تصور ذلك العلم
الجزئي وثبت منه الفرق بين ذلك الحصول وبين تصور ماهية مطلق العلم في ضمن ذلك التصور الخاص لانه سابق عليه **حافظ دراز رحمه الله تعالى**

بقية حواشي صفحه ۳۶ سطر ۶ قوله واشار الى ان الاصطلاح اي اصطلاح اهل المنطق وقع في التصديق على ما هو معناه عند اهل اللغة اذ معناه عند اهل اللغة
هو الاذعان والقبول يعبر عنه بالفارسية گرويدن وهو الظاهر من كلام الشيخ وصرح كثير من المحققين كالعلامة الشيرازي في درة التاج والعلامة التفتازاني في شرح المقاصد

واما ما قيل من انه مناف لقولهم التصديق المنطقي هو التصديق الاول والتصديق اللغوي تصديق ثان فجوابه ان للتصديق في اللغة ثلثة معان الاول ماخوذ من الصدق بمعنى
وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان بصدق القضية اي التصديق بان معنى القضية مطابق للواقع ويعبر عنه بالفارسية براست داشتن و صادق دانستن والثاني
ماخوذ في اللغة من المعنى الاول وهو عبارة عن الاذعان بمعنى القضية اي التصديق بان المحمول ثابت للموضوع مثلا في الواقع ويعبر عنه بالفارسية بگرويدن و باور كردن وهذا المعنى
هو التصديق المنطقي وهو يحصل قبل حصول المعنى الاول والثالث ماخوذ من الصدق بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن التصديق بان القائل مخبر من كلام مطابق للواقع ويعبر
عنه بالفارسية براست گو دانستن و سچ گو دانستن وانت بعد ما احطت بما تلونا ظهر لك ان ما قال العلامة الشيرازي في درة التاج التصور المقارن للتكذيب تصور معه
تصديق والعلامة الشريف في حواشي شرح المطالع ان تكذيب النسبة الايجابية هو عين التصديق بالنسبة السلبية ليس على ما ينبغي كيف والتكذيب ليس باذعان
وقد صرح الشيخ وغيره ان الانكار انما هو من قبيل التصور دون التصديق ٥٧ قوله وانه كيفية آه وكذا الظن والشك والوهم وهذا هو الصواب لان العلم عبارة عما هو مبدأ
الانكشاف وهذه الكيفيات انما تحصل بعده الا ترى انهم يعبرون عن العلم بالفارسية بدانش ومن التصديق بگرويدن وعن التكذيب بناگرويدن وعن الظن بگمان قوی
كردن والوهم بگمان سست كردن والشك به برابر داشتن هر دو طرف وعن الاستفهام بطلب فهم كردن وعن التمني بآرزو بردن وهكذا نظائره فهذه الكيفيات
متغايرة للعلم بالذات حاصلة عقيبه ففي عدها من اقسامه مسامحة ٥٨ قوله الا انه جرى يعني الا انه اختار في هذا المقام ما هو مختار اهل التحقيق في جعل التصديق نفس الحكم
وفيه الاشارة الى ان الاصطلاح في التصديق وقع على المعنى اللغوي والى ان التصديق كيفية غير ادراكية بل لاحقة بها لكن ذهب الى غير ما ذهب اليه اهل التحقيق فيما يتعلق
به التصديق اختار في متعلق الاذعان ما هو المشهور في افواه العوام من انه متعلق بالنسبة حيث قال فان كان اعتقاد النسبة خبرية ولم يذهب الى ما هو الحق الحقيق بالقبول
من ان متعلقه الطرفان حال كون النسبة رابطة بينهما فكان هذا القول اعتراض منه على المصرح ٥٩ قوله حال كون النسبة رابطة بينهما كما هو الحق واورد عليه المحقق الدواني
بان كل احد يجد من نفسه ان ما حصل له من الاذعان به بالدليل اولا وبالذات هو اتحاد الموضوع بالمحمول لا الطرفان بشرط ملاحظة النسبة رابطة فان المجهول بعد تصور الطرفين هو
ذلك الاتحاد لا الارتباطي وهذا لا يشتبه على من استقام فطرته ٦٠ قوله كما هو الحق يعني ان الاذعان متعلق بالطرفين لكن لا مطلقا بل حال كون النسبة رابطة بينهما وقد صرح
بهذا في الحاشية حيث قال قوله كما هو الحق متعلق بالمنفي لا بالنفي قال فيها ليس كادراك المرأة لان الوجدان يحكم بان متعلق الاذعان لابد ان يكون امرا مستقلا الا ترى
ان عند تصديقك بقضية زيد قائم يحصل لك الاذعان بان زيدا قائم في الواقع لا الاذعان بوقوع النسبة في الواقع بل يحصل لك هذا ثانيا قال فيها بالعرض اي بواسطة كونها رابطة
بين الطرفين لا بالذات بل متعلقه بالذات هو الطرفان كما يشهد به الوجدان قال فيها ومن ههنا حاصله ان التصديق يتعلق اولا وبالذات بحقيقة العقد اعني الموضوع والمحمول حال
كون النسبة رابطة بينهما من غير ان يعتبر دخولها في تلك الحالة وان كانت داخلة في مفهومه الحاكي عن الواقع وفرق ما بين جزء الشيء ومفهومه فان البصر والاضافة جزء ان لمفهوم العمى
دون حقيقته وهي الحالة البسيطة وهي التهيؤ للمادة بالنسبة الى الملكة ولهذا صار قولنا زيد اعمى عند اهل التحقيق قضية محصلة لفظا ومعنى كما سيأتي ٦١ قوله واما الحكم
بمعنى لما كان للحكم معان متعددة ولكل معنى مدخل تحت مقولة مغايرة للمقولة التي يدخل تحتها بحسب المعنى الآخر قال واما الحكم بمعنى ادراك النسبة فهو عين التصديق عند بعض المتاخرين
من المتكلمين كما هو عليه عند الحكماء وانما قلنا بعض المتاخرين لان المذهب المستحدث لبعض المتاخرين هو ان التصديق عبارة عن الادراكات الثلثة والحكم شرطه وهو جزء عند الامام الذي هو قدوة
المتكلمين كما ان النسبة التي هي معلومة للحكم جزء من القضية فكذلك ادراكها الذي هو الحكم جزء من التصديق الذي هو علم بالقضية فمعنى قوله كمعلومه آه يعني كما هو ان معلوم الحكم
بهذا المعنى وهو النسبة جزء من معلوم التصديق وهو القضية باجماع العقلاء بحيث لم يشك فيه احد فكذلك ادراكها جزء من ادراك كل القضية وهو التصديق وفيما ذكره من
مذهب الامام اشكال لان الامام لا يقول بكون الحكم ادراكا بل يقول بكونه فعلا كما هو المشهور وان ورد الاعتراض عليه ان المركب من الادراك والفعل كيف يصح
كونه قسما من العلم لان العلم من الامور الموجودة والمركب من المقولتين لابد ان يكون امرا اعتباريا قال بعض المحققين من المتاخرين التحقيق عندي ان القول بفعلية الحكم
الذي ذهب اليه الامام ومن تبعه مبناه امر معنوي وهو ان الايمان مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به لابد ان يكون فعلا
اختياريا فالتصديق لابد ان يكون فعلا اختياريا فقالوا ان الحكم الذي هو شرط في التصديق اعني ايقاع النسبة او انتزاعها وهو ان تنسب باختيارك الصدق
الى الخبر او المخبر وتسليمه فعل اختياري والتكليف باعتباره وقال القاضي الامدي بان التكليف بالايمان تكليف بالنظر الموصل اليه وهو فعل اختياري وقال
المحقق التفتازاني ان المكلف به لا يلزم ان يكون من مقولة الفعل بل يجوز ان يكون من مقولة اخرى والتكليف يكون باعتبار تحصله الذي هو فعل اختياري
وقال البعض ليس الايمان مجرد التصديق بل مع التسليم ولتحقيق هذا المقام مقام آخر انتهى كلامه ولا محيص عن هذا الاشكال الا ان يقال انه بنى كلامه في

بيان مذهب الامام على ما هو غير مشهور عنه بناء على ما نقل لبعض الفضلاء ان الامام متردد في كون الحكم ادراكا او فعلا وفي هذا المقام ابحاث طويلة تركناها مخافة للاطناب ١٢ قوله الا ان المحققين حاصله ان كون النسبة جزء من القضية متفق عليه بين العقلاء لكن اهل النظائر ومنهم قالوا بجزئيتها على الاطلاق واما المحققون ففصلوا فيها فقالوا ان النسبة فيها جزء لمفهوم القضية لا لحقيقتها وكثيرا ما يكون شيء جزء لمفهوم شيء آخر لا لحقيقته كما ان البصر والاضافة جزء من مفهوم العمى الا من حقيقته اذ هي حالة بسيطة كما مر ١٣ قوله اذ هي مركبة يعني حقيقة القضية ليست بسيطة كحقيقة العمى بل هي مركبة من الطرفين لكن حال ارتباط احدهما بالآخر لما في بيان الحق فالنسبة خارجة عن حقيقتها البتة ١٤ قوله واما الانتساب حاصله ان الحكم ان كان ادراكا فحاله ما بين سابقا آنفا وان كان فعلا من افعال النفس كما مر تفسيره في كلام بعض المحققين فهو شرط لوجود التصديق والتصديق ليس الا الادراكات والحكم شرط له وهو المذهب المتحدث من بعض المتاخرين ١٥ قوله ومن ههنا يعني ان تفسيرهم التصديق بانه تصور امامعه الحكم مبني على ان التصديق الذي هو قسم من العلم عبارة عن الادراكات الثلثة لكن مع مقارنتها بالحكم والحكم شرط في تحققه لا شطر داخل في ماهيته مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى

بقيه حواشى صفحه ٧ ٩ قوله من حيث هو واحد يعني يجوز ان يصدر عن الواحد الكثير من انه كثير بالاعتبار وان كان هو واحدا بحسب الذات وحاصله ان تعدد الواحد بحسب الاعتبار يكفي في صدور المعلولات الكثيرة ولا يشترط فيه تعدده من حيث الذات قال فيها الامتناع توارد العلل المستقلة اي مطلقا على معلول واحد اي يمتنع ان يجتمع على المعلول الواحد علتان تامتان يكون كل واحد منهما كافيا في وجوده سواء كان ذلك على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب او على سبيل التبادل ومعنى التوارد على سبيل التبادل ان يكون هناك علتان يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل ابتداء واذا وجد باحدى العلتين لا يمكن حدوثه بالعلة الاخرى واستدلوا عليه لو اجتمع علتان مستقلتان عليه فلا يخلو اما ان يكون وجوده باحدهما فقط او بكل منهما اما على سبيل الاجتماع او على سبيل البدل والكل باطل اما الاول فلعدم كون الآخر علة فضلا ان يكون تامة واما الثاني فلعدم كون كل منهما علة تامة لكونها جزء الموقوف عليه والعلة التامة ما هو تمام الموقوف عليه واما الثالث فلاستغناء المعلول عن كل منهما لحصوله بكل منهما بدون الآخر قال فيها وكذا توارد العلل الناقصة اذ تعددها يستلزم لتعدد التامة لكونها جزء منها وتغاير الجزء يستلزم لتغاير الكل وما قيل ان هذا الحكم لا يصح على مذهب الاشاعرة لانحصار العلة عندهم في ذات الواجب تعالى فوهم اما اولا فلان مذهب الاشاعرة ان العلة الفاعلية منحصرة في ذات الواجب تعالى لا ان مطلق العلة منحصرة فيه وكيف يقول به عاقل لعدم احتياج الكل الى الجزء وعدم احتياج العرض الى الموضوع وكون الواجب مادة للاشياء واما ثانيا فلان الحكم بامتناع اجتماعهما لا يتوقف على وجودهما في الخارج قال فيها ودليل الكل واحد وهو ما ذكرنا لكن الاولى فيه هو الدليل الذي ذكر في المواقف وشرحه وخلاصته ان العلية تقتضي الاحتياج الى كل منهما والاستقلال عدم الاحتياج فيلزم اجتماع الاحتياج وعدم الاحتياج بشيء واحد بالقياس الى واحد في زمان واحد من جهة واحدة اعني الوجود وان شئت لبسطا في هذا المقام فطالعه ١٠ قوله فانحفاظ اصل الوحدة بنفسه لازم من الجانبين اي من جانب العلة ومن جانب المعلول ١١ قوله جاعلة اي سواء كانت تلك العلة علة فاعلية او علة مغايرة لها من العلل الناقصة او العلة التامة ١٢ قوله واما انحفاظ نحو الوحدة اي نوعها وقسمها ١٣ قوله من كونها بيان لنحو الوحدة ١٤ قوله بالعدد اي بالتشخص او بالطبيعة اي بالماهية الكلية سواء كانت نوعية او جنسية واطلاق الطبيعة على هذا المعنى شائع عندهم لا سيما في هذا الفن ١٥ قوله بالنظر الى طباع المعلول الطباع والطبع بمعنى واحد حاصله ان المعلول الواحد الشخصي لا يقتضي ان يكون له علة واحدة بالشخص بل يكفي فيه كون العلة واحدة بالنوع او بالجنس بخلاف العلة الواحدة بالشخص فانه يقتضي ان يكون لها واحد بالشخص ولا يجوز ان يكون معلولها واحدا بالنوع او بالجنس فوحدة العلة باي نحو كانت محفوظة في المعلول بعينها اي ان كانت العلة واحدة بالشخص فمعلولها يكون واحدا شخصيا وان كانت واحدة بالنوع فمعلولها واحد نوعي وان كانت بالجنس فمعلولها واحد جنسي واما نحو وحدة المعلول فلا يلزم ان يكون محفوظة في جانب العلة بل جاز ان يكون وحدته بالشخص ولا يكون وحدة العلة كذلك بل جاز ان يكون وحدتها بحسب النوع او بحسب الجنس ثم لما كان هذا المطلب نظريا خفيا استدل عليه بقوله أليس من المتحقق آه وحاصله ان صاحب الطبع السليم يحكم في اول الفكر بان توارد العلل المستقلة على المعلول الواحد على سبيل التعاقب او على سبيل التبادل جائز ثم اذا تعمق بالنظر وتامل حق التامل علم ان العلة ليس الا الامر المشترك بين العلل سواء كان الامر المشترك هي طبيعة تينك العلتين من حيث هي او من حيث سنخ الفردية المشتركة بين خصوصيات الافراد وخصوصياتها ملغاة لا تاثير لها في ذلك المعلول فذلك المعلول واحد بالشخص وليست علته واحدة بالشخص بل الامر المشترك الكلي وهو اما نوع او جنس فثبت المطلب فقوله في بادي اللحظ تفسير لقوله من بدو الامر والمراد بالفحص النظر الدقيق والفكر العميق وقوله والخصوصيات معزولة عنها اي عن العلية معناه لا دخل لها في التاثير والايجاد والمعول في التاثير انما هو للامر المشترك فقط قال فيها ولو مع امر زائد اي ولو كان طبيعة المعلول مقرونا ومخلوطا مع امر زائد من العوارض المشخصة فذلك هو الطبيعة فقط لكمية وعلية قال فيها الامتناع عموم المعلول الا

يلزم ان الحكم بابهام المعنونين العلة والوجدان بسيطة قال فيها قال المعلم تاييد لما قال سابقا قال فيها وان كانت له وحدة اخرى ايضا باعتبار آخر يعني جاز ان يكون للمعنونين وحدة شخصية مغايرة للوحدة النوعية باعتبار اقترانهما مع العوارض المشخصة **مولانا حافظ دراز رحمہ اللہ تعالی**

بقیۂ حواشی صفحہ ۳۷ ۵۱ قوله من آه يعني لا شك ان علم النفس بذاتها علم حضوري ولو كان العلم بذاتياتها ايضا حضوريا لما وقع الخلاف في ان ذاتها بسيطة او مركبة لانها ان تحققت فلا يتصور البساطة وان عدمت فلا يمكن التركيب ولا يتصور الخفاء فيها لكون العلم بها حضوريا كما هو المفروض فلا يقع الخلاف فيها فلا يكون العلم بذاتياتها حضوريا وكذا لو كان العلم بعرضياتها الانتزاعية حضوريا لم يقع الاختلاف في تجرد النفس وعدم تجردها بل يحصل الجزم بواحدة منها بلا خلاف لكنه قد وقع الاختلاف فيها فلم يكن العلم بعرضياتها الانتزاعية حضوريا فقوله وقع الخلاف في بساطة النفس ناظر الى ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري علم حصولي وقوله وتجردها راجع الى ان العلم بعرضياته الانتزاعية علم حصولي قوله فيها انها بسيطة ان علم عدم تحقق الذاتيات جزما بالعلم الحضوري او مركبة ان علم تحققها يقينا بذلك العلم **۵۲ قوله** هو المجمل دون المفصل اذ هو معلوم بالعلم الحصولي قوله فيها اي بالشخص دفع لما يتوهم من ان المجمل حقيقة كلية والعلم بالحقيقة الكلية لا يكون الا حصوليا فلا يصح كون المجمل معلوما بالعلم الحضوري وحاصل الدفع ان المعلوم بالعلم الحضوري هو الشخص الملحوظ من حيث الاجمال لا الحقيقة الكلية حتى يرد ما توهمت **حافظ دراز**

بقیۂ حواشی صفحہ ۴۷ ففيه ان التمايز بين المتحدين ذاتا لا يتوقف على اختلاف المحل شخصا بل المحل الواحد في ازمنة متعددة او في زمان واحد يوجب تعدد التشخصات بحسب الجهات كالهيولى فالجواب مشترك واما قوله بعد التسليم ففيه اشعار الى ان لاحدان يمنع كون العلم بالصورة الذهنية حصوليا وان كانا متحدين بالذات لزم اجتماع المثلين المستحيل مستندا بانه عبارة عن اجتماع الامرين والمتشاركين في الماهية النوعية في محل واحد والمستحيل منه اجتماعهما بحيث يرتفع الامتياز بينهما والتمايز بينهما لا يتوقف على اختلاف المحل شخصا كما ذكرنا آنفا واما قوله والاغماض آه ففيه اشارة الى ان ما يبتني عليه استحالة اجتماع المثلين هو ارتفاع الامان عن حكم النفس على تقدير جوازه لجواز ان يكون السواد المحسوس سوادات كثيرة ليس مما ينبغي عليه ان يبتني عليه لانا لا نجد باسا في ارتفاع الامان المذكور اذ الحس قد يغلط كثيرا كما هو متعرس في مقره فادعاء استحالته ادعاء محض كيف وان الجسم يغمس في الصبغ فتعلوه كدرة ثم كهبة ثم سواد ثم حلوك وليس ذلك الا لتضاعف افراد السواد المطلق فالكدرة كدرتان اجتماعا والسواد كهبتان والحلوكة سوادان وهو بعينه اجتماع المثلين مع فيه ان ما ذكره يستلزم رفع الوثوق من الحسيات بالكلية وهو باطل اذ وقوع الغلط في الحسيات المخصوصة لاسباب جزئية لا يستلزم وقوعه في غيرها مع انا نقول ان كل واحد من الالوان المذكورة لون مخالف للآخر في الشدة والضعف ويتوارد هذه الالوان على الجسم بلا دياذ الثاني بزوال الاول عنه ولا يتصور اجتماعهما في ذلك الجسم اصلا الا انه لما كان المتاخر اشد من المتقدم في السوادية يوهم ان فيه اجتماع لونين متماثلين في الجسم وهذا هو الحق فان الالوان المختلفة في صورة تبدل الفواكه من الخضرة الى السواد يتوارد عليها بلا شك في صورة الصبغ **۵۳ قوله** هذه المسألة اي مسألة اتحاد العلم والمعلوم **۵۴ قوله** لا باشباحها فان الشبح مغاير بالحقيقة لذي الشبح فلا يتصور الاتحاد بينهما **۵۵ قوله** والحق آه حاصله ان الاعتبارين الذين اعتبرتهما في حصول الاشياء بانفسها جاريان في الاشباح ايضا فان للشبح الحاصل في الذهن اعتبارين احدهما ان يعتبر من حيث هو هو والثاني ان يعتبر من حيث اكتنافه بالعوارض الذهنية كما ان لنفس الاشياء على تقدير حصولها في الذهن بانفسها اعتبارين لا تفاوت بينهما فما وجه اختصاص كون مسألة الاتحاد مبنية على الثاني دون الاول ولما كان يرد عليه انه على تقدير كون الشبح ذا اعتبارين يدخل الشبح مع معلومه الذي هو الشبح من حيث هو هو في حصول الاشياء بانفسها لكونه فردا منه ح ولا كلام فيه وانما الكلام في مغايرة الشبح لذي الشبح وهي متحققة من غير ريب **۵۶ قوله** واما المعلوم بمعنى ما قصد تصوره آه وحاصله ان الكلام في مسألة الاتحاد ان اجري على المعلوم الحقيقي وهو الشيء من حيث هو هو فلا شك في اتحاد العلم معه سواء كان حصول الاشياء بانفسها او باشباحها بلا فرق وان اريد بالمعلوم ما هو معلوم بالعرض اي ما قصد تصوره فلا شك ان العلم يغاير المعلوم بهذا المعنى سواء كان حصول الاشياء بانفسها او باشباحها ولا فرق بينهما اما على تقدير حصول الشبح فلان المقصود منه تصور ذي الشبح ولا شك ان الشبح مغاير له واما على تقدير حصول الاشياء بانفسها فلان العلم في العلم بالوجه اي الصورة الحاصلة للوجه في الذهن مغاير لذي الوجه الذي هو مقصود التصور من الوجه فان الوجه وذو الوجه مختلفان ذاتا وحقيقة واذا لم يكن الاتحاد والمغايرة متفاوتة في الاصلين فدعوى كون هذه المسألة مبنية على اصل حصول الاشياء بانفسها تحكم بحت لا دليل عليه **حافظ دراز رحمہ اللہ تعالی**

بقیۂ حواشی صفحہ ۸۷ ۵۷ قوله معلوم بالعلم الشروقي اي العلم الحضوري وليس معلوما بالعلم الحصولي كما يدل عليه كلام المص بنفس القيام به والحلول فيه حاصله ان الشيء من حيث الحصول الذهني والشيء من حيث القيام الذهني امر واحد هو العلم لان القيام بالذهن ليس الا عبارة عن الحلول فيه ولا شك ان العلم صفة

حقيقية من صفات النفس وقد تقرر ان علم النفس بذاتها وصفاتها الحقيقية علم حضوري فيكون الشئ من حيث الحصول الذهني معلوما بالعلم الحضوري ولا يكون معلوما بالعلم الحصولي فكيف يصح التقسيم الى التصور والتصديق لان المنقسم اليهما انما هو العلم الحصولي ثم لما ورد عليه ان حصول الشئ في الذهن مغاير للقيام به كما ان حصول الشئ في الزمان والمكان مغاير لقيامه بهما فان الضرب مثلا حاصل في الزمان والمكان وليس قائما بهما وانما هو قائم بالضارب فكذلك الشئ حاصل في الذهن وليس قائما به فلا يكون صفة للنفس فلا يكون العلم به حضوريا دفعه بقوله وليس من زمرة حصول آه حاصله كما صرح به المحشي في بعض حواشيه ان حصول الشئ في الذهن ليس من قبيل حصول الشئ في الزمان والمكان لان الشئ اذا حصل في الذهن بنفسه اي لا بشخصه يكتنف بالعوارض الذهنية البتة والمكتنف بها يجب ان يكون قائما بالذهن بشهادة الحدس الصائب الاترى انهم استدلوا على بساطة النفس ببساطة ما هو حاصل فيها فحصوله الاصلي في الذهن نفس القيام به وان كان فى ذلك الشئ من حيث هو هو مع قطع النظر عنها موجودا فيه ايضا لوجود في نفسه لا يترتب عليه الآثار الخارجية فليس ههنا الامرين احدهما لا يقوم بالذهن اصلا كالشئ الحاصل في الزمان والمكان والآخر قائم به مباين للاول في الماهية كما زعم الفارق بين الحاصل في الذهن والقائم به كيف والامر القائم بالذهن على زعمه يجب ان لا يتحد مع الحاصل فيه بالماهية والا عاد الاشكال عليه بلزوم كون الماهية الجوهرية كيفا ولزوم اتصاف الذهن بما هو منفي عنه واذا كان مغايرا له بالماهية كما توهم لم يكن علما له اذ لا يكون المباين مبدأ الانكشاف ما يباينه عند اهل الحق لامتناع ان يكون صورة الفرس علما للانسان الحاصل معه في الذهن الا اذا كان شبحا له وهو جمع بين المذهبين وبما حررنا لا يرد ان القول بكون الحصول نفس القيام به مخالف لما حقق المحقق الهروي في حاشيته على فن الامور العامة من شرح المواقف وهو انه يجوز ان يكون للشئ الواحد وجودان في الذهن باعتبارين احدهما يحذو حذو الوجود الخارجي والآخر لا يحذو حذوه وهو بالاعتبار الاول علم وبالاعتبار الثاني معلوم فتامل ٥٦ قوله الاترى آه تنوير وتوضيح لكون الحصول في الذهن عبارة عن القيام به الذي هو الحلول فيه اذ لو لم يكن الحصول في الشئ عبارة عن الحلول فيه لم يكن ذلك الاستدلال صحيحا اذ لا يلزم على هذه التقدير من بساطة الحاصل بساطة ما هو حاصل فيه وانما يلزم من بساطة الحال بساطة المحل البتة ٥٧ قوله قيل لكن آه اي قيل في جواب التوهم المذكور ودفعه وحاصله ان الحصول له معنيان الاول الوجود الظلي الذي لا يكون مبدأ للآثار الخارجية المطلوبة والثاني الوجود الاصلي الذي هو مبدأ للآثار الخارجية المطلوبة والمراد في قول المصنف الشئ من الحصول الذهني معلوم هو المعنى الاول فيصير حاصله ان الشئ الحاصل في الذهن من حيث هو مع قطع النظر عن الاكتناف بالعوارض الذهنية معلوم ولا شك انه معلوم بالعلم الحصولي لا بالعلم الحضوري لان المعلوم بالعلم الحضوري هو الشئ الحاصل في الذهن من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية لانه انما يكون صفة حقيقية للنفس بهذا الاعتبار لا بالاعتبار الاول فعلى هذا يكون الحيثية في كلام المصنف تقييدية لا تعليلية ٥٨ قوله ويحتمل آه يعني يجوز ان يكون الحيثية في قول المصنف تعليلية فمعناه ان الشئ الذهني معلوم لكونه حاصلا في الذهن فيكون الحصول في الذهن الذي هو عبارة عن الحلول فيه خارجا عن حقيقة المعلوم وداخلا في حقيقة العلم اي في عنوانه لا في معنونه كما سيصرح به في لاحق هذا الكلام والعلم بحقيقة المعلوم حصولي وانما العلم الحضوري هو العلم على حقيقة العلم فتدبر ليظهر لك ان هذا الجواب انما هو على تقدير تسليم اتحاد الحصول مع القيام والحلول كما ان الجواب الاول منع لذلك الاتحاد ٥٩ قوله كما في العلم يعني كما ان الحيثية في العلم تقييدية والمراد التقييد في العنوان لا في المعنون والا لزم ان لا يكون العلم حقيقة محصلة لان المركب من العارض والمعروض امر اعتباري كما لا يخفى فتدبر لينكشف لك الحال مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى

بقية حواشي صفحة ٨٩ ١٢ قوله في الدليل وهو الاستغناء عن النظر وكذا قوله فيما بعد ولا نظريا يعني ان ههنا ايضا مطلوبان احدهما ان ليس كل واحد من التصورات نظريا والثاني ان ليس كل واحد من التصديقات نظريا جمع بينهما في الذكر للاختصار في العبارة مع اشتراكهما في الدليل وهو لزوم الدور والتسلسل ١٣ قوله ان المشهور فيه اشارة الى عدم ارتضائه كما يدل عليه النظر الآتي ١٤ قوله ان العلم القديم وان كان حصوليا ١٥ قوله والحضوري وان كان حادثا مرتبة على الفكر فلا يصح ان يكون النظري قديما ١٦ قوله وتستوجب الحصول والارتسام فلا يصح ان يكون حضوريا ١٧ قوله الشرقي صفة كاشفة اي المنسوبة الى الشروق وظهور المعلوم لذي العلم كما يتحقق في الحصولي الحصول الصوري ١٨ قوله عما من شانه النظرية وليس من شان الحضوري القديم النظرية كما سبق فيكون التقابل بين البداهة والنظارة تقابل العدم والملكة ١٩ قوله فان الاتصاف علة لكون عدم اتصاف القديم والحضوري بالنظرية والبداهة وهو مبني على كونهما متضادين حاصل هذا المقام ان التقابل بين البداهة والنظارة اما تقابل العدم والملكة كما يفهم من ظاهر تفسيرهما المشهور ان النظرية هي الافتقار والتوقف على النظر والبداهة عدمه لا مطلقا وهو ظاهر بل عما من شانه ذلك ولا ريب في ان النظرية يستدعي الحصول والارتسام لان النظري يترتب حصوله على الحركة الفكرية الاختيارية ولا يوصف بالبداهة الا ما كان شانه ذلك فالحضوري والقديم لا يتصفان بهما واما تقابل التضاد بناء على كون

البداہۃ ایضا صفۃ وجودیۃ وہو الاجلائیۃ المغنیۃ عن النظر ومن شرط الضدیۃ امکان تواردہما وتعاقبہما علی موضوع واحد والحضوری والقدیم یمتنع ان یکونا نظریین فلا یکونان بدیہیین ایضا ویرد علی الاول ان من شرط تقابل العدم والملکۃ صلاحیۃ العدمی للوجودی باعتبار ذاتہ او نوعہ او جنسہ والحضوری القدیم یصلح للنظریۃ باعتبار جنسہ وہو العلم مطلقا الا ان یقال ان مطلق العلم لیس بجنس بل ہو عرض عام ویرد علی الثانی انا لا نسلم ان من شرط التضاد امکان التعاقب ولو سلم فہو بالنظر الی الضدین بما ہو الضدان بلا مدخلیۃ خصوصیۃ طبیعۃ الموضوع فیہ فتقابل التضاد لا یمنع لزوم احد الضدین بما ہو الضدان بالنظر الی خصوصیۃ طبیعۃ الموضوع مع جواز التعاقب بالنظر الی طبیعۃ الضدیۃ فیجوز ان یکون البداہۃ من لوازم طبیعۃ الحضوری والقدیم وامکان التعاقب مع عزل النظر عن تلک الخصوصیۃ بل بالنظر الی طباع الضدین وہذا حاصل النظر الذی ذکرہ المحشی بقولہ وفیہ نظر ٥٢٠ **قولہ** وفیہ نظر لم یتعرض للنظر الوارد علی تقدیر کون التقابل بینہما تقابل العدم والملکۃ کما ذکرنا فی الحاشیۃ السابقۃ اشارۃ الی ضعف ذلک التقدیر ولہذا قدم ذکرہ بناء علی تفسیرہما المشہور ووجہ الضعف ان البداہۃ والنظارۃ متساویتا الاقدام فی کونہما صفتین للعلم الذی لہ وجود یحذو حذو الخارجی فجعل احدہما وجودیا والآخر عدمیا تحکم بحت واما تفسیر احدہما بالعدم فی المشہور فتفسیر بلازمہ ولہذا یسقط ما قیل انہ یجوز ان یکون بین البداہۃ والنظارۃ تقابل بالایجاب والسلب لا تقابل العدم والملکۃ فیجوز ان یکون الحضوری والقدیم بدیہیا وان لم یکن من شانہما النظریۃ ولا تلتفت الی ما قیل ایضا من انہ لیس بینہما تقابل اصطلاحی بل مطلق المنافات الذی ہو تقابل لغوی کما بین الامکان والوجوب والامتناع لان التقابل الاصطلاحی فی الانواع الاربعۃ کما صرحوا بہ وعلی ہذا یبطل انحصارہ فیہا ٥٢١ **قولہ** بعینہ ای بخصوصہ لا بطباعہ ای لا بطبیعتہ من حیث کونہ ضدا للآخر مولانا حافظ دراز رحمہ اللہ تعالی

بقیہ حواشی صفحہ ١١٠ ٥٢٦ **قولہ** ہذا التعریف لان المتصور فی المقام الذی یقع فیہ الفکر انما ہو حرکتان الاولی الحرکۃ من المطالب الی المبادی والثانی من المبادی الی المطالب ومذہب المتقدمین ان الفکر عبارۃ عن مجموع الحرکتین وہذا ہو الفکر الذی یحتاج فیہ وفی جزئیہ الی المنطق واما المتاخرون فقد اصطلحوا علی ان الفکر عبارۃ عما یلزم الحرکۃ الثانیۃ وہو ترتیب امور حاصلۃ یتوصل بہا الی تحصیل امر غیر حاصل وہذا معنی قول المصنف ترتیب امور للاکتساب ٥٢٧ **قولہ** والحق انہ ای التحقیق الحقیق بالقبول الا ان الفکر عبارۃ عن مجموع الحرکتین اعنی الحرکۃ من المطالب الی المبادی والحرکۃ من المبادی الی المطالب کما ہو مذہب المتقدمین وان الضرورۃ تقابل الحرکۃ الاولی من تینک الحرکتین وبناء النظریۃ علی وجود تلک الحرکۃ یعنی ان ما وجد فیہ الحرکۃ الاولی فہو النظری وما لم یوجد فیہ تلک الحرکۃ فہو الضروری سواء وجدت فیہ الحرکۃ الثانیۃ ام لا والیہ اشار بقولہ انقطعت او تمادت یعنی سواء انقطعت الحرکۃ الاولی ولم تمتد الی ان یلحقہا الحرکۃ الثانیۃ او امتدت واتصلت بالحرکۃ الثانیۃ حافظ دراز

بقیہ حواشی صفحہ ١١٧ ٥٤ **قولہ** تصورا واحدا لذلک عدل المحققون عن عبارۃ المطالع وغیرہ وہی ما یکون تصورہ سببا لتصورہ لان المتبادر من ہذہ العبارۃ ان تصور المعرف بالکسر مغایر لتصور المعرف بالفتح وقد ثبت ان التصور فیہما متحد بالذات ٥٥ **قولہ** علی خلاف ما مر فان فی التعریفات تصورا واحدا یتعلق بالمعرف بالکسر اولا وبالذات وبالمعرف بالفتح ثانیا وبالعرض وقصدا واحدا یتعلق بالاول ثانیا وبالعرض وبالثانی اولا وبالذات ٥٦ **قولہ** لحصولہا فیجانسان یکون تصور النسبۃ ذا اطرافہا معلومۃ مشترکۃ والاذعان مجہولا یطلب قبل اقامۃ البرہان علیہا ثم اذا اقیم البرہان علیہا حصل الاذعان بہا ایضا قال بعض المحققین فی حواشیہ فان قیل یلزم علی الامام کون التصدیقات باسرہا بدیہیۃ قلنا لا نم ذلک اذ نظریۃ التصدیق عندہ ممکن وہو ان یتوقف حصول الاذعان بالعقد علی النظر من غیر ان یتوقف تصور حقیقۃ الاذعان علیہ ولا منافات بین بداہۃ الاشیاء بحقائقہا التصوریۃ وبین ترتب حصول الاذعان بالقضیۃ علی النظر والیضا لہ ان یقول ان للحکم اعتبارین حقیقیۃ التصوریۃ وکونہ رابطا بین الطرفین فہو بالاعتبار الاول بدیہی مستغن عن النظر وبالاعتبار الثانی مترتب علی النظر فافہم ٥٧ **قولہ** موضوع العلم لما کان معرفۃ الخاص مسبوقا بمعرفۃ العام عرفہ اولا موضوع العلم مطلقا فقال موضوع العلم ما یبحث فیہ عن عوارضہ الذاتیۃ ای یکون مآل البحث ومرجعہ الی عوارضہ الذاتیۃ وانما قلنا ذلک بناء علی ان محط البحث ہو المحمول ای محمول کان من محمولات المسائل دون الموضوع لان المعلوم انما دونت لاجل معرفۃ احوال الاشیاء لا تصورات انفسہا او بناء علی الفرق بین محمول العلم ومحمول المسألۃ کما ہو رای البعض ٥٨ **قولہ** ای الامور الخارجیۃ اذ لا یبحث فی العلوم عن نفس الموضوع ولا عن ذاتیاتہ العارضۃ للطبیعۃ من حیث ہی ہی ہذا دفع ما یتوہم من انہ لا شک انہ یبحث فی العلوم عن العوارض اللاحقۃ للموضوع لامر اعم او اخص فہی اعراض غریبۃ لہ وان کانت اعراضا ذاتیۃ لذلک الامر الاعم او الاخص ولا یجوز البحث فی العلوم عن الاعراض الغریبۃ قال بعضنا فی التحصیل لو کانت الاعراض الغریبۃ یبحث عنہا فی العلوم لکان یدخل کل علم فی کل علم وصار النظر لیس فی موضوع مخصوص ولکان العلم الجزئی کلیا وکانت العلوم متباینۃ فکیف یصح ذلک وحاصل الدفع ان موضوع العلم نفس الطبیعۃ من حیث ہی ہی لا من حیث العموم ولا من حیث الخصوص اعنی مطلق الشیء فالطبیعۃ بہذا الاعتبار مشتملۃ علی جمیع مراتبہا وحیثیاتہا فالعرض الذاتی اللاحق لہا بحیثیۃ کالعموم وان کان عرضا غریبا لہا اذا اخذ بحیثیۃ اخری

كالخصوص او بالعكس لكنه عرض ذاتي لها من حيث هي لاتحادها مع جميعها بالذات او بالعرض خلا الاشكال لتلك المحمولات لانها اعراض ذاتية لها من حيث هي هي والموضوع للعلم
ليس الا هي بهذا الاعتبار كما هو التحقيق **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى**

بقيه حواشي صفحه ١١٩ **٥٩ قوله** فيكون لها حظ من العلية فقط وتلك العلية يجوز ان يكون متساوية كثبوت الضاحك للانسان المتعجب او ان يكون اعم مطلقا كثبوت الزوجية للاربعة بواسطة الانقسام بمتساويين او من وجه كعروض النقطة للخط بواسطة التناهي في الوضع وان يكون اخص كلحوق الناطق للحيوان ولحوق الصورة النوعية للجسم الطبعي بواسطة الاستعداد الخاص فيجوز ان يكون العارض اعم او اخص مطلقا او من وجه **قال فيها** كعروض الجنس للفصل آه اي كل واحد منها عرض ذاتي للآخر كما قال الشيخ فتامل **٥٩ قوله** ومنه ينيدفع اي من اخذ موضوع العلم الطبيعة من حيث هي هي او الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلا او بعضا ينيدفع ما توهم ووجه الدفع ظ كما مر تحقيقه ولما فرغ من تحقيق موضوع العلم مطلقا شرع في بيان ان موضوع المنطق اي شئ هو فتعدد موضوع المنطق عند القدماء آه **٦٠ قوله** المعقولات الثانية تصوير المعقولات الثانية هو ان الوجود على نوعين في الخارج وفي الذهن وكما ان الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج تعرض لها فيه عوارض كالسواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت في العقل عرضت لها من حيث انها متمثلة في الذهن عوارض لا يحاذيها امر في الخارج كالكلية والجزئية وهي المعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل الا ترى انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له **٦١ قوله** باعتبار صحته وذلك لان المنطقي انما يبحث عن المعقولات الثانية باعتبار صحة ايصالها الى المجهول وتلك الاحوال هي الايصال وما يتوقف عليه توقفا قريبا او بعيدا واما احوال المعلومات لا من هذه الحيثية اعني صحة الايصال ككونها موجودة في الذهن او غير موجودة وكونها مطابقة لماهيات الاشياء او غير مطابقة لها الى غير ذلك من احوالها فلا بحث للمنطقي عنها اذ ليس غرضه متعلقا بها فموضوع المنطق مقيد بصحة الايصال لا بنفس الايصال وانما لم يصح البحث عن نفس الايصال لانه ح ليس من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع وليس الامر كذلك لان الايصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم كذا افاد السيد السند في حواشي القطبي وقال في حواشي شرح المطالع ان قيد الموضوع مطلقا الايصال والمبحوث عنه الايصال المخصوص اعني الايصال الى التصور والتصديق فيكون الاعراض الذاتية اخص من الموضوع شاملة له على المقابلة على انهم صرحوا بان الحيثية المذكورة في الموضوعات تكون على نوعين احدهما ان يكون الحيثية قيدا للموضوع وح لا يصح ان يبحث عنه في ذلك العلم والثاني ان تكون بيانا للاعراض الذاتية وح يجوز ان يبحث عنها في ذلك العلم فعلى تقدير ان يكون المتقيد بنفس الايصال قلنا ان هذه الحيثية من النوع الثاني فيجوز ان يبحث عنه في الحكمة **٦٢ قوله** موضوع الحكمة الميزانية اي موضوع المنطق بتلك الحيثية اي بحيثية صحة الايصال **٦٣ قوله** مطابق الحكم اي يكون منشأ لثبوتها للموضوع ما تقرر لذلك الموضوع في الذهن خاصة ووجوده فيه خاصة يعني ان المعقولات الثانية عوارض تعرض لافراد الموضوع الموجودة في الذهن فقط وهذا معنى قوله ان يكون القضايا المعقودة بها ذهنيات لان القضية الذهنية ما يكون الحكم فيها مختصا بالافراد الذهنية **٦٤ قوله** كالكلية والجزئية ذكر الجزئية انما وقع على سبيل الاستطراد اذ لا دخل لها في الايصال والاكتساب اصلا **٦٥ قوله** والمعرفية بكسر الراء المشددة **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى**

بقيه حواشي صفحه ١٤٠ **قال فيها** ولما معلومية مترتبة على هذه الملاحظة لان تلك الافراد لما اتصفت بمفهوم المجهولية المطلقة صارت معلومة بالاتصاف بهذا الوصف **قال فيها** ليست ملحوظة للعقل من حيث اتصافها بتلك المعلومية لان المعلومية ليست بملتفت اليها والا الحكم عليها بصحة الحكم عليه لا بامتناعه **قال فيها** الى ملاحظة ثانية بان يتوجه العقل الى المعلومية بالاستقلال فيلاحظ ان الافراد صارت معلومة وان كانت المعلومية بوصف المجهولية **قال فيها** مترتبة على هذه الملاحظة لان تلك الافراد لما اتصفت بصفة المجهولية صارت معلومة بتلك الصفة ولو فرض عدم اتصافها بتلك الصفة لم تكن معلومة اصلا ونظير هذا ان العلم بالعلم مترتب على العلم لكن بعد لحاظه وصرف الالتفات اليه **قال فيها** ولما لم يكن بيان لكون تلك القضية حقيقية لا خارجية ولا ذهنية **قال فيها** وكذا الموجود الخارجي الا ان كل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم بكونه شيئا وممكنا عاما وبكونه موجودا او غير ذلك **قال فيها** فانهما متلازمان يعني ان التقدير في الوجود يستلزم التقدير في الاتصاف فيكون معنى القضية المذكورة اعني الثاني كلما اتصف بصفة المجهولية على تقدير وجوده فانه يمتنع الحكم عليه وحاصله انه لا بد من اتصاف الذات بالعنوان بالفعل على مذهب الشيخ وهو الحق فلا يكون تقدير الاتصاف كافيا بل التقدير في الحقيقة راجع الى الوجود لانه اذا كان معدوما لا يكون الاتصاف بالعنوان بالفعل فلا يصح الحكم عليه بالامتناع وخلاصته ان تقدير الاتصاف في الحقيقة هو تقدير الوجود المتصف بالعنوان بالفعل لانه اذا كان الموجود مقدرا كان الاتصاف ايضا بحسب التقدير لاستحالة الاتصاف بالفعل بدون الوجود بالفعل وان شئت تحقيقا وتفصيلا في هذا المقام فعليك بحاشية السيد على شرح المطالع **٦٦ قوله** واجاب عنه بما حاصله ان الحكم في القضية المحصورة عنده كما هو راي المحققين انما هو على الطبيعة بالذات لا على الافراد لان الحكم انما هو على الحاصل في الذهن والحاصل في الذهن بالذات هي الطبيعة لا الافراد لان الافراد انما تحصل في الذهن بتبعية حصول الطبيعة فيه والطبيعة فيما نحن فيه هو مفهوم

المجهول المطلق هو معلوم حاصل في الذهن بالذات فلذا صح الحكم عليه بامتناع الحكم عليه لكنه مجهول مطلق بالعرض بواسطة ان العقل جعله عنوانا للافراد المجهولة تصورا مطلقا فاذا حكم عليه بناء امتناع الحكم
فالحكم بالامتناع باعتبار مغاير لاعتبار امتناع الحكم فلا محذور فيه قال فيها انه لا يمكن الحكم حاصله ان ذات الممتنع وحقيقته لا يمكن ان يحكم عليه بشيء اصلا لان الحكم فرع حصول المحكوم
عليه في الذهن وليس لذات الممتنع حصول فيه اصلا واما مفهومه فهو موجود ذهنا لحصوله فيه فيصح ان يجعل عنوانا لذاته الباطلة ويحكم عليها ولما ورد عليه بان الحكم انما هو على الذوات
لا على الطبيعة والحاصل في الذهن انما هو الطبيعة لا الافراد اجاب بان ما هو ثابت للافراد فهو ثابت للطبيعة في الجملة اذ هي صادقة عليها ولو بالعرض فيصح الحكم قال فيها وفي
الكتابة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحتياجها الى ادوات ليعسر حضورها في
جميع الاوقات على انا نقول بان الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه **حافظ دراز رحمه الله تع**

بقيه حواشي صفحه ۱۴۷ **۵۵ قوله** اي يمتنع تصور المعنى اي لا يتخلف تصور الملزوم عن تصور اللازم في العرف والعادة وان تخلف عنه في العقل كما بين
الحاتم والجود **۵۶ قوله** اختار مذهب اهل فان محاورة العرب مصدقة له كما لا يخفى من تتبع تراكيب البلغاء وانه لا ريب في فهم هذا المعنى فاسقاطه عن درجة الاعتبار
غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادة غير مسموع فان الوضعية ايضا تختلف باختلاف الاوضاع **۵۷ قوله** حيث اعتبر اللزوم يعني ان اهل العربية يعتبرون كلا
من قسمي اللزوم اعني العقلي والعرفي في دلالة الالتزام ويجعلون اللفظ دالا على اللازم العرفي على سبيل الالتزام كما يجعلونه دالا على اللازم العقلي بتلك الدلالة واما غيرهم
فلا يعتبرون اللازم العرفي بل يعتبرون العقلي فقط **۵۸ قوله** اذ الذهول عنه لان فهم اللازم العرفي من اللفظ الموضوع للملزوم كفهم اللازم العقلي منه فاعتبار احدهما دون الآخر
ترجيح بلا مرجح **۵۹ قوله** ونقض هذا النقض انما صدر او لا من الغزالي رحمه الله تعالى **۶۰ قوله** فبان الدليل مبني على وضع ولكم بجميع مقدماته لزم ان يكون دلالة التضمن ايضا مهجورة لانها ايضا عقلية
فان قيل دلالة التضمن اقوى فنقول لما كانت العلة لهجرانها كونها عقلية مع قطع النظر عن الاقوائية والاضعفية وهي متحققة في دلالة التضمن يلزم هجرها بالضرورة قضاء بالعلة وان ضم اليها ضعفها اقتصرنا على المنع **۶۱ قوله**
فالصغرى مم لان للوضع مدخلا في الالتزام ضرورة ان دلالة اللفظ على الخارج عن مسماه لا تتم الا بتوسط وضعه له اذ لو فرض عدم الوضع لمسماه لم تتحقق الدلالة على الخارج اللازم له
۶۲ قوله لان التضمن معتبر عندهم مع ان للعقل مدخلا فيه لان العقل يحكم بان تعقل الكل وفهمه يستلزم تعقل الجزء وفهمه والمراد بقوله التضمن معتبر انه معتبر في العلوم وانما قلنا ذلك
لان الالتزام ايضا معتبر في المحاورات بل مدار حسن الكلام عند البلغاء على المعاني المجازية التي اكثرها مدلولات التزامية واما العلوم فانما دونت للتعليم فيتحرز فيها عما يخل بالفهم
۶۳ قوله نعم انه مهجور اي التضمن مهجور كالالتزام في جواب ما هو بحسب الاصطلاح **۶۴ قوله** ما يدل على المسؤول عنه تضمنا والتزاما مثلا اذا سئل الانسان ما هو
لا يقع في جوابه قابل العلم وصنعة الكتابة واذا سئل الحيوان ما هو لا يقع في جوابه الانسان وذكر الالتزام ههنا على سبيل الاطراد كما لا يخفى على من له ذوق طبع سليم وفهم مستقيم **۶۵
قوله** لاحتمال المعنى المطابقي اي لاحتمال ان يراد باللفظ الذي اورد في الجواب على تقدير ارادة المعنى الالتزامي المعنى المطابقي له لانه المتبادر وان لا يراد المعنى الالتزامي الذي
عليه مدار الجواب لكونه غير متبادر منه **۶۶ قوله** فالالتزام مهجور اي في كل الجواب او بعضه والتضمن مهجور كلا فقط اي في كل الجواب دون بعضه وانما تركوا الدلالة الالتزامية في
جواب ما هو مطلقا وان كان هناك قرينة معينة على المراد بناء على مزيد احتياطهم كيلا يفوت مقصد السائل فان القرينة قد يخفى عليه مع ان اللفظ في نفسه يقتضي انتقال الذهن الى
غير الجواب ان دل عليه بالالتزام او الى غير اجزائه ان دل به عليها وتركوا الدلالة التضمنية في نفس الجواب كما ذكر في الالتزام بعينه دون اجزائه لانها باسرها مرادة في الجواب فلا اخلال
في فهم ما اريد باللفظ كذا صرح السيد في حاشية شرح المطالع **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى**

بقيه حواشي صفحه ۱۴۸ **۶۷ قوله** ولا يرد على المنطقيين دفع لما يتوهم من انه كما يرد الاشكال باختلال الحصر في الاقسام الثلثة على مذهب اهل العربية فكذلك يرد
على المنطقيين ايضا لانا اذا استعملنا اللفظ الموضوع للكل او الملزوم في الجزء او اللازم على سبيل المجاز فلا شك في دلالته على الجزء او اللازم ولا شك في انها ليست مطابقة لعدم
كون كل منهما موضوعا له وليست تضمنا ولا التزاما عندهم لان التضمن عندهم انما هو فهم الجزء في ضمن الكل لا فهمه قصدا وكذلك الالتزام فهم اللازم بتبعية الملزوم لا فهمه اصالة
فلا ترجيح لمذهبهم على مذهب اهل العربية وحاصل الدفع ان الدلالة في الصورة المذكورة مطابقة عندهم ولما ورد عليه ان الدلالة المطابقة انما هي دلالة اللفظ على الموضوع له والجزء
واللازم في الصورة المذكورة ليسا بموضوع له فكيف تكون مطابقة اشار الى دفعه بان الوضع المعتبر في المطابقة اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا وفي اقسام المجاز الوضع النوعي متحقق
وان كان الوضع الشخصي منتفيا فيصدق على دلالة اللفظ على المعنى المجازي انها دلالة اللفظ على الموضوع له ولا يخفى عليك ان هذا انما يتم على مذهب من جعل دلالة اللفظ على المعنى المجازي
داخلا في المقسم اعني دلالة اللفظ واما على مذهب من جعل تلك الدلالة خارجة عن المقسم وقال ان الدال هناك مجموع اللفظ والقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا اللفظ وحده وان المقسم
للاقسام الثلثة هو ما دل عليه اللفظ فلا يتم هذا لكن لا يضر المنطقيين بل يؤيدهم في دفع النقض بان يقولوا ان المنحصر في الاقسام الثلثة هو ما يدل عليه اللفظ وحده والدال في مادة

النقض ہو مجموع اللفظ والقرینۃ المذکورۃ لا اللفظ وحدہ فلا ضیر فی خروجہ بل یجب خروجہ فافہم ۵ قولہ لہذا عدہا من الکلمۃ لکونہا دالۃ بمادتہا علی النسبۃ سموہا روابط ولکونہا دالۃ بہیأتہا علی الزمان سموہا الروابط الزمانیۃ واعلم ایضا ان نظر ہذا الفن فی الالفاظ انما ہو من جہۃ واما نظر النحاۃ فمن جہۃ انفسہا فلا یلزم تطابق الاصطلاحین عند تغایر جہتی النظرین فاندفع النقض بان من الاسماء ما لا یصح ان یخبر عنہا او بہا کبعض المضمرات مثل غلامی وغلامک فانہا ما لا یصح الا منضما کالموصولات کذا فی بعض الشروح ۶ قولہ لکان ای الناقصۃ اذ المندرج فی الکلمات الوجودیۃ انما ہی الناقصۃ واما التامۃ فہی مندرجۃ فی الکلمات الحقیقیۃ ۷ قولہ یدل علی الکون فی نفسہ ای الکانت تامۃ لا ناقصۃ وکلامنا ہہنا انما ہو فی الناقصۃ ۸ قولہ بل علی کون شیئ شیئا والمراد بالشیئ الاول اسم کان وبالشیئ الثانی خبرہ ومعناہ لا یدل لفظ کان علی کون الشیئ شیئا لم یذکر ذلک الشیئ عند ذکر کان فلا یکون داخلا فی مفہومہ والحاصل ان ہذا الکون نسبۃ مخصوصۃ غیر مستقل فلا یمکن انتسابہ بنسبۃ اخری والا کان مستقلا فلا یتوہم من دلالتہ علی النسبۃ الی موضوع غیر معین استقلالہ فانہ معنی ینتظر فیہ اعتبار عدم التعیین وہو لا ینافی عدم الاستقلال بل یؤیدہ وما ینافیہ ہو عدم اعتبار التعیین کما فی النسب الاسمیۃ ولعلک تفطن من ذلک ان الکلمۃ الحقیقیۃ والاداۃ یقیدان النسبۃ مع اعتبار التعیین والکلمۃ الوجودیۃ یقیدہا مع اعتبار عدمہ فان الاعتبارات یستلزمان عدم الاستقلال کما ان عدم اعتبار التعیین الذی فی النسبۃ الاسمیۃ یستلزم الاستقلال وان الکون لیس معنی مشترکا بین الکونین کیف وہذا المعنی ان کان مستقلا کان کونا فی نفسہ لا لغیرہ وان کان غیر مستقل کان کونا لغیرہ لا فی نفسہ فتدبر ۹ قولہ ای الوجود الرابطی تفسیر لقولہ کون الشیئ شیئا آہ فمعناہ بل یدل لفظ کان علی الوجود الرابطی الذی ہو معنی حرفی ۱۰ قولہ لا یفہم منہ معنی محصل بل لا یفہم منہ المعنی مطلقا فانہا نسبۃ لا تعقل الا بعد تعقل الطرفین فکیف یکون لہا حال الانفراد دلالۃ علی معنی بل الدلالۃ علی المعنی الغیر المحصل فی حال الانفراد انما ہی للاسماء اللازمۃ الاضافۃ وہذا وجہ من وجوہ الفرق بینہا وبین الادوات ۱۱ قولہ فہما فی سبیل واحد ای من قبیل واحد ۱۲ قولہ وبہا منفردان فیہ اشارۃ الی انہ لو اقترن بہما لفظ آخر یتم نقصانہما یصح کونہما محکوما علیہما وبہا واقول بل لا یصح ہی ایضا الا بالعرض فان معناہا فی نفسہ لا یمکن ان یتعلق بہ القصد بالذات فلا یمکن ان یتعلق بہ الحکم بالذات فعلی تقدیر الاقتران لا یصح ان یخبر عنہا وبہا کما لا یصح ان یعقل علی تقدیر الانفراد بل صحۃ الاخبار فی حال الاقتران انما ہی للاسماء اللازمۃ الاضافۃ وہذا وجہ آخر من وجوہ الفرق بین ہذہ الاسماء وبین الادوات والکلمات ۱۳ قولہ المشہور انہا بصورتہا ای بہیأتہا الحاصلۃ من الحرکات والسکنات وترتیب الحروف وہی الصیغۃ والمراد بدلالۃ الکلمۃ بہیأتہا علی الزمان ان یکون نوع تلک الہیأۃ موضوعا للزمان ولا تنافی ذلک اشتراط کونہ فی مادۃ موضوعۃ متصرفۃ فیہا فلا یرد ان ہیأۃ نصر مثلا فی مادۃ جسق غیر دالۃ علی الزمان ولا فی مادۃ حجر ۱۴ قولہ والنسبۃ الی فاعل ما ای فاعل معین ای معین کان ولیس المراد منہ فاعل غیر معین کما یفہم من ظاہر کلمۃ الابہام والاجتماع التعیین وعدمہ فی ضرب بنسبۃ قال فی الحاشیۃ الکون فیہ بطریق المسامحۃ یدل علی ذلک تصریحہم بان مدلول الہیأۃ لا یستقل بالمفہومیۃ ومن المعلوم ان غیر المستقل ہہنا لا یکون من مقولۃ الکم بل من مقولۃ النسبۃ ۱۵ قولہ وبمادتہا علی الحدث اذ لو دل اللفظ بمادتہا وجوہرہا علی الزمان کلفظ الزمان مثلا لم یکن کلمۃ بل اسما ولو دل بمادتہا علی النسبۃ الی فاعل ما لکان اداۃ لا کلمۃ والدلیل علی المشہور انما ہو الدوران یعنی ان الدلیل علی ان الکلمۃ انما تدل علی الزمان بصیغتہا وحدہا ای بلا مشارکۃ من مادتہا ان الزمان المخصوص المستفاد من کلمۃ دار مع صیغتہا المخصوصۃ وجودا سواء اتحدت المادۃ کجذب وجبذ او اختلف کضرب وذہب وعدما مع اتحاد المادۃ نحو ضرب یضرب وذہب یذہب فلا اعتبار للمادۃ للدلالۃ علی الزمان بل الصیغۃ مستقلۃ فیہا واما کون النسبۃ الی فاعل ما مدلولا لہیأۃ ففیہ نظر لان تلک النسبۃ معتبرۃ فی مفہوم الحدث کما صرح بہ فی شرح المطالع ودفع بان المعتبر فی الکلمۃ الحقیقیۃ ما صدق علیہ الحدث کالضرب لا مفہومہ ثم الدال ہو نوع الہیأۃ فان صیغ المتکلم والمخاطب وغیرہما مختلفۃ مع اتفاقہا فی الدلالۃ والمادۃ ای مادۃ نوعہا التی تدل علی معنی حاصل فی مدلولاتہا الواردۃ علیہا الجزئیاتہا لیست معتبرۃ شطرا فی الدال وذلک لا ینافی اعتبارہا فی الدلالۃ والموافق لرای القدماء ان الکلمۃ الحقیقیۃ دالۃ علی الحدث المقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ مع عروض النسبۃ الی فاعل ما لہ بواسطۃ قصد الواضع ذلک فیکون تمام معناہ مستقلا والنسبۃ والزمان لازمین لمعناہ بحسب الوضع وہذا اللازم مانع لکونہ محکوما علیہ کذا فی بعض الکتب **مولانا حافظ دراز رحمہ اللہ تعالی**

بقیۃ حواشی صفحہ ۳۵۴ ۱۰ قولہ وبین اسم الجنس المنکر ای علی تقدیر ان یکون اسم الجنس المنکر موضوعا للماہیۃ من حیث ہی کما ہو مذہب البعض واما علی مذہب من یجعل ذلک الاسم موضوعا للفرد المنتشر فلا حاجۃ الی ہذا الفرق ۱۱ قولہ وحیث التعریف یعنی ان دلالۃ العلم الجنسی علی التعیین انما ہو بحسب الذات ودلالۃ الاسم المذکور علیہ انما ہو بواسطۃ العارض وہو اللام فالفرق واضح ۱۲ قولہ وفیہ ان ضمیر الغائب حاصلہ ان کلاہما دال علی التعیین لکن ضمیر الغائب مدلولہ لیس الا ہو المرجع والمرجع قد یکون ہو الجنس کما یقال الجسم النامی جزء للحیوان وہو جزء للانسان والجنس کلی فیکون مدلولہ کلیا فکیف یصح دخولہ فی الجزئی وان الاشارۃ فی اسم الاشارۃ قد یکون الی الجنس کما یقال ہذا الحیوان فلا یصح دخولہ فی الجزئی ایضا ۱۳ قولہ واجیب حاصلہ ان مرجع الضمیر الغائب وان کان جنسا لا بد وان یکون مذکورا سابقا وبالذکر السابق یحصل تشخص مانع عن قبول الاشتراک وان کان مفہومہ مع قطع النظر عن الذکر السابق کلیا ہکذا قال السید السند فی حاشیتہ علی المختصر واما ما قال فی حاشیتہ علی شرح المطالع من ان ہو موضوعۃ للجزئیات المندرجۃ تحت کل غائب مفرد مذکر سواء کانت جزئیات حقیقیۃ او اضافیۃ فلا ینافیہ فان ہذا التعمیم مع قطع النظر عن خصوصیۃ الذکر ای الذکر فی الترکیب الخاص **مولانا حافظ دراز رحمہ اللہ تعالی**

بقیہ حواشی صفحہ ۱۸۳ ۵٦ قولہ کما فی ایاک نعبد قال السید سند فیہ بحث لان المستفاد من ایاک نعبد ہو التخصیص بمعنی قصر العبادۃ علیہ تعالیٰ ومن ضمیر الفصل قصر المسند علی المسند الیہ الا ان التعبیر عن الکریم بہم عکسہ فیحتاج الی التاویل بوجہ یودی الی المقصود فلیتامل من قبیل خصصت فلانا بالذکر وفی البحث بحث اذ لیس المراد ان الامثلۃ الثلثۃ من واد واحد فی ان الباء داخلۃ علی المقصور والتخصیص بمعنی التمیز والانفراد والاثابۃ فی ذلک کما صرح بہ فی حاشیتہ علی المطول ولیس کلامہ فی التخصیص المستفاد فی ایاک نعبد من ضمیر الفصل فلیتامل ۵۷ قولہ وہذا ہو المراد بتخصیص الالفاظ آہ وفیہ بحث وہو ان حمل التخصیص علی ہذا المعنی ینافی بحسب الظاہر وقوع الترادف کما ان حملہ علی المعنی الاول ینافی بحسب وقوع الاشتراک فبای مرجح یحملہ علی المعنی الثانی مع ان الاول معنی حقیقی للتخصیص لا یحتاج حملہ علیہ الی تاویل بخلاف المعنی الثانی ۵۸ قولہ فیکون اللفظ فیہ ان اللفظ لا یکفی للحقیقۃ بل لابد من الاستعمال ومن شرطہ عدم الجمع فلو استعمل کان خطأ لا حقیقۃ ولا مجازا **مولانا حافظ دراز رحمہ اللہ تعالیٰ**

بقیہ حواشی صفحہ ۱۸۷ ۵۹ قولہ وضبطہا ابن الحاجب فی خمسۃ والمراد بالاشتراک فی الشکل ان یکون المعنی المجازی مشابہا للمعنی الحقیقی فی الصورۃ کما یطلق الاسد علی صورۃ الاسد المنقوشۃ علی الجدار والمجاورۃ ما یکون احدہما فی الآخر بالجزئیۃ او الحلول او کونہما فی محل او کونہما متلازمین فی الوجود فی العقل او الخیال او غیر ذلک وجہ الضبط علی ما ذکرہ القاضی فی شرحہ ان یقال اما ان یکون بین ذاتیہما اتصال ام لا والاول المجاورۃ والثانی اما ان یحصلا لذات واحدۃ اولا والاول صفتان بینہما تقدم وتاخر اذ لو اجتمعا لزم خلاف المفروض فان استعمل المقدم للمتاخر فالکون علیہ او بالعکس فالاول الیہ والثانی امران لا اتصال بینہما بالذات ولا بہما فی محل فان لم یکن بہما حال یشترکان فیہ فلا علاقۃ بینہما وتلک الحال اما الصورۃ المحسوسۃ وہو الشکل او غیرہا وہو صفتہ ہذا ویمکن الضبط فی اربعۃ کما فعلہ بعض المحققین بادراج الشکل فی الصفۃ ایضا ویمکن ان ینضبط فی واحد وہو اطلاق اسم الملزوم علی اللازم او اثنین وہما اطلاق اسم اللازم علی الملزوم او علی العکس اذ لابد فی الجمیع من اعتبار اللزوم علی ما صرح بہ العلامۃ فی شرح التلخیص ولا تناقض فی ہذہ الوجوہ بحاصر مشایخنا فی الاثنین المشابہۃ والمجاورۃ وہذا کما قال علماء البیان المجاز اما استعارۃ او مجاز مرسل **مولانا حافظ دراز رحمہ اللہ تعالیٰ**

بقیہ حواشی صفحہ ۱۹۲ ۶۰ قولہ ہذا معنی قولہم فی المجاز وضع نوعی لانہ لما کان المعتبر فی حد المجاز وجود الاتصال لکن لا مطلقا بل الاتصال الذی یکون نوعہ معتبرا عند العرب فی استعمالاتہم صار کانہم حکموا علی ان کلما وجد فیہ ذلک الاتصال جاز استعمال اللفظ فیہ عند وجود القرینۃ المانعۃ عن ارادۃ الموضوع لہ ہو الوضع النوعی ۶۱ قولہ ولم یعلم ای ذلک القائل المفہوم من قولہ ۶۲ قولہ ان عدم الاطلاق ای عدم اطلاق لفظ النخلۃ علی غیر الانسان الطویل انما ہو لفوات التشابہ بین النخلۃ وبین غیر الانسان الطویل فی وصف لہ زیادۃ اختصاص بالمشبہ بہ کما ہو قاعدۃ الاستعارۃ کوصف الشجاعۃ للاسد ولا یوجد ذلک فیہ الا بین النخلۃ والانسان الطویل فقط فصح استعارۃ النخلۃ لہ دون غیرہ ولما ورد علیہ انہ کیف یصح حصر استعارۃ النخلۃ فی الانسان الطویل فقط والحال ان الوصف الجامع ہو الطول فقط وذلک یوجد فی الشی الطویل الذی ہو غیر الانسان ایضا فیلزم ان یصح استعارۃ لہ ایضا فصحح بقولہ لعل الجامع وحاصلہ ان الوصف الجامع فی استعارۃ النخلۃ لیس ہو الطول فقط حتی یصح استعارتہ لکل طویل بل ہو الطول مع فروع واغصان عالیۃ واطرادہ وتمایل فیہا کما ان علی راس النخلۃ فروع واغصان مائلۃ الی الارض کک علی راس الانسان الطویل شعور مائلۃ الیہا وہذا المجموع لا یوجد فی غیر الانسان الطویل فلا یصح استعارتہا لہ وانما یوجد فی الانسان الطویل فیصح استعارتہا لہ **مولانا حافظ دراز رحمہ اللہ تعالیٰ**

بقیہ حواشی صفحہ ۲۰۴ ۶۳ قولہ فلا یکون لہ معنی محصل فلا یکون کلاما تاما فلا یکون خبرا ولو کان علی فرض المحال کلاما تاما لکان انشاء فی صورۃ الخبر والمنحصر فی التمنی والترجی والاستفہام وغیرہا من الاقسام ہو الانشاء الذی فی صورۃ الخبر وقد یقال انہ لا یمکن ان یحکم فی ہذا القول علی نفسہ لان المحکوم علیہ یجب ان یکون مستقلا بالمفہومیۃ وہذا القول لاشتمالہ علی النسبۃ غیر مستقل بالمفہومیۃ ویرد علیہ انہ یلزم منہ ان لا یتصف قضیۃ بالصدق والکذب اصلا فانہا غیر مستقلۃ بالمفہومیۃ لاشتمالہا علی النسبۃ الا ان یقال ان القضیۃ ما دامت ملحوظۃ تفصیلا لا یمکن ان یقال انہا صادقۃ او کاذبۃ لانہا لا ترتبط فی ہذہ الملاحظۃ بغیرہا وانما یتصف بہا اذا لوحظت اجمالا ومفہوم القضیۃ حین الملاحظۃ الاجمالیۃ مستقل وان کان مشتملا علی النسبۃ کما ان مفہوم الفعل مستقل فی الملاحظۃ الاجمالیۃ وان کان مشتملا علی النسبۃ ولہذا یصلح ان یقع محکوما بہ واذا کان مفہوم القضیۃ فی الملاحظۃ الاجمالیۃ مستقلا بالمفہومیۃ صح ان یتصف بالصدق والکذب یعنی صح ان یقع محکوما علیہ لہا فیقال ہذہ القضیۃ اما صادقۃ او کاذبۃ ۶۴ قولہ قد یقال فی حاصلہ انا نختار ان ہذا القول صادق ولا یلزم اجتماع الصدق والکذب فیہ اصلا لان ہذا العقد المفصل صادق والکذب فیہ اصلا لان الکاذب المحمول لیس ثابتا لہ بل ہو ثابت لہذا القول اذا لوحظ اجمالا فی جانب الموضوع وہو کاذب والصدق فیہ اصلا لانا لم نفرض القول المجمل صادقا بل انما فرضنا القول المفصل صادقا فلا اجتماع للصدق والکذب لا فی القول المفصل لانہ صادق فقط ولا فی القول المجمل لانہ کاذب فقط قال فیہا ای فی القضیۃ الکل تلا دفع لما یکاد یتوہم انہ لا یمکن اتصاف العقد المجمل بالکذب لان الکذب جزء من اجزائہ والاتصاف انما یکون بالشی الخارج عن الموصوف وحاصل الدفع انا لا نسلم انحصار الاتصاف بالشی الخارج بل جاز اتصاف الکل کما یقال الحیوان الناطق ناطق وما نحن فیہ من ہذا القبیل **مولانا حافظ دراز رحمہ اللہ تعالیٰ**

بقیہ حواشی صفحہ ۲۱۸ ۶۵ قولہ فی مدخل الاوسط اسم کتاب للفارابی ۶۶ قولہ حمل الجزئی کہذا الکاتب علی ہذا الانسان ۶۷ قولہ وحملہ علی کلیہ ای علی الکلی الذی ہو من افرادہ کقولنا بعض الانسان زید ۶۸ قولہ وحمل الکلی علی الکلی کقولنا الانسان حیوان ۶۹ قولہ وحملہ علی جزئیہ ای حمل الکلی علی الجزئی الذی ہو من افرادہ کقولنا زید انسان قال السید السند فی حاشیۃ شرح المطالع کون الجزئی محمولا علی الشی حملا ایجابیا انما ہو بحسب الظاہر لان الجزئی الحقیقی من حیث ہو جزئی لا یحمل علی نفسہ لعدم التغایر ولا علی غیرہ لان الہویۃ متاصلۃ فلا یصدق علی غیرہ وقولہ ہذا زید معناہ ان ہذا مسمی بزید او مدلول ہذا اللفظ او ذات مشخصۃ الی غیر ذلک من المفہومات الکلیۃ لا یخفی ان مناط الحمل ہو الاتحاد فی ظرف والتغایر فی ظرف آخر متحقق فی الجزئیات کما انہ متحقق فی الکلیات فلا وجہ لمنع حمل الکلیۃ

المحمول كما لا دخل فيه لكلية الموضوع ان الجزئي اذا اخذ مع وصف في الحمل كهذا الكاتب لا يكون ذاتا متاصلة بل مفهوما جزئيا اعتباريا وقال بعض المتاخرين في توجيه ان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا على شيء لان مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس ان وجود الواحد قائم بهما لامتناع قيام العرض بمحلين بل معناه ان الوجود للاحد بهما بالاصالة وللآخر بالتبع بان يكون منتزعا منه ولا شك ان الجزئي هو الموجود اصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية منتزعة عنه على ما هو تحقيق المتاخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع محمولا كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس او على التاويل فانه في تاويل ان بعض يجوز ان يقع زيد انسان فليحمل الانسان زيد لان الاتحاد من الجانبين فيظهر انه لا يمكن حمله على الكلي واما على الجزئي فلانه اما نفسه بحيث لا تغاير بينهما اصلا حتى بالملاحظة والالتفات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد زيد كان مغايرا بحسب الملاحظة والاعتبار قطعا ويكفي هذا القدر من التغاير في الحمل فلا يتصور الحمل بينهما فضلا عن امكانه واما جزئي آخر مغاير له ولو بالوسطة والالتفات فالحمل فان كان يتحقق ظاهرا لكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فان معنى المثال المذكور ان زيد المدرك اولا هو زيد المدرك ثانيا والمقصود منه تصادق الاعتبارين وكذا في قولك هذا الضاحك هذا الكاتب المقصود اجتماع الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزئي مقول عليه للاعتبارين نعم على القول بوجود الكلي الطبعي في الخارج حقيقة كما هو راي الاقدمين فالوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة من حيث الوحدة لا من حيث التعدد فيصح حمله على الكلي لاستوائهما في الوجود والاتحاد من الجانبين ولعل هذا مبني على ما نقل من الفارابي والشيخ من صحة حمل الجزئي وهذا ما ادى في هذا البحث الغامض والله سبحانه اعلم بالصواب ونقل عنه اتباعه العلامة الدواني لكنه ما جاء ببيان شاف والحق ان ما سنح لي كانه برهان على ذلك والتاويل لا يقبله الطبع السليم انتهى ولعل قوله ما جاء ببيان شاف قوله والتاويل آه اشارة الى ما مر فيما قال بعض المتاخرين **سٹلہ قوله** ولعل مراده هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ما قاله السيد السند كيف يصح مع ان حمل الشيء على نفسه ضروري وانه مخالف لما صرح به الفارابي وحاصل الدفع انه ليس مراده نفي الحمل مطلقا بل مراده نفي كون الجزئي محمولا بالحمل المتعارف اذ نفي كونه محمولا بالطبع وان جاز كونه محمولا بالحمل الاولي او كونه محمولا بالحمل الغير الطبعي والحمل المتعارف ما يفيد ان يكون الموضوع من افراد المحمول كما في القضية الطبعية او ما هو فرد لاحدهما فرد للآخر وهذا في القضية المحصورة وانما سمي متعارفا لانه متعارف وشيوع استعماله وهو ينقسم الى حمل بالذات وهو حمل الذاتيات وحمل بالعرض وهو حمل العرضيات وربما يطلق الحمل المتعارف في المنطق على الحمل المتحقق في المحصورات **سٹلہ قوله** لا نعني يعني ان المراد من كون الكلي صادقا على كثيرين انه يكون في شانه انه متعددا اكثر او المتنوع متحدا وذلك انما يكون بحذف المشخصات منها لانه اذا حذفت بقي امر واحد مشترك بينهما فيكون في مقام تحقق الكلي الموجودات المتاصلة متعددة والوجود ظلي واحد ولم يتعرض في الجواب للصورة الخارجية لانها ليست مفهوما والكلي قسم من المفهوم **سٹلہ قوله** التصادق ثم تجابينا من ان ما في الاعيان وما في الاذهان متغاير ... **سٹلہ قوله** ... التصادق الا كما مر وبعد تسليم التصادق نقول ان الموجود اصل ... فيصح كون المحمول ... دون العكس **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى** ·

بقیہ حواشی صفحہ ۲۰۸ سٹلہ قوله ... ان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس الانسانية ... والعلم بالجزئيات من حيث هي جزئيات لا يفيد ... كمال الاحكمية ... **سٹلہ قوله** غاية حكمية وهي السعادة الابدية اعني ابتهاج النفس بوجودها ... قواها ... الموجودات واحوالها ... تغيرها ان المتغير العلم ... عن المادة المخصوصة والكلام في ادراك الجزئيات من حيث هي جزئيات **ث٥ قوله** وصحة وقوعها جواب سوال مقدر وهو ان الجزئيات قد تكون موصلا ... هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان وحاصل الجواب ... انه لا يبحث عنها في العلوم الحكمية وما ذكرت من كونها موصلا ... في المحاورات الغير الحكمية ... في المسائل الحكمية والا لزم تبدل العلوم الحقيقية بتبدلها ... في الافلاك المخصوصة ... ان الفلك الثامن مثلا انما يتعين بمفهوم كلية بتقييد بعضها ببعض حتى صار منحصرا في شخص واحد ... الصعود ... لكانت احكام المذكورة في الفلك الثامن منطبقة عليه ... **٥٩ قوله** الكلام في نحوه يعني ان كلامنا في تصورات الجزئيات لا تكون كاسبة لتصور آخر ولا في تصديقاتها فلا يكون كاسبة لتصديقات اخر ... الا تكون كاسبة لعلم آخر حتى يرد الاستقراء والتمثيل علينا **ثلہ قوله** فاندفع ما قيل لانها تصديقات لا خارجان عما نفيناه **الله قوله** استدلال بحال الجزئي لان الاستقراء عبارة عن تصفح الجزئيات ليستنتج منها حكم كلي والتمثيل عبارة عن قياس جزئي على جزئي آخر بمغاير له لاشتراكهما في العلة المؤثرة كما في القياسات الفقهية كقولنا النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام كالخمر **سٹلہ قوله** ان المقصود بالذات فيهما معرفة احوال الكلي اما في الاستقراء فظاهر لانه عبارة عن تصفح احوال الجزئيات ليعلم منها حكم كلي واما في التمثيل فان المقصود فيه معرفة الحكم الكلي المشترك بين الاصل والفرع **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى**

بقیہ حاشیہ صفحہ ۲۶۱ قال فيها ورد عليه حاصله انه يلزم على ما قال ان يكون البسائط الخارجية المتباينة في حقيقتها كلها مشتركة في لازم واحد ... مقام ... بحيث ... يلزم ... انتزاع اللازم المشترك من تلك الحقائق المختلفة وانتزاع امر واحد من الحقائق المختلفة ممتنع بالاتفاق **قال فيها** واجاب عنه حاصله ان كلام ... في البسائط الخارجية ما ... من اللوازم المقتضية ... مشترك حتى يرد الاعتراض المذكور وما ورد عليه ... من اللازم المختص بها فكيف يصح جعل احدهما جنسا والآخر فصلا ... الفرق بان اللازم ... مقطوع ...

ماخذ الجنس ولو كان تقطوع للاختصاص صار ماخذ الفصل قال فيها وفيه نظر وجه النظر انه لما كان اختصاص ذلك اللازم بالماهية البسيطة مشكوكا فلا يكون لازما له الا ان اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الماهية قطعا ويقينا قال فيها حاصله انه لو طابق اللون فقط السواد ويطابق اللون فقط البياض ايضا لعدم الفصل فيلزم اتحاد السواد والبياض لان كلا منهما عبارة عن اللون فقط قال فيها على التشبيه لا على الحقيقة لان الكثرة متحققة في مقوماتها بحسب الحقيقة قال فيها تحديدها يعني ان التحديد في البسائط الحقيقية انما يكون بحسب مجرد فرض العقل وبسبب اقامة العقل ضياتها مقام ذاتياتها فيقوم العرض العام مقام الجنس والخاصة مقام الفصل وليس لها بحسب نفس الامر حدود والا لم تكن بسائط حقيقية بخلاف الهيولى فانها مركبة بحسب نفس الامر لانها متحصلة في ذاتها في نفس الامر فتحديدها ليس بمجرد فرض العقل كما كان للبسائط الحقيقية فانها في نفسها جوهر مستعد للصور المتواردة عليه وكذلك الصورة فانها في نفسها جوهر في الابعاد الثلثة قال فيها ان المعاني المتحصلة في ذاتها كالهيولى والصورة قال فيها وان كان بعضها كالهيولى ناقصا باعتبار اخذها مبهما بالقياس الى الصور المتحصلة الواردة عليها قال فيها اذا اخذت من نفس ماهية كالجسم قال فيها واما اذا كانت المعاني الماخوذة عنها كما اذا اخذ اللون جزء قابض البصر من البياض مثلا فبعضها ناقص كاللون وبعضها بخلاف ذلك كقابض البصر قال فيها ليس كانضمام المحصل الى المحصل كما في الصورة الاولى بل هو انضمام المحصل الى المبهم قال فيها الا في لحاظ التعين اي في لحاظ ان احدهما معين محصل والآخر مبهم متحصل ولا تميز بينهما بحسب الجعل فرده قال فيها في نفس الامر ان تلك الملاحظة من مواطن نفس الامر قال فيها قيل ان الجسم وهذا وان استبعدا حد بحسب بادي الراي لكنه الحق الحقيق بالقبول عند تعمق التحقيق والتدقيق **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى**

بقیہ حواشی صفحہ ٢٨٥ ٥٦ قوله ولا يخفى ان تغير الفرع كانه هو الاول لانه اذا لم يكن فصل الجنس جنسا للماهية بالنسبة الى النوع الآخر لم يكن الفصل مقوما للنوعين المختلفين البتة لانه لو كان مقوما لهما لكان مشتركا بينهما فلا بد ان يكون الجنس مميزا اذ ليس هناك غيرهما فيكون الجنس فصلا البتة وهو بعينه ما بين في الفرع الاول ورأيت في بعض الحواشي المنسوبة الى المحشي انه انما قال كانه لان الفرع الاول يمكن ان يكون اعم من هذا الفرع لان الفرع الاول ان لا يكون بين الجنس والفصل عموم من وجه بان يكون الجنس فصلا والفصل جنسا بالنسبة الى النوع الآخر كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه فصل للانسان بالنسبة الى الفرس مثلا والحيوان جنس وبالنسبة الى الملك جنس مشترك بين الانسان والملك والحيوان فصل للانسان يميزه عن الملك لان الملك ليس بحيوان وهذا اعم من ان لا يكون الجزء الآخر من الملك جنسا مشتركا بينه وبين نوع آخر والناطق فصل له يميزه عن ذلك النوع كالجوهر المجرد فانه جنس مشترك بين الملك والهيولى والناطق فصل للانسان او جزء مساو للملك كالجوهر المدبر للعالم واما في الفرع الثالث لو كان الفصل جنسا بالنسبة الى النوع الآخر كان الجزء الآخر فذلك النوع ايضا جنسا مشتركا بينه وبين النوع الآخر فالفرع الاول اعم بحسب الواقع والمفهوم لان الفصل اذا كان فيه جنس كان الجزء الآخر جنسا ايضا او جزء مساويا واما في الثالث اذا كان الفصل فيه جنسا كان الجزء الآخر جنسا ايضا لا غير انتهى ولا يخفى انه مبني على ان النوع مركب عقلي لا بد فيه من امر مبهم وامر محصل له ولا يحصل من الامرين المحصلين المتساويين كما سبق **٥٧ قوله** وهذا متفرع على الثالث اذ لو قارن جنسين في مرتبة واحدة لتقوم النوعين في مرتبة واحدة ولا استحالة لان يكون لنوع واحد جنسان في مرتبة واحدة ح يلزم تخلف المعلول عن علته المستلزمة اياه سواء كانت علة تامة او جزء منها وقد يستدل على الفرع الثالث بانه لو كان للنوعين المختلفين فصل امكن ان يكون الفصل جنسا والجنس فصلا فيلزم الترجيح بلا مرجح كما سبق ويستدل على الرابع بان الفصل لو قارن جنسين لزم الاستغناء عما هو ذاتي له اذ يكفي في تقويم الماهية النوعية احد الجنسين **٥٨ قوله** في الحقيقتين المختلفتين بل في حقيقة واحدة بالقياس الى الحقيقتين المختلفتين الاول كالحيوان بان يكون مادة للفرس وصورة في الانسان والثاني كالناطق بان يكون في الانسان مادة بالقياس الى الملك وصورة بالقياس الى الفرس **٥٩ قوله** لامتناع تحصيل علة لامتناع ان يكون لحقيقة واحدة مادتان وصورة واحدة محصلة بهما وقوله وترتيب الشيء الواحد علة لامتناع تعدد الصورة للمادة الواحدة وتقريره انه لو تعددت الصورة للمادة الواحدة لزم ان يكون لشيء واحد علتان مستقلتان لان تلك المادة مع كل صورة علة مستقلة لحصول تلك الحقيقة الواحدة ففي كلامه لف ونشر مرتب **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى**

بقیہ حواشی صفحہ ٣٠٨ ١٠ قوله ومن الاجزاء عطف على قوله واجبا اي لم لا يجوز ان يكون جزءا واجبا ويكون ح من قبيل الاجزاء المتمايزة عن الكل بحسب الذات والوجود فلا يلزم ح اتحاد الممكنات في الذات والوجود **١١ قوله** لانا نقول اي بعد التنزل عن منع صحة كونه واجبا انه اذا كان واجبا متميزا عن الكل فيلزم ان يكون للماهية النوعية التي هو الجزء الآخر من المتشخص الممكن تشخص آخر غير الجزء الواجب بناء على ان التشخص هو الوجود او لازمه فاذا كان الوجودان متغايران كما فرض المعترض انه من الاجزاء العينية المتميزة بحسب الذات والوجود وايضا لا يتصور اتحاد الوجودين لان وجود الواجب عين ذاته او مقتضاه بخلاف وجود الممكنات فانه ليس عين ذاتها ولا مقتضى لذاتها كان تشخص احدهما غير تشخص الآخر البتة ح نقل الكلام الى المذكور الى تشخص الماهية النوعية بانه اما واجب او ممكن آه **١٢ قوله** فالحق ان يعني ان التشخص يطلق على معنيين الاول كون الشيء بحيث يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن ويلحق الصور الذهنية من حيث انها صور ذهنية لان الحمل والانطباق وما يقابلهما من شان الصور دون الاعيان والثاني كون الشيء ممتازا عما عداه وهو يحصل بالوجود الخاص لا بمعنى ان الوجود ينضم الى الشيء فيصير المجموع متشخصا بل بمعنى ان الشيء يصير بالوجود ممتازا عما عداه كما يصير به مصدر الآثار قال الفارابي هوية الشيء تعينه وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كلها واحد يعني ان الحيثية التي بها تصير الشيء موجودا هي بعينها حيثية بها يصير متعينا وواحدا فان الوجود والتعين والوحدة مفهومات متغايرة وما به الوجود وما به التعين وما به الوحدة امر واحد فقط فظهر لك ان التعين على كلا المعنيين امر اعتباري وما به التعين على الاول هو نحو الوجود الذهني الذي هو امر اعتباري وعلى الثاني الوجود الحقيقي الذي هو موجود بنفسه فتامل **١٣ قوله** اي اعتباري اشارة الى انه ليس المراد بالعدمي ما يكون السلب جزءا من مفهومه **١٤ قوله** نفس الماهية اي الممكنة **١٥ قوله** جعلا بسيطا كما هو المذهب الحق **١٦ قوله** فهي كما هي لان الوجود ايضا كالاتصاف اثر الجعل الجاعل بالعرض على القول بالجعل البسيط **مولانا حافظ دراز رحمه الله تعالى**

متن السّلّم مع منهياته

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانه ما اعظم شانه لا يحد ولا يتصور ولا ينتج ولا يتغير تعالى عن الجنس والجهات وجعل الكليات
والجزئيات الايمان به نعم التصديق والاعتصام بحبله التوفيق والصلوة والسلام على
من بعث بالدليل الذی فيه شفاء لكل عليل وعلى آله واصحابه الذين هم مقدمات الدين و
حجج الهداية واليقين **امابعد** فهذه رسالة فی صناعة الميزان سميتها بسلم العلوم اللهم اجعله
بين المتون كالشمس بين النجوم **مقدمة** العلم التصور وهو الحاضر عند المدرك والحق انه
من اجلى البديهيات كالنور والسرور نعم تنقيح حقيقته عسير جدا فان كان اعتقادا للنسبة خبرية
فتصديق وحكم والا فتصور ساذج وهما نوعان متباينان من الادراك ضرورة نعم
لا حجر فی التصور فيتعلق بكل شیء وههنا شك مشهور وهو ان العلم والمعلوم متحدان بالذات
فاذا تصورنا التصديق فهما واحد وقد قلتم انهما متخالفان حقيقة **وحله** على ما تفردت به
ان العلم فی مسالة الاتحاد بمعنى الصورة العلمية فانها من حيث الحصول فی الذهن معلوم
ومن حيث القيام به علم ثم بعد التفتيش يعلم ان تلك الصورة انما صارت علما لان الحالة

الادراكية قد خالفت بوجودها الانطباعي خلطا رابطيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالمذوقات
فصارت صورة ذوقية والسمعية بالمسموعات وهكذا فتلك الحالة تنقسم الى التصور والتصديق
فتفاوتهما كتفاوت النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينتين بحسب حقيقتيهما
فتفكر وليس الكل من كل منهما بديهيا والا فاتت مستغن ولا نظريا متوقفا على النظر والا لدار
فيلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين بل بمراتب غير متناهية فان الدور مستلزم للتسلسل
او تسلسل وهو باطل لان عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل وكل عددين احدهما
ازيد من الآخر فزيادة الزائد بعد انصرام جميع آحاد المزيد عليه فان المبدأ لا يتصور
عليه الزيادة والاوساط منتظمة متوالية فح لو كان المزيد عليه غير متناه لزم الزيادة
في جانب عدم التناهي وهو باطل وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود وفتدبر
ولا العلم التصور من التصديق وبالعكس لان المعرف مقول والتصور متساوي
النسبة فبعض كل واحد منهما بديهي وبعضه نظري والبسيط لا يكون كاسبا فلابد من ترتيب
امور للاكتساب وهو النظر والفكر وههنا شك خوطب به سقراط وهو ان المطلوب اما معلوم
فالطلب تحصيل الحاصل واما مجهول فكيف الطلب واجيب بانه معلوم من وجه ومجهول من وجه
فعاد قائلا الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول وحله ان الوجه المجهول ليس مجهولا
مطلقا حتى يمتنع الطلب فان الوجه المعلوم وجهه الا ترى ان المطلوب الحقيقة المعلومة
ببعض اعتباراتها هذا وليس كل ترتيب مفيدا والا طبعيا ومن ثم ترى الآراء متناقضة
فلابد من قانون عاصم عن الخطائية وهو المنطق وموضوعه المعقولات من حيث الايصال
الى تصور او تصديق وما يطلب به التصور او التصديق يسمى مطلبا وامهات المطالب
اربع ما واي وهل ولم فما لطلب التصور بحسب شرح الاسم فتسمى شارحة او بحسب الحقيقة فحقيقية

واتی لطلب المميز بالذاتيات او العوارض وهل لطلب التصديق بوجود الشيء في نفسه فتسمى بسيطة
او على صفة فمركبة ولم لطلب الدليل لمجرد التصديق او للامر بحسب نفسه واما مطلب من
وكم وكيف واين ومتى فهي اما ذنابات للاى او مندرجة في الهل المركب التصورات
قدمناها وضعا لتقدمها طبعا فان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم قيل فيه حكم فهو كذب وحله
انه معلوم بالذات ومجهول مطلق بالعرض فالحكم وسلبه بالاعتبارين وسياقي
الافادة انما تتم بالدلالة منها عقلية بعلاقة ذاتية ومنها وضعية بجعل الجاعل ومنها
طبعية باحداث الطبيعة وكل منها لفظية وغير لفظية واذا كان الانسان مدني الطبع
كثير الافتقار الى التعليم والتعلم وكانت اللفظية الوضعية اعمها واشملها فلها الاعتبار
ومن ههنا تبين ان الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث هي هي دون الصور
الذهنية او الخارجية كما قيل فدلالة اللفظ على ما وضع له من تلك الحيثية مطابقة وعلى
جزئه تضمن وهو لازم لها في المركبات وعلى الخارج التزام ولا بد من علاقة عقلية او
عرفية وقد قيل الالتزام مهجور في العلوم لانه عقلي ونقض بالتضمن ويلزمهما المطابقة ولا عكس
وكونه ليس غيره ليس مما يسبق اليه الذهن دائما واما التضمنية والالتزامية فلا لزوم بينهما
الافراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ لانه ان دل جزؤه على جزء معناه فمركب ويسمى قولا
ومؤلفا والا فمفرد وهو ان كان مرآة لتعرف الغير فقط فاداة والحق ان الكلمات
الوجودية منها فان كان مثلا معناه كون الشيء شيئا لم يذكر بعد وتسميتها كلمات لتصرفها
ودلالتها على الزمان والا فان دل بهيئته على زمان فكلمة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند
المنطقيين فان نحو امشي مثلا فعل عندهم وليس بكلمة عند المنطقيين لاحتماله الصدق والكذب
بخلاف يمشي والا فهو اسم ومن خواصه الحكم عليه وقوله من حرف جر وضرب فعل ماض لا يرد فانه حكم

على نفس الصوت لا على معناه والمختص به هو هذا والاول يجري في المهملات ايضا وايضا ان
اتحد معناه فمع تشخصه جزئي ويدخل فيه المضمرات واسماء الاشارات فان الوضع فيها وان كان عاما
لكن الموضوع له خاص على ما هو التحقيق وبدونه متواطئ ان تساوت افراده في الصدق والا فمشكك
وحصروا التفاوت في الاولية والاولوية والشدة والزيادة ولا تشكيك في الماهيات
ولا في العوارض بل في اتصاف الافراد بها فلا تشكيك في الجسم ولا في السواد بل في الاسود
ومعنى كون احد الفردين اشد انه بحيث ينتزع منه العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف ويحلله
اليها حتى ان الاوهام العامية تذهب الى انه متألف منها فافهم وان كثر فان وضع لكل ابتداء
فمشترك والحق انه واقع حتى بين الضدين لكن لا عموم فيه حقيقة والمجمل قسم من المشترك وقيل
من المنقول والا فان اشتهر في الثاني فمنقول شرعي او عرفي خاص او عام قال سيبويه
الاعلام كلها منقولات خلافا للجمهور والا فحقيقة ومجاز ولا بد من علاقة فان كانت تشبيها فاستعارة
والا فمجاز مرسل وحصروه في اربعة وعشرين نوعا ولا يشترط سماع الجزئيات نعم يجب سماع انواعها
وعلامة الحقيقة التبادر والعراء عن القرينة وعلامة المجاز الاطلاق على المستحيل واستعمال
اللفظ في بعض المعنى كالدابة على الحمار والنقل والمجاز اولى من الاشتراك والمجاز اولى من النقل والمجاز
بالذات انما هو في الاسم واما الفعل وسائر المشتقات والادوات فانما يوجد فيها بالتبعية و
تكثر اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثر الوسائل والتوسع في مجال البدائع ولا يجب فيه
قيام كل مقام آخر وان كان من لغة فان صحة الضم من العوارض يقال صلى عليه ولا دعا عليه بل
بين المفرد والمركب ترادف مختلف فيه والمركب ان صح السكوت عليه فتام خبر وقضية ان قصد
به الحكاية عن الواقع ومن ثمه يوصف بالصدق والكذب ضرورة فيقول القائل كلامي هذا كاذب
ليس بخبر لان الحكاية عن نفسه غير معقولة والحق انه بجميع اجزائه ماخوذ في جانب الموضوع فالنسبة

الملحوظة مجملا فهي المحكي عنها ومن حيث تعلق الايقاع بها ملحوظة تفصيلا فهي الحكاية فانحل الاشكال بجميع تقاريره ونظير ذلك قولنا كل حمد لله فانه حمد من جملة كل حمد فالحكاية هو محكي عنها فتامل فانه جزء صميم والا فالانشاء منه امر ونهي وتمن وترج واستفهام وغير ذلك وان لم يصح فناقص تقييدي وامتزاجي وغيره **فصل** المفهوم ان جوز العقل تكثره من حيث تصوره فكلي ممتنع كالكليات الفرضية اولا كالواجب والممكن والا فجزئي فمحسوس الطفل في مبدأ الولادة وشبح ضعيف البصر والصورة الخيالية من البيضة المعينة كلها جزئيات لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثرها على سبيل الاجتماع وهو المراد وههنا شك مشهور وهو ان الصورة الخارجية لزيد والصورة الحاصلة منه في اذهان طائفة تصوروها كلها متصادقة فان التحقيق ان حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا باشباحها وامثالها فتلك الصورة متكثرة ومن ههنا يستبين كون الجزئي الحقيقي محمولا وهو الحق ولا يجاب بان المراد صدقها على كثيرين هو ظل لها ومنتزع عنها واللازم ان لها ظلا متعددا لا انها ظل متعدد والمطلوب هو الثاني لان التصادق يصحح الانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين بل الجواب ان المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد باعتبار الاذهان يستحيل ان تتكثر في الخارج بل كلها هوية زيد واما الكليات الفرضية والمعقولات الثانية فلعدم اشتمالها على الهذية لا ينقبض العقل بمجرد تصورها عن تجويز تكثرها في الخارج حتى قيل ان الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة كليات هذا والكلية والجزئية صفة المعلوم وقيل صفة العلم والجزئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا وقد يقال لكل مندرج تحت كلي آخر ويخص بالاضافي كالاول بالحقيقي الكليان ان تصادقا كليا فمتساويان والا فتفارقا فان كان كليا فمتباينان وان كان جزئيا فاما من الجانبين فاعم واخص من وجه او من جانب واحد فقط فاعم

واخص مطلقا اعلم ان نقيض كل شئ رفعه فنقيضا المتساويين متساويان مع الافتراق في الصدق فيلزم
صدق احد المتساويين بدون الآخر هف وههنا شك قوي وهو ان نقيض الصادق رفعه لا صدق
التفارق وربما يكون نقيض المتساويين مما لا فرد له في نفس الامر كنقائض المفهومات الشاملة فيصدق الاول
دون الثاني وما قيل ان صدق السلب على شئ لا يقتضي وجوده ومع رفع الصادق يستلزم التفارق
فبعد تسليمه انما يتم لو اخذت تلك المفهومات وجودية كالشئ والممكن اما اذا كانت سلبية كلا شريك البارئ
ولا اجتماع النقيضين فلا مساغ لذلك فيه فلا جواب الا تخصيص الدعوى بغير نقائض تلك المفهومات هذا
ونقيض الاعم والاخص مطلقا بالعكس فان انتفاء العام يلزم لانتفاء الخاص ولا عكس تحقيقا لمعنى العموم
وشكك بان لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان مع ان بين نقيضيهما تباينا كليا وايضا الممكن العام
اعم من الممكن الخاص فكل لا ممكن عام لا ممكن خاص وكل لا ممكن خاص اما واجب او ممتنع وكلاهما ممكن عام فكل لا ممكن
عام ممكن عام والجواب بما مر من التخصيص وبين نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئي كالمتباينين
وهو التفارق في الجملة اذ بين العينين تفارقا فحيث يصدق عين احدهما يصدق نقيض الآخر
وهو قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كاللاحجر واللاحيوان والانسان واللاناطق وقد يتحقق في
ضمن العموم من وجه كالابيض والانسان والحجر والحيوان وههنا سؤال وجواب على طبق ما مر ثم الكلي اما عين
حقيقة الافراد او داخل فيها تمام مشترك بينها وبين نوع آخر او لا ويقال لها ذاتيات وربما يطلق الذاتي
بمعنى الداخل او خارج مختص بحقيقة او لا ويقال لها عرضيات والجمهور على ان العرض غير العرضي
وغير المحل حقيقة قال بعض الافاضل طبيعة العرض لا بشرط شئ عرضي وبشرط شئ المحل وبشرط لا شئ
العرض المقابل للجوهر ولذا صح النسوة اربع والماء ذراع وحسن ثم قال المشتق لا يدل على النسبة ولا
على الموصوف لا عاما ولا خاصا بل معناه هو القدر الناعت وحده هذا هو الحق ويؤيده ما قال
ابن سينا وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها فالكليات خمس الاول الجنس وهو كلي مقول

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فان كان جواباً عن الماهية وجميع المشاركات فقريب
والا فبعيد وههنا مباحث الاول ان ما هو سوال عن تمام الماهية المختصة ان اقتصر فيه على امر فيجاب بالنوع
او الحد التام وعن تمام الماهية المشتركة ان جمع بين امور فيجاب بالنوع ان كانت متفقة الحقيقة وبالجنس
ان كانت مختلفها ومن ههنا يقترح عدم امكان جنسين في مرتبة واحدة لماهية واحدة الثاني وجود
الجنس هو وجود النوع ذهنا وخارجا فهو محمول عليه فيهما ومنشأ ذلك ان الجنس ليس له تحصل قبل
النوع وان كانت قبليته لا بالزمان فان اللون مثلا اذا اخطرناه بالبال فلا يقنع بتحصل شيء متقرر
بالفعل بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها
بل تحصيل الاشارة الثالث الفرق بين الجنس والمادة فانه يقال الجسم مثلا انه جنس للانسان فهو محمول
عليه وانه مادة له فهو مستحيل الحمل عليه فنقول الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة مادة والماخوذ بشرط الزيادة
نوع والماخوذ لا بشرط شيء بل كيف كان ولو مع الف معنى مقوم داخل في جملة تحصل معناه جنس
فهو مجهول بعد لا يدرى انه على اي صورة ومحمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت
او الفا هذا عام فيما ذاته مركبة وما ذاته بسيطة لكن في المركب تحصيل معنى الجنس عسير دقيق وفي
البسيط تنقيح المادة متعسر ومشكل فان ابهام المتعين وتعيين المبهم امر عظيم وهذا هو الفرق بين الفصل
والصورة ومن ههنا تسمعهم يقولون الجنس ماخوذ من المادة والفصل ماخوذ من الصورة الرابع قالوا
ان الكلي جنس الخمسة هو اعم واخص من الجنس معا وحله ان كلية الجنس باعتبار الذات وجنسية الكلي باعتبار
العرض واعتبار الذات غير اعتبار العرض وبتفاوت الاعتبار يتفاوت الاحكام ومن ههنا تبين
جواب ما قيل ان الكلي فرد من نفسه فهو غيره وسلب الشيء عن نفسه محال نعم يلزم كون حقيقة الشيء عينا له
وخارجا عنه لكن لما كان باعتبارين فلا محذور ومن ثمه قيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة
الخامس قيل ان كان موجودا فهو متشخص فكيف مقوليته على كثيرين والا فكيف يكون مقوما للجزئيات

الموجودة وحلاان كل موجود معروض التشخص مسلم وذلك دليل التقسيم والاشتراك ودخول التشخص في
كل موجود ثم الثاني النوع وهو المقول على المتفق الحقائق في جواب ما هو وكل حقيقة بالنسبة الى حصصها
نوع وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا والاول الحقيقي والثاني
الاضافي وبينهما عموم من وجه وقيل مطلقا وهو كالجنس اما مفرد او مرتب واخص الكل السافل واعم
الكل العالي والاخص الاعم المتوسط لان الجنسية باعتبار العموم والنوعية باعتبار الخصوص سمي النوع
السافل نوع الانواع والجنس العالي جنس الاجناس الثالث الفصل وهو المقول في جواب اي شيء
هو في جوهره وما لا جنس له كالوجود لا فصل له فان ميز عن مشارك الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد وله
نسبة الى النوع بالتقويم فيسمى مقوما وكل مقوم للعالي مقوم للسافل لا العكس والى الجنس بالتقسيم فيسمى مقسما
وكل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس قال الحكماء الجنس مبهم لا يتحصل الا بالفصل فهو علة فلا يكون
فصل الجنس جنسا للفصل ولا يكون لشيء واحد فصلان قريبان ولا يقوم الا نوعا واحدا و
لا يقارن الا جنسا واحدا وفصل الجوهر جوهر خلافا للاشراقية وههنا شك من وجهين الاول
ما اورد في الشفاء وهو ان كل فصل معنى من المعاني فاما اعم المحمولات او تحته والاول باطل فهو
منفصل عن المشاركات بفصل فاذن لكل فصل فصل ويتسلسل وحله انا لا نسلم انفصال كل مفهوم
بالفصل وانما يجب لو كان ذلك العام مقوما له والثاني ما سنح لي وهو ان الكلي كما يصدق على
واحد من افراده يصدق على كثيرين من افراده بصدق واحد فمجموع الانسان والفرس حيوان
فله فصلان قريبان لا يقال يلزم صدق العلة على المعلول المركب لانه مجموع المادية والصورية
وهو ممنوع لان الاستحالة ممنوعة فانه معلول واحد وعلة كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم
كثرة المعلولية حقيقة لا يقال فمجموع شريكي الباري شريك الباري فبعض شريك الباري مركب
وكل مركب ممكن مع ان كل شريك الباري ممتنع لان امكان كل مركب ممنوع فان افتقار الكل الى جميع

على تقدير الوجود الفرضي لا يضر الامتناع في نفس الامر الا ترى انه يستلزم المح بالذات فلا يكون
ممكنا فتدبر وحله ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث وهو المجموع وذلك واحد لا اثنان على هذا
يلزم من تحقق اثنين تحقق امور غير متناهية لانه بضم الثالث يتحقق الرابع وهكذا الا انا نقول الرابع
اعتباري فانه حصل باعتبار شيء واحد مرتين والتسلسل في الاعتباريات منقطع فافهم الرابع العرض الخاصة
هو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية او جنسية وهي شاملة ان عمت الافراد والا فغير
شاملة الخامس العرض العام وهو الخارج المقول على حقائق مختلفة وكل منهما ان امتنع انفكاكه
عن المعروض فلازم والا فمفارق يزول بسرعة او بطوء او لا ثم اللازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
مطلقا بعلة او ضرورة يسمى لازم الماهية او بالنظر الى احد الوجودين خارجيا او ذهنيا ويسمى الثاني
معقولا ثانيا والدوام لا يغني عن لزوم سببي بل لمطلق الوجود وحمل ضروري في لوازم الماهية والحق
لا فان الضرورة لا تعلل حتى يجب وجود العلة او لا كوجود الواجب على مذهب المتكلمين وايضا اللازم اما بين
وهو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم وقد يقال على الذي يلزم من تصورهما الجزم باللزوم وهو اعم من
الاول وغير بين بخلافه فالنسبة بالعكس وكل منهما موجود بالضرورة وههنا شك وهو ان اللزوم لازم والا
ينهدم اصل الملازمة فيتسلسل اللزومات وحله ان اللزوم من المعاني الاعتبارية الانتزاعية
التي ليس لها تحقق الا في الذهن بعد اعتبار فينقطع بانقطاع الاعتبار نعم منشؤها ومنبعها
متحقق وذلك هو الحافظ لنفس الامرية الانتزاعيات متناهية او غير متناهية مرتبة او
غير مرتبة فقولهم التسلسل فيها ليس بمحال صادق بعدم الموضوع فتدبر خاتمة مفهوم الكلي
يسمى كليا منطقيا ومعروض ذلك المفهوم يسمى كليا طبيعيا والمجموع من العارض والمعروض
يسمى كليا عقليا كذا الكليات الخمس منها منطقي وطبعي وعقلي ثم الطبعي له اعتبارات ثلاثة
بشرط لا شيء ويسمى مجردة وبشرط شيء ويسمى مخلوطة ولا بشرط شيء ويسمى مطلقة وهي من حيث

هي ليست موجودة ولا معدومة ولا شيئا من العوارض ففي هذه المرتبة ارتفع النقيضان
والطبعي اعم باعتبار من المطلقة فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره اعلم ان المنطقي من
المعقولات الثانية ومن ثمه لم يذهب احد الى وجوده في الخارج واذا لم يكن المنطقي
موجودا لم يكن العقلي موجودا بقي الطبعي اختلف فيه فمذهب المحققين ومنهم الرئيس انه موجود
في الخارج بعين وجود الافراد فالوجود واحد بالذات والموجود اثنان وهو عارض لهما
من حيث الوحدة ومن ذهب منهم الى عدمية التعين قال بمحسوسية ايضا في الجملة وهو
الحق وذهب شرذمة قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود هو الهوية البسيطة والكليات
منتزعات عقلية وليت شعري اذا كان زيد مثلا بسيطا من كل وجه ولوحظ اليه من
حيث هو هو من غير نظر الى مشاركات ومباينات حتى عن الوجود والعدم كيف يتصور
منه انتزاع صور متغايرة فلا بد لهم من القول بان للبسيط الحقيقي في مرتبة تقومه وتحصله
صورتين متغايرتين مطابقتين له وهو قول بالمتنافيين هذا في المخلوطة والمطلقة
واما المجردة فلم يذهب احد الى وجودها في الخارج الا افلاطون وهي المثل الافلاطونية
وهذا مما يشنع به عليه بل توجد في الذهن قيل لا وقيل نعم وهو الحق فانه لا حجر في التصورات

فصل معرف الشئ ما يحمل عليه تصويرا تحصيلا او تفسيرا والثاني اللفظي والاول الحقيقي
ففيه تحصيل صورة غير حاصلة فان علم وجودها فهو بحسب الحقيقة والا فبحسب الاسم ولا بد
ان يكون المعرف اجلى فلا يصح بالمساوي معرفة وبالاخفى وان يكون مساويا فيجب
الاطراد والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف بالمثال تعريف بالمشابهة
المختصة والحق جوازه بالاعم وهو حد ان كان المميز ذاتيا والا فهو رسم تام ان اشتمل
على الجنس القريب والا فناقص فالحد التام ما اشتمل على الجنس والفصل القريبين

وهو الموصل الى الكنه ويستحسن تقديم الجنس ويجب تقييد احدهما بالآخر وهو لا يقبل
الزيادة والنقصان والبسيط لا يحد وقد يحد به والمركب يحد ويحد به وقد لا يحد والتحديد
الحقيقي عسير فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة والفرق من الغوامض
ثم ههنا مباحث الاول الجنس والفصل وان كان مبهما لكن الذهن قد يخلق له من حيث التعقل وجودا
منفردا واضاف اليه زيادة لا على انه معنى خارج لاحق به بل قيده لاجل تحصيله وتعيينه
متضمنا فيه فاذا صار محصلا لم يكن شيئا آخر فان المحصل ليس بغيره بل بحقيقته فاذا
نظرت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة معان كل منها كالدرر المنثورة غير الآخر نحوا من
الاعتبار فهناك كثرة بالفعل فلا يحمل احدهما على الآخر ولا على المجموع وليس معنى الحد بهذا
الاعتبار معنى المحدود والمعقول لكن اذا لوحظ الى ابهام احدهما فقيد بالآخر متضمنا فيه
ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان شيئا موديا الى الصورة الوحدانية التي
للمحدود وكاسبا لها مثلا الحيوان الناطق في تحديد الانسان يفهم منه شيء واحد هو بعينه
الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق كما ان العقد الحملي يفيد الصورة الاتحادية التي
للموضوع مع المحمول في الخارج الا ان هناك تركيب خبري ففيه حكم وههنا تركيب تقييدي
يفيد تصوير الاتحاد فقط فمجموع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو الحد الموصل الى التصور
الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحدود فاندفع شك الرازي ان تعريف الماهية
اما بنفسها او بجميع اجزائها وهو نفسها فالتعريف تحصيل الحاصل او بالعوارض ولا علم
بالحقيقة الا العلم بالكنه والعوارض لا تعطيه فالاقسام باسرها باطلة ومن ههنا ذهب الى
بداهة التصورات كلها الثاني التعريف اللفظي من المطالب التصورية فانه جواب ما وكل ما
هو جواب ما فهو تصور الا ترى اذا قلنا الغضنفر موجود فقال المخاطب ما الغضنفر ففسرناه بالا

اشتہار

ناظرین انصاف بین پر واضح ہو کہ یہ مجموعہ شرح سلم قاضی مبارک کا
نہایت تصحیح اور اہتمام کے ساتھ جیسا کہ طالبون کا جی چاہتا تھا چھپکر طیار ہوا
اور اسکی خوبی ترکیب صوری اور حسن تہذیب معنوی مین ایک مدت تک بڑی مشقت
پڑی خصوصًا اسکے تمام و کمال دو حاشیون کے ترتیب دینے اور بقید ہندسہ لکھوانے
مین نہایت محنت ہوئی ایک حاشیہ مولانا مفتی محمد یوسف صاحب لکھنوی کا اور دوسرا
حاشیہ مولانا حافظ دراز کا کہ یہ دونو حاشیے آجتک چھپے نہین تھے اور بوجہ کمیابی کے
بڑے تفحص اور تلاش سے بصرف زر کثیر میسر آئے اور بدقت تمام اسکی نقل لی گئی
لہذا امید کہ کوئی صاحب اس محنت و مشقت و صرف کثیر پر نظر کرکے بدون اجازت راقم اسکو
نہ چھاپین یا جسقدر اسکے نسخے مطلوب ہون اور بھی کتب مندرجہ
حاشیہ سے جسکی خواہش ہو راقم سے منگوالین فقط

الراقم

محمد خادم حسین سالک رنگی محلہ لکھنؤ